

خطی - فهرست شده  
۱۴۹۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب رساله آقا محمد حسین خوانساری

مؤلف .....  
موضوع ۲۵۴۳

شماره ثبت کتاب ۲۶۷۴۰  
شماره قفسه ۱۰۳۸۱

۱۲۱۲۹  
۱۳۲۲  
۱۳۲۲

بازدید شد  
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۱۳۸۱



۱۴

برادر احمدی  
مکتوب

۲۵۴۳  
ت

مکتوب  
۱۸۷۱

مکتوب





اخرى بالتصديق بما ادى اليه نظر القاصر وفكرى الفاتر سالك الطريق  
الانصاف ناكبا عن سبيل الاعتسان سائلا من الناظرين فيها ان لا سادروا  
بالانكار ولا بالانطواء بل يحفظ الاستنكار بل عليهم ان يستقبلوا على قطوف النبل  
والشكر ويستعملوا فيها صنوف التقى والتدبر ثم لهم الرد والقبول وهو  
غاية كل مسؤل ونهاية كل مأمول وما انما شخ في المقصود تضيضا  
واهب الطول والحد ان الواجب عشرين مطلقا وشروط وغلو المطلق  
بما لم يقيد بوجه بما يتوقف عليه وجوده من حيث هو كالتشروط بما يشترط  
بما يتوقف عليه وجوده من حيث هو كالتشريط لا يشترط ان الاطلاق  
والقييد انما يعبران بالنسبة اليه فيكونان <sup>في كل مقام</sup> يكونان الواجب الواحد مطلقا <sup>لنفسه</sup>  
شيئ مقيدا بالنسبة <sup>لنفسه</sup> اخر مكتوبة اجمعة فانها بالنسبة الى العدد مثلا مقيدة  
وبالنسبة الى التسع مطلقة ولا يخفى ما في التعريفين المذكورين اذ لم يعبر فيما  
به الوجوب نفيًا وابتناء في الاطلاق والتقييد كونه مما يتوقف عليه وجود  
الواجب بل انما هو اتم من ذلك وهو شرط تغذ اخذه على ما ذكره في مقتضى التعريف  
الاول عكسا وجه ومنعك اخر وان شئت عكسا على الوجهين فالاولا حذف <sup>لنفسه</sup>  
التقييد واليعيم فيما يقيد به ولا خلاف لاحد كما هو الظن في ان ايجاب <sup>لنفسه</sup> العاقل

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

کتابخانه  
مجلس شورای اسلامی  
تهران

فان يكون المراد هو المعنى الاول

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلم النافع كان الواجب إليه  
معه فهو نور في نفسه  
وكون العلم نوراً







٢ القول بعدم تحقق الاطلاق وعدم دلالة اللفظ في التفكيك المطلق على  
 وجوب المقدمة ليشترك مع القول بالاحتمال الاول في انهما ان كانا  
 المرتضى على ما سيجي في ان لا وجوب تجزئ في هذه التفكيك المطلق والافتقار  
 يتحقق المقدمة ولا يجب التسليم على تخصيصها وبفارقان في انه عند وجود ما يدل  
 وجوب المقدمة على الاول على عدم تعييد الوجوب بها على الثاني يحصل وجوب  
 تجزئ وتعليق على الاول بتجزئ ان على ان في ظاهر النظر بعض ادلتهم  
 وتجزئ على الاحتمال الاخر وسأين كلا القولين في اختلاف الاول في الامور  
 المذكورة وكذا لا يخفى ان القول بعدم تحقق الاطلاق ودلالة اللفظ  
 وجوب المقدمة يباين مذهب السيد عند عدم وجود امر اخر يدل على عدم  
 تعييد الوجوب بها في الامور المذكورة كلياً وعند وجوده يشترك بوجه  
 يفارقه بوجه كما يستنبط مما سبق وليشارك القولين الاولين في الخلاف  
 الاول في تحقق التكليف بتجزئ واستحقاق للعقاب من دون توقف  
 على وجود المقدمة ويزيد اشتراكهما في الاول منهما في تحقق وجوبه ويفارق  
 في انهما على الاول بتجزئ ان وعليه تجزئ وتعليق ويفارق الثاني في انه  
 على ان في تحقق وجوب واحد وعليه وجوبان واذا قدمته هذا فيحصل

وبالعلم

القول

القول على الوجه الرابع المذكورة فنقول بالله التوفيق اما الوجه الاول  
 وقع اختلاف فيه على احوال احدى وجوب بالائتم الواجب الا به مطلقاً سواء كان  
 سبباً او شرطاً شرعياً او عقلياً او عادياً وهو مذهب الاكثر وقد ثبت الا انه  
 ادعاء الاجماع عليه وهو خلاف الواقع بل ادعى في الاحكام اتفاق اصحاب المعترلة  
 عليه وليس الخلاف على بعض التصورات وليس العلامة في النهاية انما هي في  
 الواقعية والسيد المرتضى والمراد بالسبب ما يتوقف وجود الواجب عليه  
 كالصعود للكون على السطح وبالسطح ما يتوقف عليه وجود الواجب لكن لا  
 يستلزمه اما توقف عقلياً بان لا يمكن تحققه بدون في الواقع عقلاً كغيب  
 السلم للكون المذكور وهو الشرط العقلي او عادياً بان لا يمكن تحققه بدون  
 عادة كادخال خبز من الرأس لغسل الوجه وهو الشرط العادي وشرطاً  
 بان يمكن تحققه بدون عقلاً وعادة لكن جعله شرطاً للصحة فيكون  
 وجوده المعبر في نظر الشارع موقوف على كماله لانه للصحة وهو الشرط الشرعي  
 وثانيتها عدم الوجوب مطلقاً ولم يظهر له ما يدل على التيقين لكن كلام المذهب  
 يدل على وجود القول به ويحتمل عبارة المحض ايضاً ولكن ادعى بعضهم الاجماع  
 على وجوب السبب كانه ليس بمعتد وثانيتها وجوبه ان كان سبباً ودون ما اذا

القياس



كان شرطاً مطلقاً ونسب إليه الواقف وبعض المتأخرين وغير ذلك السيد  
 والظاهر عدم ثبوته لأنه لم يتعرض في تصانيفه المشهورة لهذا الخلاف بل إنما تضمن  
 الخلاف في الوجه الثاني وفرق بين الشرط والسبب في الاحتمال الأول المذكور  
 نقل هذا الخلاف في الشرط دون السبب وقد غفلوا عن تحقيق كلامه وأنه في الوجه  
 الثاني من الخلاف دون الأول وتوهموا أنه في الوجه الأول فلما نسبوا إليه هذه  
 وكأثره في هذا الخلاف الذي كلفنا فيه القول الأول كما يظهر من بعض أدلة  
 ما أثار في الخلاف الثاني الآن لا يرتضي هذا الدليل على ما أثاره وسيأتي تفصيل  
 ذلك إن شاء الله تعالى وراجعاً وجوبه إذا كان شرطاً شرعياً دون غيره  
 واليه ذهب ابن الحاجب بسبب كلام الإمام الحرمين أيضاً قال السيد الفاضل الجواد  
 في رسالة المعمول معنى هذا الباب بعد نقل هذا القول مرتباً لاح منه بعد  
 على وجوب الاستبنا وجه خامس هو القول بوجوب السبب الشرط الشرعي لا  
 يخفى ما في هذه العبارة من الخفاء والوضح أن يقع أنه إذا سلم الاجماع على  
 وجوب الاستبنا فيكون هذا القول قولاً بوجوب الشرط الشرعي والسبب  
 غيرهما ويكون الاقوال ثلثة وان لم يسلم الاجماع فيحمل وجهين وجوب الشرط  
 خاصة في غيره مطلقاً ووجوب الشرط والسبب معاً دون غيرهما فيمكن ارتقاء

الاقوال لا يخفى أنه قد تقرر هذا فلا بد أن يبين أولاً معنى الوجوب الذي اختلف في  
 تعلقه بمقدمة الواجب من إيجابه ثم نشعر في أدلة الاطراف وما يتعلق بها  
 من البين أنه لا خلاف في وجوب المقدمة بمعنى لا بدية فعلها في تحصيل ذي  
 بل هو بعينه معنى كونها مقدمة كما لا يخفى ولا خلاف أيضاً بين الفاضلين في  
 هذا الخلاف في عدم تعييد الوجوب كما في الواجب المشروط إنما التراجع في تعلق  
 الخطاب الشرعي بها حتى يكون الخطاب يكون على السطح مثلاً خطياً بما  
 أحدهما الكون على السطح والآخر سلباً بشرطه لا في ترتيب استحقاق الذم  
 على تركها حين تركها دون ترك شرطها أو ترتيب استحقاق ذمها على تركها  
 معاً أو تعلق الإرادة المحيية أو الطلب بإيجادها أو اشتغال تركها مع عقوبة  
 فلتشرع الآن في بيان أدلة الاقوال وتحقيق الحال فيها أما القول الأول فقد  
 اجمعت عليه بوجوبه منها ما ذكره بعض الفضلاء المعاصرين في رسالة المعمول في هذه  
 المسئلة بقوله ان مقدمة الواجب لو لم تكن واجبة بإيجابه بلزم ان لا يكون ترك  
 الواجب المطلق عاصياً مستحقاً للعقوبة لكنه التمسك بطرفه لمقدم مثله  
 أما الملازمة فلا نقول إذا كلف الشارع بالتحج مثلاً ولم يصرح بإيجاب  
 المقدمات فرضاً فتأركت الحج بترك قطع المسافة إجماعاً في هذه الحالة



مستحقا للعقاب في زمان ترك المشي لكه عند التقيص او في زمان ترك الحج  
 في موسم المعلوم لا كسجل في الاول لانه لم يصدر عنه في ذلك الزمان الاكثر  
 الحركة والمفروض انه غير واجب عليه فلا يكون تركها للقيص فلا يكون مستحقا  
 للعقاب ولا الله الا لان الايمان بافعال الحج في ذن الحجة متمنع بالنسبة اليه فكيف  
 يكون مستحقا للعقاب بترك ما يمتنع صدور عنه اذا لا يتصف بالحسن والقيص  
 الا المقدر وافعال الحج في ذن الحجة للجبال في البلد الناعم كونه غير مقدور  
 الاثر في ان الانسان اذا امر به بفعل معين في زمان معين في العبد  
 والعبد ترك المشي في ذلك البلد فان ضرر المولى عند حضور ذلك الزمان متوقفا  
 بانه لم يصدر عنه في الان فعل قبيح يستحق به التعذيب لكن القبح في الفعل  
 في هذه الساعات هذا الفعل في ذلك البلد بالنسبة للعقلاء لا سخافة المولى وكما  
 العقل بل لا يقع الضرب الاعلى الاستحقاق السابق قطعاً ثم يقول اذا فرضنا  
 ان العبد بعد ترك المقدمات كان نائما في زمان الفعل فاما ان يكون  
 مستحقا للعقاب ام لا لا وجه لذلك لانه ترك المأمور به مع كونه مقدورا  
 فثبت الاول فاما ان يحدث استحقة للعقاب في حالة النوم ام حدث  
 قبل ذلك لا وجه للاول لان استحقاق العقاب لما يكون لفعل القبيح

الانترى

النائم والساهي لا يتصف بالحسن والقيص بالاتفاق ولا وجه للاستحالة  
 السابق على النوم لم يكن الا ترك مقدمات الفعل مع ان المفروض عدم  
 وجوبها الا في نحره رانه يستحق العقاب في زمان الحج مثلا فليتم ان الحج في  
 ذلك الزمان متمنع بالنسبة اليه فكيف يستحق العقاب بتركه قلنا ان اردتم  
 ان الحج في ذلك الزمان بشرط عدم المقدمات متمنع بالنسبة اليه ثم كن كذا  
 نفعا لانه لم يجب عليه الحج بهذا الشرط وان اردتم ان الحج في زمان اتفق فيه عدم  
 المقدمات متمنع بالنسبة اليه ثم اذ يمكن مع انقضاء عدم المقدمات اذ فرق  
 بين المشروط بشرط الوصف والمشروط ما دام الوصف فان سكوت الاصاح  
 في زمان الكتابة ممكن وبشرط الكتابة متمنع لا يقول غايه ما ذكرت ان  
 الحج في ذلك الزمان ممكن لذاته والامكان الذاتي لا يكون متمنعاً للتكليف  
 اذا تحقق امتناع الفعل لعلة سابقة على ذلك الزمان سواء كانت العلة  
 من قبل المكلف او من قبل غيره والعايدين بامتناع التكليف بما لا  
 يطاق لا يخصونه بالمتنع الذاتي على ما صرحوا به مع ان ادلة ذلك من القبح  
 والسفه العقول واشفاء غرض التكليف وعدم امكان تعلق الارادة  
 والميل النفسا جاريها لا يبرز لانه اذا قيل يوم النحر لم يكن في البلد



الثاني عن كراهية طيب البيت هذه السابعة لنسب إلى ضعف الحكم ودرج  
 من هذا القول لفظيا بل المانع معنوي وبالجملة من النصف من نفسه ودرج  
 عقده ولا يخالف بالتشكيك استقامته فطرته لا يشك في ذلك أصه فاذا قيل  
 لم يفعل امرأتي بل يوم العقل لا يوم الخ لكن فعل في يوم الخ ما يومية العقل  
 ويعاتبونه وهو انه لا يطوف في هذا اليوم مع انه في البلد الناعم كمن كان يكره  
 وخرج من القول المنقول الكلام المعقول من غير توقف على ان يتغير  
 السابق الذي ساق اليه الكلام اخيرا لم يحرف به هذا الاعتراض بقي ههنا  
 سخان آخر ان احدهما ان هذا الدليل لو تم لدل على ان تارك الحج تبرك  
 المقدّمات لا يكون معا قبل تبرك الحج بل تبرك مقدّماته فلم يكن الحج واجباً  
 مطلقاً مع ان المفروض خلاف ذلك وثانيهما ان بطلان التالي ثم كيف  
 وقد ذهب السيد المرتضى إلى خلاف ذلك كما على غير سابقا ثانياً فيحتاج إلى  
 دليل الجواب عن الاول اننا نقول تارك الحج تبرك الحركة لا تبرك انما يستحق  
 العقاب بيقض لا تبرك الحج من حيث انه يقضي اليه لا يستحق بعده  
 الاستحقاق المذكور استحقاتاً ثانياً في زمان الحج ولم يثبت ذلك يحتاج إلى  
 الدليل وبالجملة كونه واجباً مطلقاً يقتضي ان يكون استحقاق العقاب

ما يشاء من جهة تركه سواء كانت العلة في حصوله نفس التبرك ام من جهة  
 انه يقض اليه تبرك الحج انما تعلم ان السيد اذا قال بعينه ههنا الماء اذا كان  
 الماء على مسافة بعيدة فترك العبد قطع المسافة والسعي كان عاصياً مستحقاً  
 ليوم شهى كلامه وفيه نظر اما اولها فنقص بان انه لو تم هذا الدليل لم يرد ان  
 يقع العقاب على تركه او فعل آخر اذ قد ثبت في موضعه ان كلاماً من طرفي  
 الممكن لم يحقق ما لم يفعل في حد الوجوب في الواقع وحيث نقول ان التعليل التكليف  
 بفعل في زمان فاذا ترك المكلف الفعل في ذلك الزمان فبنا على ما تقدم  
 يكون وجوده متمنعاً في ذلك الزمان فيلزم ان لا يقع التكليف لا شفاء  
 شرطه الذي هو المقدور به واشفاء غرضه وحق الامور التي ذكرها في الاستدلال  
 من القبح والتفقه العقل وعدم امكان تعلق الارادة والميل النفساني  
 سواء لسواء فلا يقع العقاب على ما قرره والفرق بين حصول الامتناع في ذلك  
 الزمان الذي تعلق التكليف باجاء الفعل فيه وبين حصوله في الزمان الذي  
 عليه حكم محض اذ لا امكان الذي هو شرط التكليف انما يعتبر في زمان  
 باجاء الفعل فيه لا في زمان آخر واشفاء في ذلك الزمان حاصل في الصورتين  
 بلا شقوة على ان كل ما لم يحقق في زمان فله يوم متناهية حاصل في الزمان



٤٦  
 الاصلين المعمولين بين محقق العلماء من امتناع التبرجج بما ترجح وان الشئ  
 لم يجب لم يوجد ولزوم التبرجج او القدم مدفوع في محله نعم ليس الاطلا  
 على الامتناع في بعض الصور ونظير عليه في بعض كالصورة المفروضة في الاستدلال  
 وحصول علمنا بالامتناع وعدمه مما لا مدخل له في هذا المقام سيما مع طلائع  
 الامر بجانز وتعاين من غيره الحال اذا تعلق التكليف بترك فعل وفعله  
 المكلف واما ثانيا فبما طرأ اختيارا ان استحقاق العقاب في زمان  
 تركت الج في موصف المعلوم قوله الاتيان بالج في ذلك الموصف بامتناع  
 اليه فكيف يكون مستحقا للعقاب بتركه قلنا امتناعا لما نشأ من اختياره  
 سبب لعدم ومثل هذا الامتناع لا ينافي في المقدورية ولا يؤثر في سقوط  
 استحقاق العقاب والحاصل ان القادر هو الذي يصح منه الفعل ولا ترك  
 بان يريد الفعل فيجب الفعل ولا يريد تركه فيجب الترك والوجوب الذي ينشأ  
 من الاختيار لا ينافي في الاختيار ولا فرق بين ان يكون الوجوب ناشئا من  
 احد طرفي المقدور او من اختيار سببه قال المحقق الطوسي في الوجوب  
 شبهة الثاني في الاشياء والافعال التوليدية لا قدرتها واختيارا من انما  
 لم يصح وجوده وعدمه مانا لان عند سببها عن الامر الذي حصل من التوليد

يجب ذلك فلا يصح تركها فلا يكون مقدورا والواجب باختيار السبب كيف  
 الوجوب باختيار السبب فيها للمقدورية لزم ان لا يكون الله تعالى بالنسبة للكون  
 افعاله مختارا تعالى عن ذلك لما تقرر من ان الطوارىء اليومية شديدة استباحة  
 مرتبة مثيرة اليه تعالى ولا يذهب عليك انه بما ذكرنا ظاهر ان ما ذكر في ذيل لا يوافق  
 من ان تركت الج ليس مشغافا في ذلك الزمان بل بشرط عدم المقدرة  
 ليس موافق للتحقيق وان كان مشهورا بين القدم لان الاصلين المذكورين  
 سابقا لزمان الامتناع في الزمان ايضا كما لا يخفى وان ما ذكر في ج  
 لا يوافق من ان غاية ما ذكرت الامكان الذاتي ايضا منظورية لان ذكر  
 القابل هو المشهور بينهم على تقدير صحة انما يستلزم تحقق الامكان الكون  
 في ذلك الزمان لا الذات فقط بل هو متحقق على تقدير شرط ايضا لا يوافق  
 على ما ذكرت من ان الامتناع حاصل في الزمان لا بالشرط وان لزومه  
 حاصل في الزمان السابق انهم يندم بيان ما تقرر من جوار استحقاق  
 العقاب على الترك المذكور لا نقا فهم على ان الفعل الغير الاختياري لا  
 مدحا ولا دما غاية الامر انهم ذكروا ان الوجوب بالاختيار لا ينافي في اختيار  
 وعلى ما ذكرت الوجوب سابق على الاختيار لانا نقول مرادهم من الوجوب



١٧  
بالاختيار الوجوب الذي يكون الاختيار دخلا في جملة اسبابه <sup>حيزي</sup> والفعل الا  
ايضا ما يكون كذا بالجملة ان بين الامر على ما يراه في مادي النظر والاشياء  
بينهم من ان الوجوب يحدث في حال الاختيار بشرط الاختيار واما على ما هو  
التحقيق من ان لزوم الوجوب حاصل في الانواع ليس الوجوب شرطا  
بل وجوبا مطلقا وقيما على التقديرين بحكم العقل يجوز ان لا يتم على فعل  
او تركت <sup>مشتق</sup> يكون صدرها بسبب الاختيار ولا يقدح فيه وجوبها او مشتق  
تغيرها <sup>مشتق</sup> او مطلقا ولا يفرق اصري ان يكون الاختيار اختيارا  
لها او بسببها حاملا معها او سابقا عليها ولو لم يجوز احد ذلك كلاه  
بعضا لزم عليه الحكم بطلان الشرائع والاديان جميعا ونشأ الشوب  
والعقاب <sup>المعين</sup> شرعا لعدم خلو الواقع عن احد بن الامور بناء على الاصلين  
المذكورين وعدم التفرقة بين امر وامر منها بالنظر الاولى كما اشار اليه  
لوجود البرجوع بلا مرجح لكن يتيقن بان بعد صدور الاختيار يجب المداومة  
لا فرق اصري اختيار الشيء واختيار سببه ومقارنته معه وتقدمه عليه  
لا يخفى نعم لو لم يقل بان الشيء لم يجب لم يوجد ويتقضى بالاولوية والحق  
فربما يتخيل فرق بين اختيار الشيء واختيار سببه فيمكن ان يتيقن ان عند

الشيء

الشيء لم يجب ذلك الشيء فيصح استحقاق العقاب عليه بخلاف اذا <sup>الشيء</sup> اختير  
وتحقق ذلك السبب فانه يجب الشيء فلا يصح استحقاق العقاب عليه سيما اذا  
كان تحقق السبب متقدما بالزمان على حصول ذلك الشيء ولو خبر على ذلك  
ان الفاعل المختار ان ترجح احد مقدميه على الآخر من دون موجب لذلك  
وليس للاختيار والارادة امر متوسطا بين الفاعل وفعله بل انما هو امر اعتباري  
تنزع من الفعل في مرتبة وجوده كاذهيب اليه بعض فقهاء الفرق <sup>الفرق</sup> في ظهور  
هذا المذهب مما لا مراع له في نظر العقل وكذا ان يحكم البديهة ببطلان ما  
على هذا ايضا لا فرق في التحقيق وعند التأمل وان كان تيرا أي فرق يجب النظر  
من النظر فذهب حتى التبرهان قلت مراد المستدل انه عند ترك المقدام  
في الزمان السابق لا يحقق القدرة على الفعل وقت الفعل اذ لا يصدق  
على المكلف ان اذا شاء فعل اذ على تقدير المشيئة لا يمكن الفعل كذا  
ما اذا لم يترك المقدامات سابقا اذ عند حضور وقت الفعل في القدرة متحققة  
وان اثار الترتك وصار فعله مشعا بسبب الاختيار لانه يصدق عليه  
اذا شاء فعل وادام تحقيق القدرة لم يحقق العقاب والزم على الترتك  
ليس بناء على الدليل على الامتناع حتى يرد ما ذكرت قلت لانهم انه يشترط



في حجة العقاب التي تم تحقق القدرة حال الفعل بل لما نيت في حجة القدرة  
 في خبر من خبر آخر زمان ما بعد التكليف للزمان الفعل فلا شك ان القدرة  
 حاصله قبل ترك المقدرات اذ يصدق على المكلف صح انه يمكن صدور الفعل  
 عنه في وقته والله اذا شاء فعل سقط بها بعده خشيانه ليس بضرر  
 يدعي الضرر فعليه السيل مع انما لا تم ان عند ترك المقدرات في الزمان السابق  
 لا يصدق على المكلف وقت الفعل انه اذا شاء فعل قوله في اثباته على  
 تقدير المشية ايتم لا يمكنه الفعل بقول فيه شبهه اذ مرادهم من المشية  
 في تعريف القدرة انه اذا شاء فعل واذا لم يشأ لم يفعل هو الارادة  
 التي يسمونها الاجماع الذين لم يختلف عنه الفعل وفيما نحن فيه لا يمكن تحقق  
 هذا المعنى نعم انما تحقق المشية بمعنى الشوق والميل ان نصين وحققها من  
 في المقصد غاية الامر ان بين ان المشية لا يمكن تحققها في هذا الوقت ونظ  
 ان هذا لا يكون سببا لعدم تحقق القدرة لان عدم امكان تحققها انما هو  
 بشرط ارادته وخشيانه التي في هذا ليس بضرر كما ان عدم ترك المقدرات  
 ايضا اذا لم ير العبد الفعل وقت الفعل فلا شك انه لا يمكن تحقق  
 ارادة الفعل بشرط عدم ارادته من انه لا يخرج الفعل عن شبهة المقدورية ولا

تفاوت بين القدرتين لان في ان شرط الامتناع حاصل في وقت الفعل  
 الاول سابق عليه وهذا ليس بخبر في المقام كما لا يخفى نعم لو اطلع احد على  
 ان المقدور هو ما كان وقت الفعل ارادته وعدم ارادته كلاهما ممكنا  
 لم يكن الفعل في فرضنا هذا مقدورا لكن هذا ليس بمجد اذا المقدورية  
 التي هي مناط التكليف واستحقاق الثواب والعقاب ليس سوى  
 كون الفعل بحيث يصدق بالنسبة اليه الشرطتان المشهورتان ولا يطرأ  
 مقدمهما وقت الفعل اذ لم يكن الامتناع شيئا من خارج بل اما من فعل  
 الفاعل بل ارادته واختياره او من عدم اعتقاده النفع والمصلحة فيه والاولى  
 يرجع الى الثاني الحقيقة كما لا يخفى فظ انه لا يختلف الحال باعتبار حصول الامتناع  
 سابقا وعدمه كما ذكرنا ثم لا يخفى عليك ان ما ذكرنا ليس على حكم حكم العقل  
 مجردة عنه وقضاء قاضي البرلمان بمحض رأي بل العرف والعادة انما هي على  
 الاثر ان كان كاذبا دون العقل فيكون يوم الخ الجالس في بلدة البعيدة لا يات  
 الحج ويقولون له لم كيف كنت في هذا الوقت بدل الجلوس في بيتك المطور في  
 البيت لم اخبرت هذا على ذلك ولا يقبلون تعليله واعتذاره بانه ما قطع الطريق  
 بل يقولون له ان عدم قطع الطريق ما كان امر ضروريا بل كان امكان ان تقطعه



9  
 وتكون اليوم من جملة الطائفتين وارجاع هذه المذمة لا مذمة ترك قطع الطريق  
 خلاف قطع النقط والوجدان اذ الوجدان يحكم بالخطأ بالبالح الدم على  
 الطريق وما اعماره ذلك المستل من عدم تجوز العقلاء اليوم والعامة  
 تركت الطريق في الصورة المذكورة وبالغ فيه شبه المبالغة فليس مما ينبغي ان  
 اليمن في نظره سيرة فطنة مستقيمة مع استعمال ادنى تأمل وتدبر بل انما  
 يركن اليه لادام العائنه ويزترن في نظره من الشواهد على صحة ما كلفنا بهجة  
 ان قطع الطريق الذي يقولون ان استحقا ق الدم والعقاب انما يصح  
 تركه لا على ترك رقيقه الذي هو الحج بناء على اعتنا به بدونه على ان يترك الطريق  
 المنقول انما هو امر ذو اجزاء وان قطع فرضت منها ولو كانت بقدر شعيرة  
 بل شعرة وقبل ان استحقا ق العقاب تركها كبحر الدليل المذكور فيها  
 لا يعقل استحقا ق العقاب ترك بعضها الاخير مثلا لانه ان يكون في الزمان  
 الذي بازاء النصف الاول وفي الزمان الذي بازاء هذا النصف لا يكون  
 الاول لان هذا الزمان ما كان زمان هذا الفعل فحينئذ مثل الزمان لا يتبع  
 على ذلك الحجة بالنسبة لا الحج ولا لا التماثل لان قطع هذا النصف في هذا الزمان  
 بعد ترك قطع النصف السابق في الزمان السابق مشع فما فرض ان

العقاب على تركه لزم ان لا يكون العقاب على تركه بل على ترك نصفه وهذا  
 الكلام في ذلك النصف ويلمح جرحا حتى يلزم ان حتى لا يوجد شيء يكون  
 قابلا لاستحقاق العقاب فيلزم شفاء حصة الدم والعقاب راسا فاما هو  
 فهو جوابنا نعم لو ثبت الجرح الذي لا يجزئ لكان له بل لا ينبغي لكن بهيات  
 بهيات اين هو واني واذا قد عرفت الحال في قطع الطريق نفس على ما عرفت  
 لان جل المأمورات لا بل كلها من المقدمات ووذورها بهذا الطريق  
 اى انها امور منصفة ترويجية منطبقة على الزمان ولا يكتفى بتحققها  
 بالآن مع ان مثالا لا جدا كيفينا في بعض البيان وبعبارة اخرى نقول  
 اذا تركت العبد قطع مسافة امره مولاة بقطعها او شبهه ففي الزمان الذي  
 حصل منه الترتك لا يحل اما ان يكون فاعلا بخلاف امره اى لما يصير به حقا  
 للعقاب في كل آن يفرض في هذا الزمان بعد الآن الذي هو الى المشتركة  
 بين هذا الزمان والزمان السابق عليه وفي بعض الآيات او في جميع الزمان  
 والاقول مع ان هذا القائل واهله لا يقولون بيمينه بطلانه في ضمن البطلان  
 اثنى واما انك منقول هذا الآن الذي يحدث فيه الفعل المذكور اما ان يكون  
 منقولا بالآن الذي هو الى المشتركة المذكور او لا الاول بطا لزم



الآلات والجزء الذي لا يتجزى وما في حكمه وان لم يكن مع كونها ترجيحاً بل لا يخرج  
 كما هو الظاهر مستلزماً لعدم بعضها العبد في الزمان الذي بين الآتين مع ما يطرأ  
 بالضرورة ان هذا الامر الذي صار به متحققاً للعقاب في هذا الآن اما ان يكون  
 هو عدم قطع بعض الاجزاء والحدود التي في وسط المسافة او الاجزاء والحدود  
 الاول منها والجزء الاول غير معقول بناء على بطلان الاجزاء والحدود الاول مع  
 المشتركة هو على تقدير استكان ايقم يمكن حصول العبد فيه في هذا الآن  
 فلا عقاب على تركه وهو موقوف واما الجزء او الحد الذي في وسط المسافة فلا يمكن  
 حصول العبد فيه في هذا الآن مع فرض سكونه في الزمان التاب عليه حكمه  
 القابل فلا يصح التكليف به ولا استحقاق العقاب على تركه على نعمه لا يتحقق فرض  
 السكون في الزمان التاب على هذا الآن بمنزلة فرض عدم الحصول في هذا الآن  
 في الحد الذي في وسط المسافة والاشياء التي هي من فرض عدم المأمور به  
 لاقى لا يضر صحة الامر به ولا استحقاق العقاب على تركه وهو موقوف لانا نقول ان  
 فرض السكون في الزمان الذي يمتثل في هذا الآن كما يمكن نقول ان السكون  
 في النصف الاول مثلاً في ذلك الزمان ليس بعينه السكون في هذا الآن وعدم  
 الحصول في الحد الذي هو في وسط المسافة الذي هو باقاً في هذا الآن بل انما

يستلزم

يستلزم ويستلزم اشياء الحصول في هذا الحد مع انه سابق عليه الزمان فكلما  
 هذا القابل لا يصح التكليف به ولا استحقاق العقاب على تركه وكلما انما في  
 هذا السكون واما انما انما فقد ظهر بطلانه ايضاً اذ يلزم ان لا يكون العبد  
 محالاً لافعاله بعد الآن الذي هو الحد المشترك حتى يمتثل في هذا الزمان  
 الذي هو محل الفعل المذكور وهو موقوف بالضرورة والجواب عن هذا الايراد الاخير  
 مجال حلناه علمناه على اهل الكلام فان قلت قد ظهر بما ذكرته جوار استحقاق  
 العقاب على الترك في موسم الحج في الصورة المفروضة فما نقول في التكليف بل  
 هو باق في ذلك الزمان ام يسقط عند ترك المشي وكذا في صورة ترك  
 الفعل في وقت بدون ترك مقدمته بل يسقط التكليف في ذلك الوقت  
 وان استحق العقاب ام لا يسقط قلت قد ذهب بعض العلماء الى عدم  
 صحته بقاء التكليف في الوقت الذي كلف فيه بالفعل سواء كان المأمور  
 متلبساً بالفعل ام لا بناء على انشاء غرضه الذي هو الابتلاء وكونه يجوز  
 بعضهم نظراً الى ان الابتلاء وكونه انما هو فائدة حدوث التكليف استمراره  
 والتفصيل ان يبيح ان التكليف ان كان غير الارادة على ما ذهب اليه البعض  
 فان كان معنى يحدث بحدوث الصيغة وينتفيق باشتقاقها او يتبعي لبعده



لكن ما دام حسن التلخيص بها فانظر في ما بين القصور بين عدم تحققة في الوقت  
 اذا اخفاه في عدم حسن التلخيص بصيغة التكليف فيه وانما يجب في التلخيص  
 شرطا حسنا ان يكون قبل صدور خبر المكلف به او سلبه وعدمه او عدم  
 من المكلف ان لم يكن كذا فلما لم يبق بقاء وعدمه محال وان كان هو  
 الارادة على ما ذهب اليه بعض آخر فان كانت الارادة هي الميل النفساني او  
 الداعي الى العلم بالاصح فالظن ببقائه في الوقت المذكور سيما في الخبر ان  
 كانت غيرهما فالبقاء محتمل ترد وسواء ما ذكرنا محال في بقاء حال ترك  
 مقتضى الفعل قبل اتيان الوقت المذكور ولا يتوهم ان ذلك على تقدير عدم بقاء  
 التكليف في الحالين المذكورين بل يتم ان لا يتحقق استحقاق العقاب في  
 الترتيب لان الزوم يتم اذا التكليف السابق كان في حصول الاستحقاق  
 بترك متعلق نعم اذا لم يكن سقوط التكليف في الزمان الذي كلف به  
 فيه او في الزمان السابق له من اختيار المكلف له كان الامر كذا  
 واما اذا كان اختياره فلا دايكات وان يخطئ الوهم والظن  
 عليك ويخيل اليك من سوء ان اتي التكليف في الوقت المذكور  
 انما هو فيها اذا ترك مقتضاه بقاء واما اذا لم يتركها فلا يباين

اي من ضمن

اي مرجع لتكليف حاضري المسجد الحرام يوم النحر بالطواف في وقت التكليف  
 وهو يعني عدم استحقاق العقاب تركه بالنسبة الى الفريق الاول دون الثاني كما ذكر  
 المستدل لان تلك الزاوية انما هو بناء على انما لب من سعة الوقت بالنسبة  
 الحاضرين وان التكليف في كل حال انما هو بالنسبة لثاني الحال واما اذا  
 تضيق الوقت وخار المكلف الترتيب فلا فرق اصر بين العاظم يوم النحر في  
 العراق والشام والتركيب بين الركعتين والمقام فانها اذا وصفتا بقيت  
 النظر في سطر العقل الصحيح لم يرجح احدهما على الآخر بمقدار الركن  
 ولم يربط بينهما تفاوت متقال فرة بل انما يجب في كليهما جميعا او لا يجب شيئا  
 والحاصل ان حاضري مكة ما لم يتضيق وقت الطواف لم يصدر منه خيار  
 الترتيب فلذا يصح تكليفهم بالطواف والتأخير قد صدر عنهم خيار الترتيب  
 قبل التضييق ايضا فلذا لم يصح تكليفهم واما وقت التضييق فالحال سواء  
 في الصحة وعدمها وكذا في التزم وعدمه بالنسبة الى العبارتين التابعتين كما  
 يحكم به الوجدان والتأمل والتفاوت بينهما قبل وقت التضييق في وجه التكليف  
 وعدمها مما لا يؤثر فيما نحن فيه كما لا يخفى ثم ما ذكره من انه لم يصدر عنه قبل في  
 الجهر الا تركت كونه منطوقا فيه ايضا اذ قد صدر عنه التزم على ترك الجهر واردة

كيف  
 والدليل المذكور  
 جاز في الصورة المفروضة  
 بوجه آخر غير ما ذكرنا اولاً من النقص  
 بانه اذا بقي من الوقت مقدار  
 الطواف فقط وجاز  
 المكلف الترتيب  
 فحق كل ان  
 يفرض  
 على الزمان الترتيب  
 بالطواف بمقتضى الدليل المذكور واذ الوقت بعد لايجب  
 الطواف فلا يكون محتملا لا يصح



١٢  
 واردة اليقين فبهم فاعلم واما ذكره من حديث الترمذي فاجابه ان ما ذكره  
 من ان فعل مثل انما ثم والتاسي لا يتصف بحسن ولا قبح فانما هو في الافعال  
 المباشرة واما الافعال التوليدية فلا بل انهم ذكروا ان الافعال التوليدية  
 مستثناة لا قدرتها وحشاياتنا ودليلهم عليه حسن المدح والذم عليها ومع ذلك  
 قد ذهبوا الى ان الافعال التوليدية التي تحصل بعد العجز والموت ايضاً فعل العبد  
 كمن رضى سها واصاب الرمية بعد موت الرمي فالاصابة والالام الحادثة  
 منها انما هي من فعل الرمي في هذا نظري في ان مرادهم مما ذكره الافعال المباشرة  
 لا الافعال التوليدية كما هو الظاهر لو فرض عدم قولهم فليست بحسن متباعدة قولهم  
 بل المتبع هو حكم العقل لا سكك ان العقل يحكم بالحسن والقبح في هذه الافعال  
 العائدة عن التاسي والتاسي بعد صدور الافعال المباشرة المستندة  
 منها مقارنا للشعور والارادة مع العلم والشعور يستلزامها انما ان الانفس  
 لا المباشرة والتوليدية ان كان مثلاً لا لا عدم ايضاً فالامر قد وان كان  
 مختصاً بالافعال كما يظهر من بعض كلامهم في حال عدم بعلم بالمعاشية فبهم ثم  
 ان الشك الاخير الذي ذكره مما لا يكاد يتجلى في هذا المقام هو ان الكلام  
 في الواجب المطلق يستلزم ايجابه ايجاب مقدمته والسبب المرضي انما

يقول بعدم استحسان العقاب بناء على ما ذكره من الشك اليقيني المطلق بحسب اللفظ  
 انما يجب ان يقيد بوجوب المقدمات كما سيظهر في محله الثالث والله وهداهما ما ذكر  
 الرازي في الحصول والعلاقة في النهاية والتدبير وكان ما ذكره من كلام ابي  
 الحسن البصري في قرره الفاضل المذكور في رسالته المذكورة بقوله بآيات المقدم  
 بعد ترك المقدمة اما ان يبقى التكليف بالفعل ام لا والاول لا يستلزم التكليف  
 بما لا يطاق والثاني عدم كونه واجبا مطلقا وكلاهما باطلان ويرد عليه انما  
 الاول ولا يلزم التكليف بما لا يطاق لان المشع التكليف بغيره عدم  
 المقدمة لا في زمانه وايضا وجوب المقدمة لا يستلزم وجوده فحقا تقديراته تركت  
 اما ان يبقى التكليف ام لا لا اخر ما ذكرنا فالالزام مشترك وايضا لنا  
 ان نتحارر من ولا يلزم خروج الواجب المطلق عن كونه واجبا انما يلزم لو لم  
 يحقق التكليف التابق بذلك الفعل مطلقا من غير تقييد ولا يتوقف  
 على البقاء كما ان رفع التكليف بانقضاء زمان الفعل لا يقيد في المطلق  
 التكليف يجوز ان لا يكون رفعه بانقضاء زمان صحة الصدق وقادح في ذلك  
 ويمكن دفع الاول بما ذكرنا سابقا كيف حقيقة التكليف عند التعدد  
 ارادة متعلقة بالفعل على جهة الابتداء بشرط الاعلام والارادة فمهم الحكيم العالم



١٣ كيف يبقى متعلق على جهة الاستدلال بالشيء بعد زوال  
 منه انتهى كلامه وانت بعد الاطلاع على ما قرنا سابقا لا تحتاج إلى التعليل  
 فيه وسيجيء التعليل الآتي ما يزيله ايضا حاو تفصيلا فاشطر ومنها ما  
 اقيم في الرسالة المذكورة بقوله لو لم يجب مقدمه الواجب المطلق لزعم ان  
 يستحي تارك الفعل العقاب لكون التائب بطلا فاما مقدمه شبهه بان المذنب  
 يحتاج إلى تمهيد مقدمته هي ان الامر بالطالب للشيء في زمان معين اذ لا  
 ان في ذلك الزمان يتصور احوال مختلفة يمكن وقوع كل منها فاما ان يرد  
 الاتيان بهذه التمسك في ذلك الزمان على ان يتغير حكمه التفادير  
 يريد الاتيان به فيه على بعض تلك التفادير وهذه المقدمة طر بعد التامل  
 التام وان امكن المتنبه والتشكيك في باد النظر ولا يتعوض بالجزء  
 والكفل حيث لا يمكن تقييده وجوب الكفل بوجود الجزء ولا تعميمه وجوبه بالنبذة  
 لا سلك وجود الجزء وعدمه لان مرادنا بالحالات ما كان خارجا عن احوال المراد  
 مغايرة له واذا تمهيد هذا فقول اذا امر احد بالاتيان بالواجب في زمانه وفي  
 ذلك الزمان يمكن وجود المقدمات ويمكن عدمها فاما ان يرد الاتيان  
 به على ان يتغير من تقدير من الوجود والعدم فيكون في قوة قولنا ان

المقدمة فافعل وان عدم فافعل ولما ان يريد الاتيان به على تقدير الوجود  
 والاول محال لانه يستلزم التكليف بما لا يطاق فثبت ان يكون وجوبه  
 بحضور المقدمة فلا يكون تاركه تبركت المقدمة مستحقا للعقاب لفقدان  
 شرط الوجوب في الغرض عدم وجوب المقدمة فاشق استحقاق العقاب  
 راسا ويرد على ان هذا الوجه لو تم لدل على اشياء الواجب المطلق ووجوبه  
 المقيد لان عدم المقدمة لما كان من جملة الاحوال التي يتنوع صدور زعمي  
 على تقديره لم يلزم تقييد وجوبه بالنسبة اليه وجوب المقدمة وعدم وجودها لا يؤثر  
 في الفرق كما لا يخفى ولا يصح ما يوجب كلام بعض العلماء من ان عدم المقدمة على  
 تقدير وجودها كحال عدم الفعل لان الشيء لا يمكن تقييد رادته واجبا بالنسبة  
 وجوده وعدمه ولا تقييده باحد الحالين بخلاف الشيء بالنسبة لا الامر الخارج  
 المنفصل عنه كما لا يخفى على المتأمل ويمكن ان يعلق التكليف بالشيء وتبعه  
 واحدته على احدهما بالآلة ولا بالآخر العرض ولا يوجد رادته متعلقة  
 بدنى المقدمة حتى يستفسر اطلاقها وتقييده بل هو في ضمن ارادة المولى ليس  
 عدم الجزء ووجوده من الحالات التي يجري فيها الاستفسار المذكور وفيه نظر  
 يظهر من التامل التام والقواب ان يثبت ان القدر الثاني من اطلاق الواجب











١٧  
 الا ان يتي بعض التكليف المابتدئ ايضا في الصورة المذكورة بشرط الاعلام  
 واما وجه انه لا يمتنع للطلب التعليق بمسمى ذلك فهو انه اذا قال السيد  
 اذا ملكت ديتما فتصدق فان كان الطلب حين الخطاب يلزم كون التكليف  
 بتجيزه لا ياتي ليس المراد التصديق مطلقا بل التصديق على تقدير حصول الشرط  
 فان حصل الشرط لم يلزم التصديق والا فلا والحاصل ان المطلب تصديق التمام  
 على المقدم لاحصول التمام مطلقا وانما يلزم كون التكليف بتجيزه اذا كان الطلب  
 متعلقا بشيء على كل تقدير لا على بعض التقادير دون بعض لاننا نقول اذا  
 كان الطلب وقت الخطاب لا يكون مطلقا على تقدير دون تقدير ولا شك  
 ان الطلب متعلق بالاجاد فعل فاجاد الفعل متصف بالمطلوبية على كل تقدير  
 لتضاييف بين الطائفة والمطلوبية وكلما كان الشيء متصفا بالمطلوبية على  
 كل تقدير كان تاركه مستحقا للعقاب على كل تقدير فاذا فرضنا اشتغال الشرط  
 وعدم اتيان المأمور بفعل يناسب المأمور به المذكور في الخطاب فاما ان يكون  
 فاعلا مطلقا او تاركا لا يسيل الا القليل لعدم اشتغاله بفعل يناسبه  
 فاما ان يكون معا فاما لا لادجه للملاقاة لان العقاب انما يكون على تقدير وجود  
 الشرط وعدم الاتيان بالمأمور به لا مطلقا فثبت ان الشرط هو انما لا يكون

وليس المراد من لزوم كون التكليف بتجيزه بالالزام استحسان العقاب تاركه  
 على كل تقدير لا ياتي ايجاد الفعل على بعض التقادير دون بعض متصف بالمطلوبية  
 على كل تقدير لا مطلقا بل يلزم ان يكون لنا نقول القيد الذي ذكرناه انما ان يكون  
 قيد القولنا متصفا بالقولنا ايجاد الفعل لادجه للملاقاة لان قولنا على كل  
 قيد متصف بهذا انما يكون قيد ايجاد الفعل فيصير حاصلا ان ايجاد الفعل  
 المقيد بهذا القيد متصف بالمطلوبية على كل تقدير فيلزم كون ايجاد الفعل  
 مطلقا على كل تقدير فيلزم عليه ايجاد التقدير ان امكن لتوقف المطلبية  
 على التكليف لا ليطابق عند عدم امكانه وبالحكمة اذ قيل المطلب ايجاد الشيء على تقدير  
 وجود المقدم بان يكون القيد قيد ايجاد الشيء لا تفهم منه الا ان المطلب ايجاد  
 الشيء مجامعا لذلك التقدير فاذا قيل ايجاد الشيء على وجود المقدم مطلقا  
 فان كان القيد قيد النسبة لم يقع تقييده بوجه التقادير وان كان قيد الموضوع  
 كان معنى الموضوع ايجاد الشيء ايجادا مقيدا بكونه بعد وجود المقدم على ان  
 الكلام لادجه له في مقابلة المقدم لان الغرض ان الطلب اذا كان وقت  
 الخطاب كان متعلقا بالاجاد فاجاد ما يتصف بالمطلوبية في ولا وجه لشيء  
 من ذلك ان اردت ان يتضح ذلك وكنت كالانفصاح فاما من المعاني



المتصورة ههنا وان لا يصح شي منها لان يكون متعلقا للطلب اذ ليس ههنا الا  
 المقدم والطلب والملازمة ولا زمنية المقدم للطلب ولا زمنية التعلق بالمقدم والتعلق  
 التام مع المقدم وعكسه وكون المختلف بحيث اذا تحقق المقدم صدر منه التعلق  
 لا غير ذلك مما لا يقارب تلك المعاني والكمل لا يصح للمطلوبة قلت هذه المقدمة  
 باطله وما ذكر في بيانها من دفع بان المطالب يتصدق على تقدير حصول الشرط المطلوب  
 حاصره على جميع التقادير كضابطها الذي هو الطلب لكن تارك الفعل المطلوب  
 للعقاب على كل تقدير انما هو في المطلوبة التخييرية قوله حاصل ذلك ان كمال  
 الفعل كمالنا ثم لم يحصل ان المطلوبة التقديرية حاصلة على جميع التقادير لا  
 ان الفعل المقارن لهذا التقدير مطلوب على جميع التقادير بل ذلك الفعل  
 ليس مطلوباً بآثره لا على جميع التقادير ولا على بعضها وهذا كما اذا قيل في الجملة  
 الشرطية القابلة بنا مقيدة زيد على تقدير جارية ان الناقية التقديرية محققة  
 على جميع التقادير مني معناه ان الناقية المقارنة لذلك التقدير محققة على جميع  
 التقادير وهذا ما ذكرنا ان يقع اليقظ الاخر اذ اقر بعبارة اخرى مثل ان  
 يقع معنى الوجوب الشرطي ان يكون الطلب متققا حال وجود الشرط و  
 متققا حال عدمه وهذا المعنى متحقق بالنسبة للمقدمة بناء على الاقرار

من قولنا اذا قال السيد  
 بعبارة لا تلتزم به  
 المقدمه انما درست  
 الفاضل المذكور فغلب  
 بعبارة منسوبة

اذ من وجوده في الوقت المفروض الطلب متحقق وعند عدمه ما متحقق  
 الطلب مشروطا بها وذلك لما عرفت من ان معنى الطلب المشروط ليس  
 ولا يستلزم ايضا بل انما يستلزم بثبوت استحقاق الذم على الزك حيثما  
 على تقدير الشرط وعدم استحقاقه على تقدير عدم الشرط والطلب المطالب انما  
 يستلزم مطلقا وانما الطلب في اصل وقت الخطاب فيها جميعا وكذا كانت  
 شأنا على ذكرنا على حال الجملة الجزئية الشرطية مثلا اذا قال احد اذ جاء  
 زيد جئتك فقل الوعد بالجمعي متحقق حال الخطاب او حال مجي زيد وهل هو  
 بالجمعي المقارن مجي زيد حتى لو لم يتحقق الجمعي الكذا اني لك ان مختلفا غير متغير  
 او لا ولا اظنك في مرتبة من انه متحقق حال الخطاب انه ليس بالجمعي المقارن  
 بل معنى آخر نفس عليه حال الطلب ايتم سواء بسواء فان قلت ما يقع الطلب  
 المشروط والوعد المشروط وكذا قلت لا يمكن التفرقة بلفظ سوى الشرطية  
 ونظيرة وكل ما يجزئ عنه من المقدمات الخلية ونظايرها بخلاف معناه  
 بالعرض وما سمعهم يقولون ان معنى الشرطية الحكم بثبوت نسبة على تقدير  
 اخرى معناه ان كان ذلك التقدير وليس مرادهم انه الحكم بثبوت نسبة  
 مقارنه لذلك التقدير اذ لو كان كذلك لما صدقت الشرطيات التي مقدماتها



١٨  
 كاذبة في الواقع وكذا لا يتحقق الحكم بحقق الملازمة بين المقدم واللاحق  
 لأن الملازمة لا يمنع لها سكوناً أن كان كذلك كان كذلك في نظرية  
 العبارات والاشتراك فتأمل ثم لا يخفى أن الفرق بين تعميم الوجوب بالنسبة  
 وجود المقدمة وعدمها وبين وجود الفعل وإجرائه وعدمها حكم بآراء  
 عند التحقيق بل الشبهة كما يجري في المقدمة يجري فيها أيضاً بلا تفرقة كما يظهر  
 التأمل والرجوع لا الغطط المستقيمة فلو ما ذكرنا من الدفع لزم أن يكون  
 كل مطلب معلقاً بوجود المطبوع ولا ينفج ما ذكره من الجواب القواب وهو  
 فافهم ولا يذهب عليك أن هذا الدليل منتهى القول بعدم إمكان تحقق  
 إطلاق الوجوب فيما لا مقدرة كما ذكرنا في الوجه الثالث من الخلف ومنها  
 ما ذكره الشيخ في الرسالة المذكورة بقوله حقيقة التكليف عند العبدية هي  
 الفعل على جهة الابتداء بشرط العلم فالذي عليه مدار الطاعة والعصا  
 هي الإرادة المتعلقة بالشيء والالفاظ إنما هي إلهام رآه عليها والعلم  
 قد يكون شيئاً آخر من دلالة عقل أو نصب قرينه أخرى وهو يجب الانتباه  
 لا أن التكليف لا يستلزم الإرادة ولا الدلالة عليها بل الطلب الذي  
 هو مدلول صيغة الأمر شيئاً آخر من الإرادة يسمونه كلاماً نفسياً وعند الغزالي

هذا يقيد لاخراج  
 مثل السيد والوالد  
 منارة

أن ليس بهما معنى يصلح أن يكون مدلول صيغة الأمر إلا الإرادة وقد لا  
 الشاغل من هذا النزاع بينهما هو القواب مختار العبدية وتام الكلام في ذلك  
 متعلق بفن الكلام ولا سيما المقام وطن أنه كيفك مؤنة الشاغل أن  
 تراجع وجدانك عند حصول الأمر بل تجد في نفسك كيفية أخرى يصلح أن  
 يكون مدلول الصيغة لا فإنت عند التأمل في النفس والكيفيات الهيئات  
 العارضة لها لم تجد شيئاً كانت فإذا تأملت وجدت العلم والقدرة والإرادة  
 والكرامة والشهوة والنفرة والآم والفرح والغير ذلك من المعاني العلوية  
 ولم تجد المعنى الذي يجعلونه مدلول الأمر نعم إذا تحقق الإرادة وتختلف الإطلاق  
 الصيغة لما نفع عند حدوث الصيغة يتوهم للأول ثم يقتضاه وحالة أخرى التحقيق  
 أنه لم يحدث في هذا الحالة لنفسه كيفية أخرى إلا العلم بالاعلام أو العلم  
 بالأمور بالإرادة أو غير ذلك مما يتبع الاعلام التابع للإطلاق اللفظي فانظر  
 هل تقدر أن تحدث لك كيفية في نفسك من غير إكجاد اللفظ وإطلاق  
 الصيغة فإن اجترأت على القول بالأقل ادعيت نفسك باليس إليه  
 سبيل كيف تقول بالتأمل مع أنك تعرف أن ليس علاقة عقيدة بين  
 هذا اللفظ ووجود تلك الهيئة بل اللفظ كاشف عنه متأخرة في الوجود



فيلزم ان يوجد اولى حتى كنهف اللفظ عنه ويدل عليه ذلك ان شيئا موجودا  
 لكان موجودا قبل اللفظ من غير توقف عليه ولا استلزام له وبالجملة كيف  
 يسوغ ان يكون مدلول الصيغة المتداولة عند الخاصة والعامة معنى نفسانيا  
 لا يحكمه العقلاء من انفسهم ولا يميزونه بقولهم واكتفاهم وبل هذا الامكان  
 وادخلة الحكم المحسوس بطلانه واذا ثبت ان ايجاب الشيء يستلزم ارادة  
 ونحن نعلم قطعا انه اذا تعلق ارادتنا الحقيقة بوجود الشيء ونعلم انه لا طريق  
 ايجابه الا بايجاب شيء معين لا يمكن ان يحصل الا بتعلق ارادتنا الحقيقة  
 بايجاب ذلك الشيء البتة وهذا يدعي بعد من نظرية الطرفين وتجريد اعني  
 العوارض وان حصل التوقف باولى النظر فاذن ثبت ان ايجاب الشيء  
 يستلزم الارادة الحقيقة المتعلقة بمقدامة فيكون المقدمة واجبة الوجود  
 عند محابنا الا هذا الشيء وفيه نظر لانه اذا كان الطلب هو الارادة وكان  
 المحط من الصيغة الموضوع للطلب اعلام المخاطب يحصل الارادة في النفس  
 فيلزم ان يكون وضع الجمل المطلوبة لغوا غير محتاج اليه ويمكن من مفهوماتها  
 مما لا يتعلق بتصوره غرض امر وهو بطلان الملازمة ان النسبة الانشائية  
 والوضع الموضوع لها ليست عين الارادة وهو مذهب ولا دخل لها ايضا

حصول الارادة ولا في حصول الاعلام عنها وعلى التقدير المذكور ليس معنى آخر  
 حتى يتصور مدخليةها فيه اما انها لا تدخل لها في حصول الارادة قط لان  
 الارادة معنى قائم بالنفس انما يتوقف حصولها على تصور المراد المكلف  
 فقط ولا يتوقف لها على تصور النسبة القائمة بالانشائية ولا على صيغتها  
 سواء قلنا انها غير الداعي او غير ذلك اما الاعلام فلان حاصله ان يعلم الامر  
 المخاطب ان الارادة موجودة في نفسه فلا شك ان هذا المعنى يخبر عن اللفظ  
 الدال عليه جملة خبرية ولا يتوقف له على النسبة الانشائية وصيغتها واما  
 ليس على هذا التقدير معنى آخر يتصور مدخليةها فيه قط ثبتت لغوية هذه  
 المفهومات وصيغتها بل كان يجب ان لا يدخل هذه المفهومات في الوجود  
 كما لا يخفى على من الضعف واما بطلان الدال فبالضرورة والوجود ان سلمنا  
 عدم بطلان الدال لكن نقول لا شك ان الوضع الانشائية والتم  
 على الطلب وعلى هذا التقدير لا يتصور ولا تمها عليه لان هذا المعنى ان  
 ان الارادة حاصله في النفس ليس معنى مطابقا لتلك الوضع ولا  
 تفهيمها وهو مذهب ولا التزاميا ايضا اذ ليس هذا المعنى لازما بيننا  
 بالمعنى الاخص المفهوم لفظه اخر مثله وهو مذهب ولا لازما مطلقا



كما يظهر عند التأمل وليس اليقين النسبة الانشائية بين الارادة وعلاقتها  
 حتى يتقارن منها نسب تلك العلاقة في الارادة فاشتقت الدلالة لها ولو لم  
 امكان الدلالة بالكتاب فكيف بان يتي ممثلا انه شرط حال وضع هذه  
 الصنع ان لا يستعمل الا عند وجود الارادة وكذا من التكاليف الكليكة  
 فلا شك ان دلالة الجمل انجزية عليها حاقوى واظهر مع انهم صرحوا بان  
 بان الانشائيات والتمتع الطلب بالذات والاشياء غير الطلب والى عليه  
 بالعرض فظهر ان الطلب ليس مع الارادة وان ليس الغرض من الضيق الانشائية  
 الاعلام بان الارادة حاصلة في النفس بل يجب ان يكون امر اخر الارادة  
 ولا يجوز ايضا ان يكون امر امثل الارادة متوقفا على تصور المظهر والمظهر  
 فقط ويكون الغرض من الضيق الاعلام بحصوله في النفس ليعود للمقاسمة المذكورة  
 فهو اما نفس النسبة التامة الانشائية بل ادراكها لكن لا يطلق عليها اسم  
 الابشر ابط مثل حصول الارادة وكيفية حتى لا يرد ان كثيرا ما ذكرها ليس  
 الطلب الابشر ابط مثل حصول الارادة وكيفية حتى لا يرد ان كثيرا ما ذكرها  
 وليس الطلب متوقفا واما امر اخر غير كنه يتوقف حصوله على ذلك  
 الادراك وهذا عينه يظهر التقدير في الجمل الاجبارية فانه ايضا اما عين

ادراك النسبة التامة الجزئية كما هو رأي بعض او متوقف على ادراك  
 النسبة التقييدية على رأي من جعله غيره وعلى التقديرين يندفع المقتضى  
 المذكورة ويظهر وجه دلالة الصنع الانشائية على الطلب كونهما بالذات  
 بخلاف الاجبارية اما على الاول فكلما الوجهين ظاهرا لا مستقرا لان مفاد  
 هو الطلب نفسه مفاد الاجبارية ليس هو الطلب بل انما يخرج الطلب بحصوله  
 في النفس واما على الثاني فوجه الدلالة ظاهرا لان الطلب لما كان حصوله  
 حصول مفهوم ملك الصنع فمقتضى ملك الصنع والاشغال لا معاينة حاصل  
 الاشغال بل الطلب ايضا لشدة تقارنها واتصالها حتى ان النفس لا يهاجر  
 تفرق بينهما واما كونها بالذات وكون دلالة الاجبارية الطلب بالعرض فكل  
 وجه ايضا اتقان والاتصال المذكور فكلان مفاد الانشائية الطلب نفسه  
 بخلاف الاجبارية او يتي ان الطلب لما كان يتوقف على تصور النسبة الانشائية  
 وتصور المعاني يتوقف في المقادير على تشكيل الالفاظ او انه لا يحصل بمجرد تصور  
 التامة الانشائية بل لابد من مخاطبة مع المظهر وتوجيه اليه وهي انما يحصل  
 الالفاظ فللصنع الانشائية على الوجهين فكل في حدوث الطلب فدلالة تامة  
 من قبيل دلالة العلة على المفعول بخلاف الجمل الجزئية فان دلالتها وصيغة دلالة

ادراك النسبة التامة  
 الانشائية كونه نفس النسبة التامة  
 ادراكها بانها نسبة التامة  
 مع العلم



٢١ ان الاول قولى فلهذا طلق عليها انها بالذات وبما ذكرنا من قواهم  
 ان ملك الصنع منشئة ومحدثة لمعاينتها فبشرتم ما ذكرتم انه لا يسجد <sup>ان يكون</sup>  
 مدلول الصيغة المتداولة عند الخاصة والعامة بنفسها لا يكون العقلا  
 من انفسهم ولا يميزونه بالفكر اعم جوابا ان مرادها لصيغة المتداولة ان  
 هو الجدة الانثوية فلا يكاد يجبر ما قاله اذ لا خفاء في ان معناها ليس ان  
 الطلب حاصل في نفس منتهى يكون خفاء معن الطلب في العقلاء <sup>فما</sup>  
 في ظهوره بل معناها انثوية وضحة عند الخاص والعوام سواء كان الطلب  
 عين الارادة او غير ذلك فان قلت لعل مراده ان استعمال ملك الصنع لما كان  
 المقصود منه الاستعمال لا الطلب فاذا كان الطلب امرا خفيا فلا خفاء في مناهاته  
 لتداول ملك الصنع بين العامة والخاصة قلت جوابه يظهر في ضمن جواب الشق  
 الاخير من التبريد وان كان مراده بها لفظة الطلب فتقول ان كان  
 حاصل كلامه ان اللفظة المتداولة بين الخاصة والعامة لا يجوز ان يكون  
 معناه امر غير متحقق فعدم التحقق يتم وان كان حاصله ان لا يجوز ان يكون  
 معناه شيئا لا يفهم احد لا بالكنه ولا بالوجه مطلقا فممكن لانهم ان كانوا  
 لكت وهو ظاهر وان كان حاصله ان لا بد ان يكون معناه امرا ظاهرا مفهوما

لكن احد ممتاز عن ماعداه فغير محتمل لا بد من اول اللفظ بين المتداولة  
 ان يكون لهم العلم بمفهومه بوجه ما وان يعلموا انه مني يحصل ولا يحصل وفي اي  
 موضع حاصل وفي اي موضع ليس بحاصل حتى يتمكنوا من الاعلام بحصوله  
 وعدم حصوله في محاوراتهم وبيان مقاصدهم ولا يخطوا فيها واما حصول  
 العلم لهم بكنهه او قدرتهم على تميزه من الامور المقارنه له حال وجوده اللاتية  
 له فلا اليرى ان الارادة لفظه متداولة مع ان جمعا من العلماء رغبوا ان  
 معناها سوى الشهرة والعلم بالاصح مع الكفاية اخرج آخر تحقيق معنى غيرها  
 وكذا التعم لفظ شائع مع ذهاب جميع طوائف ان مفهومه غير الادراك والكفاية  
 جميع آخر تحقيقه وكذا النظائر تماثل لفظه لكت الحال فيما ذكرتم الدليل <sup>بفصل</sup>  
 ثم لا يذهب عليك انه على تقدير تسليم ان الطلب هو الارادة يكون غاية الميزم  
 كلامه ان المقدمة انما يتعلق بها ارادة حتمية معينة وذلك لا يكفي فيما هو <sup>بصيرة</sup>  
 لانه يظهر من مقتضى سأل ان مراده ان ثبت ان المقدمة مما يستحق العقاب  
 تركه نعم لو اكتفى في الدعوى بمجرد اثبات المرادية ولو تبعا لغير ما ذكره ولا يخفى  
 ايضا ان العدل من الطلب على الارادة واركتاب التجشم في اثبات انه  
 الارادة مما لا حاصل له اذ كل ما يمكن ان يقع في الطلب من الطرفين يمكن



ان يترك في الارادة سواء بسواء وهو مطلق لئلا يثبت زيادة بسط  
 ما ذكره ايضاً في الرسالة المذكورة بقوله اذا امر المولى عبده بالصعود على  
 في ساحة معيشة فاخذ العبد في هدم البناء يذمه العقلاء ويعبرونه على الهدم  
 المذكور من غير توقف هذا علامة الاجاب لا يترك ذمه على الهدم لئلا  
 بل كونه موصلاً ترك الصعود لانا نقول اذا ثبت الذم عليه ثبت اجاب  
 نقيضه واما كون الذم عليه معللاً بالتصايف بصفة الاتصال بالشيء مالا  
 يقتض في ذلك كما لا يخفى ومنها ما ذكره ايضاً في الرسالة المذكورة بقوله  
 الصعود المذكورة يخفى العاقل انما الصعود عن الغرض عن الهدم المذكور  
 الزامياً والنهي لا الزام عن العاقل انما الصعود عن دواعي الشهوة لا يكون  
 لدواعي الحكمة فلا يكون الا بغير الشئ في نفسه كما تقرر في غير هذا المحل فليكن الهدم  
 المذكور قبيحاً فيكون نقيضه واجباً شئ ولا يخفى ما في هذين الوجهين  
 الوهم لعدم تسليم كون الذم على الهدم والنهي عنه وليست شعري لم عدل  
 عن الذم على ترك المقدامات الظاهرة للصعود مثل نصب السلم ونحوه  
 والنهي عنه لا الذم على الهدم الذي لم يظهر كون تركه مقدماً للصعود  
 والنهي عنه مع ان من سلم الذم والنهي فيه نفى ترك نصب السلم

الاول من لا يسلم في ترك نصب السلم وهو اول النزاع كيف يسلم في  
 وهو مطلق وفي الدليل الآخر كلام آخر سيظهر عن قريب ومنها ما ذكره ايضاً  
 الرسالة المذكورة بقوله بين ان اجاب المسبب يستلزم اجاب  
 يلزم من ذلك ان يكون اجاب الشرط مستلزماً لاجاب الشرط لان  
 ترك الواجب بوجه وترك الشرط مستلزم لترك الواجب المستلزم  
 للقيح قبح على ما ذكرنا فيكون ترك الشرط قبيحاً فيكون اجاباً واجباً فيه  
 مناقشة تندفع عندهم اتقن اصول العبدية شئ كلامه وسبحي الكلام  
 فيه في بيان اوجه القول الثالث ومنها ما ذكره ايضاً في الرسالة المذكورة  
 بقوله اذا امر المولى عبدين من عبديه بفعل معين في بلد بعيد في وقت  
 معين واتم حجة التكليف عليهما على نهج واحد فترك المشي في ذلك  
 البلد عند التفتيق ثم اتفق موت احدهما قبل حضور وقت الفعل بقي  
 الآخر فاما ان يستحقا العقاب او لم يستحقا او استحقا الحري دون الميت  
 او بالعكس الوجه الثاني لنا فانه لا إطلاق الوجوب ولا إطلاق الثالث  
 لساواتهما في التقصير الاختيارية اذ نحن نعلم استوائهما في الاطاعة  
 والعصيان وليس بينهما تفاوت الالبوت احدهما وبقاء الآخر وبمقتضى



عن التأثير في الاستحقاق بمقتضى قاعدة العدول ولا يلزم الرجوع وهو  
ثبت الاول بذلك حيث وجب مقدمته الواجب اشئ وفيه  
عند موت احد هما يظهر عدم توبة التكليف بالفعل المذكور لانه اذا  
لم يكن تكليف بالفعل فلا يكون بمقدامة ايضاً البتة لان وجوب المقدمه  
ان كان فانما يكون عند وجوبه في المقدمه واما وجوبها بدون وجوب  
فما لم يقل به احد فالقول باستحقاق العقاب على ترك المقدمه لا وجوب  
فلما بوجوب المقدمه او لا فلا بد من ان يتحقق لما ظن كونه مكلفاً  
على القول بكفاية الشك في مثل هذه الصورة ولم يكن له الغرم على ترك  
به فاستحقاقه للعقاب انما هو على عدم الغرم على الواجب بحسب ارادة  
الشيخ بحسب موثر ترك بين القولين فان قلت على القول بوجوب المقدمه  
يمكن القول بان العقاب على ترك ما هو مخطون الوجوب قلت فما تقول  
فحين لم يعتقد وجوب المقدمه فان قلت ح نقول ان العقاب  
ترك ما يستلزم ترك ترك ما هو مخطون الوجوب قلت نفرض الكلام فحين لم  
يعتقد لا وجوب المقدمه ولا في المقدمه غاية الامر ان يكون بناء على  
عدم الاعتقاد لا يتحقق ان يكون العقاب على ترك ما لا بد من اعتقاد

او يستلزم ترك ترك ذلك الشئ لانا نقول احتمال لا ينعف في الاستدلال  
او لا ينعف في المنع والسند لكن تعرضنا لرفع بعض المصنف استظهاراً بما ذكره  
ما سبق من الكلام في الامور التولية فتذكر منها ما ذكره ايضاً في الرسالة المذكورة  
بقوله خلاصه ما استدلل العديله على استحقاق الثواب من ان الزام المشقة  
من غير عوض فتح عقاباً جازها دال على حصول الثواب على المقدمه المذكور  
لوجوب المقدمه بترك استحقاق الثواب عليها وبهذا الوجه لم يرد  
الرجحان والزام الوجوب بخلاف القام مقدمه اخرى يمكن تحصيلها بما  
تأمل شئ كلامه وفيه بعد الاغراض مما يترأى من من الغفلة عما حذر في محل النزاع  
من ان احد احتمالاً كون النزاع في مجرد تحقق الزام والاكباب بالبتة لا  
المقدمه سواء كان تركه سبباً لاستحقاق العقاب ام لا بل هو الاصل في  
في هذا الباب كما يظهر من تتبع كلامهم واقاويلهم اذ مع عدم الغفلة عن ذلك لا يفتقد  
تحقق الزام المشقة في المقدمه مسلماً كما هو ظاهر العبارة ان هذه المقدمه وان  
ذكر بعض العديله لكنها لا وجوب لها عند التحقيق فيما هو مقصودهم الاصل  
وضع هذه المقدمه من التخليفات الله تعالى واستحقاق الثواب على استأثارها  
وكانهم انما غفلوا عن مقدمه اخرى الا انهم وجوب كون الما حوسبه الشئ



٢٣  
 فيها اذ بناء على هذه المقدمة لا وجه للمقدمة المذكورة لانه اذا كلف الله العبد  
 فلا بد من كونه متصفا بحسن وفاقية بناء على هذه المقدمة ولا يكون ذلك النفع  
 عابدا اليه تعالى لانه لا يمتنع ان لا يكون له ان اذا امر احد الامور بنفع للمؤمنين  
 يلزم عليه عوض على المشقة المحالة الى مؤثره فلهذا يلزم عليه النفع وحسن بحيث  
 يتحمل العقلاء المشقة التي في الفعل ومقدامة الاجل ويؤثر فيها عليها حتى  
 يكون فيها وعيها الا يرى ان الطبيب اذا كلف المريض بشرب دواء كره  
 فيه شفاؤه وخلاصه من المرض فلا يلزم عليه عوض على المشقة الى صفة المرض  
 من شربه مع ان الامر فيما نحن فيه انظر لان الطبيب ان لم يرجع اليه  
 نفع من شرب الدواء لكن يرجع اليه نفع من الامر بخلافه تعالى اذ لم يرجع  
 نفع الامر للفعل ولا من الامر به فان قلت يكفي في تمام هذا الدليل استحسان  
 الاجر على فعل المقدمات في التكليف الذي يعود الغرض الى المكلف اذ  
 عند ثبوت الوجوب فيه يمكن اثباته في التكليف الله تعالى ايضا بناء على  
 عدم وجدان التفرقة وعدم القول بالفضل قلت الا لزام الذي يوجب  
 عما سوى الله مثل الزمام السيد والوالد وكذا هو ايضا خارج على الزمام  
 الله تعالى حيث حكم بوجوب امتثال امرهما فلا بد من ان يكون فيه نفع وحسن

المكلف ولا يلزم ان يستحي بازاء مقدمات الامتثال ايضا وانما هو متنا  
 كما عرفت وفي هذه العترة لا يجب الاجرة الا امر اخر لا على الفعل ولا على مقدماته  
 وهو خطأ وانما سوى ذلك من الالتزامات التي يصدر ظاهرا وعدوانا او مالا  
 يكون من قبيل الالتزام الاتهام والاكساجار وكونه فبعض منها يخرج  
 الاول مما يكون الايمان به بقصد القربة وامتثال امر الله تعالى الاستجابة  
 وبعض منها مما يستحي فيه كالبشرع الاجرة على الفعل وهو خارج عما نحن فيه  
 لان الكلام في كون المقدمة حسنة مستحقة للمدح عليها بسبب رضى  
 المقدمة ولا يمكن المقابلة بين العتوتين في سلمنا امكان المقابلة  
 لكن استحقاق الاجر على فعل المقدمات في هذه التكليفات نعم نعم  
 العقل يحكم بان الفعل الذي يتوقف على مقدمات كثيرة مشقة يستحق  
 الاجر اكثر من الفعل الذي ليس بهذه المشقة وانما ان الاجر بازاء  
 المقدمات فلا وفيه تامل سلمنا لكن لا يلزم استلزام الوجوب المقدمة  
 التي ذكرناها يمكن تفصيلها ليست يشبه لا بد من بيانها حتى ننظر في صحتها  
 وفسادها وقوله ان المكلفين لوجوب المقدمة يتكروا استحقاق الثواب  
 عليها ليس بما نفع اذ لم يثبت ذلك ولو ثبت ايضا فليست المسئلة



فرضية حتى يثبت فيها بالاتفاق اذا الاتفاق الذي يدعى في امثال هذه  
المواضع لا يمكن ان يحصل العلم بل الظن بدخول المعصوم في جملة متفقين  
غاية ما يحصل منه الشبهة بين العلماء وعدم وجدان مخالفتين ان كانت  
مسلما جبرها للاجتماع فانما هي في الفروع دون الاصول ثم لو تكلف في  
حمل العوض في قوله الزام الشك من غير عوض قبح على ما يشهد العقل  
ايضا في بقاء بعض الابداعات التي اوردنا ويندفع بعض عليك بالاستصحاب  
فقد برهننا ما ذكره ابيهم في الرسالة المذكورة بقوله من تأمل في القواعد  
العملية ومارس المصالح الكلية وجرب التدبيرات الكلية وعرف مجاري  
احكام العقلاء وحكمهم عرف ان ما يجب حمايته والامر به والامر بانه عليه قد  
يكون مطلوبا بالذات وقد يكون مطلوبا بالعوض في حيث انه نافع في  
حصول الغرض الاصل والمطالبة الذاتية فمخترارها كبر او بل كما انه يامر بما  
لا مورا لنا فلهذا لم يستعمل في اخير انهم وينهى عن الامور المضارة لاهل  
يا مورا لالمور المؤدية للاخير انهم ومعداتها وشبه ايطها والطرق المؤدية  
اليها وينهى عن الامور المستندة لمضارهم المؤدية اليها والمستندة لافعال  
مضارهم المؤدية اليه ويريد ويكره على نسبة واحدة وان مصلحة للناس اشته

الشيخ  
الكامل  
الشرعي

من توقف المصلحة الذاتية عليه ولما كانت المصالح مستندة للتكاليف  
مستندة للمصالح عند العديلة كما ثبت في محله يلزم وجوب مقدمته الوجوب  
وما يؤيد وجوب المقدمته ان الندامة التي يحصل لتارك الحج عند  
ترك الحج قد يحصل له عند ترك المقدمات قبل حضور وقت الحج وهذا  
الوجوب اشمل ولا يخفى ان هذا الدليل عند التوصل اما ان يرجع حاصله  
ان في المقدمات وتركها مصلحة ومفسدة البتة من حيث توقف المصلحة  
عليها واستلزامه للمفسدة فلا يخرج الزامها والنهي عنه لان الحكم تابع  
للمصلحة فيعتبر الدليلين الذين يستفاد منهما من السيد الفاضل الجليل  
وفيه انما لان ان الاشتمال على مثل هذه المصلحة والمفسدة يوجب الامر  
والنهي بل القدر المسلم اشتمال الشيء على حسن وتوقفي في نفسه يوجب الامر  
والنهي واما فيما نحن فيه فيبقى الامر بما يتوقف عليه والنهي عنه تركه وهو  
واما ان يرجع لا انه قد يؤمر بالمقدمات وينهى عنها مجرد كونها مقدمة كما  
نشاهد من اهل العقلاء فلا بد ان يكون فيها حسنا وقبحا والاحسان  
الامر بها والنهي عنها غير العقلاء فيخرج انما لان الامر بها والنهي عنها حقيقة  
بل الامر والنهي من قبيل الارشاد والاعلام اذ قد يكون في توقف المط



٢٩  
 على بعض المقدمات خفاء فيعلم به او يخاف الامر الغفلة عنها او سببها  
 بعض الاشياء سببا سهو له تحصيل المطبوع فيوقف عليه غير ذلك من  
 الامور التي يظهر عند التدقيق سببها لكن لا يتم ان كل امر وشرع يكون  
 يكون في متعلقة حسن او قبح فان قلت هذا ليس بضرنا اذ مرادنا  
 ان المقدمة مأمور بها فان كان الامر مستلزما للحسن فنثبت حسناتها  
 وان لم يكن بل كان الامر كما ذكرت فلم يثبت حسناتها وذلك غير قاصح  
 في غرضنا قلت بل هو قاصح في غرضكم اذ غاية ما ذكرتم هو انه يعلق  
 الامر بها وقد يعلق بها ايضا وبما ذكرتم لم يثبت انها مأمور بها بل  
 عند عدم تعلق الامر بها ايضا بل لا يثبت التمسك بان تعلق الامر بالامر  
 يكون حسنا والحسن يستلزم الامر فثبت انه مأمور به البته فنعني هذه المقدمة  
 بطلان مقصودكم على ان هذا الكلام لا يتبع من قبل المستدل لانه ذهب  
 وجوب المقدمة بمعنى ترتيب استحقاق الذم على تركها كما يظهر من كلامه واما  
 ان يرجع على ان الارادة والكرامة متحققان بالنسبة للمقدمة فيكون  
 مطلوبة فيقول على الدليل الرابع وقد تقدم القول فيه واما ان يرجع على ان  
 جميع ما يعتبر في الطلب متحقق في المقدمة لما ثبت من حسن الامر بما يجزى

كونها مقدمة من لدن ان يجزى فيها شيء اخر ولا شك انها عند  
 الخطاب مأمور بها البته فنعدم التعلق ايتم كذا في النقائص الاستيعاق  
 اللفظ وهو مما لا دخل له في هذا الموضع بل هو علامة وكاشف وقصير مع  
 استنباطه من العبارة المذكورة عدم تسليم تعلق الامر كما اشترنا اليه وبعده  
 لا يتم عدم النقائص بين الحالين سيما حال الغفلة عن المقدمة وعدم  
 مدخلية اللفظ لما ساقا من ان اللفظ منشئ ومحدث وبعده التلويح  
 والتي لا يجزى فيها هو غرضه ظاهر من اثبات وجوب المقدمة بغير  
 استحقاق الذم على تركها كما اشترنا اليه سابقا فامل واما ما ذكرتم في التلويح  
 فدفعه اما يمنع تحقق الذم بل هو غرضه لبعض السبب بانه يستحق  
 الامر القبح كمن يعلم مثلا انه سيفعل فعلا شيئا وان لم يفعل سببا  
 بتسليمه القول بان الذم انه هو على سواء ارادته وخياره  
 فان ارادة القبح قبيحة كما ذكرنا وقد برر منها ما ذكره الغزالي وتوجه الامر  
 على ما قيل وهو الاجماع على وجوب تحصيل الواجب وتحصيلها هو المطلوب  
 يتوقف عليه وجوب تحصيلها باليأس لئلا يفتقر اجاب عنه السيد  
 الفاضل الجرجاني في رسالته بقوله الجواب منع انعقاد الاجماع في محل



٢٧  
 اختلاف في سلم نفي الاستصحابيات او نقول ان اريد بوجوده  
 ايجاد لكل حال سلمناه ووجوده كجاده باليسر مع صوغا بالوجود  
 لا تناقض فيه وهو اول المسئلة وان اريد غير ذلك معناه ان  
 ان يختلف في توجيهه بحيث لا يرد عليه ذلك كما ينبغي ان لا يرد  
 وفي كلام ذلك السيد حيث يظهر في طي ما ينبغي منها انه لو لم يكن  
 الفعل بدونها وموجود لا يتناقض وجوده الموقوف بدون الموقوف عليه  
 السيد المذكور الجواب ان اريد بالوجود القوة العقلية ان اى لو لم يكن  
 لا بد منها في وجوده لوجوده بدونها سلمناه لكن اللازم وجودها العقل  
 لا بد منها وهو سلم وان اريد بها الشرعيان يعني لو لم يكن شرعا لوجود  
 بدونها شرعا سلمناه الملازمة ومعنا بطلان التمسك فان الفعل لو لم يكن  
 وقوعه بدونها عقلا لوجوده شرعا بالنظر في الامر الوارد به وان لم يكن شرعا  
 في الشرط الشرعي لدليل آخر ولو اريد باجدها العقلا والآخر الشرعي لم  
 يستقيم الكلام انتهى وفيه ايضاً الحجة السابقة والاولى ان يوحى المراد  
 بالوجود ان كان هو الابدانية فالملازمة وبطلان التمسك كلاهما متساويان  
 لكن الثابت صح غير المتنازع فيه وان كان الوجوب بالمعنى الثاني فبالمراد

بالقوة

بالقوة ان كان المكان الوقوع بطلان التمسك الملازمة منه وهو  
 وان كان الاجزاء والاثباتان بالمأمور به لو فرض تحقق الفعل بدون المقدرة  
 فالملازمة مسلمة لكن بطلان التمسك وما ذكره في بيان لا يدل عليه كما لا يخفى  
 وفي قوله وان لم يكن شرعا في الشرط الشرعي لدليل آخر كلام ايتم سطره  
 على ما ينبغي بالقول الرابع ومنها ان المقدمة لا بد منها في الفعل فيقتضئ  
 ومنع الترتيب واجب الواجب ثبوته فالمقدمة مأثور بها وجوبها كما ذكر  
 ومنها ما ذكره بعض محققى المتأخرين وهو القطع بعدم السيد الامر بكتابة  
 بعده القادر تحصيل العلم التارك اما المعذر بفقد العلم او عدم ايجاب  
 تحصيله على ترك تحصيله ولو لا فهم وجوبه الامر لما دهم والقبول عنده قال  
 السيد والجواب ملحق التمسك له باعتبار ترك الواجب مع قدرته عليه  
 قبول العذر لعدم ايجابه جهة ان عدم ايجاب الامر له لا يرفع قدرته  
 على الفعل التي يصح ذم التارك انتهى وقال السيد ايضاً في الرسالة بعد  
 اور دلالة القوم وزيفه على ثقلنا ويمكن الاستدلال على وجودها بوجوه  
 ثم اخرى الاول الاحكام منوطه بالمصالح لزوم اعند العدالة وعادة عند  
 غيرهم والمقدمة لكونها وسيلة لا الواجب المشتمل على محله الوجوب



٢٨  
 مستتمة على تلك المصلحة بعينها فوجب لتعلق الوجوب بها وهذا الاشتغال مقهور  
 من تعلق الخطاب بالوجوب المطلق فيكون وجوبها مفهوما منه تبعاً لها  
 ان تركت المقدمة ليشتمل على وجه صحيح لا يقتضيه ترك الواجب <sup>بوجه صحيح</sup>  
 القبح فتركها بوجه صحيح فوجب الفعل وهو مفهوماً من الامر بالفعل لا من تركه  
 على وجوبها تبعاً لثباتها كالحال المشبهة باطراف ليس احد الثوبين المشبهين في  
 الصلوة مع وجود عيقين الطهارة واستعمال احد الايمانين وكذا ذلك حرام  
 وليس ذلك الا لوجوب اجتناب المحرم والخمس وتوقف اجتنابها على  
 اجتناب الآخر واذا حرم الشيء ضمن حتمه ان تركه وسيلة للواجب كان  
 تركه موصوفاً بالوجوب من تلك الجهة وهذه الوجوه وان كان يمكن الجدل في  
 فيها الا ان المسئلة عقلية لا بعد الاكتفاء فيها بهذا القدرة فالنظر بالوجوب  
 انتهى كلامه رفع مقامه وما ذكره من امكان الجدل في قدر الاشارة  
 اليه في اليلدين الاولين فيما تقدم واما في الثالث فنظراً لاجابة على  
 التعرض له وما ذكره من ان المسئلة عقلية محل تأمل يتأمل بالمعنى الذي اراده  
 كما يفهم من كلامه بعد ذلك على ما نورد من ان الدالة صانع العوم على معانيها  
 العامة وكذا في ما نه خطاء فله وجوب له احكامها حاصل ان القول بان العقل

وجوب المقدمة مما وجوبها  
 مستند لانه في

حكماً خلقياً لا قطعياً بان وجوبه في المقدمة يستلزم وجوب المقدمة  
 في الواقع والظن يكفي في هذا المقام مما يكاد يصح على تقدير تمامية  
 دلالة الدالة المذكورة ظناً وكفاية الظن في الاصول كما ذهب اليه بعض  
 واما القول بان استلزام وجوبه في المقدمة وجوب المقدمة ليس كذلك  
 عقلياً واقعياً بل انما نشأ من العرف والعادة او غيرهما وان دلالة  
 اللفظ الدال على وجوبه في المقدمة على وجوبها مثل دالة صانع العوم على  
 العوم حتى لو صرح بخلافه كان صحيحاً جازيماً مثل ما لو نخص العام على ما يفهم  
 من كلامه بعد ذلك من ان مراده هذا وهذا يعني الظن في الدالة بوجه حقيقة  
 لا المباحث القوية التي يكفي فيها الظن على ما صرح به في قول سفيان لم  
 يقل به احد وكيس النزاع فيه قطعاً كما لا يخفى وكانه خلط بين المعينين  
 فخطب هذه هي الدالة المذكورة فيما بينهم وقد عرفت حالها لكنه ما يقتضيه العقل  
 ويحكم به التأمل ان المقدمة واجبة على بعض المعاني المذكورة سابقاً غير واجبة  
 على بعضها اما المعنى الذي وجوب المقدمة ثابت عليه فهو كونه لا رتبة متعلقة  
 بالخطاب لا بما يتبعها كونه مطلوباً ومرادة حتماً بالتبعية واما الذي لم  
 وجوب المقدمة عليه فما سوى المذكور من كونه متعلق بالخطاب اصالة



٢٩  
اوكونها مطلوبة ومراودة بالذات اوكون تركها مع الواجب سببا لا متحقق  
عقابهين اوكون تركها سببا لا متحقق عقابه احد لكن انما يكون ذلك  
مترتبا على ترك المقدمة لا على ترك الواجب اشتغال تركها على غرضه اما  
المقام الاول فلنقتضاه انهم والوجدان بان الخطاب المتعلق بالواجب  
وكذا طلب شيء واردة الغنية يتحقق بالمتبع بما يتوقف عليه ذلك الشيء  
الشيء حتى لو قال الامر اطلب منك الشيء العكس ولا اطلب منك مقابلة  
او ما اريد او ما الزمها او ما علق خطبا بها متعاكها ذلك متناقضا  
بمنزلة ان يقول اطلب منك الفعل لا اطلب قال العلامة القدوسي شرح  
العقائد العنصرية رد على الحق الشريف حيث سلم وجوب المقدمة في  
السبب المتزامن دون غيره قلت لا فرق بين السبب المتزامن وغيره فان كان  
الشيء المتزامن يجب ان يتوقف عليه الشيء بديته ونظر لا دعوى البداية  
كلام الحق الطوس قدس سره القدوسي في نقد المحصل حيث قال لا يتم  
الواجب المطلق الا به فكان مقدورا للمكلف كان وجبا عليه فان الذي  
كله الايمان به كلف به كيف ما كان وهو قادر عليه جهة تقديمه لا يتم  
الفعل الا به فهو مكلف بذلك التقديم او لا وبذلك الفعل ثانياً انتهى كلامه

ولا اظنك

ولا اظنك غفيرة من هذا بعد تصور تعلق الخطاب بالواجب في الطلب والارادة  
الغنية بشيء وتصور تعلقها بما يتوقف عليه ذلك الشيء ولا يحصل عبودية  
تصوراً مجرداً عن الواضحات الغواشي الغريبة وكيف يفرض عاقل المتبع ترك  
شيء وعدم الرضا فيه مع تجوز ترك مقدمته التي يستلزم تركها ترك الرضا  
فيه وما قيل ان الحكم يجوز الترتك ههنا علة لا شرع لان الخطاب  
عبث فلا يقع من الحكم واطلاق القول فيه يوجب ارادة الشرع فيكون  
تعلق الحكم العقلا ههنا دون الشرع يظهر بالمال فكلام لا يرجع لا يحصل  
لا يخفى وبما ذكرنا ظهر توجبه للدليل المنقول عن الامام كما وعدنا هناك ولا  
يذهب عليك ان ما ذكرنا من تعلق الخطاب والطلب بتبع المقدمة للمأمور  
ليس من جهة كونها متوقفا عليها للمأمور به بل من جهة استلزام فعل المأمور  
فعلها حتى ان هذا المفعول ثابت ايضاً بالنسبة للوازم للمأمور به فمقتضاها  
ان هذا المفعول ثابت ايضاً بالنسبة للوازم للمأمور به التي يكون وجوده  
بتبع الوجود للمأمور به لا مستقداً عليه كما يحكم به الوجدان ومن هذا يحصل القطن  
للبيد بان وجوب المقدمة ليس باعتبار ان استحقاق العقاب عند تركها  
لا يقع الا على تركها لا على ترك الواجب وان التكليف لا يقع للمأمور



لا تكتفينا بما لا يطاق واستحقاق العقاب على ما يمتنع فعله كما توهمه بعض  
واستدل عليه بهذا المعنى كما سبق مفصلاً فنقطن واعلم ان ما ذكرنا من  
تعلق الخطاب بالمقدمة ويستلزام وجوبها منه ليس المراد به انه مقصود  
حال الخطاب بل يكون محالاً للبدية منه والوجوب ان بل انه انما يلزم ذلك  
الخطاب ان لم يكن مقصوداً للمتكلم وشعوره به والحكم بالذم هو العقل  
ولما كان منشأ الذم في الاحكام الشرعية هو الخطاب الشرعي ان كان  
الحاكم هو العقل صح نسبة الايجاب الى الشرع والحكم بالوجوب الشرعي يقتضيه  
الخطاب الشرعي به على من رأى الاشاعة ولا تظن ان ما يستلزمه الخطاب  
يلزم ان يكون مقصوداً للمتكلم حال الخطاب لانهم ذكرنا في بحث المنطق  
الغير الصريح انه يقتضي دلالة اقتضاء واما توجيه اشارة وفرض دلالة الاشاعة  
بما يدل اللفظ على منكر الانشراح ولا يكون ذلك المعنى الا انما مقصوداً  
للمتكلم وضرب امثالاً فنهما قوله تعالى وحمله وفضاله ثلثون شهراً  
مع قوله تعالى وفضاله في عاين فانها يدلان على ان اقل مدة الحمل ستة  
اشهر مع انه ليس مقصوداً في اللتين ومنها قوله عليه السلام في التاويين  
انقضت عقل ودين وقيل ما نقصان ودين فقال كذا احد من شرطه

لا نقض اي نصف درهم فانه يدل على ان اكثر الجص خمسة عشر يوماً وكذا القل  
ولا شك ان بيان ذلك غير معقول لكن لزوم حيث انه مقصود بالمباينة  
في نقصان ودينين والمباينة يقتضي ذكر اكثر ما يتعلق بالوضع فان قلت  
لا يجديكم لان غاية ما ذكرتم انه يمكن ان يستلزم شيء من خطاب دون ان يكون  
مقصوداً للمتكلم لا ان لا يكون المتكلم شاعراً به اذا المقصود في المثالين انما  
هو القصد دون الشعور والكلام انما هو في الشعور وايضا لو سلم ان  
ان يلزم شيء من الخطاب دون الشعور فلا يجدي فيما نحن فيه لا يمكن  
ان يثبت ان ايجاب الشيء مستلزم لايجاب مقدمته وان لم يكن شعورياً  
لان الكلام ليس في الشعور بالايجاب بل الكلام في ان الايجاب تسليم  
الشعور بالموجب ولا شك انما امر كثير الشيء وليس في شعوره بمقدمته فلا يكون  
لازم ايجاب مقدمته متحقفاً فلا يكون ايجاباً ايضاً متحقفاً فبطل ان  
الشيء مستلزم لايجاب مقدمته قلت اما الايراد الاول فالامر كما ذكرت  
من ان الكلام في الشعور دون القصد لكن يمكن ان يثبت ان منشأ الذم  
لزوم الشعور كما توهم لزوم القصد فرفع الثاني برفع الاول ان لم يكن  
ايضاً ذلك فلا شك ان في رفع الثاني تقريباً برفع الاول لا يلزم كلف



٣١  
 وتحقق يستلزم تحقق الاقل مع ان الشعور ببعض المعاني المستنبطه من  
 المذكورين ليس بلازم حال المحاجة بهما كما لا يخفى وان لم يكن في خصوص  
 تلك المادة كذا اذا الكلام في مطلق الخطاب مع قطع النظر عن المكمل  
 واما الابرار الذين في جوابه ان لا نقول ان ايجاب الشيء مستلزم لايجاب  
 مقدمته حتى يتوجه ما ذكرت بل ان ايجاب الشيء مستلزم لوجوب مقدمته  
 مع عدم الشعور بالمقدمته ووجوبها اذ كثيرا ما يلزم شيء من فعل آخر  
 بدون ان يكون للفاعل شعورية فان قلت كيف يمكن تحقق الوجوب  
 بدون الايجاب مع انها متساوية زمان قلت ان اردت ان الوجوب  
 والايجاب التبعي متساويان فيغيرتم فان اردت اعم من التبعي والتبعي  
 فسلم لكن الايجاب الشيء بهما متحقق والمراد بالايجاب التبعي الايجاب  
 المتعلق بما يتوقف عليه الشيء لا الايجاب اللازم بتبعيته الايجاب  
 آخر وقد يدفع ايضا الابرار الذين يمنع امكان الامر الشيء مع عدم  
 الشعور بمقدمته نعم عدم الشعور التفضيلي سلم لكن ذلك غير لازم في الامر  
 هذا واذ قدرنت حال تعلق الخطاب بنفس عليه تعلق القصد والارادة  
 وبالجملة فكل من يطلب شيئا بالطلب الحقيقي فان كان كونه مقدمته

مشوراه له فالامر ط وان لم يكن مشوراه له فتح ايضا الطلب الحقيقي  
 متعلق في الواقع بمقدمته تعالى وان لم يكن متصورة لان المطلوبه كما  
 يتصف بها الشيء بسبب شعوره وتعلق الطلبه كذا يتصف بها  
 الشيء بسبب شعوره ما يتعلق به تعلق التوقف وكذا تعلق الطلبه  
 المتعلق من دون تصور ذلك الشيء ولا فائدة له في المطلوبه  
 الصريحة من تصور المطر واما في التجهة فلا وقس على الطلب القصد والارادة  
 والايجاب والالزام واما لهما جميعا لا يتقدم طلب الشيء ذو المقدمته  
 مع كونه المقدمته اذا لم يشوكونها مقدمته له ففعل ما ذكرت يلزم تعلق  
 الارادة والكراهية بشيء واحد وهو محتمل لان استحالة تعلقه فيما اذا كان  
 تعلق الارادة بتعداد دون الشعور بل انما يستعمل مع الشعور ولذلك اذا  
 شروكونها مقدمته في الغرض المذكور يقع طلب في المقدمته كما اذا  
 طلب شيء من دون الشعور بانه مستلزم لمقدمة فاذا شعوره بيقين  
 الطلب مشددة واما المقام الذي تقدم وجوب المقدمته بغير كونها متعلقة  
 الخطاب صالحة وكونها متعلقة القصد والارادة بالذات نظر لاحاجة  
 لا التوقف له واما عدم وجوبها بغير ترتيب استحقاق ذمين او عقاب



على تركها مع الواجب فلان الذم والعقاب على الشيء اما باعتبار قبحه في نفسه  
 مع قطع النظر عن كونه عصبيا للاحدا او باعتبار كونه عصبيا للاحدا او باعتبار  
 معا وعلى التقديرين لا يلزم فيما نحن فيه استحقاق ذميين على ترك الواجب  
 المقدمة اما على الاول فلان العقل يحكم بجواز ان يكون ترك شيء قبيحا  
 في نفسه ولا يكون ترك مقدمته قبيحا في نفسه مع قطع النظر عن استلزامه ترك  
 ذلك الشيء فالقول بقبح البنية انما يكون بسبب استلزامه ترك  
 ان العاقل لا يلزم بحديث قبح واحد ذميين متعبرين وهو موقوف بالظن والاعتقاد  
 واما على الثاني فلان الذم العادة يعقبان بالضم بانه اذا امر شيء في مقتضى  
 فان في الايمان بذلك الشيء امثالا واحدا وفي تركه سواء كان ترك  
 المقدمة او لا عصبيا معا ومخالفة واحدة فيكون القبح والذم ايضا من جهة  
 الجهة واحدا وبما ذكرنا من اظهر حال الاحمال الثالث وان شئت ان تطمان  
 نفسك بما ذكرنا فانظر بقولنا ان الامور التي ترك المباشرة على المترك  
 الخطوة الاولى ولم ترك الخطوة الثانية وهكذا ولا اظنك في مرتبة  
 قبحه وان لم يكن باعتبار ان العقل على عطف فاعلم ان الذم وجوبها يتبع ترتيب  
 استحقاق الذم المحاصل وقت تركها على تركها لاعلى ترك ذي المقدمة

فلقضاء العقل والوفاء ايضا بالضم الوجوه ان الذم على ترك الواجب  
 ترك المقدمة وايضا قد ثبت ان الذم على ترك المقدمة لو كان ليس باعتبار  
 قبحه في نفسه بل باعتبار استلزامه القبح الذي هو ترك ذي المقدمة فاذا انقضى  
 ان الذم واحد فلو كان ذلك الذم على ترك المقدمة لم يكن ترك ذي  
 المقدمة مخرج قبيحا اذ لو كان قبيحا ايضا لكان الذم اثنين لاستلزام القبح للذم  
 والقائلون به ايضا فاليون بعدم مخرج ترك ذي المقدمة مخرج واذا لم يكن ترك  
 ذي المقدمة قبيحا لم يكن بالاستلزام ايضا قبيحا اذ لو كان قبحا باستلزامه  
 القبح فيقع القبح والذم برأسه فقلت ان ارتفاع القبح عن ترك ذي المقدمة  
 باعتبار سرية لا يستلزمه لا يقدح في قبح ما يستلزمه قلت بن اول تحقق  
 القبح في ترك ذي المقدمة حتى يملكك القول بسرية اذ على هذا لا يكون ترك  
 ذي المقدمة قبيحا ما لم يحقق المقدمة ويكون قبحه شرطا لتحقيق المقدمة اذ لا  
 وجه لظاهر الارشاع قبحه وسريته لا يستلزمه الا عدم صحة العقاب والذم  
 عليه على تقدير ترك المقدمة بناء على سقوط العكس منه وعدم صحة التعليل  
 كما سبق في بعض الاستدلالات بقوله هذا على تقدير تمامه يستلزم ان لا  
 يكون ترك ذي المقدمة قبيحا ما لم يحقق المقدمة لانه لو كان قبيحا في نفسه

على ما يستلزمه



بعد تركت المقدمة كما لا يخفى واذا لا ينجح في تركت في المقدمة ما لم يتحقق  
 فمن ابن السراية بل لو قطع النظر عن ذلك ايضاً لقولنا اذا لم يتحقق  
 شيء على تقدير يكون فمجرد شرط لعدم ذلك التقدير البتة فلا يمكن ان  
 يكون في ذلك التقدير باعتبار استلزامه للقيح وهو لا ياتي بممكن ان يكون  
 فيجوز تركت المقدمة باعتبار استلزامه ترك ما هو قبح على تقدير فعل المقدمة  
 لان البداهة حاكمة بان مثل هذا لا يصير منشأ للقيح بل لا يمتنع فيجوز ثابت  
 في شيء حتى يصير منشأ للقيح آخر وما يكون مستلزماً للقيح يكون قبحاً على تقدير  
 لا بد في قبحه باعتبار ذلك الاستلزام من وقوع ذلك التقدير ولا يخفى صدق  
 الشرطية وكلا الامرين متفقان فيما نحن فيه على انه لو كان هذا منشأ  
 للقيح لكان تركت مقدمة الواجب المشروط ايضاً قبحاً لتحقيق هذا المتفانية  
 اليه الا ان يتكلف في زائد قيد آخر وهو ان يكون فعل المقدمة لازماً واقع  
 وذلك ايضاً لا ثمة له عند التحقيق لان لزوم الشيء اما باعتبار قبح تركه او  
 يلزم تركه ولا جاز ان يكون اللزوم فيما نحن فيه بالاستسار الاول والادار  
 ولا بالاستسار الثاني وقد علمت ان قبح ما يلزم تركه من تركت في المقدمة  
 ليس متصلاً بل انما هو على تقدير فعل المقدمة فيصير منشأ للزوم المقدمة

حتى يتبع ما يلزم تركه على تقدير فعله وهذا ليس كحجته في ثبوتية اللزوم  
 لانه لو كفى هذا اللازم الفساد المذكور من وجوب مقدمته الواجب المشروط  
 لتحقيق هذا الامر بالنسبة اليها ولم ينفع التقييد المذكور في الفرق ومنه هنا طرحت  
 آخر لم يطل ان بعض الادلة المقدمة المنقولة عن الرسالة المذكورة لا ياتي  
 المقدمة القايلة بان ما يكون مستلزماً للقيح على تقدير لا بد في قبحه من وقوع  
 ذلك التقدير ليست مستحجة مستلزمة على الإطلاق بل ذلك انما هو فيما عدا  
 تقدير القدرة واما فيه فلا اذا كان شيئاً مستلزماً للقيح على تقدير القدرة  
 عليه وكان مع ذلك مستلزماً لاشفاء القدرة فلا جرح في قبحه باعتبار ذلك  
 الاستلزام لا بد لنفيه من دليل على هذا يمكن ان يكون فيجوز تركت مقدمة  
 الواجب المطالب باستسار استلزامه ما هو قبح على تقدير القدرة عليه وان لم  
 يكن التقدير متحققاً لان اشفاء ذلك التقدير انما هو بسببه ان كان  
 اشفاء التقدير بسبب آخر او كان التقدير غير القدرة لما كان متجاذباً وهذا  
 انفع النقص بمقدمة الواجب المشروط ايضاً لان قبح تركه ليس على  
 تقدير القدرة فقط بل لا يلزم فعل مقدمته ايضاً وقبح ترك الواجب المطلق  
 وان كان فيه ايضاً لا يلزم فعل مقدمته لكن ليس ذلك التوقف بالذات



٣٣  
بما يعتبر لوقف القدرة عليه حتى لو فرض تحقق القدرة عليه بدون فعل  
لكن ان تركه قبحا انهم بخلاف الواجب المشروط لانما تقول التفرقة بين  
وغيره حكم حكم الوجوب بخلافه على انه قد يكون مقدرة الواجب المشروط القدرة  
في كل حال الامر فيه كما لا يخفى الا ان يفرق بين الصورتين بان القدرة في  
الاشياء مشروطة بغير ترك الفعل وفي الاقل مشروطة باستحقاق الذم والعقاب  
على تركه والقبح في الترك يحقق برهنا وباجلته لو كان للقبح في آخره  
استحقاق الذم والعقاب وكان مستحقا في الافعال التزك وان لم  
يحقق القدرة لكن كان تحقق القدرة مشروطة باستحقاق الفاعل  
الترك الذم والعقاب فلتقف عن هذا الاستدلال مجال لكن الظن  
انه خلاف معتقد القوم كما مر من ان فعل التارك هو التام لا يتصف بحسن  
قبح اشفاق وان كان بعد حمل كلامه وان لم يكن معترضا فلهذا غنيتهم التعليل  
بالاشبهه فتدبر هذا ايضا نقول قد ثبت ان الذم واحد ولا شك ان  
العقل حكم بغير الذم والعقاب على تركه في المقدرة حال ترك المقدرة  
وما استدلو به على عدم صحته فقد عرفت بطلان بعضه وبشيء بطلان بعض  
آخر الشبهة والله اذا كان الذم عليه صحيحا وكان هو المقصود بالذات من

الطلب فلا يمنع لكون الواحد حاصل حال الترك على ترك المقدرة التي  
المقصودة بالعرض دون ترك ما هو المقصود بالذات وانما كون الذم على  
ترك ما هو مقصود بالذات دون ما هو مقصود بالعرض وان كان كل منهما مقصودا  
وواجبا فلا فساد فيه وهو شرط واضح موافق لحكم العرف العادة ويؤيد به  
محمدة الذم على تركه في المقدرة حال ترك المقدرة بل وقوله على قوله تعالى  
في جنات مبرياء تكون لهم تجريبات ما سلكتم في سقوا لولا انكم كنتم من الضالين  
الاية فان قلت قد لا يكون ذم المقدرة ايضا مقصودا اصليا بل يكون  
العرض منه شيئا آخر مثلا في الامر بالسقي والطلب ليس المقصود الا بالسقي والطلب  
بل شيئا آخر قلت المراد ان المقصود الاصل من فعل المكلف في البنية لا المقدرة  
ويمكن ان يقال ان يترك لما ثبت ان الواجب مقدرة مطعون في المط  
الجميع وهو الذي يحصل به غرض المكلف لا اخره فالذم والعقاب الحاصل  
حال الترك انما هو على ترك الجميع لا على ترك الاخر فغدت ترك المقدرة  
انما يستحق الذم باعتبار ترك الجميع لا باعتبار ترك المقدرة ولا ذم المقدرة  
والوجه هو الاقل كما لا يخفى فان قلت كيف يمكن ان يكون شيء واجبا  
ولا يستحق الذم على تركه مع انهم قد فرضوا الواجب بما ينهم تاركه قلت الوجه



الذي يرد عليه بالنسبة لا المقدمة كونها لازمة ومطلوبة جتما ولا شك ان  
 اللزوم والطلب الحتمي والافتضاء ليس الزم على الترتيب كيف وقد نصبت  
 كثيرا لا يجاب بدون تصور الزم على الترتيب بل بدون تصور المنع من الترتيب  
 ايتم ولا يتم استلزامه ايتم نعم القدر المستلزم استحقاق الزم اما  
 على تركه او على ما يلزم تركه وهذا المنع متحقق فيما يخصه فبما انهم عرفوا الواجب  
 وذكره ليس صحيحا كما لا يخفى مع انه يلزم ايتم على القائلين باستحقاق زعم وحده  
 وترتبة على المقدمة مثل ما يلزم علينا لان هذا المقدمة وجوبية مستلزمة مع  
 ترتيب الزم على تركه فان قلت فرق بين الموضعين لان القائلين بترك  
 اما ان يقولوا بان التكليف يرد على المقدمة مشروط بوجود المقدمة واما ان  
 لا يقولوا به وعلى الاول لا اشكال اذا لم يأت بالمقدمة لم يحجب المقدمة  
 فلا بد في عدم الزم على تركه وعلى الثاني ايتم لا فساد ولا يتم يقولون بناء  
 على زعمهم ان الزم على ترك الواجب انما هو على تركه في وقت الوجوب بالتقدير  
 والاختيار وهما ان عند ترك المقدمة لم يبق القدرة على الفعل في  
 وقت الوجوب فلا يتم قلت ما تقولون في واجب مقتضى لم يتوقف  
 بعضها على بعض وكان وقت بعض المقدمات مضيقا فلو تركت ذلك

البعض في وقت دفع يستحق عقابا واحدا على تركه مع ان البعض الآخر ايتم  
 كان واجبا ولم يمتنع بسبب تركه ذلك البعض ولم يستحق الزم عليه والفرق  
 بين مثل هذه الصورة والصورة الاخرى والقول باستحقاق ذميين في هذه  
 الصورة دون غيرهما يحكم محض فان قلت الواجب ما يلزم تاركه بوجبه والزم  
 بوجبه ما حاصله من هذا ايتم وهو الزم على ترك البعض على تقدير ترك الاثر  
 البعض الآخر بخلاف ما ذكرتم اذ لا يتم اصر قلت لظن ان الافتضاء الحتمي  
 بالشيء مطا كاستلزام الزم على الترتيب كاستلزامه مطا اذ اكان الزم  
 بوجبه ما كالحاكم معلقا ومشروطا بذلك الوجوب ووجوب الكفاية متعلق ببعض  
 لا الجميع وما ذكره في البطلان يدفع بالسائل ليس من موضوع ذكره وحج  
 لا فرق بين الموضعين وفيه تأمل فليتأمل واما عدم وجوبها بغير احتمال  
 تركها على معسدة فان كان المراد بالمعسدة هو القبح العقلي فقد مر  
 الكلام فيه وثبت عدم احتمال تركها عليه وان كان معنى اخر من مخالفة  
 الغرض ونحوه فلا شك ان في تركها مخالفة للغرض بالسبب كمن لم يرفع  
 في هذا المقام اذ انظر انه ليس محلا للنزاع كما لا يخفى فصار ذلك كما خزنه  
 ان المقدمة قد تعلق بها الخطاب الايجاب والطلب الحتمي لكن متبا



٣٥٦  
 ولا ذم ولا عقاب تركها احصا لا بتساره في نفسه ولا بتسار استلزام  
 تركت في المقدمة بل الذم انما هو على ترك ذي المقدمة واما ترتيب  
 استحقاق المديح والثواب على فعلها فالتسار فالتسار فان قلت بل قال  
 اخبرنا اخرته قلت نعم قد قال به الفلاس لما نقل عنه ويمكن القول  
 من غير انهم اذ جرح العلماء اطلقوا القول بوجوب المقدمة ولم يتصوروا  
 حال المديح والذم نفيًا وإثباتًا فلقطع ذهابها ايضا لما ذهبنا نعم قد صح  
 بعضهم بترتيب الذم والعقاب مع انك قد عرفت من قبل انه لا غاية في  
 عدم القول بل عدم وجدانه في مثل هذه المسئلة هذا واما القول في الحقيقة  
 اخرج عليه انهم يوجبونها انما لو استلزم ايجاب شيء مقبولة للزم تعقل القول  
 لها والا للزم الامر شيء وايجابه مع عدم شعور الامر به وهو جرح الاستحالة  
 واللازم بطل للقطع بايجاب الفعل مع الذبول عما يلزمه وقد مر سابقا  
 هذا الوجه مع جوابه والحاصل ان مرادهم ان كان عدم لزوم ايجاب المقدمة  
 صريحا فلا نزاع معهم فيه ولبدهم حتما لا يقبل المناقشة وان كان  
 مرادهم عدم ايجاب مطلقا لوجوب التسار وقد ايجاب انهم بان عدم  
 التعقل فيما هو الغرض الاصيل من صنع المسئلة من اول امر الله تعالى

ولا يخفى

ولا يخفى ما فيه وقال الفاضل المذكور في رسالته المذكورة بعد ما ذكر الجواب المذكور  
 ذكرنا سابقا ولم يرتفع ذكر انهم الجواب السابق المنقح للاجمال و  
 التفصيل والحق ان بيننا لا نذكر ان ايجاب الشرط اذا صدق على  
 امر كان يستلزم ايجاب الشرط بل انه اذا صدق الحكيم العالم ان كان  
 مستلزما لارادة الحقيقة المتعلقة بمقدامة عند الشعور يكونها مقدما له  
 وهذا نظير ما بين ان ارادة الشيء يستلزم كراهته ضده عند ملاحظه كونه  
 ضداً وعلى هذا يندفع الاحتجاج انتهى وفيه نظر لانه اذا امر السيد عبده بامر  
 مطلق ايجاباً وعلم العبد انه لم يكن له حال الخطاب شعور بمقدامة ذلك  
 الشيء لكن يعلم انه اذا شعر بها لطلب ذلك الشيء حان انهم انهم في  
 اذا ترك العبد ذلك الشيء واعتذر بعدم شعور السيد بالمقدامة فكذلك  
 ان العلاء يدعون ولا يقبلون اعتذاره مع انه يلزم على ذلك العالم ان  
 يستحق الذم احصا لانه اعترف بانهم لم يكن ايجاب المقدمة ومقتضى ادعية  
 السابقة انه لو لم يجب المقدمة لم يصح استحقاق العقاب فيلزم عليه الاثارة  
 بعناد ادلته السابقة او فساد قوله هذا وكذا الحال في امر السيد اذا لم يكن  
 حكيما والقول بان لا يمكن ان يستحق الذم على المقدمة وان لم يكن ذم



فصادره اظهر من ان يخفى هذا مع انه لم يربح احد هذا الفرق والفصل الذي  
لا معقولية له احد عند التدبر في المقام وتفضيل القول ان عند عدم  
الحكمة والشعور بالمقدّمات اما ان يكون الطلب متحققا وترتب  
عليه مقتضاه من وجوب الايمان بالمط على المأمور ووجه استحقاق الذم  
على تركه او لا والاشكال في خلاف الضرورة والوجدان كما اشترنا اليه وعلى الاول  
يلزم ان لا يكون لطلب المقدّمات دخل في صحة طلب الشيء واستحقاق الذم  
على تركه فبطلت الاستدلالات السابقة المتقولة من هذا القائل فان قلت  
لعله يقول ان في الصورة المفروضة لا يتحقق الطلب بالنسبة لا المقدّم بالفعل  
لعدم الشعور بها او عدم الحكمة لكنه يتحقق تقديره بمعنى انه لو شعربا وكان حكما  
لطلبها اليه وهذا الطلب التقديرى كاف في صحة طلب ما يتوقف عليه ما وترتب  
استحقاق الذم على تركه وحي لا يرد ما اوردت او يقر انه ما يقول اذا  
الزم احد فساد الادلة المذكورة لكن قال ان طلب الشيء يلزم طلب  
مقدّمه عند الشعور بها وحكمة الامر لانه عند طلب المقدّم يلزم نفي صحة  
الذم على تركه بل لان العقل بجده على التقدير المذكور لازما في الواقع  
ولا بجده عند عدمه كذا فحل لذلك القول وجه صحة اول ما قلت ما وجه الفل

عن القول بتعلق الطلب بالمقدّمه مط حتى عند عدم الشعور وعدم كون  
الامر حكما لا القول بتعلقه بها حال الشعور وتحقق الحكمة فقط فان كان  
وجه توهم ان ما يلزم نفي الحكم لا يلزم شعوره وعليه فلو لم يلزم من طلب الشيء  
طلب مقدّمه ووجوبها يلزم ان يكون الطالب على ما يشاء اريد ذلك  
لا يتحقق بدون الشعور بالمط والحكمة فقد علمت انه بطل وان لا يلزم الشعور  
بما يلزم من الفعل الاختياري مع انه عند الشعور بالمقدّمه وكون الامر  
حكما ايضا لا يلزم عليه بوجوب المقدّمه وتعلق الطلب بها اذ ترك حكم  
شاعرا بالمقدّمه لا يصح هذا المعنى ولا يعلم لان هذه المقدّمه على تقدير  
كونها بديهة ليست مما لا يشبهه على احد كيف وجمع كثير من العقلاء وذهبوا  
حلا فاما ان يخصص بالتى لا يعلم الاشياء على خلاف الواقع وهو مع كونه  
تخلفا تاما ويحتاج مع ذلك اليتم لا التقيد بحال الالتفات الى هذا المعنى  
وحصول هذا التعميم بديهة او اكتسابا اذ بما لا يكون الحكم المفروض حاصل  
النقص المذكور ومع حصوله لا يكون ملتصقا اليه ولذا لا المقدّمه وهو التخلف  
في التخلف يرد عليه انه لا يلزم ان يتوقف تعلق الطلب بالوجوب بالمقدّمه  
على التعميم به وهو مستلزم للتدبر على ما ذكره في مثل هذا المقام لكنه خلاف



التحقيق بل التحقيق ان حصول القصة بوجود شيء يتوقف على وجود القصة  
 غير ممكن اذا كان العلم بالتوقف حاصل لا لاستلزام الدور بل لوجه  
 آخر ليس موضع ذكره لا مطلقا وحيث يجب ان يزداد في التعليل  
 التقييد ويقيد بحاله عدم العلم بالتوقف وهو كما ترى الا ان  
 الطلب انما يتحقق في هذه الصورة فقط لكن لا يتوقف على القصة  
 بل لزوم ههنا بوجه آخر وليس ككل في الظاهر شيء آخر غير القيم المذكورة  
 يكون متحققا في الحكم المذكور دون غيره ليكون موقفا على تعلق الطلب بالوجه  
 بالمقدمة ولعل يبقى مطلب في المقدمة بدون المقدمة في لانه تكليف بالا  
 يطابق فالطالب لذى المقدمة اذا كان حكما وشاعرا يكون المقدمة  
 مقدمة يطلبها اليتم البتة واما اذا لم يكن كذلك فلا وهو ايضا كما ترى  
 ابطلنا كونه تكليفا بما لا يطابق واليتم رب حكيم شاعرا لا يكون عالما  
 به كما ذكرنا فلا بد من تخصيص آخر واليتم الوجدان شاهد بان لا يتفاد  
 حال النفس حال طلب امر ذي مقدمة سواء كان معتقده ومعتقده بان  
 مقدمة الواجب واجبة او لا وليس ان يكون يوجد فيها على التقدير الاول  
 طلبان وعلى الثاني طلب واحد وان كان وجه توهم ان الطلب لا بد

من الشعور بالمطالع ان بطء وان في الطلب الصحيح كما عرفت وان في التقييد  
 لغوايل كفي الشعور فقط تجم عليه ان توهم لزوم الشعور بالطلب ليس في توهم  
 لزوم العلم بالطلب حال الالتفات عدم الكفارة فلم يجوز اشتفاء بغير  
 ولم يجوز اشتفاء الاول اذ قد علمت ان الحكم الثا عر قد لا يعلم طلب المقدمة  
 بل يكره الا ان يخص بمثل التخصيص السابق وقد علم حالها بما ذكرنا فلا حاجة  
 لا إعادة القول بما ذكرنا ظاهر حال اذا كان الوجود توهم لزوم الشعور بالمطالع  
 والعلم بالطلب حال الالتفات وعدم الكفارة جميعا ولما لم ينظر الفاعل في  
 سوى الوجه المذكورة وقد ظهر لنا ان كماله كماله لا يصلح عند  
 التحقيق فالصواب ان يتيقنا ان تعلق الطلب بشيء صريحا بغيره  
 تعلق الطلب بمقدمة فمنا وان لم يكن تعلق الطلب بالمقدمة بل لا  
 المقدمة ايتم مشعورا به للطالب بل مع الكفارة للطلب اليتم ولا فائدة  
 كما قرأنا فان قلت تعلق وجهه ليس بتوهمات المذكورة بل وجهه ان الوجدان كما  
 يجد ان عند الميل والنزوع لك شيء اذا تبينت النفس ان شيئا آخر ما يتوهم  
 هو عليه يحصل فيها ميل لا ذلك الشيء اليتم البتة واما اذا لم يتبينه فلا مكننا  
 حكم الطلب اليتم اذ هو اليتم في الحقيقة ارادة شيء من الغير ونزوع ميل لا



فعل الغير لم يفت بعد الاغراض عن لزوم لغوية الحكمه ايضاً بل يكفي الشعور <sup>بافتة</sup>  
 وكونها مقدمة كما لا يخفى الوجه ان حاكم بخلاف ما ذكرت فلا يجد في النفس حال  
 التنبية المذكور طليين ولا التفرقة بين الاحالين شذبه ومنها ان الواجب <sup>متعلق</sup>  
 الخطاب لان تعلق الخطاب داخل في حقيقة الواجب لانه جزء من الحكم <sup>متعلق</sup>  
 واجب متعلق الخطاب ليس بمتعلق فليس بواجب بل عكس التبعيض المقدمة  
 ليست بمتعلقة الخطاب نعم ان الامر الوارد بوجوب الفعل ليس له تعلق بمقدمته  
 وهذا الوجه قريب من الوجه السابق والجواب ترايض قال الفصل المذكور  
 في رسالة بعد ايراد هذه الجهة والجواب عنهما اصولنا ان الامر بالشيء <sup>يستلزم</sup>  
 الارادة الحتمية المتعلقة به والارادة الحتمية المتعلقة بالشيء يستلزم الارادة  
 الحتمية المتعلقة بمقتداته وليس العاجب بنا الاستعلاء الارادة المذكورة  
 سواء كان مدلولاً عليها باللفظ ام لا سواء كان دلالة اللفظ عليها  
 مطابقة او التراتمية مقصودة بالدلالة ام لا اذ عرفت هذا <sup>على</sup>  
 اندفاع الاحتجاج واما حصول الاشاعة فقد بيني لائتم ان الواجب  
 متعلق به الخطاب لانه قد يكون الشيء واجبا ولا يكون هناك <sup>متعلق</sup>  
 بنفسه وفيه قد بيني ان اراد يكون الواجب متعلق الخطاب كونه متعلقه

اصالة مغناه وان اراد اعم من ذلك سلمناه لكن المقدمة ايضاً كانت فانما <sup>ع</sup>  
 تعلق الخطاب بها تبعاً وهذا اقرب لابق قد يطلب الشيء وينظر في المقدمة  
 اجمالاً وتقصيلاً فلا يتعلق الخطاب <sup>بافتة</sup> بغيره اذا تعلق بالشيء يستلزم الشعور  
 لانا نقول لو سلم ذلك فنقول نحن ندعي ان الدال على ايجاب الشيء يدل  
 على ايجاب مقدمته الترتيماً ولا يلزم في الدلالة التراتمية لزوم العقاب <sup>متعلق</sup>  
 يستحيل تفككه عقلاً بل يكفي للزوم العادي والعرفي وشفاؤه بهنا  
 تمام الشيء ولا يخفى ان ما ذكره من قبل العدلية ليس بشيء اذا يمكن ان يبق  
 في تعلق الخطاب يمكن ان يبق في تعلق الارادة والجواب بتبعية التعلق  
 فالاولى التمسك بها وان الجوابين المذكورين من قبل الاشاعة <sup>متعلق</sup>  
 واحد اذ المراد بعدم تعلق الايجاب بنفسه في الجواب الاول عدم تعلقه <sup>متعلق</sup>  
 وان تعلق تبعاً فخرج عن الجواب الثاني وهو الذي ذكرنا سابقاً ولا فائدة  
 عليه فالحكم باقربيه احدهما وفساد الآخر مما لا وجه له وكان حمل الجواب  
 الاخير على ما يستفاد من قوله في جواب لابق فلذا ارتضاه ثم ان ما ذكره  
 في هذا الجواب لا يكاد يتجوز اذ لم يرد به احد لك ذلك كيف لو سلم عدم لزوم  
 العقاب فظ انه لا سبيل للاشبات لزوم العرف والعادي كما لا يخفى فلهذا <sup>متعلق</sup>



من قبلهم لا وجه له بل الوجه ان يبق ما ذكرنا سابقا ان الخطاب متعلق  
 بوجود المقدمة تبعا ويلزم في التعلق التبعي ان يكون لازما لمذلول  
 الخطاب سواء كان اللزوم بتنا باللفظ الاخص او لا ولا يلزم ان يكون  
 الخطاب والاعلى التزاما باللفظ المصطلح نعم يظهر كلام السيد المذكور  
 في رسالة الذباب نحو ما ذكره كما يوجب اليه ما قلنا سابقا من ان  
 المسئلة ظنية وسقط عنه ايضا التصريح لكنه ليس بشئ بل هو في غاية القوة  
 عند من له فطنة قوية كما اشهرنا اليه والعجب ان ادلة السابغة التي يدعي  
 تماميتها انما يدل على تقدير تماميتها على اللزوم العقلا فاعتراه ههنا بات  
 اللزوم غير عقل بل على عدم تفضله بما يلزم من ادلة والتخالف في توجيه كلا  
 ههنا مجال كجمله على ما ذكرناه من الوجه لكن الظاهر السياق عدم رادته  
 له او كجمله على الجواب الذي ذكره من الدليل السابق وقد عرفت حاله ايضا  
 فافهم ومنها انه لو استلزم وجوب ذي المقدمة وجوبها لا تسع التصريح  
 بعدم الوجوب لكنه ممكن لصحة ان يبق لوجب عليك الصدور ولا وجوب  
 نصب السلم والجواب ان المراد بالمنع التصريح ان كان عدم تحرك  
 التصريح وبطلانه في الواقع فالملزمة مسلمة لكن بطلان التام كذا المراد

لا يخفى انه لو كان ادلة  
 الوجوب بعض المسائل  
 ابطالا وجوب المقدمة  
 عليها فذلكم تمام مقصود

بالصحة التي ذكر في بيانه ان كان عدم البطلان والكذب في الواقع نصيبا  
 المذكور ثم اذ هو في الحقيقة بمنزلة ان يبق اطلب منك الصدور ولا طلبه  
 كما ذكرنا سابقا وان كان امكان صدور ذلك القول عن العقلاء  
 ثم كمن لا دلالة له على بطلان التام لجاز ان يصدر عن العقلاء ما هو  
 الواقع ويعتقده والاستلزام الذي ندعيه على تقدير كونه بربها  
 بحيث لا يخفى على احد وان كان المراد عدم صحة صدور ذلك القول عن العقلاء  
 التام لم يكن الملازمة ثم والسند ما ذكرنا قال السيد الفاضل في  
 رسالته وعلى ما ذكرنا من ان المسئلة ظنية تمنع الملازمة لان الاستلزام  
 لطبي فجزر التصريح بخلافه انتهى وهذا ما ذكرناه نفل عنه ما يدل على تعيين  
 مراده من كون المسئلة ظنية وقد عرفت ضعفه ووهنه ومنها لوجب المقدمة  
 يصح تركها والتأبط لان تارك نصب السلم عند الامر بالصدور انما يصح  
 ترك الصدور لا ترك النصب وجوابه اما على ما ذهبنا اليه فيمنع الملازمة  
 كما مر واما على خلافه فيمنع بطلان التام اذ لا يتم عدم العصيا على ترك  
 النصب غاية الامر ان العصيا على تركه بمسار استلزامه ترك الصدور وهو  
 ليس بقادر في غرضنا ومنها لوجب المقدمة لصح قول الكعبين



المباح وادعائه ان كل مباح واجب لان ترك الزنا مثلاً لا يمكن <sup>بفعل</sup>  
اخر صفة يكون احد هذه الافعال موقوفا عليه للترك المذكور والانه لا يمكن  
المطالبة فهو واجب فيكون هذه الافعال واجبة تميز قال الغاثل المذكور  
وجوابه انه لا يتم الملازمة ورد كلام الكعب غير متوقف على منع وجوب المقدمة  
فقد اوجب عنه بان كل المباحات والواجبات والمندوبات والمكروهات موانع  
حصول الضد الحرام وحصول الضد الحرام شرط وسبب كالتقوى والشرق  
والارادة وكما ان حصول الشيء يحتاج لا تحقق جميع اجزاء العلل فاشفاق  
يتحقق باشفاء بعض العلل فترك الحرام يحصل حصول احد تلك الموانع <sup>المذكورة</sup>  
او باشفاء شيء من العلل والاستبا المذكورة فاذا اشفى شيء من تلك  
الاستبا اشفى باشفاءه من غير توقف على حصول المانع وحيث كان وجود  
تلك الاشياء على ما هي عليه في نفسها من الوجوب والاباحة نعم ان فرض  
في بعض تلك الصور ان ترك الحرام لا يتصور الا بالارتكاب شيء منها  
وذلك عند تصور الحرام ونزوع النفس اليه امكن القول بصيرورة المباح  
واجباً ولا ضير فيه انما الكلام في اشفاء المباح رتباً وحيدته وجباً  
لا في تصافيه بالوجوب بسبب عرض بعض العوارض وفيه نظر لان

ترك

ترك الزنا مثلاً امر عديم اعتبار لا يكون مناطاً لحكم ومبدئاً  
الا باعتبار الامر الذي يكون منشأه لا مشأه والاحكام الحقيقية  
الجارية على الامور العدمية انما هي باعتبار الاصل المتأخوذة منه وهذا  
الاعتبار يوجب التلازم بين الامور الوجودية والعدمية مع اعتبار  
العدم للوجود وعكسه فكيف المقتضى لحسن التعلق وكونه امر اشياء  
المختلف بقدرته وادارته اذ التعلق بالعدم ظاهر كان متعلقاً بما <sup>خلفه</sup>  
حقيقه وليس ذلك الا التكون او حركة اخرى ضد الحرام المذكور  
فيكون التكليف متعلقاً باحد الامرين تخييراً او بالجله ارتقاب التكليف  
ترك الحرام ليس الا بمباشرة التكون او حركة اخرى ضد فعله  
التكليف الاول عيّن تعلقاً بالثانية وكون علة الترك عدم التقوى  
والتقوى والارادة لا يستلزم عدم تعلق التكليف بالترك باعتبار  
منشأه المتشابه كما لا يخفى ثم في جعل الاضداد مانعاً من حصول الحرام نظر  
اذ لو كان كذلك كان المانع من الطرفين لاستواء النسبة فاذا كان  
الصقوة مثلاً مانعاً من الزنا كان الزنا ايضاً مانعاً منها وحيث كان الزنا  
موقوفاً على عدم الصقوة فيكون وجود الصقوة علة لعدم الزنا والحال



عدم الزنا على لوجده الصلوة لأن رفع مانع الشيء من علل وجوده فيلزم أن  
العلية من الطرفين هفت يمكن أن يتي إذا حصل تركت احرام بارتكاب  
فعل ما بحيث صار ذلك احرام ممتنع صدور من المكلف في الزمان الثاني  
ففي الزمان الثاني لا يكون مكلفا بالترك لأن التكليف فرع القدرة فلا  
عليه فعل ما لاجل الترك المذكور بل كل ما صدر عنه كان متصفا بالاباح  
صدور احرامهم بعض الجوارح قد يكون متعاقبا في بعض الاوقات بناء على  
اشقاء شرط التمكن وحي لا يكون مكلفا بالترك كما بينا ففعل فعله  
في ذلك الوقت كان متصفا بالاباح فلا يلزم اشقاء المباح شيئا  
وفيه نظر اما اول فلان ما ذكر من ان ترك الزنا مثله امر عديم ان اراد به  
ليس متعلقا للقدرة كما ذكره بعض قديم وما ذكره في سائر فتنه كما حقق  
في موضعه وان اراد به انه ليس بشئ لا اثر ومناط الحكم فلا يتبعه تعلق التكليف  
به وان كان متعلقا للقدرة فضعفه لأنه لا تعلق بحجج التثنية والبرهان  
بلا دليل ولا قس مع ان المشهور في الوجود ما يكذب كثيرا في السلم فلم لا يجعل تعلق  
التكليف الكلف وهو امر وجودي لا يجري فيه وما ذكره كيف ولا بعد ادعاء  
الاجماع المركب على ان متعلق التكليف في التثنية اما لعدم على ما في خبره

مقدورا او الكلف على شيء من لاي اراه كلف وما ذكره فخرق لذلك الاجماع  
مع ان الجيب المذكور قد عبره حاشية على شرح المشعر في هذا الموضع ثم ترك الزنا  
بلفظ الكلف في مواضع وبعد التثنية والحق ببيت شري ان هذا الامر ضل الى  
تعلق له بالجيب المذكور لأن المستعمل انما ادعى ان ترك الزنا واجب هو  
موقوف على فعل ضده فيكون واجبا بناء على وجوب المقدمة والجيب التوقف  
قالا لا يراد عليه بان ترك الزنا ليس بواجب تماما لوجه بل هو جواب آخر عن الاستدلال  
ولقول ان المراد ان ترك الزنا لا يتعلق به التكليف بل انما يتعلق في الحقيقة  
بفعل ضده فيكون فعل ضده واجبا فاشفى المباح في يصير دليلا آخر غير ما ذكره  
الكعبة ولا حاجة له الى المقدمات المذكورة وقد ذكره القوم ايضا على وجه  
عنه وفرض الجيب انما هو دفع الاستدلال المذكور للكعبة كل دليل يمكن اقامته  
في هذا المقام واما ثانيا فلان قوله يكون وجود الصلوة على عدم الزنا ان  
ارادته يتوقف عليه ولا يحصل بدون فربط لأن عدم الشيء انما يحصل  
علته التامة فوجود الزنا اذا كان علته التامة مجبورا يكون احد اجزائه عدم  
المانع الذي هو الصلوة فعدمه انما يحصل بعدم ذلك المجموع وعدم المركب  
انما يحصل بعدم احد اجزائه ولا يتوقف على خصوص عدم عدم المانع ان وجود



٤٢  
 وان اراد به ان اذا فرض ان جميع اجزاء العلة التامة لا تها حاصل <sup>الصلوة</sup> <sup>عدم</sup>  
 عدم الزمان موقوف على وجود الصلوة ووجود الصلوة موقوف على عدم الزمان  
 فيلزم الدور فبيد ان يجوز ان يكون هذا الفرض محالاً واستثناء صلواته عليه  
 الشيء لعلته على تقدير وقوعه كغيره من الجببات قد اعترف بان ترك الزمان  
 مثلاً قد يتوقف على فعل صفة ويحتمل ان يلزم الدور بناء على تحقق المانع من <sup>الظن</sup>  
 ويمكن ان يختلف في الجواب بان مراده ان ترك الزمان في وقت موقوف  
 في بعض الصور على فعل صفة في الوقت السابق عليه فلا يلزم الدور في بيان  
 انما نفرض ان في وقت مثلاً وجد الشوق لا الزمان لكن لم يحصل لاجل الاجماع  
 في عدم الزمان حاصل لعدم الاجماع الذي هو علة التامة من دون توقف على  
 وجود المانع ويمكن في هذه الصورة ان يعلم ان اذا لم يشتغل بالصلوة مثلاً  
 يفتقر ذلك الشوق ويصل لاجل الاجماع ويحصل الزمان في الزمان لا في  
 فيشتغل بالصلوة في الوقت السابق لان الاشتغال به يمكن اذا المفروض  
 ان عدم مانعه متحقق بناء على عدم الاجماع وبعد الاشتغال بالصلوة يفتقر  
 الشوق ولم يحصل لاجل الاجماع فتحقق عدم الزمان في الزمان لا في الظن  
 بناء على عدم شرط لا وجود مانعه هذا هو كلام آخر وهو ان يجوز ان يكون

المانع اذا كان موجوداً فعدمه مما يتوقف عليه وجود الشيء واما اذا كان معدوماً  
 فلا نظير لما قال المحقق <sup>الشيخ</sup> الدور عند إمكان التصاف شيء بالمانعة يكون  
 عدم المانع موقوفاً عليه واما اذا لم يكن التصاف شيئاً بالمانعة فلا يكون  
 عدم المانع موقوفاً عليه وعلى هذا لا يلزم على المحجب وان حمل كلامه على ظاهر  
 ايتم وبالجمله الحكم بتامع الاضداد مما لا مجال للاختاره وفي كلام الشيخ <sup>الشيخ</sup>  
 ايتم التبريح بما تمناه كيف واما شيء اولي بالمانعة من الصد فلا وجه للايراد  
 على المحجب بان جعل الصد مانعاً لعدم لو قيل ان عدم المانع مطلق ليس موقوفاً  
 بل هو من مقارنات العلة التامة كما ذهب اليه بعض لم يكن بعيد لكن هذا  
 لا اختصاص له بالموجب وبمعانها هذا ولا يخفى انه على هذا القول الجواب شبهة  
 في غاية الظهور واعلم ان قد ادور على المحجب المذكور ايراد آخر وهو ان ما ذكره لا  
 يرفع شبهة اخرى بل انه انما زاد بدلاً آخر للفعل الاضداد وهو اشتغاله ببعض  
 الشرايط وهذا لا ينافي وجوب التبريح كما هو مراد المستدل وجوابه انه ليس  
 بل مراده ان عدم الزمان قد يرتب على عدم الشوق مثلاً بناء على كونه شرطاً فاذ  
 فرض عدم الشوق في وقت مثلاً بناء على عدم علة في عدم الزمان يرتب عليه  
 ولا يتوقف على شيء آخر فيه وفي هذا الوقت اذا اني المكلف بفعل صفة الزمان



مثلاً كان مباحاً لا يمتنع عليه عدم الزنا فلا يراد أنه فان قلت عدم  
 انما يرتب على عدم علته التامة وذلك لعدم كما يحصل في غير ذلك  
 هو جزء ما كنت يحصل ضمنه عدم عدم المانع الذي هو انما جزء ما هو عبارة  
 عن وجود المانع نفى وقت تحققها جميعاً يكون عدم الزنا مترتباً عليها  
 وجود المانع انما كما يحصل به الواجب فيكون واجبا قلت قد تقرر ان عدم  
 بعض اجزاء المركب اذا كان مقدماً بالذات على عدم البعض الآخر فعدم  
 المركب انما يستند اليه مطلقاً وان كان معاً في الزمان في يجوز ان يكون  
 الشوق متقدماً بالذات على عدم عدم المانع فيستند اليه عدم الزنا لا سلا  
 عدم عدم المانع متدبراً وانما ثلث فلان ما ذكره من الجوابين يرجع الى احوال  
 اذا الفرض الاول مع جزئيات الفرض الثاني فلا وجه لجعلها اجوابين وانما  
 رابعاً فلان ما ذكره اولاً من ان التكليف تبركت الزنا لا يصح تعلقه ببركت الزنا  
 بل انما يتعلق في الحقيقة بفعل صفة تقتضي ان يصح التكليف المذكور حال  
 القدرة على الزنا ايتم اذا كان يتمكن من فعل القدرة لان هذا التكليف  
 في الحقيقة انما هو بفعل القدرة على ذكره وهو مقدور ولا دخل لمقدورية  
 فعل آخر في التكليف بشئ وهو انما يرجع من بيان جوابه المذكورين فاذا

قال ان التكليف بفعل القدرة في الحقيقة انما هو لاجل ترك القدرة فاذا كان  
 تركت القدرة واجبا فلا وجه للتكليف بقدرته فان الترتيب انما يصح  
 الحكم ومناط الغرض في بطل كلامه الاول وانما خامساً فلان جواب المحجب  
 يمكن ارجاعه لما ذكره من الجوابين من دون تكليف فمائل وقد عيسى  
 اصل الشبهة بوجه آخر وهو ان الفعل مباح في حد ذاته واجبه حيث  
 توقف الواجب عليه والاجماع انما هو على اباحته في الجملة ولا يخرج عنه  
 لوجوب لوجبت نيتها والتسايط للاجتماع على عدم وجوب نية المتوجبي  
 غسل جزء من الرأس مثلاً والجواب منع الملازمة انما ذلك في الواجب  
 اماله وفيما قصد به التبعية عدم وجوب النية في كثير من الواجبات كاداء الدين  
 ورد الوديعة لحصول الغرض منها بدون النية وكانت المقدمة الغرض منها  
 التوصل الى التبعية فلا يحتاج الى النية نعم ترتب الثواب عليها كما يتوقف  
 على النية ومنها لو وجبت الكفارة مقدرة شرعاً والالتزم التكليف بما لا  
 يطاق لكن لا تقدر لها والجواب انه ان اراد بالتقدير الشرعي تقديره  
 مبيهاً بالفاظ التي على تعيين التقدير فالملازمة متعبة لانه ان يكون الدال  
 على تقديره العقل يجد ان الغرض من المقدمة الاتصال فما يحصل بالايصال



٤٥  
 كان من افراد المقدمة وما لا يحصل به لم يكن كذلك وان اراد اعم من ذلك  
 مسلمة وبطلان التمام ومنها لو وجبت المقدمة لكثرة زيادة على البعض  
 على النفس نسخ بطلانها لو وجبت لترب الثواب عليها وجوابها نظير  
 انه لو وجبت المقدمة لزم ان يكون التارك للوضوء اذا كان على طهارة  
 مستحقا لعقاب واحد اذا كان بعيدا من الماء مستحقا لعقوب كثيرة  
 ان الاستسقاء يقضي عكس ذلك والجواب ان التام تعدد العقوبات وقد  
 ولو سلم فنقول ان استحقاق العقوبات يختلف شدة وضعفها  
 اختلاف الاوضاع والاحوال والسهولة والصعوبة وغير ذلك فيجوز ان  
 الاستحقاق الناشئ من الترتب في الصورة الاولى اكثر من الآخر  
 وان كان الآخر اكثر بحسب الحكم والعدد كيف من لم يوجب المقدمة ان  
 يقول متساوي الاستحقاق في صورتين او يقول بالتفاوت والعقل  
 بفساد الاول ظاهرا فحين القول بالتساوي يجوز ان يكون زيادة الاول  
 مقادير لعدد الاستحقاقات في الثالث على انه يمكن ان يعقب عليها  
 هذا الكلام بان يوجب المقدمة لزم ان يكون المأمور بالوضوء  
 اذا كان على شاطئ النهر مثا بثواب واحد اذا كان بعيدا من النهر

لكن

كنت مع ان العقل يحكم بزيادة الثواب في انية واجاب الجواب ولا يخفى ان هذا  
 القلب لا يتوجب على اخترناه في هذا الباب واما القول الثالث فقد اخرج عليه  
 على عدم وجوب غير السبب في الاصل وضعف ما قرنا وبالجواب المذكور  
 وقد عرفت ما فيها واما على وجوب السبب فيوجه الاول الاجماع فلهذا  
 منهم الاعمى الى ان التوصل الى الواجب واجب اجماعا وليس شرط لما ذكر  
 فحين السبب فيكون واجبا والجواب عن الاول ان الاجماع غير ثابت  
 فقلنا سابقا من ان عبارة المناجح ظاهرة يدل على خلاف في عبارة  
 المحض ايمر بشاره لا المنع عن ان سلا ان المراد بالتوصل الى الواجب ان  
 فعل ما هو وصلة الى الواجب ثم الاجماع وان كان المراد تحصيل الواجب  
 به فممكن لا يجديهم كما لا يخفى ولا يرد عليك انه يمكن انعكاس الدليل بان يوجب  
 الاجماع حاصل على وجوب التوصل وليس سببا لما ذكره فيكون بان شرط مشتر  
 الش وهو العدة فيما بينهم وعليه تعويل الاكثر ان وجود السبب عند الضرورة  
 وعند عدمه مستغنى فلا يكون تعلق التكليف به كونه غير مقدور والجواب عنه  
 ان الوجوب باختيار السبب والامتناع بعدم اختياره لا ينافي في المقدورية كما مر  
 سابقا وبير عليه ايضا انه لو تم دليلهم هذا لزم انشاء التكليف



لان السبب اليم لا سبب عند تحققه كجوده وعند عدمه يمتنع وجوده وهكذا  
 ينتقل الكلام الى ان يثبت الله تعالى قال الفاضل المذكور في رسالته  
 بعد ان رد الدلائل المذكورة ويمكن الاستدلال على المطالبان الطلبات  
 يتعلق بفعل المكلف وهو الحركات الارادية الصادرة عنه التي تكون  
 القوى المنبهة العضلات واما الامور التي تلي تلك الحركات المعلولة  
 لهما فليست فعلا للمكلف بل فعل المكلف مستقيم لهما استتباع العطل  
 للمعلول واستتباع الاشياء للامور المقارنه لهما اقترانا عاديا فلا يمكن  
 تعلق التكليف به ويرد عليه ان المراد بفعل المكلف ان كان معلوله  
 الغريب فلا يتم وجوب انحصار تعلق التكليف فيه وان كان عام فذلك  
 فممكن لا يحدى نقفا اذا السبب فعل توليدي للمكلف صادر عنه  
 بتوسط الفعل الاول كما رغبه المعتبر واستدلوا عليه بحسن المدح او  
 الذم عليه والحق ان يثبت عند تعلق التكليف بالسبب ان يكون  
 وجوده في نفسه او ايجاد المكلف لياه والاول بطرقتين الاولى  
 ايجاد المكلف للسبب ان يكون عين ايجاد السبب وقوله اليه  
 اختصا بعرضه ام ايجاد آخر غير الايجاد الاول الذي لا يعلم

اذ ليس هنا الا تأثيرا حيا وواحد المكلف في السبب وليس هنا  
 تأثيرا اخر وراؤه فتعين الاول وهو المطالب بالجلد ليس يتيان المكلف  
 بالسبب المطالب في التكليف فعلا اخر غير ايجاد السبب وهو امر واحد  
 اليهما بحسب الاعتبار ليعتبر ذلك بالمرجحة لا الوجدان اشئ وفيه نظر  
 لان مراده من كون ايجاد المكلف للسبب هو بعينه ايجاد السبب من باب  
 اليه اختصا بعرضه اما ان لا يتعلق بالسبب ايجاد ولا موجد له بل انما  
 الايجاد بالعرض في الجملة كما هو رأي بعض المعتبرين من الافعال التي  
 موجودات بلا موجد فتوفي غاية الفساد والركاكة وكيف يمكن ان يكون  
 ممكنه موجود بلا فاعل موجد واما ان الفاعل يوجد بها معا فحينئذ  
 بايجاد واحد فعلا تقدير معقولية ذلك لا ينفع في المرام اذ على تقدير كون  
 فعلا للمكلف وموجودا بايجاد بالقدرة والاشياء لا مانع من تعلق  
 به اذا يتصور بانها موجودتين مع السبب بايجاد واحد وليس مانع  
 من كيف ولو كان هذا المعنى مانعا لمنع من تعلقه بالسبب اليم لا يقي  
 ذلك الايجاد الواحد متعلق بالسبب بالحقيقة وبالسبب بالعرض منط  
 التكليف الايجاد فلما كان الايجاد متعلقا بالسبب حقيقة وبالسبب بالعرض



٤٧  
 كان التكليف ايم متعلقا بالحقبة والسبب الحوض لان الكلام  
 تقدير كون الفاعل موجبا للفعل التوكيد حقيقة ولا يمكن كون  
 تعلق الايجاد به بالعرض اذ يصير بمنزلة ان يقي زيد موجودا غير حقيقة لكن  
 ما اوجده حقيقة ولا يخفى ما فيه من انشا فم نعم لو لم يكن معنى بالعرض بالمجا  
 كما هو الظاهر عندنا لكان لهذا القول وجه لكن لا نقول لا يلزم ان  
 تعلق التكليف حقيقة بايجاد بالذات بل يجوز ان يتعلق حقيقة بايجاد  
 بالعرض واما ان يراد ان فعل الله تعالى لكن يثبت العبد بالعرض كما هو الذي  
 بعض فتع ما اعياه اذ لا دليل عليه ودعوى الجحان غير مستوية مع ان  
 الشواهد من حسن المبرج والذم عليه مؤيد للمنع ومقتول على ان بعض العلماء  
 قد ادعى الضم في كون الافعال التوليدية فعلا للعبد والمحقق الطوسي رضي  
 الله عنه دلل على ان نسبة العلامة الخلق واما ان يراد ان موجبات الافعال  
 هي المباشرة لا العبد فمخ المذهب اليه احد في ايقر ما قر في سابقه ولو لم  
 نقول لان ان التكليف بالشيء يستلزم ان يكون وجوده من الخلق استلزام  
 بل يكفي ان يكون وجوده فعله الذي يصدر عنه بالقدرة والاشياء لكن بشرط  
 ان لا يكون صدوره من ذلك الفعل بالقدرة والاشياء وكفى مؤيد للمنع

مع العقلاء وذمهم على ملك الافعال من دون ملاحظة ارجاعها الى  
 والتفصيل اللان بالمقام ان يقي ان ما يترتب على فعل العبد الذي انما  
 الاحراق التولد في القاء شيئا في النار والظن ان مثل هذا فعل طيبة  
 النار وان الصادق العبد ليس الا بالقاء ففي مثل هذه القوة الظن  
 ان الامر اذا صدر بالاحراق كان امرا بالقاء فقط اذ الامر بفعل الغير  
 لا وجود له ومنها مثل رمي الحجر والسم ونحوهما فعلى ان يقي ان الحركة العرفية  
 انما يصدر عن طبيعة المفسور في القاء سراجا لا غير القاء سراجا بل كان بقاها  
 بعد القاء سراجا ان الامر بالرمي امر بركة اليد بحيث يصير سراجا في القاء  
 لا بركة السهم والحجر ايضا لانها فعل لغيره على ان يقي بقوله في القاء  
 فالامر امر به حقيقة سواء قلنا انه يصدر عن يده بتوسط حركة اليد او يصدر عن حركة  
 اليد ومنها مثل حركة المضاح والقلم ونحوهما والظاهر ان حركتهما انما هي العبد  
 بتوسط حركة اليد ومن حركة اليد على التقديرين الامر بهما معا لا حدة  
 فيه احدهما كونهما من طبيعة المضاح والقلم في القاء فخر في كذا الدليل  
 المذكور غير جار فيه ولا يظهر دليل غيره والعرف العادة يكما ان يكون  
 العبد وكذا حسن مع العبد وذمهم عليها ومنها مثل تحت الحطب ونحوه



٤٨  
 ح ايضاً انه انما العبد بتوسط المنشار وكونه بتوسط حركة اليد وانما من حركة  
 اليد بتوسط المنشار وكونه وعلى التقديرين يصح الامر به واما كونه من المنشأ  
 ويكون حركته من نفسه مستخرج النجار فحذف الظن ومنها ما يترتب على الخشبة  
 من الهيئة التي يحصل للخشبة والظن على رأي الحكماء انها ليست من فعل العبد  
 من فعل الله تعالى بل من فعل الله تعالى بعد العبد وانما العبد بعد الحركة  
 اليد والآلات وعلى هذا اذا صدر امر ظاهر اعنيها بما حقيقة متعلقة بالخشبة  
 وكونه لا الهيئة وبظهر من كلام بعض المتكلمين انها من فعل العبد كما نقلنا  
 سابقاً انهم يزعمون ان اصابة السهم للحرية والآلام الحادثة بعد من فعل  
 الرامي وعلى هذا يصح تعلق الامر بها والظن هو الاول ما يترتب على من فعل  
 العبد وذمة عليهما فاما ما قيل ان العبد في رجاها على المخرج والدم على  
 اسبابها ومثل هذا لا يصح ان يعارض الدليل القاطع على ان الاثر  
 لا يبقى بعد المؤثر ولا يحدث بعده بطريق الاولى ومنها مثل الامر الاعتبارية  
 التي ترتب على الفعل كالزوجية المرتبة على وجود الاربعية وتساوي الزوجين  
 اثنتي عشرة مرتبة على وجود الثلث وكونهما ومثل هذه يمكن ان يكون  
 بنوعين احدهما بان يؤثر بايجاد الزوجية والتساوي وثانيهما بان يؤثر بايجاد

الزوج والمساواة والظن ان مثل هذه الامور ان كانت لازمة للفعل كالزوجية  
 والتساوي المذكورين فاشترط انما لا الفعل او لا الفاعل بتوسط الفعل  
 يقع ان موجب الشيء موجود لصفة الذاتية وعلى التقديرين يصح الامر بهما حقيقة  
 سواء قلنا ان ايجاد الفاعل لها ايجاد بالذات او بالعرض اذ لا منافاة  
 بين ان يكون المطلب بالذات والمقصد حقيقة هذه الامور وان كان ايجادها  
 بالعرض لان ما يقتضيه الامر ان يكون ايجاد المأمور به ممكناً سواء كان  
 ايجادها بالذات او بالعرض ويكون ايجادها بالعرض لا يستلزم ان يرجع الامر  
 على ما هو ايجادها بالذات ولا يذهب اليك ان يكون ايجاد هذه الامور بالعرض  
 في الاعتبار الاشياء التي ذكرنا اظن وان كانت غير لازمة للفعل فينظر في  
 الامور الاخرى التي يتوقف على عليها سوى الفعل وليست تعلم حالها من حالها  
 بملاحظة ما نقلنا ولا يخفى ان الصفات الوجودية مثل الكثرة والابساخ وكونها  
 اذا تعلق الامر بالمشق منها مثل لمات كائناً مثلاً ما لا متعلق باللاتيان  
 بالكتاب حقيقة وان كان اللاتيان به بالعرض باعتبار اللاتيان بغير حقيقة  
 ولا منافاة كما علمت وبما ذكرنا من التقيض يظهر حال ما لو فرض انما لا يظن  
 ثم اعلم ان في جميع المواضع التي ذكرنا ان الامر بالمسبب حقيقة لا يترتب له ان يكون



٤٩  
 ما مور به احوال المراد انه ليس بمور به حقيقة بل هو ما مور به بالعرض وان كان  
 في بعض المواضع لا كما في المور متعلقا به حقيقة والحاصل ان حكم السبب  
 عندنا حكم غير من المقدمات من ان الطلب والوجوب متعلقان بالحقيقة بالسبب  
 بالعرض بالسبب بالدليل الذي ذكرنا في سائر المقدمات لكن بشرط  
 ان يكون السبب من فعل المور بوسط او بدونه بالذات او بالعرض والما  
 اذا لم يكن من فعله كالاحراق ونحوه فالامر متعلق بالسبب حقيقة لا بالسبب  
 متعلق به ظاهر انما انه لو كان الامر متعلقا بالسبب لكان الامر متعلقا  
 الوجود الا الله تعالى اى لا مور به سواه بل انما هو بمنزلة الشرايط والالات  
 لكان الامر فيما يخص فيه ظاهرا كما لا يخفى ثم قال بعد ما قلنا فان قلت  
 التكليف بالسبب يكون حاديا يحتاج لا سبب آخر حادث لا يمنع  
 استناد الحادث لا القديم من غير توسط الحادث وتنقل الكلام لا  
 ذلك السبب فيلزم تحقق امور لا يتناهي فلو كان التكليف بالسبب تكليفا  
 بالسبب يلزم التكليف بما لا يتناهي مع ان مبادئ التسلسل خارجة  
 عن المقدور البشرية فلزم التكليف بما لا يطاق قلت نحن لانعني ان  
 التكليف بالسبب بالسبب مطلقا بل التكليف بالسبب الذي يشار

٥٠  
 المكلف وهو داخل تحت ارادته وحشيره لانه تكليف بمبادي البعید  
 عن مقدرة الانسان فان قلت انساب السبب اليها مثل انساب المسبب  
 اذا السبب الهم مشد لا سبب آخر عنده وجوده لاستثناء مختلف المعول العقل  
 القائمة وذلك السبب الهم لا سبب آخر كلك حتى يثبت في القديم حكمه منقسم  
 متعلق التكليف بالسبب المفروض يلزم انقطاع تعلقه بالسبب الهم وان  
 كفى الاستناد بحجب الظاهر لزم صحة تعلق التكليف بالسبب من غير تعلقه بالسبب  
 قلت هذه شبهة يمكن بها في نفى اختيار العبد ولا اختصاصها بهذا  
 المقام والحق في جعلها ما افاده بعض المحققين من ان افعال العباد  
 بمبادي قرينة ومبادي بعيدة فمن نظر لا مباديها القرينة واستنادها للعبادة  
 بالكلية حكم بالاختيار القرينة وهو التفويض ومن نظر لا مباديها البعيدة  
 الحارجة عن طرق البشر حكم بالجبر المحض وعدم استناد الافعال للعبادة ونفى  
 الاختيار والحق التوسط كما افاده بعض الصادقين عليهم السلام لاجب ولا  
 تفويض ولكن امرين امرين وبالجملة اذا كان الفعل صادرا عن العبد  
 الداعي مكنونهما موقنين في امر اخر لا يتناهي في استناده للعبادة وصحة التكليف  
 وكذا الوجوب بسبب الداعي ولا يلزم السرية لا المبادي البعيدة واما قولنا



٥٠  
 لبرائة التكليف من السبب السببية على ان ايجاد العبد بنفسه ايجاد  
 السبب فيكون التكليف بالحقيقة راجعا الى ايجاد السبب تأمل في هذا المقام  
 فانه من مزال الاقدام ومضال الافهام اشئ لا يخفى عليك ان تقرير الابرار  
 الاول على الوجه المذكور ليس بصواب على راس المتكلمين لانه على تقدير تحريم  
 محقق امور غير مشابهة في الواقع قطعاً سواء كان التكليف بالسبب كالتكليف  
 او غير محتمة بالسبب ولا وهو لا فذلك الامور الغير المشابهة اما مجمعة فان كانت مجمعة  
 فيجاء لمذهب الحكماء والمتكلمين جميعاً وان كانت متعاقبة فيجاء  
 لمذهب المتكلمين لاقتناع السمع عندهم مطلقاً منع انه يلزم قدم العالم  
 المخالف لمذهبهم ايتم فالصواب ان يقرر كذلك لو كان التكليف بالسبب  
 لتكليفاً بالسبب لزم التكليف بما لا يدخل تحت قدرة العبد لان كل شئ  
 له سبب حتى يثبت على الله تعالى وان الابرار انك لا يكاد تجرأهم في هذا  
 المقام لانه اجاب عن الدليل الثالث بما يقرب مما جئنا واورده عليه  
 اورداً ثانياً ثم غير الدليل كما ما قلنا عنه وممكن فيه بعدم كون السبب <sup>للمعنى</sup> <sub>معلوماً</sub>  
 لا يكون واجبا عند وجوب السبب كما في دليلهم ثم اورده عليه ما قلنا واجبا  
 بالتخصيص كما سمعت فحسب الاجمال لذلك الابرار حتى يثبت في دفعه ان

٥١  
 شبهة يمتك بها في نفي اختيار العبد ولا اختصاص لها بهذا المقام  
 اذ ليس بناء الدليل على ان السبب واجب وجود السبب يرد عليه هذا  
 انه ليس ايجاد المكلف متعلقاً بحقيقة وما ذكره المورد لا يجب تحقق ذلك  
 المعنى بالنسبة لاجتماع الافعال وهو لا نعم انما يراد دليل القوم كما اشترنا  
 اليه ثم قال في رسالته واعلم ان القائلين بان ايجاد السبب يلزم ايجاد  
 السبب دون الشرط ودون الحكم من التحريم فقالوا ان تحريم السبب يلزم تحريم  
 السبب والدليل الذي ذكره الاكثر من ان وجوب السبب عند وجود الشرط  
 جار في التحريم والدليل الذي كذبه ايقم جارية اذا عرفت هذا فاعلم انه  
 يلزم من ذلك وجوب الشرط ايتم كما اشترنا اليه سابقاً فالقول بالفصل  
 فان قلت لعل مرادهم ان تحريم السبب هو سبب التحريم سبب وجوده لا  
 مطلقاً فلا يجري في عدم الشرط والمشرط قلت هذا التخصيص غير موجود في  
 كلامهم ولا يساعده دليلهم لا شتر اكر ومع ذلك يردونه التحقيق لان خلاصة  
 التحقيق الذي ذكرنا ان متعلق القدرة حقيقة الامر الذي يباشره المكلف  
 دون الامر التوليدي فاذا كان حصول الامر مختصراً في التوليد كان التكليف  
 متعلقاً بسببه ايجاباً وتحريماً واذا كان حصوله بالتوليد تارة وبالباشرة



٥١  
 اخرى كان التكليف متعلقا باحد الامرين تخيرا في الاجابات بانها  
 جميعا في التخييم سواء كان وجوديا او عديا ولما كان تحصيل السبب غير  
 تحصيل المسبب توليد الاجرم ليسى القبح المسبب لعدم الشرط لما كان  
 متبعا وحصوله قد يكون بطريق التوليد في عدم الشرط لاجرم ليسى القبح عدم  
 الشرط لا عدم الشرط لانه لا يندب عليك ان قوله ولا لا  
 دليلهم لا مشترك منطوق فيه لان استدلالهم باوجوب عند الوجود والاشياء  
 عند العدم ويفرقون بين السبب الشرط بعدم تحقق الامر الاول في الشرط  
 وان تحقق فيه الامر الثاني ولا يجرى الدليل في عدم الشرط لعدم تحقق الامر  
 الثاني فيه وان تحقق الامر الاول وللجواب بمجال فاعمل وبما ذكرنا من ضعف  
 كل من دليلهم ودليل القابل المذكور في الحال في تحريم السبب عند تحريم المسبب  
 وجوب الشرط وانرفع الدليل السابع خبر اوله القول كما وعدنا هناك  
 واما القول الرابع فقد اخرج عليه ابن الحاجب بانه لو لم يكن الشرط الشرعي  
 واجبا لم يكن شرطا وانما لا يبط لكونه خلاف الغرض فكذا المقدم بيان  
 الملازمة انه لو لم يكن الشرط لكان التكليف تركه فاذا اتى بالشرط  
 فلا يخرج اما ان يكون آياتها تمام المأمور به او لا لا سبيل الى التاكيد عليه

سوى اني به فان المفروض ان الشرط غير واجب فيكون المأني به تمام  
 فثبت الاول فتح لم يكن الشرط لان الاتيان بهام المأمور به يقتضي الصحة  
 والاجزاء وتحقق بدون الشرط ينافي الشرطية قال الفاضل المذكور في رسالته  
 المذكورة بعد نقل ما ذكرنا و اجاب عنه بعضهم بانه لا يخفى في ان النزاع في  
 ان الامر بالشيء هل يكون امر الشرط ايجابا له او لا فوجب الشرط الشرعي  
 للواجب معلوم قطعا اذ لا معنى لشرطية سوى حكم الشارع انه يجب الاتيان  
 عند الاتيان بذلك الواجب كالوضوء للصلاة هذا كما ان الشرط العقلي  
 واجب عقلا فعلا هذا لان الاتيان بالشرط ودون الشرط اتيان كتحقيق  
 امر به وانما يصح لو لم يكن شرطا اوجب الشارع بامر آخر وفيه نظر لان قوله  
 الشارع في ان الامر بالشيء هل يكون امر الشرط ايجابا له مناف للتحقيق اذ  
 كون الامر بالشرط بدون الشرطية امر بالشرط مما لا يصح ان يندب  
 اليه احده التحقيق ان النزاع في ان الشارع بالشرط وحكمه بان  
 ذلك الشيء مشروط لصحة هل هو امر بالشرط ام لا وايضا الكلام فيما  
 اذا لم يكن الشرط مأمورا به بامر آخر فقوله فعلا هذا لان الامر بالشرط  
 محل تأمل وقوله وجوب الشرط الشرعي للواجب معلوم قطعا اذ لا معنى



٥٢  
 شرطية سوى حكم الشارع الذي يجب الايمان به عند الايمان بذلك الواجب  
 لان معنى الشرطية ان صحة ذلك الواجب شرعا يتوقف عليه وهو خطاب  
 وضعي لا يستلزم خطاب الاشفاء كما هو التحقيق عند المستدل الا ان  
 ان يتي في الجواب اننا نختار ان الاتي بالمشروط بدون الشرط  
 غير ان تمام المأمور به ولا ينافيه عدم وجوب الشرط بل ان يكون  
 المأمور به نوعا ما صانع المريد المطلق بحيث يكون اشفاءا لا يستلزم  
 لاشفاء الخصوصية فيشقي مهية الخصوصية وحيث يكون الشرط مما يتوقف عليه  
 حقيقة المأمور به ويكون نسبة لا المشروط به شرعا كنسبة الشرايط  
 العقلية لا المشروط بها عقلا والفرق ليس الا بان تحقق المشروط منها  
 بدون الشرط جاز عقلا مع قطع النظر عن اعتبار الخصوصية المعبرة  
 شرعا وليس هناك لكات وحجة هذا الفرق لا يكفي للحكم بالوجوب في  
 احدهما دون الآخر فالفرق محكم وبالجمله اذا امر الشارع بالصلاة  
 مثلا ولم يخاطب بالخطاب الوضعي المذكور كان تمام المأمور به حقيقة  
 الاركان المعينة من غير خصوصية اخرى ثم اذا خاطب بالخطاب  
 الوضعي الدال على اشتراطها بالوضوء ظهر ان ليس المراد بالمأمور

في الخطاب السابق حقيقة الاركان المذكورة مطلقا بل الطبيعة المتخصصة  
 صادرة عن المنظر ولا يلزم وجوب الطهارة اذ هي مما يتوقف عليه المأمور  
 وليست نفسه ولا جزؤه واجبا بشي لا يستلزم ايجاب ما يتوقف عليه  
 عند المستدل لا يلزم ايضاً ان يكون الخصوصية واجبا على جهة اذ ليس  
 الا الطبيعة المتخصصة بهذه الخصوصية فاذا امرنا بالصلاة الظاهر مثلا لم يلزم  
 ان يكون طبيعة الصلاة واجبا على جهة وكونه طهرا واجبا اخر بل الواجب  
 واحد مركب من اجزاء موجودة في الخارج او متحالة لاجزاء في العقل ولا  
 عقاب لاجزاء كل واحد منها وبالجمله اذا تركنا الوضوء فعلنا الصلاة  
 او فعلنا الوضوء وتركنا الصلاة كان العقاب على ترك الصلاة الواجب  
 المحصورة بالخصوصية المذكورة لا على ترك الوضوء اذ لا على القول بان  
 العقاب على ترك المقدمات مطلقا ويمكن دفعه بان قد ثبت ان  
 التكليف بالمسبب يثبت بسبب شك ان الصلاة المحصورة بكونها  
 صادرة عن المنظر عبارة عن افعال معينة مع هيئة اعتبارية لا يمكن  
 تحصيلها الا بايجاد سببها فيكون التكليف بالصلاة المحصورة بتلك  
 الهيئة لتكليفها بسببها وسببها الاركان المحصورة مع الطهارة



٥٣  
 يلزم تعلق التكليف بالطهارة كعلقه بالصلاة انتهى كلامه ولا يثبت عليك  
 ان ما اورد على الجواب الذي ذكره بعضهم وهو العلامة الشاذلة المذكورة  
 بنامة حاشية مولانا ميرزا جان على شرح المحقق لكن بوجه لا يرد عليه  
 يرد على هذا القائل به من ان ما اورد من قوله وايضا الكلام لا قوله  
 ليس بوارد لان مراد الجيب عن الامر الاخر في قوله وانما يقع لو لم يكن شرط  
 انه هو الحكم الشرطي لانه عارضة حكم بالوجوب هو شرط كما يظهر من النظر فيه  
 هذا ثم ما اجاب عن اصل الاستدلال فهو كلام حتى لا يعتريه شبهة وقد  
 فقطنا في رسال الزمان وما ذكره من الدفع مرفوع اما اولها فمأخوذة  
 من عدم تمامية الدليل على وجوب الاستبنا واما ثانيا فبان بطلان  
 لا بد من المثال المفروض على تقدير القول بوجوب الشرط ايضاً في القول بوجوب  
 امر آخر غير الطهارة وطبيعة الصلوة اذ لو كان الواجب مخصصاً لهما لم  
 ان تترأى الذمة عند الاتيان بهما وان كانت الطهارة متأخرة عن الصلوة  
 وهو شرط ويلزم ان لا ياتي بالشرط مطلقاً لثبوت الذمة من الامر بوجوب  
 مشغول بالامر بالشرط واحتمال انه لا يكتسب وجوب فعل ذلك الامر اما ان يكون  
 امر اصدار عن المكلف باختياره مباشرة او لا بل يكون الامر توليداً باصدار

عن المكلف

عن المكلف باعتبار صدق سببه اذ لا يخرج عنهما وعلى الاول اما ان يكون  
 ذلك الامر الصادر مباشرة متوقفاً على الطهارة عقلاً ام لا وعلى تقدير  
 التوقف فقول ان المكلف بطبيعة الصلوة مع ذلك الامر الاشياء  
 لصلاحيته تعلق التكليف بكونه من الافعال المباشرة فمما عارضة الامر  
 ان وجوده يتوقف على الطهارة فيكون الطهارة من قبيل الشرايط العينية  
 ولا يكون واجبة من دون لزوم محذور وان لم يتوقف يلزم ان يكون  
 الاتيان بالطهارة والصلوة باشيء واحد لا ينفك عنهما لانهما كانتا الطهارة  
 متأخرة اذ طبيعة الصلوة غير متوقفة على الطهارة والمفروض ان ذلك  
 الامر الاخر ايضاً غير متوقف عليها فلو فرض انه اتي المكلف بهما ثم اتي  
 بالطهارة فقد اتي بجميع ما امر به اذ لا شيء سوى الامور الثلاثة فترى ذمته  
 جفت لا يبق لعلمه كم يجب متوقفاً على الطهارة حتى يكون الطهارة من قبيل  
 الشرايط العينية ومع ذلك لا يمكن انعكاسه عن الطهارة حتى يمكن الاتيان  
 به وبالصلوة بدون الطهارة بل يكون مثلاً من قبيل الفصل او الشخص للصلوة  
 ويكونان موجودين بوجود واحد لانا نقول الطهارة الكدائية اما ان يكون  
 متوقفاً على الصلوة المتأخرة او مستلزماً لها او لا وعلى الثاني المذكور







٥٥ الجزء الاثنى عشر ما قلنا في الجزء السبب ما ذكرنا من وجوه الاجتهادات في القول  
 وقد عرفت ما فيها وايضا اكثر تلك الوجوه جازية في الشرط الشرعي اليه كما يظهر من الآثار  
 وان كان قولنا بوجوبه وجوب السبب ايضا فذلك لانه لا يشترط تركه  
 قلنا ومن ادعى القول الثالث ومن الجزء السبب اجتهادات القول الثاني  
 مع جريان اكثر في الشرط والسبب جميعا فتأمل هذا ما يتعين بالجلال الاول  
 واما الخلاف الثاني في حكمه في الاشارة اليه اذا اورد امر مطلق بحجب العقاب  
 من غير شيء او مقدمة في الكيف بكون الشيء مقيد بوجوه مقدرة في الواقع وان  
 كان مطلقا بحجب العقاب لا على الاول لا لعقاب ترك الفعل اصره لم يتحقق في  
 المقدمة سواء قيل بوجوب مقدمة الواجب المطلق او لا لان الوجوب ح  
 مشروط فالامر بالعقاب مشروطا بانه اذا كان التمس منصوبا كما اذا قيل  
 ذلك اذا كان النصاب موجودا فلها الاكبح لثباتا الشرط النصاب ولا  
 عقاب اصره لم يتحقق وجود النصاب في تركه بعده الزكوة حشيارا للكل لا  
 بحجب نصب السلم ولا لعقاب لم يتحقق نصبه ثم تركه بعده القصور بلا حشيار  
 وعلى الثاني في تحقيق استحقاق العقاب البتة اذا تركت النصب والقصور حشيارا  
 سواء قيل بوجوب المقدمة او لا واذا قد تقرر هذا فنقول لا قول في هذا الخلاف

في قوله تعالى

برتق في باب النظر في الحجة المذكورة في الخلاف الاول الاول حمل الوجوب على  
 سواء كانت المقدمة سببا او شرطا مطلقا او مقيدة مطلقا الثالث  
 البقاء في الاطلاق بالنسبة الى السبب دون غيره الرابع والى ما سبق على  
 الاطلاق بالنسبة الى الشرط الشرعي على الاحتمالين من ضم السبب اليه وعدمه  
 عند التحقيق لا وجه للقول الثاني او لا معز لتقييده وجوب الشيء بوجوبه  
 عرفت سابقا ان الظاهر ان عدمه من حشيارا السبب الحسن لاستمرار التكليف  
 باستدائه ولا يخفى ان منزلة هذا التكليف عند العقل منزلة التكليف بالشيء  
 بشرط وجوده فلا تفرقة وهو بطبيعة ضرورة وهذا بخلاف الشرط لان عدم وجوده  
 لم يتحقق حشيارا للشرط ولا حشيارا سببا فلا مناد في تقييده وجوب الشرط  
 بوجوده واما القول الرابع والخامس فهو ايضا مما لا وجه للذهب اليه اذ لم  
 فرق بين الشرط الشرعي وغيره في هذا المقام بخلاف المقام الاول كما عرفت  
 فانحصر القول في اثنين الاول والثالث وذهب الى الاول منها اكثر المتقدمين  
 والمتأخرين وهو الصحيح وذهب الى الثاني السيد المرتضى ولما فرق السيد  
 بين السبب وغيره في هذا المقام بناء على المعنى الذي ذكرنا انما نسب القول  
 ان الثالث المذكور في خلاف الاول كانه مزية بل انما ذهب في الحكم الاول

ان حشيارا الاحتمال الثاني  
 ان حشيارا الاحتمال الثاني



١٥٦  
 لا القول الاول كاسيطة غير مقربة الى القول الاول فالتجربة عليه انه اذا مر السند  
 بقى الماء بان يقي له اسفل الماء في غير التقييد في اللفظ ولا في غيره وكان  
 السند متوقفا على المشي مثلا وكان العبد قادرا على المشي فلم يمش ولم يستيقظ  
 فلا شك ان العقلاء يذمونه البتة ولا يقبلون تعليلا بعدم اتفاق المشي  
 وهذا دليل على ان الظن منه عدم تقييد الوجوب اذ لو كان ظاهرا في التقييد  
 او محتملا لاحتمال المساواة لما كان الامر كذلك بل كان لا يذمونه بدون اتفاق  
 وجود المشي ويقبلون تعليلا وهو لا قال الفاضل المذكور في رسالته بعد  
 هذين القولين حجة القول الاول اسلفنا من الادلة الدالة على وجوب  
 المقدمة مطلقا انتهى ولا يخفى ما فيه لان الادلة السابقة انما يدل على ان  
 مقدمة الواجب المطلق واجبة وهذا مما لا يدخل في هذا المقام آخر لان الكلام  
 هنا في ان التكليف المطلق باللفظ بل هو مقيده بالواقع ام لا وشيئا  
 ما بينهما كما لا يخفى وقال السيد الفاضل الجرجاني ايضا في رسالته في هذا المقام  
 حجة القول الاول ظاهرة مما سبق وحاصلها التمسك باصالة البقاء على الاطلاق  
 والهرب مع بقاء وعدم وجوب الشرط في التكليف لا ليطابق وقد عرفت  
 ما فيه انتهى كلامه هذا وان كان يمكن ان يجعل قوله واصالة البقاء على

الاطلاق اشارة على ما ذكرنا من انه يختلف لكن لا يدخل لها سواء في معنى  
 ولعل وجهه انه اخذ في تقرير القول الاول وجوب المقدمة حيث قال بعد ذكر  
 ان الاقوال بحسب الظن ثلثة لكن القول بالتيقيد مطلقا لا وجه له عند التحقيق  
 بينا سابقا وانما الخلاف في غير السبب على قولين الاول وجوب المقدمة والبقاء  
 على الاطلاق والثاني صرف الامر بالتيقيد بالشرط انتهى فلا جرم ذكره  
 المقدمة في السبيل وانما خبر بان تحرير الدعوى على هذا الوجه مما لا وجه له اذ لا  
 دخل لوجوب المقدمة وعدمه في هذا المقام بل هو نزاع آخر كما فصل في محله  
 والقواب تقريره كما قرنا وكان ينبغي تقديمه في وقت منتهى على غيره والفاضل المذكور  
 ايضا حرر الدعوى مثل حرره السيد لكن ذاع ما فيه كما عرفت لا يجد في تصحيح كلامه  
 لان الادلة المذكورة سابقا انما يدل على احد خبر المدة واما خبره الاخر  
 الذي هو المقصد الاصغر في هذا المقام فلا كما لا يخفى واما القول الثاني فقد خرج  
 عليه وجهين احدهما وهو المستفاد من كلام السيد ان الواجب بالنسبة الى  
 مقدمة فسمان مطلق وشرط والثابت مطلق الوجوب هو انتم في الوجوب  
 المطلق ولا دلالة للعام على الخاص لكن الوجوب على تقدير تحقق الشرط  
 لازم على التقديرين فكيفنا به عند عدم الشرط شكوك فيه فلا يحكم به الا

المقام



٥٧  
 دليل الاصل البراءة وجوابه ان النابت مطلق الوجوب بل الوجوب  
 بدليل ما ذكرنا من الحجج على القول الاول وايضا لو تم هذا الزعم ان لا يكمل الوجوب  
 تقدير وجود المقدمة ايضا اذ كان الواجب بالنسبة لمقدمة فمما كان  
 بالنسبة لا غير مقدمة ايضا فمما كان مشروطا بشئ آخر سواء تقدمته  
 ولم لغلة والاصل براءة الذمة حتى يثبت فالفرق بين المقدمة وغيره في  
 المنع حكم بحيث لا يخفى وما يبينها انه لو بقى الامر على الإطلاق ولم يقيد  
 المقدمة فاما ان يقول بوجوب المقدمة او بعدم وجوبه وكلاهما باطلا  
 اما الاول فلا ان وجوب المقدمة خلاف الاصل فالقول به بلا دليل وطا  
 الشئ فلا يلزم وجوب التوصل الى الواجب بما ليس بواجب وهذا الاستدلال  
 يدل على انهم ياتون بالقول الاول في الخلاف الاول كما اشرنا اليه الا ان  
 هذا الدليل لبعض ولم يرتفع بعض آخر وجوابه اما على القول بعدم وجوب  
 الواجب المطلق فباعتبار الشئ المشروط ومنع بطلان لازمة قد فصل  
 القول فيه واما على القول بوجوبها فباعتبار الشئ الاول ومنع كون القول  
 بوجوبها بلا دليل بل الدليل ما ذكرنا من حجة القول الاول فان قلت ما ذكر  
 من الحجة انما يدل على ان ظاهر مثل العبارة المذكورة اطلاق الوجوب لا انه

نص فيه اذ لا يخفى ان جواز حمل على التقييد وحيث نقول كان فرضه على التقييد يلزم  
 مخالفة ايضا لكت في حمله على الاطلاق يلزم مخالفة الاصل لان الاصل عدم  
 وجوب المقدمة في حمله على الاطلاق يلزم وجوبها على هذا القول فلا يترك  
 بيان ترجيح ارتكاب الثانية على ارتكاب الاولى قلت لا يخفى في انه  
 اذا دل ظاهرا على خلاف اصل لا يتقدم ارتكاب خلاف الاصل بناء على العمل  
 بالنظر اهل ولا سقطت الاستدلالات السلفية الظاهرة كما لا يخفى والظاهر  
 المذكور في رسالة اورد الوجهين المذكورين ثم قال في ذيل الوجه الثاني  
 تخار الاول وهو وجوب المقدمة وارتكاب خلاف الاصل بناء على ان  
 وجوب الشرط مطلق والتقييد بحال وجود المقدمة خلاف الاصل لانا  
 نقول القول بوجوب المقدمة يحتاج لا يثبت ان مخالفة الاصل في وجوب  
 المقدمة اولى من مخالفة الاصل في التقييد وهو محتمل والجواب عن الاول  
 التكليف غير مفيد بحال وجود المقدمة ونحوه فاعلم هذه القوة صحة الموقوف  
 لو ترك الفعل مع ترك مقتداته وعدم صحة الاعتذار والتعليل لعدم وجود  
 المقدمة وكلت الامور دلائل على ان التكليف متعلق بالمقتدات لا يرى  
 ان المولى لو قال اجبت شيئا للماء لم يصح منه التعليل لعدم حصول الماء



٥٨  
 عدم حركته لا طلب الماء او غيرهما وهذا يظهر الجواب عن ان في البتة لان القول  
 بوجود المقدمة ليس من مخالفة الاصل بل الدليل بل الدليل على عدمه في قوله  
 ان دفع ما يتبع من القول بوجود المقدمة المخالف للاصل ليس من  
 من القول بتقييد المطلق على ان ابقاء الالفاظ على ظهوره او على ابقاء  
 اصل الالباقه على حاله والاستسقط الاستدلالات اللفظية كما لا يخفى  
 انتهى كلامه ولا يخفى ان قوله لا نأخذ بقول منع من مقام الاستدلال ان  
 في قوله على ان ابقاء ما قال على انه جواب اخر غير الجواب الاول هو لا يكاد  
 يقع لان ما ذكره في الجواب الاول من وجود الدليل ليس ان ظاهر الاول  
 المطلقة يدل على اطلاق الامر وعدم تقييده ويلزم منه وجود المقدمة  
 وح لو لم يمتك بانه اذا دل الظاهر خلاف الاصل يلزم العمل بالظ  
 لم يتم المراد ولم يسقط القول بمعارضته الاصل والظ كما ذكرنا فليس من المأخذ  
 بل لا بد من تمام الجواب الاول فاعلم ان السيد بعد ما فرق في النتيجة  
 بين السبب وغيره من المقام بقوله ذكرنا حيث قال الفرق بين الامر  
 انه في ان يوجب علينا السبب ط اتفاق وجود السبب فانفسه ذلك  
 لان مع وجود السبب لا يمتنع وجود السبب المنع ومحال ان يخلفنا الفعل

وهو الفصل

وجود الفعل واليك مسلمات الافعال لانه يجوز ان يخلف في القول بشرط  
 قد تخلف الطهارة كما جرى لك في الزكوة والنجس فان الفرق بين الامرين  
 قال في اذا كان ايجاب السبب ايجابا بسبب فالباقه السبب لا يمتنع  
 وفي محله احكام السبب لا يمتنع كونها متعدية لا السبب فاحكام السبب في الباقه  
 او ظهر او ايجاب غير متعدية لا السبب لا يمكن مع وجود السبب من السبب  
 وفي هذا الكلام خلل اما اوله ان ما ذكره انما يدل على انه لا يقع تقييد وجود  
 السبب بوجود سببه لان ايجاب السبب ايجابا بسبب فالباقه السبب لا يمتنع  
 فرع عليه ما فرع بمجرد ما ذكرنا فاعلم ان اذا كان جميع احكام السبب  
 لا السبب بقررة فاذا فرضنا ان السبب واجب مثلا فلم يتعد حكمه لا السبب  
 فالسبب اما حرام او مباح وعلى التقديرين يلزم ان يكون السبب  
 كالتصديق الجواب عن الخللين ربما يظهر بعد ان نعلم ان هذا اما الخلاف  
 الثالث وهو ان الامر من المقدمة بل هو شرط وجود المقدمة ولا يمكن  
 ان يكون مطلقا او لا فاما يمكن ان يتجوز به على الاحتمال الاول منه وهو  
 ان لا على القول الاول في الخلاف الاول كما استشر اليه ثم قد فرقت  
 جوابها فالصواب ان هو الاحتمال الثاني كما يحكم به الوجودان

القول



٥٩  
 واما الخلاف الرابع الواقع على تقدير تحقق الاحتمال الاول من هذين الاحتمالين  
 ان الامر للطلق الموارد من المقدمة مع كونه مقيد بوجود المقدمة بل على ما  
 على وجوب المقدمة اولا فيجوز الاحتمال الاول منه وهو الصواب ما ذكرنا من  
 المجتهدين ما اختلفوا في ان لا وجه لاحتمال الثاني ووجه الاحتمال الثاني عدم الوجوب  
 والجواب ما ذكرناه سابقا من وجوب العدول عن الاصل للدلالة الظاهرة  
 قال السيد الفاضل في رسالته محل الخلاف كما ذكرنا في التقديرين  
 الامور الخارجة عن شرط ما يشاء ولا الامر من الاسباب الضرورية واما الاخر  
 فكأنه لا ريب في ان الامر بالكل امر بها من حيث هي في ضمنه لان الكمال  
 هو ايجادها لكت وليس ايجاد الكمال امر اخر غير ايجاد اجزائه اثنى وفيه  
 تأمل بل الظاهر ان اجزائه في اختلافه في اجزاء ايق كما ينظر عند الرجوع ما فصل  
 المختلف الاول نعم لا يمكن اجزاء اختلاف الشيء في تأمل ثم اعلم ان النزاع على  
 التقدير الثاني في ثمرته ظاهرة واما التقدير الاول فليس كذلك غاية وقد ذكرنا  
 ظهور فائدة في بعض المواضع مثل الصدقة في التوابع المشبهين فان بعض  
 اصحاب منعه ووجب الصدقة عاير ما يستدل باعتبار الشبهة وعدم  
 امكان الخدم ههنا وهذا بناء على عدم وجوب المقدمة كما لا يخفى وكذا

وصف

٥٨  
 وصف المشبهة بالاجنبية بالتحريم وكذا نذر فعل واجب وتعليقه عليه  
 وكذا الوصف بالفسق بعد ترك المقدمة قبل فعل ما نكرت الواجب  
 وكذا اعادنا الله من الانصاف بالفسق عن امر في جميع الطامات والقرآن  
 وبطل بعضه سياتى اعمالنا حسنة وجعل خواتيم امورنا خير امر المقدام  
 هذا اخر ما اردنا ان يذكره

الرسالة والحمد لله والصلاة  
 على خاتم الرسالة وآله اولى  
 الهداية والدلالة تم الرسالة  
 بعون الله وحسن توفيقه

٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤

منه للعبادة



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفاضل الشافعي في المطول عند قول من يفتي في المصالح  
مطابقة للواقع وكذب عدمها فاذا قلت اربع وارادت الاخبار اكمالها  
من وقوع سبع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقة ذلك الخارج  
بجواز ثبوت الثالث فانه لا خارج له يقصد مطابقة بل السبع يحصل  
اكثر من هذا اللفظ وهذا اللفظ موجود في الشيء ويظهر بذلك انه اذا ظهر زيد  
او علم بتوقيف مثلاً ان مريضه لا يبرء عدا الا اذا قال له زيد اليوم امكن  
تبرء عدا فانه يتعش بذلك ويبرء عدا بسببه قال زيد للمريض اليوم  
اكن تبرء عدا فان اراد به الحكاية كان خبرا كاذبا كما اذا ظن ان مريضه  
لا يبرء عدا آخر وقال له اكن تبرء عدا يقصد الكذب فان تعش مريضه  
اراد به الاتباع كقولك غلامه انت حر بعد وفا او الشاؤل كان الشاؤل  
قال قلت ان اراد الحكاية كان خبرا صادقا لانه لو كان كاذبا لصدق  
نقيضه وح ويطبق فان نقيضه قولنا مريض زيد لا يبرء عدا وهو باطل  
لا تم قولك فان نقيضه قولنا ان كان الخبر الكاذب على قسمين الاول  
الكاذب بشخصه بدون نوعه وذلك بان تصدق الاخبار بالآخر والآخر

على طبقه الثاني

على طبقه ان في الكاذب بشخصه ونوعه الاول شركت لمن في الثاني  
والثوم وما تحس في من الاول فانه اذا قال غير زيد او قاله زيد بعد ذلك  
يوم مثلاً كان خبرا صادقا وما ذكرت من النقيض نقيض للنوع لا الشخص  
نقيض الشخص قولنا لا يبرء مريض زيد عدا مع قطع النظر عن خبره هذا  
وهو صادق ح كما انه اذا لم يقل زيد اليوم لمريضه ذلك وقال له  
اكن لا تبرء عدا كان خبرا صادقا وجهه انه يقضي كل شيء نفي  
ورفع الشخص غير رفع النوع وسحتاج لا معرفة هذه الدقيق في الدليل  
الثالث من اوله ابطال الاجتهاد وعند قول المص واما القياس  
والاجتهاد فغننا انهما ليسا بدليلين بل مخطوران استعمالهما  
قوله لا يبرء اقول ليس كلاهما مبنيا على ان يكون الاكبر ذاتيا للاوسط  
وخلافه كون الاكبر ضرورية بل الضرورية مفروضة هنا على جهة عدم  
بين المشروط والعام والضرورية ظاهري قولنا زيد في مكان كذا الله  
خو يتخير بالنظر والجواب اوله ان هذا مخالف لصريح كلامه لا يقع  
الاوسط في قولنا لما جاز ان يكون الوسط عرضا مفارقا شاملا ويكون  
اللازم ذاتيا للاوسط فيكونه لازم ضروريا للمتيقن لان القياس من الضرر

وكل ما كان في مكان كذا



المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل الاول يفيج الضرورية اشئ فاشئ  
 اللازم ضروريا للمنهية متفوع على كون اللازم ذاتيا للوسط واما ان لا يتغير  
 كونه اللازم ذاتيا للوسط كقولنا لا يكون في دفع الترس ان ينجح بجزان  
 يكون اللازم عرضيا لازما لمفهوم الوسط اما بان لا يكون عارضا آخر فيكون  
 خارجا عن المقسم سواء كان جزءا للمفهوم الوسط ام لا مثلا قولنا زيد موجود  
 خارج في داره وكل موجود خارج في داره ممكن الوجود في الخارج بالضرورة فيخرج  
 زيد ممكن الوجود في الخارج بالضرورة استحالة ان يتصف الوجود في الخارج بمكان  
 الوجود في الخارج واما بان يكون غير لازم لمفهوم الوسط مع كون الكبرى كلية  
 مثلا اذا لم يكن زيد الا الفرس قلنا فيشر من لا فرس هو كونه في يد  
 مبانين للفرس في التصريح هذا مبانين للفرس في التصريح هذا مبانين للفرس في التصريح  
 مع جواز ان يحقق مفهوم مركوبي في الفعل بدون مفهوم مبانين للفرس في التصريح  
 يتفجع بما تقر من اتحاد مفهوم المشتق والمبدأ بالذات وتغايرهما بالاعتبار  
 وهو مشتق عليه بين المتخاصمين جلال الوجود وصدق الشيرازي في التصريح  
 ولو تمكنت در افق الترس بهذا الجاهل من لزوم احد المعنفين اللغو وضع  
 المشروطه موضع الضرورية وثالثا ان الاشاج نهضيان الاول استلزام

الصغرى والكبرى قضية ثالثة سواء كان العلم بالقضية ان لا متفوعا على العلم  
 والكبرى والمقسم فيما كونه في الاشاج بالمتفوع كما خرج بمحض المطالع بقوله  
 قلنا هو امر الوسط على التصديق بذلك الانتساب فجاز ان لا يكون  
 على لثبوت في نفس اشئ وان كان نظر المنطقيين ظاهرا في الاول و  
 المركب من صغرى مطلق يكون الوسط فيه عارضا مفارقا للاضو وكبرى  
 ضرورية لا يتبع بالمتفوع في ضرورة لا مطلقة ولا بشرط الوصف انما المتفوع  
 ان لا ضرورة في الجملة هو المركب من صغرى مطلق وكبرى مشروطة لا بغير ان قولنا  
 زيد في مكان كذا وكل ما كان في مكان كذا متغير مثلا لا يتبع بالمتفوع في قولنا  
 زيد متغير لان العلم به حاصل قبل العلم بالمقدارين بناء على العلم بان كل  
 جسم متغير بدارته وقد اختلف في هذا القابل في انشاء تقوية المنع وبضرة  
 الشارح والمختصر لو تمكنت المستدل ببيداته هذه القضية لاثبات انه  
 ليس كل لازم بوسط الجاهل المنع والسند الذي قوتناه في الجاهل المنع  
 قوله وقد غفل عن حقيقة الامر الضرورية انما هو بالفرض ان لا يخفى عليك  
 ان الشارح المقرض بصدق ان تخار شقا لا يتوجب عليه المفاسد التي  
 ذكرها المستدل في خلاف الفرض وغيره في اذ فرض الكبرى ضرورية بالضرورة

ام بعدا في العلم بها انما استلزام  
 الصغرى والكبرى قضية ثالثة  
 يكون العلم بها متفوعا على العلم  
 بالصغرى والكبرى



الذاتية كمال كون الاكبر مشع الانفكاك عن المهيبة المشتركة بين جميع افراد الوسط  
 سواء كانت مهية نوعية او جنسية قريبة او بعيدة وهي التي من جملة افراد الاكبر  
 المدروس هنا الفرض فيكون الاكبر لازما لجميع افراد الوسط وهذا اللازم  
 خارج او غير خارج لا يجوز ان يكون غير خارج لان كلامنا خارج واذا كان  
 خارجا فاما بين ومعناه انه اذا تصور المهيبة المشتركة بين افراد الوسط  
 الوسط يكون ثبوت الاكبر اللازم له بينا لا يحتاج للوسط في غير هذا  
 الفرض لان الكلام على تقدير كونه كل لازم خارج يحتاج للوسط او غير  
 بين فتحتاج للوسط وهذا فلا بد ان لا يثبت المفروض للفراغ من هذه المفاسد ان  
 يتركب ان اللازم ليس له ضرورة بالنسبة لادوات الوسط حتى يلزم خلاف  
 الفرض بل هو ضرورة مفهومة ضرورة بالنسبة اليه يصير الكبر ضرورة فيخرج  
 الضرورية فاعترض عليه دام الله افاضاته انه يصير ضرورة بدون الضرورة  
 الذاتية فتدبر والاصطلاح المذكور في هذا المدقق لاعانة ان شاء الله  
 جديد لا يرتفع الشك كما يظهر فيما بعد وكلام المستعمل ليس بيننا على هذا الا  
 وما قال في غير ذلك بيانه انه يلزم ان يكون كل لازم بغير وسط آخر في غاية القبح  
 لانه اذا لم يجب تصور العقل كملت المهيبة بكونها لا يلزم كنه تصور بوجه

ما يل يجب بصورة

بعضه كمال بناءه

٢٢٢

٢

مد انزاله لعلامه لادارة افاضاته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يشبهه في وجوده ولا مزية في فضله ووجوده والصلاة على ائمة  
 بيتك احكامهم واقامته حدوده وايداه بروج منه وجموده لا اعتلاء لواء  
 الحق وصعوده وانطقا لاهل الجمل في حموده واخيه وصيته الذي هو خير  
 الناس بعد سيدته وسوده وافضل واقل من آمن به غيبته وشهده  
 داو لاده الذين هم سادة الناس طرا بغيره وسوده وقادة الخلق  
 جميعا قايده ومقوده حمدا وصلوة باقين ببقاء الخلد وحموده وذات  
 بدام الدهر والبوده فلهذه كلمات متعلقة بالشبهة المشهورة بالشبهة

فكان الان السبب في  
 باب ما كان من تسليح باب  
 وادى من تسليح لفظ الجبل



92

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰

نقيضها يصدق انه لو لم يستلزم وجود اجتماع النقيضين رفع عدمه لكان معدوماً  
وهو ليس بمضاف للكبرر لانه شرطية وهي جملة يكون احكام فيها على الافراد المتضمنه  
بالعنوان بالفعل او بالامكان فنحو ذلك يكون كل عدم يستلزم لرفع العدم  
واقتران ممكنه مستلزماً للوجود ويكون عدم الاستلزام الذي فرض لوجودها  
النقيضين غير مستلزم بل للعدم بناء على انه ليس شرطية ولا ممكنه بل مفروضا  
محالا ويمكن ان يقع القيد في الكبرر بناء على بعض المنوع التي هي سيجوز التفسير  
الآتي مع ما فيه ان يجعل الكبرر شرطية بان يترك كلام الاستلزام  
وجوده شيى رفع عدمه الواقع كان موجودا اذ لو لم يكن موجودا كان معدوماً  
ولكان وجوده مستلزماً لرفع عدمه الواقع اذ لو وجد ارتفع عدمه البته ومعه  
الاستلزام فيلزم خلاف الفرض والجواب اولاً يمنع الكبرر اذ لا يتم انه لو كان  
معدوماً لكان وجوده مستلزماً لرفع عدمه الواقع اذ يجوز ان يكون وجوده محالاً  
والمعجبان ان يستلزم نقيضه فيمكن ان يكون مستلزماً لعدمه لا لرفع بل لشيى  
منها مستلزماً لرفع عدمه لكنه لا يتم استلزامه لرفع عدمه الواقع اذ  
يجوز ان لا يكون عدمه المفروض واقعيه اذ المعجبان ان يستلزم المعجبان  
فيه ولو قطع النظر عن جواز كون وجوده محالاً في الواقع فليكن ان يكون

الصدر في تفسيره







٥٦٨  
 فيهم عليك ان ما ذكرنا من النوع الكبير هو النوعين الاولين انما هو تقدير  
 يراد بالكلية فيها جميع التقادير الممكنة والمستحيلة في حكمها استحالة المقدم واما  
 اذ خصت بالممكنة في منع تلك النوع ويجازي بمنع المناقاة بين ما  
 يلزم من نقيض الصغرى وبين الكبير بان ياتي ان الكبير وان كاشح سلمه  
 لا يلزم منها انه لو لم يكن اجتماع النقيضين وجوده مستلزما لرفع عدم الواقع  
 كان موجودا وهو الذي ينافي ما يلزم من نقيض الصغرى ان قلت كيف لا يلزم  
 ذلك مع ان منها قياسا صادقا وهو ان اجتماع النقيضين شئ وكلما  
 لم يكن وجود شئ مستلزما لرفع عدمه الواقعي كان موجودا فلا بد ان ينتج  
 ان اجتماع النقيضين لو لم يستلزم وجوده رفع عدمه الواقعي كان موجودا  
 قلت لا نعم اشاج هذا القياس على تقدير اخذ الكبير على هذا النحو الذي اخذنا  
 والترديد ان الحكم في الكبير لا يلزم التمسك بالمقدم على تقدير وقوعه بحسب  
 وكل قاعدة يقع وقوعه فيها على وفق نفس الامر ليس الحكم اليها واما مادة  
 يمنع فيها ذلك كاجتماع النقيضين مثلا فلا يسر الحكم اليها او ليس فيها  
 الا فرض الوقوع بحسب نفس الامر وجود الفرض لا يكفي ولا يعبر الشئ بل بقياس  
 نعم لو اخذ الكبير على النحو الآخر للزم منها ذلك على تقدير تسليمها فان قيل

نأخذ عدم

نأخذ عدم الاستلزام ضرورة اجتماع النقيضين ايضا على سبيل الاستحالة  
 بان نقول لو لم يكن اجتماع النقيضين مستلزما على سبيل الامكان لكان  
 وجح لا شبهة في لزوم الاشاج لقول على هذا ما يلزم من نقيض الصغرى  
 له اذ ما يلزم من نقيض الصغرى هو ان عدم الاستلزام مع كونه مستلزما في  
 الواقع يستلزم عدمه فقط ان عدم الاستلزام الكذا اني ليس على سبيل  
 والحاصل ان القضية الاولى التقدير فيها من باب التقادير التي في خبرنا  
 الملف حيث لم يؤخذ فيها استحالة المقدم وللاعدم وقوعه والتقدير الذي  
 في القضية الثانية ليس كذلك بل اخذ فيه عدم وقوع المقدم وقدره وقوعه هذا  
 لا يكفي انه على تقدير اخذ وقوع المقدم في الكبير على وفق نفس الامر لو اخذ التقادير  
 المتأخدة فيها اعم من الممكنة والمستحيلة لما ضر هذا الجواب بل الجواب بان بحاله  
 والحاصل ان عند اخذ وقوع المقدم واقعا اي على حسب نفس الامر كما هو المتعارف  
 في الشرطيات كجواب ان اخذت التقادير اعم من الممكنة والمستحيلة  
 اما لو اخذت التقادير على سبيل استحالة المقدم ايضا فلم يكن هذا الجواب  
 هذا وقد يتيقن ان اللازميات الكلية وان سلم صحتها على تقدير استحالة  
 المقدم وكذا على التقادير المستحيلة لكن في المقدرة بينهم انه لا بد ان يستثنى



٥٧ ٥٨  
 التقادير التي لا يمكن اجتماعها مع القدم لعدم التقدم او عدم التأخر بينهما  
 كانت ممكنة او مستحيلة ونقول الكبر التي فيها تخلف فيه محصلها تقدير تسليم  
 صحة فخر كل مادة وان كان المقدم فيها محالاً ان عدم الاستلزام جامع  
 التقادير سوى التقادير التي لا يمكن اجتماعها مع مستلزم للوجود يكون  
 ما يلزم من نقيض الصغرى ان عدم الاستلزام على تقدير الاستلزام لا يستلزم  
 الوجود بل العدم اذ يتفرع عن الصغرى ان الشيء العكس اذا كان مستلزماً  
 كان عدم استلزامه مستلزماً لعدمه ولا شك لكن حاصله ليس عدم الاستلزام  
 على تقدير الاستلزام يكون مستلزماً لعدمه وعلى هذا الامتثال فانه  
 بين ما يلزم الكبر اذ يعني هذا التقدير من التقادير التي لا يمكن اجتماعها  
 مع المقدم فيكون مستثنى من تقادير الكبر فلا امتثال وفيه نظر لان ما يلزم  
 من نقيض الصغرى ليس هو لو لم يكن اجتماع النقيضين ووجوده مستلزماً  
 لرفع عدمه الواقع على تقدير استلزامه له لم يكن موجوداً حتى لا يكون  
 منافياً لما يلزم من الكبر بناءً على ما ذكره بل اللازم منه صدق هذه المقيدة  
 في الواقع من دون اخذ التقدير مع لعمري هذا التقدير منشاء صدق هذه  
 المقيدة في الواقع وهذا الاستلزام اخذ فيها وهو خطأ ولا يتوهم ان

هذا الجواب من الشهادة يرجع لا ما ذكرنا اننا في ذيل قولنا نقول ان  
 اجتنابه عنه يمكن جواباً عن هذا القول ايضاً اذ فرق بينهما كما يظهر بان كل  
 فاعل من هذا وقد اجيب ايضاً بمنع الصغر بناءً على منع ما ذكره دليله من  
 ان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم لئلا ان يكون رفع اللازم ملزماً  
 محالاً مستلزماً لغيره وهو عدم تحقق الملازمة وعلى تقدير عدم تحقق الملازمة  
 لا يجب رفع الملزوم على تقدير رفع اللازم ويقع عليه بان الحق وان جاز  
 ان يستلزم الحق لكن فيما تخلف فيه محالاً يجوز اذ على تقدير رفع اللازم اذا  
 ارتفعت الملازمة وجاز تحقق الملزوم بدون اللازم بطلت الملازمة  
 في الواقع لا على ذلك التقدير الحق فقط حتى لا يكون محالاً بانه ان  
 منع الملازمة انه على كل تقدير من التقادير اذا تحقق الملزوم تحقق اللازم  
 ولا شك ان رفع اللازم ايضاً تقدير من التقادير فاذا جاز على ذلك  
 التقدير لم يتحقق الملزوم ولم يتحقق اللازم فيصدق انه ليس كل تحقق  
 الملزوم تحقق اللازم النسبة وهو نقيض الملازمة وصدق هذا النقيض على  
 التقدير حتى يمنع الشائش بل الآن ايضاً صادق وهو خطأ وايضاً اذا  
 ارتفع اللازم ولم يرتفع الملزوم تحقق الملزوم بدون اللازم على ذلك



٢٧ التقدير وهو ينافي اللازم الفعلي ويمكنه الجواب عند بان المحل كان لم يستلزم  
 الملازمة انه على جميع التقادير الممكنة والمستحقة اذا تحقق الملزوم تحقق اللازم  
 وحيث نقول على تقدير رفع اللازم اذا كان امرا مستحيلا جاز ان لا يمنع الفعالية  
 الملزوم عن اللازم وكان هذا التقدير مستثنى من التقادير التي تحقق اللازم  
 عليها فنحو بقاء الملزوم مع عدم لازمه لا ينافي اذا كان بناء المنع على  
 جواز استثناء بعض التقادير فاي حاجة لا التمسك باستحالة ذلك التقدير  
 اذا لا شئت ان كل امرين يكون بينهما علاقة اللازم الفعلي يكون الفعالي  
 الملزوم عن اللازم محالاً في الواقع وعلى التقادير الممكنة نعم قد يجوز العقل في بعض  
 التقادير المستحقة فلا يبرهن التمسك بالاستحالة فان قلت قد تقرر ان التقادير  
 المستحقة الاجتماع مع المقدم ايضاً مستثناة من تقادير اللازم ويجوز عليها  
 انفعالات الملزوم عن اللازم وان كانت ممكنة في نفسها وقد عرفت جليتها  
 عدم اللازم فعلى تقدير امكانه ايضاً لا استحالة اذا انفك الملزوم عن اللازم  
 على تقديره كما في ما نحن فيه فلا حاجة ادول للقول باستحالة ذلك حكاهم  
 به استثناء تلك التقادير بناء على فرض استحالة اجتماعها مع المقدم كما  
 ذكرت حتى اذا لم يحال كان لازمه من المحل الذي هو الاجتماع في قولنا يمكن

عدم اللازم وان مع ذلك لا يستلزم عدم الملزوم في الواقع كما هو المتيقن منها  
 ان يكون اجتماع الملزوم مع الملزوم مكاناً في الواقع فيلزم لزوم الجمع الممكنة والجميع  
 امكان اجتماعها والمفروض استحالة هتف فظهر انه لا يبرهن القول باستحالة  
 لكن لا يخفى ان لاحد فنأخذ الملازمة بهذا المعنى ويتم الشبهة وهو كنعن  
 هذا يصير منع الكبر انظر هذا ولا يذنب عليك ان في هذا الجواب بعد اخذ الاستثناء  
 لاجابة بلا التمسك بجواز ارتفاع الملازمة عند ارتفاع اللازم اذ بدونه  
 يتم الكلام الا انه بقي مراد المجيب منه استثناء ذلك التقدير من بين التقادير  
 كما ذكرنا بل انظر انك كنت اذ بدول الاستثناء لا يتم المرام ومعه لاجابة بلا  
 سواء فان قلت اذ حذف حديث يستلزم رفع اللازم لرفع الملازمة  
 الذي هو منشأ ورود الابرار الاقل من الابرار من المذكورين بل يتم الكلام  
 بدون ارتكباب الاستثناء في كلية الملازمة بان يبق لما كان التقدير  
 محالاً فنخرج ان لا يرتفع الملزوم ولم يتحقق ايضاً بناء على جواز استلزام  
 الجمع لارتفاع القيقضين فلم يناف كلية اللازم ام لا قلت لا لانه لم  
 يندفع الشبهة اذ قد ثبت في الكبر ان عدم الملازمة ملزوم للوجود  
 فلو قيل انه ليس يستلزم للوجود ولا لعدم كان هذا ايضاً منافياً لما لا يبرهن



من المنك بالاجابة الاخرى وايضا لا بد بالاجابة من القول بالاستثناء  
 فبعض الشرطيات اللازمة الموجبة الكليته لان لنا مقدمة كلية لزومية  
 فانه لا بد كمالا لم يحقق احد النقيضين تحقق الآخر في اذ الاستثناء من بعض  
 التقدير وحكم بشمولها لجميعها مكنها وتحتلها فنقول اذ لم يرتفع المردم  
 ذلك التقدير لا بد ان يحقق فيها كلية اللازمة وكذا اذ لم يحقق لا بد  
 يرتفع فلا ينافي كلية المرفوع غاية الامر انه لا حاجة للاستثناء في اللازمة  
 المفروضة نعم لو قيل بما تعظم به بعض اشرف الاوكياء سلم الله تعالى ان  
 يجوز على تقدير رفع اللازم لم يحقق ايضا يجوز استلزام المرفوع نقيضه فلم يناف  
 الملازمة الكليته لم الكلام وان دعت الشهادة وان اخذت الملازمة  
 بالنمو الذي ذكرنا انفا من دون حاجة للاستثناء في شيء من اللزومات  
 اصره الا في السوال لكن من يجوز استلزام الشيء للنقيض او للنقيضين  
 لا محض لعم القول بالاستثناء فيها وعند الانصاف لا فرق بينهما وبين  
 الموجبات فمن اللازم بين الاشياء باي نحو كونه العقل في الوجبات  
 ايجابا كونه فيها ايضا لك سلبا فانما يجوز الاستثناء فيها فلنحوز في الموجبات  
 ايضا تقدير وقد اعترض بعض الفضلاء المعاصرين على هذا الجواب الاخير

هذا موجود في كلام  
 القوم ايضا منه انه

هذا الاستثناء من الكلام  
 الاستثناء من الوجبات  
 ومنه الاستثناء من

بان منع هذه الشرطية اللازمة الموجبة الكليته اي كلما ارتفع اللازم ارتفع المردم  
 يجوز استلزام المرفوع كما فعله هذا المحقق وغيره ايضا من العلماء مثل السيد الشريف  
 ومولانا مكي كاشانه والمحقق السقا وغيرهم ساقط قال اما اولاه فلا بد  
 السند وهو جواز استلزام المرفوع لا يصلح للسندية لهذا المنع لان السندية  
 ان يكون ملزوما وبالمنع وما نحن فيه ليس كذلك لما تقره فرض الميزان في  
 لا شاف في بين الشرطيتين الموجبتين وان كان الثاني في اخديهما نقيضا للثاني الا في  
 وكان مقدما واحدا للظهور ان لزوم المرفوع لا يستلزم رفع لزوم الايجاب كسب  
 الامر فيه يتبين لانه بحث على السند ذكر لتحقيق حاله ولا يضر المنع واما ثانيا فلا  
 يمكن اقامة الدليل على ان رفع اللازم يستلزم رفع المردم بان يحق على تقدير  
 ارتفاع اللازم اما ان يبقى الملازمة او لا يبقى فعلى الاول فله لزوم ارتفاع المردم  
 كما اوضح اعترف به الجيب في التفسيرين لزوم ارتفاع المردم بان يقول  
 مناط استلزام رفع اللازم لرفع المردم تحقق اللازم نفس الامر لا حقيقة على  
 تقدير رفع اللازم والردم تحقق فيما نحن فيه نفس الامر وان لم يحقق على تقدير  
 رفع اللازم وهذا بدعي في كلامه وفيه نظر اما ولا فقد عرفت ان دراجبت  
 كلية اللازمة وكذا كليته يستلزم عدم اللازم لعدم المردم على الظن بناء على

التي هي متفق بانها لا تستلزم  
 بالتحقيق بانها موجبة الظن  
 كالانفصال



لوقبل الخ من اوله  
في انه كالمع كمنع  
في انه كالمع كمنع

في الكلام المحمل بالبراءة او مضافا  
 مطلقا للمنع فقام عليه بالسند  
 باننا انما سند ذلك المنع لا  
 مع كونها بما لا يملكه صادقة كنت بحيثل عدم صدقها كناية عن كسب  
 التقدير المذكور ورجح لا شك في صحة السند المذكور ونفعه عن غير نظاير  
 ذكرنا مما اوردته الا سائدا واما ثانيا فما ذكره من الدليل ثانيا باطل اذ نقول  
 بعد ما اطلعت على مراد المجيب من الكليتين واستثناء التقدير المذكور متى  
 يسلم انه تحقق اللازم من ابرين فرفض الامر بالمعنى الذي سلمه سلمه  
 الاستدلال من رفع اللازم لرفع المذموم مطلقا وبل الكلام الاقوى وهو خط  
 ومع قطع النظر عن ذلك تسليم كناية اللازم وعدم القول بالاستثناء  
 ايضا نقول لانهم ان الملازمة الواقعية مناط استدلال من رفع اللازم لرفع المذموم  
 انما هي في سوادهم المراد النسخ  
 عما هو معتقده هو لا الاستناد  
 وحمل ما ذكره للمنع في المنع  
 وذهب الفاضل عما هو المعارف  
 فثبت الاستناد  
 مشيرة

علاء الدين محمد بن الملك

[illegible]



٧ المقدمة المنوعة اما الاول فانه عبارة عن كون السند ملزوما للمنع كونه  
 في مقام السند ملزوما ليقض المقدمة المنوعة وهذا الاصطلاح معلوم من سائر  
 اداب الوثائق وصرح القوم بتميز كل سند مكتوب وله منافع يكون  
 معتمدا لنفس التمييز وان كان بدون استلزامه للتميز فان السند خارج  
 اداب البحث وذلك لان وقوع التمييز بدونه لا حاجة له لقوامه  
 يحتاج اليه التمييز في كل سند بل هو مخرج من ان يكون كيف يقع هذا المنع وهو  
 يستلزم تحقق الملزوم بدون اللزوم فكل منفعك الغرض من نقطة السند  
 والموضوع في الاصطلاح في العادة المستمرة بين القوم لان دفع الدخول لا يكون  
 متافيا للدخول فمضامين الدخول هنا شرطية لزومية موجبة فلا شأن بينهما كما  
 ذكرنا انتهى كلامه فكأنه فيهم كلاما سابقا ان هذا المنع بالتجوز انه يقع  
 بالتجوز بالغير المصدر اي لا يدخل في مكان صدره بالتجوز وهذا الشيء لا يوجب  
 ان المراد منه هذا المنع ليقض المقدمة المنوعة لاي وجه بدون لان لا يمكن  
 التمييز بدون مثل هذه العبارة شايخ ذاب مع لزوم حاكم المنع المصدر  
 ايضا صحيح اذا التزم ليست بمغتركة الوجود حتى لا يتجوز في العلم بالتفصيل الكلام  
 في هذا المقام لانه غير القوم ان كلما ارتفع اللزوم الملزوم والمنع عليه ان لا يتم

لا تم هذه الكلية اي يجوز التميز بين بعضهما الذي هو سائر البراءة الثانية  
 اذا ارتفع اللزوم ارتفع الملزوم صادقا غير عليه انه اذا صدقت هذه البراءة  
 وجاز ارتفع اللزوم بدون ارتفع الملزوم فليقتض وقوعه فيكون ارتفع  
 مع وجود الملزوم لا مستناع ارتفع النقيضين فقد وجد الملزوم بل  
 اللزوم لا مستناع اجتماعهما سبقت فحجاب منه بانه لا يلزم من صدق هذه  
 البراءة وجود الملزوم بدون اللزوم في الواقع وعلى التقدير الممكنة لواقعة  
 بل اللزوم منه وجود الملزوم بدون اللزوم على تقدير رفع اللزوم وهو قد يكون  
 ان يكون رفع اللزوم امرا محال ولا وجه جاز ان يستلزم التمسك فلا خلاف والتمسك  
 بان وجود الملزوم بدون اللزوم على هذا التقدير ايضا في كلية اللزوم فقد  
 عرفت جوابهم استثناء هذا التقدير وقد مر ايضا ان وجود استثناء التقدير  
 ليس بخاص بل لا يجرى محالته اذا لا شك ان امرين بكل العقل بينهما اللزوم  
 الكل كطريق الشمس وجود النماز مثلما يمتنع التفككات اللزوم منها الملزوم  
 في الواقع فاذا لم يكن التقدير المستثنى تقدير امحالي يلزم وقوع امر مع وحي  
 وجاز وقوعه على تقدير ممكن وهو صحيح واما اذا كان محالا فلا بد ان يكون مستلزم  
 ليج فظهر من هذا ان قولهم والتمسك جاز ان يستلزم التمسك لرفع هذا الامر الذي

يكون



انهم

يرد على المنع الاول وعلى الاستثناء المذكور كما عرفت وهو ان شرطه ان لا يكون  
ادرجا في هذا الكلام المجمل ليراد او منعاً وسنداً له والمنع والاربع صحة  
هذا السند ومنه ومنه كيف كتب القوم كلها متحدة بمنزل هذا في تصانيف  
كلمات هذا القابل الغير بوجوده كغيره ولا مجال للارتباب في اصره بل نقول ان  
المنع الاول في الحقيقة منع لهذه المقدمة اذا المقدمة المنة القابلة بانها كما ان  
اللازم يرتفع الملزوم يستدل عليها بانها لو لم يكن لكان يلزم وجود الملزوم  
بدون اللازم وهو محال فانه ان منع المقدمة التي يستدل عليها يرجع  
منع ما ذكره في دليلها وجه لا غير آخر وهو ان في حال ما ذكره في جوابه فالتزم  
اتجاهه ومعتقوله رئيساً كما لا يخفى ثم لا يذهب عليك انه اذا دفع الالزام  
الوارد على المنع الاول فليس لزوم وجود الملزوم بدون اللازم بالنسبة للاخرين  
الذين اوردناهم من جواز ان لا يكون الملزوم ولا عدمه متحققاً اي على  
تقدير رفع اللازم فلم يلزم وجود الملزوم بدون اللازم وان يكون عدم  
استلزام لوجوده فلم يلزم المحدث المذكور ايضاً وان سلم وجود الملزوم  
فلا بد ان يقع التمسك بجواز استلزام التمسك اذ على الاول يلزم ارتفاع  
التقيضين وعلى الثاني اجتماعهما فلا بد من ان تثبت بان لزومها على تقدير

عدم اللازم

عدم اللازم لآخر الواقع وهذا التقدير اذا كان محالاً جاز ان يستلزم  
فما الوجه الثلثة لاجتماع هذه المقدمة ولا يتم الكلام بدونها على ما نقل  
عن بعض واذا قد سمعت هذا التفصيل واطلقت على خلاصة القول القليل  
وعرفت حاصل الكلام ومنه ودرت مدلول القول معناه فقل ان  
القابل واخره المتقيضين قادر واما النفس المجتحة ان كنت صاوتين  
واما الثانية فهذه العبارة هذا سبابة الدليل على اثبات المقدمة  
الممنوعة بالثبات على ابطال ما جعله المانع سنداً للمنع وبسبب هذه السبابة  
تتبع المناظر الثلاثة وتشبهها ومنه قول الشيخ الثالث عليه السلام  
في حديث ابطال الرؤية وذلك التشبه لان الاسباب لا تتفرق عنها  
بالسبب كما بينا في شرح الكافي وتوضيحه فيما ذكرناه انه اذا كان الحكم  
بستلزام ارتفاع اللازم لارتفاع الملزوم في الشق الاول ظاهر او متحققاً  
عليه كان الحكم في الشق الثاني حقا للعلم بدريته بان مناط الدلالة  
في الشق الاول ظاهر او متحققاً عليه كان الحكم في الشق الثاني حقا للعلم  
بدريته بان مناط الدلالة في الشق الثاني تحقق اللازم اي لا داخل خصوصية  
تقدير رفع اللازم من استلزام ارتفاع اللازم لارتفاع الملزوم فكما انه

متفق النفس

على ان شرطه ان لا يكون  
ادرجا في هذا الكلام



الظن  
تعلق  
سبح

مسئلته على هذا التقدير لكان مسئلة له اذا تحقق نفس الامر لا وادى  
عنه تقدير كما فيها كنه فيه ان قلت لا اتم انه المناط اذ يجوز التقدير  
لخصوصية دخل فيه قلت هذا ممكنة وبنيته على انه المناط اذ كما كان شي  
مسئلة ما شئ اخر لعلاقة بينهما سواء كان الاستدلال مع تقدير  
بجعل مضمون الملازمة منضما لمقيته اخرى وكيل الجميع مقدم شرطية  
متصلة لزومية ام على تقدير بان جعل مضمون الملازمة تالى شرطية  
متصلة لزومية ام نفس الامر لا وادى بان جعل الملازمة قضية شرطية  
لزومية مستقلة سواء كان الشئيين محالين لم يمكن ان يكون  
كان عدم اللازم غير ممكن الاجتماع مع المزموع اى مع التقدير او على  
التقدير او نفس الامر لا وادى ان يصدق في قضية منفصلة عنادية  
ما لغيره لم يكن منهما وكلما تحقق مانع الجميع بين شئيين كان تحقق  
مسئلة بالنقيض الاخر فكلما كان عدم اللازم مسئلة بالنقيض المزموع  
اشئ وان شئ خبر بان بناء اثبات ان عدم اللازم مسئلة لعدم  
المزموع ليس الا على انه على تقدير نقيضه يلزم ما ينافي اللازم بين البينين  
اى التفكك المزموع عن اللازم او جواره ولا وجه له سوى ذلك اخرج

٧٢

لا يخفى انه لا يظهر  
هذا الشق فغير  
منه

نقول الجواب

اللازم

نقول على الجواب الاول الذي كتب فيه الاستثناء ويلزم وجود المزموع  
او جواره ظاهر انه فرق بين التقدير المحال الذي لم يتحقق غير اللازم والتقدير  
يتحقق عليه سواء امكن ام لا اذ لو انفكت المزموع عن اللازم على التقدير  
لم ينفكت المزموع حقيقة عن اللازم ولم يلزم ايضاً الانفكاك الذي هو محال  
واقعه او جواره على تقدير ممكنه بخلاف الك على الجوابين الاخيرين اللذين  
لم يركب بينهما الاستثناء بل منع لزوم وجود المزموع بدون اللازم  
بناء على جواز ارتفاع النقيضين او اجتماعهما على تقدير رفع اللازم فقط  
ايضاً انه فرق بين التقدير المحال الذي يجوز العقل فيه هذين الامرين ولا  
يلزم فيه التفكك المزموع عن اللازم او جواره وبين التقادير التي  
لا يجوز ان فيها يلزم فيه المحذور المذكور وادعى في هذا انه مما ينبغي  
فر المقام فلنرجع لما ذكره نفعل قوله مناط الدلالة في الشق الاول  
تحقق المزموع لا يدخل لخصوصية تقدير رفع اللازم في الفضا او تحقق  
اللازم على هذا التقدير ودفعه في تقادير الملازمة سواء كان ممكناً ام  
مما صار سبباً لاستثناءه ارتفاع المزموع لئلا يلزم وجود المزموع  
اللازم فينا في الملازمة المفروضة واما اذا لم يكن داخل في تقادير الملازمة

نقول على الجواب الاول الذي كتب فيه الاستثناء ويلزم وجود المزموع  
او جواره ظاهر انه فرق بين التقدير المحال الذي لم يتحقق غير اللازم والتقدير  
يتحقق عليه سواء امكن ام لا اذ لو انفكت المزموع عن اللازم على التقدير  
لم ينفكت المزموع حقيقة عن اللازم ولم يلزم ايضاً الانفكاك الذي هو محال  
واقعه او جواره على تقدير ممكنه بخلاف الك على الجوابين الاخيرين اللذين  
لم يركب بينهما الاستثناء بل منع لزوم وجود المزموع بدون اللازم  
بناء على جواز ارتفاع النقيضين او اجتماعهما على تقدير رفع اللازم فقط  
ايضاً انه فرق بين التقدير المحال الذي يجوز العقل فيه هذين الامرين ولا  
يلزم فيه التفكك المزموع عن اللازم او جواره وبين التقادير التي  
لا يجوز ان فيها يلزم فيه المحذور المذكور وادعى في هذا انه مما ينبغي  
فر المقام فلنرجع لما ذكره نفعل قوله مناط الدلالة في الشق الاول  
تحقق المزموع لا يدخل لخصوصية تقدير رفع اللازم في الفضا او تحقق  
اللازم على هذا التقدير ودفعه في تقادير الملازمة سواء كان ممكناً ام  
مما صار سبباً لاستثناءه ارتفاع المزموع لئلا يلزم وجود المزموع  
اللازم فينا في الملازمة المفروضة واما اذا لم يكن داخل في تقادير الملازمة



٢٣  
 ولا يمكننا كما في الشق الثاني فلا وجه لاستلزامه ارتفاع المعلوم اذ لا يلزم  
 الملازمة المفروضة ولا وقوع امر محال واقعا او جواز وقوعه على تقدير محتمل وهو  
 مع انك قد عرفت ان في الشق الاول ايضا لا يلزم الملازمة بين الرفعين  
 بناء على الاجابة التي ذكرنا في الحاشية سابقا ولنسحب المحجب ايضا لم يعترف  
 بل على تخصيصه الشق الثاني بالذكر لزمه ظهور المنع فيه هذا وقوله ففما ان  
 مستلزم له على هذا التقدير كك مستلزم له اذا تحقق في نفس الامر لا  
 وابدأ مع قطع النظر عن تقدير فيما نحن فيه ايضا كالفساد اذ تحقق الملازمة  
 في نفس الامر لا وابدأ ما لا دخل له بالمقام لان كل ملازمة كانت ان كان  
 الحكم بالزوم على بعض التقادير بل ولزم كان ذلك البعض محالا ايضا  
 انما الكلام في هذا لزم مع الملازمة الكلية الواقعة اي شي هو امر متناع  
 الانفكاك على جميع التقادير الممكنة والمستحيلة او بعضها فقط والممنوع  
 لم يسل الاول بل الثاني واذا قيل بخروج بعض التقادير المستحيلة منها  
 لنفرض ان عدم اللازم يمكن ان يوجد المعلوم بدون اللازم على هذا  
 التقدير بل الزوم محذور كما عرفت في اذ اجمع عدمه مع وجود  
 المعلوم لا مع عدمه لم يلزم منه مح فارتفعت الملازمة بين العدين

ولو كان مراده بتحقيق الملازمة في نفس الامر اذ لا وابدأ ان الحكم بالزوم فيما  
 على جميع التقادير النفس الامرية منع بعد عن العبارة غير محذورة اتم كما ظهر من  
 يمكنه تقرير هذه الشبهة بالنحو الذي اخذ فيه في الملازمة جميع التقادير الممكنة  
 والمستحيلة كما سبق منا وقد عرفت ايضا دفنها وكيفية لاربط الكلام بها  
 القابل به اتم كما لا يخفى وظهر بما ذكرنا حال ما ذكره في جواب البقية فقلت ايضا  
 شمس هل يستحي مثل هذا الكلام ان يضع اليه عاقل او يتفوه به الاجاهل نعم  
 ما ذكره في التنبية المذكورة هو ان يستمر بموجبها فبقية المعلوم لزم كان امرا  
 يمكننا منع الجمع بينه وبين عدم اللازم في الواقع وعلى التقادير الممكنة الواقعة مسلم  
 لكن ليس الكلام فيه واما على التقادير المستحيلة مثل التقدير الذي لا يكون  
 الزوم فيه متحققا بناء على الجواب الاول او التقدير الذي يكون عدم اللازم  
 مع وجوده بناء على الجواب الاخير فلا اذ ليس من مناط لزوم منع الجمع بينهما  
 لزوم انفكاك المعلوم عن اللازم على تقدير عدمه وعلى التقديرين ان حقا  
 لم يلزم المحذور المذكور ما على الاول فانه وان لزم الانفكاك بينهما لكنه المعلوم  
 ح ليس ملزوما حقيقة وعلى الثاني لا انفكاك اتم ولا جواز وان كان امرا  
 مستحيلا لمنع الجمع بينهما ما لا وجه له اتم كيف وقد جوز هذا القابل استلزام



اللزوم

٧٤ لكل واحد النقيضين وجه يجوز بل يجب اجتماع عدم كل من اللزامين مع  
كيفية يفعل يمنع الجمع بينهما وعدم اجتماعهما في الواقع بناء على استحالة اللزوم  
لا يجوز لفعلا ان يكونا من النوع المجمع في اتفاقية منع تعاندهما ايضا في الواقع  
على تقدير التسليم ليس ينافي كما عرفت في الشق السابق على انه لو سلم  
الجمع بين عدم اللزوم ووجود الملزوم مطلقا فلا يستلزم بين احدهما  
ونقيض الآخر على التقادير الواقعية مستلزم لكن لا يدخل لربا بالمقام وكذا على  
التقادير المستحيلة التي لا يجوز فيها ارتفاع النقيضين واما على تقدير الجمع  
الذي يجوز فيه ارتفاع النقيضين على ما هو الجواب في الشق الاول فلا اذا منطوق هذا الاستلزام  
ايضا ليس الامتناع في نقيضه لمنع الجمع المذكور ولا شك ان على التقدير المذكور  
اذا لم يستلزم عدم اللزوم عدم الملزوم لا يلزم لم يجمع مع وجوده اذ لو سلم  
لا يوجد ولا يعدم الملزوم بناء على الجواب المذكور فلم يناف منع الجمع بينهما  
فقد برز ثم قال هذا الفاضل المعاصر في الجواب عن شبهة لا تتم قوله لان اللزوم  
لازم للملزوم وكان الغلط مما ذكره فضاء المنطقيين في دليل اثباته قال  
السيد الجواب في تقرير الدليل في حاشية المطالع تبعا لعم المطالع الفاضل  
الامير وشراح المطالع المدقق الحق مولانا قطب الدين الرازي

تقريره

معها

تقريره ان اللزوم ليس لم يكن لازما بشي من الملازمين اقر امكن ارتفاعه  
وذلك بطلان لو كان ممكنا لم يلزم من فرض وقوعه كعدم وقوع ارتفاعه  
يستلزم محالا لانه اذا ارتفع اللزوم عنها امكن الانقضاءات بينهما كما  
اللزوم باقيا والمقدار ارتفاعا وان كان الانقضاءات بينهما محال لا يبقى  
ح الا لزم لازما ولا الملزوم ملزوما انتهى وهذا باطل لوجوده الاقل انه على  
تقدير تمامه كغيره في اثبات لزوم اللزوم لارتفاع الملازمين ايضا مع انه  
مستحيل بدريته ان يتحقق علاقة اللزوم بين لازم واحد وبين كل واحد  
النقيضين وان امكن العكس الشيء انما لا يتم ان عدم بقاء اللزوم لازما  
ولا الملزوم ملزوما محال في اي حين يتحقق الملازمين لجواز الزم يمكن تحقيق  
الامتلازمين محالا لم يتحقق اللزوم على تقديره كما ان استلزام عدم الواجب  
تعاثا له لعدم الممكنات متحقق فنفس الامر ولم يتحقق على تقدير عدم  
الواجب تعاثا اذ لا يتحقق في طرف نفس الامر ولو كان عدم الواجب  
تعاثا مستلزما لعدم اللزوم ايضا ان لم يكن فيه خطا بين الشرطية  
اللزومية والشرطية الاتفاقية العامة فان المحال انما يترتب على  
ارتفاع التام في نفس الامر لزم ارتفاعه على تقدير فرضية تحقق

هذا ما ذكرنا سابقا في تقريره في كل مكان  
في التقادير المستحيلة في التقادير الواقعية  
لأنه لا يمكن ان يكونا من النوع المجمع في اتفاقية منع تعاندهما ايضا في الواقع  
على تقدير التسليم ليس ينافي كما عرفت في الشق السابق على انه لو سلم  
الجمع بين عدم اللزوم ووجود الملزوم مطلقا فلا يستلزم بين احدهما  
ونقيض الآخر على التقادير الواقعية مستلزم لكن لا يدخل لربا بالمقام وكذا على  
التقادير المستحيلة التي لا يجوز فيها ارتفاع النقيضين واما على تقدير الجمع  
الذي يجوز فيه ارتفاع النقيضين على ما هو الجواب في الشق الاول فلا اذا منطوق هذا الاستلزام  
ايضا ليس الامتناع في نقيضه لمنع الجمع المذكور ولا شك ان على التقدير المذكور  
اذا لم يستلزم عدم اللزوم عدم الملزوم لا يلزم لم يجمع مع وجوده اذ لو سلم  
لا يوجد ولا يعدم الملزوم بناء على الجواب المذكور فلم يناف منع الجمع بينهما  
فقد برز ثم قال هذا الفاضل المعاصر في الجواب عن شبهة لا تتم قوله لان اللزوم  
لازم للملزوم وكان الغلط مما ذكره فضاء المنطقيين في دليل اثباته قال  
السيد الجواب في تقرير الدليل في حاشية المطالع تبعا لعم المطالع الفاضل  
الامير وشراح المطالع المدقق الحق مولانا قطب الدين الرازي



المعقود اي تحقق المتلازمين او بديل وجودي له وهو المناط للمطابق  
 الشرطية اللازمية دون الاول فانه مناط لصق الشرطية الاثباتية  
 العامة فكون عدم بقاء الآزم لازما ولا الملزوم ملزوماً اي على تقدير  
 تحقق المتلازمين محال لا يدل على مقصوده لانه يحتمل تقدير عدم تحقق  
 المتلازمين ايضاً انتهى كلامه وفيه نظر لان مرادهم من كون الملزوم  
 لازماً لاحد المتلازمين انه لازم لمهية الوجوده وحاصل استدلالهم  
 اذا لم يتحقق الواقعة انفكاكاً امتناع الانفكاك بين المتلازمين  
 في الوجودين في خصوص احدهما بالنظر في شئيهما لجا في الواقعة انفكاكاً  
 ذلك الامتناع بالنظر اليهما ولو جاز ذلك لانفكاك بالنظر اليهما لما  
 ترتب مفسدة على وقوعه بالنظر اليهما لكنه زوال امتناع الانفكاك مستلزم  
 لامكان الانفكاك بينهما في الوجودين او في خصوص احدهما في الواقعة  
 بالنظر اليهما وهو مناف لتحقق التزام بينهما في الواقعة بديهة ومذاط  
 لا يقبل شئيهما مقدماً المنع ولا يرد عليه ما اوردته الوجهة اما الاول  
 فلا لانه لو تم ما ذكره من النقص لزم ان لا يتم الاستدلال على لزوم  
 لمهية الممكنة بانه لو جاز زواله بالنظر لمهية الممكنة لما كان زواله

لمفسدة بالنظر اليها لكنه مستلزم للانقلاب المح بالنظر اليها بان يتي  
 على تقدير تمامه مجرى في اثبات لزوم الامكان لانقضاء الممكنة الغير  
 لو اشفي الامكان يلزم الانقلاب المح ولا دخل فيه لوجود الممكنة الغير  
 تقدير انقضاء ايضاً كذا لا يجوز ان يتحقق علاقة اللزوم بين لازم واحد كل  
 واحد من النقيضين وكذا في غير هذه النظائر مع لزوم هذه الاستدلالات  
 استدالات صحيحة قطعاً ايقة ذائقة بغيرهم والحل اما اولاً فيمنع البداية  
 التي ذكرها من عدم جواز تحقق اللزوم بين امرين كل واحد من النقيضين بل  
 العقل لا يقبض على تجزؤ على انه يمكن الزامه بذلك بناء على المقدمات  
 التي اعترف بها بان يتي اذا جاز استلزام الشئ للنقيضين فيكون  
 بين وجود الملزوم وعدم كل منهما منع الجمع على ما ذكره فكل واحد من النقيضين  
 مستلزم لعدم الملزوم كما قرره بوجه اخر لما زعم لزم عدم الآزم مستلزم  
 لعدم الملزوم فعدم كل من النقيضين مستلزم لعدم الملزوم وبما  
 نقيضان البتة واما ثانياً فان جريان الدليل في اثبات لزوم اللزوم  
 لانقضاء المتلازمين محال لوجه له اذ قد عرفت حاصل الدليل عند جريانه  
 في انقضاء المتلازمين يلزم جواز انفكاك اللزوم عن الملزوم بالنظر



٧٩  
 اشفاها وهذا ليس بمتحقق وهو موقوف فان قلت الدليل المذكور انه  
 اذا كان اللزوم ناشيا من احد المتلازمين واما اذا كان ناشيا من  
 هما معلولا فلا كما لا يخفى قلت هذا ليس بصائر اذا تأخذ اللزوم الشبهة  
 بهذا الوجه ونقول في بيان الكبر ان اذا لم يكن الشيء الذي لا يكون وجوده  
 مستلزما لرفع عدمه بهذا الوجه موجودا بل كان معدوما كان وجوده  
 لرفع عدمه بهذا الوجه ضرورة هيئت فان قلت كان مراده ان اللزوم  
 بين المتلازمين ثابت سواء كانا موجودين ام لا واللازم الجمع واللازم  
 لا بد لانهما يكونان متحققا اما مع اللزوم او بطل وجوده فظهر ان اللزوم ليس بلام  
 لشيء من المتلازمين قلت مع قطع النظر عن عدم انطباق العبارة عليه  
 ورجوعه الى الوجه الاخر لانهم ان اللزوم لا بد لانهما يكونان متحققا اما مع  
 اوجع بطل وجوده لانهما يكونان متحققا سواء كانا موجودين  
 موجودين ام لا واللزوم بين المتلازمين وكذا الامكان  
 وكذا ليس بالشيء الخارج حتى يلزم لانهما يكونان متحققا او بطل وجوده  
 موجودا في الخارج فيكون فيه الوجود المطلق ولا يخفى ان تحقق الامكان  
 واللزوم ونحوهما بدون تحقق مهية المحكم واحد المتلازمين ونظائرها

في بيان عدم لزوم  
 الوجود في الخارج  
 في بيان عدم  
 الوجود في الخارج

مطلقا في اما الامكان فظروا اما اللزوم فلا نه عبارة عن كون الماهية بحيث لو  
 في الخارج او في الوجود او فيهما تحقق اللازم ولا شك ان هذا الكلام حقيقة  
 ولا يمكن تحققه بدونها فان قلت اللزوم ليس هو كذا الكلام المذكور بل هو  
 عن صدق القضية الشرطية القابلة بان اذا تحقق الملزوم تحقق اللازم قلت  
 هيبت انه كذا لكن هذا الصديق ايضا لا يمكن تحققه بدون تحقق موضوعه الذي  
 هو القضية وتحقق القضية لا يمكن بدون تحقق المتلازمين لانها من اجزائها  
 ايضا ان صدق القضية ليس بعبارة عن ثبوت الصديق له حتى يلزم ان يكون متحققا  
 بناء على ان ثبوت الشيء لا يستلزم ثبوت المثبت له ويلزم تحقق اجزائها  
 فيستلزم ليس بعبارة عن فرضنا اذا لا شك انهما يمكن ان يصير موضوعا لقضية  
 موجبة صادقة لا اقل من انها صادقة فلا بد لها من ثبوت فرضي لانهما  
 كقضايا القول بان الصديق باق بحاله ولو فرض انه لا يتحقق القضية في نفس الامر  
 ثم والسند قد تم لو قيل بثبوت المعدوم كما هو في هذا الفصل كقضية المط  
 حاصل ايضا كما لا يخفى وانما الشك فلان منع استحالة عدم بقاء اللازم لازما للزوم  
 لازما عند تحقق احد المتلازمين تماما لا دخل بالمقام لما اوفت من حاصل  
 الاستدلال ان يلزم منه عدم كذا البقاء في الواقع بالنظر اليها لا



تقدير التامع وايضا اذا سلم انه لم يبق الا لازم لازما والمعلوم بلزوما كان  
بمعنوا السب فلم يكن البرهانية كلفته فلا بد من القول بالاستثناء كما مر  
تقدير القول فحال ما سبق من غير خروج له الاستثناء هو ما غير معقول وجبه  
والايجاب لا ينفعه كالاخير فان قلت الا لازم لو كان لازما بالنظر للمهية للملزم  
فلا بد من كون المعلوم بحيث اذا تحقق في الخارج او في الذهن كان متصفا بانه متى  
تحقق اللازم وج قول يمكن ان يكون تحققه في الخارج او في الذهن محال لا يكون  
لا يكون على ذلك التقدير المحقق فبذلك جواز استلزام المحقق قلت لما  
قام الاستدلال بالاستدلال على لزوم اللازم للمهية فهذا التجوز اما على  
سبيل المنع فمع بعد تسليم الدليل او على سبيل المعارضة والنفى فالتجوز  
لا يخفى ما سلمنا لكنه لا يتم ان لازم المهية لا بد من كونها متحققة على جميع التقادير البرهانية  
والخارجية ممكنة او مستحيلة بل يجوز ان لا يتحقق على بعض التقادير المستحيلة وان  
هو وجود الملزم في احد الطرفين كما ان الاشياء لازم للمهية المتع كاجتماع  
النفيسىين مثلا مع انه يجوز العقل له لا يكون على تقدير تحققه في الخارج متصفا  
والمقابل له فيجزم العقل به به بلزوم الاشياء و ان جزان لا يكون متصفا  
ولامنا فاقول متصفا بخلافه في انهم كلفته من دون فرق والافان لا يمكنه كلفته ولا يتم

انتم على حق

[illegible]

الواحد والاربعون  
في شرحه في شرحه في شرحه



على سبيل الانعكاس وذلك اذا كان نقيض اللازم قوة بطلان كل  
 المتاصل بين العيين اذ من المنصوح للمع وجوب انعكاس التلازم بين  
 العيين حتى يقع له ان عدم اللازم ملزم عدم الملزم شبه فاذن  
 تلازم الاربعه ولزوم الزوجية لها ليس بتوجب التلازم بين نقيضهما كما  
 تلازم الاربعه والزوجة ليتوجب ذلك ليس بنقيض اللازم على التبع  
 وهو عدم لزوم الزوجية للاربعه برفع محل الملازمة المتاصله بين الاربعه  
 والزوجة فيلزم لا تحته ارتفاع الملازمة بين الاربعه وبين ذلك اللازم  
 ايضا فانها انما كانت على التبع من جهة الملازمة الاولى المتاصله فاذا  
 بطل المستتبع بطل التابع ايضا لا تحته فاذا لم يفسد بغير نقيض اللازم  
 نقيضا لللازم نقيضا للملزم حتى يستحق بينهما ملازمة غير فاذن قد  
 ان عدم لزوم الزوجية للاربعه ليس بتوجب عدم الاربعه على خلاف الامر  
 عدم الزوجية فانه يستوجب عدم الاربعه شبه ومضة وان وقع التلازم  
 فالنقيض يوضح لزم ملزم الزوجية مثلا وهي اللازم على الاصله انما هو  
 ذات الاربعه فاما ملزم لزومها وهو اللازم على التبع فليس هو  
 نفس الاربعه على الحقيقة بل انما هو ملزميتها للزوجية فاذا انعدم اللازم

النقيض انما هو على تقدير تباين  
 اللازم بين

ولا نقيض للملزم

الذي هو لزوم الزوجية للاربعه انما يستوجب عدم ملك الملزومة التي هي الملزومة  
 الحقيقة لا نفس الاربعه التي الملزوم للزوجية على الحقيقة لا لزوم الزوجية الا بالاعتراض  
 وعلى هذا فكل لازم فان عدمه يستلزم عدم ما هو ملزومه بالذات واللازم  
 التبع ليس بغير الملزوم الاصيل ملزوم له بالذات انتهى ثم بعد هذا التبع  
 وميض بل اعراض عليك الامر بما تمسك وقال الطائفة بالمغالطة ان كل ما لم  
 يكونه دخوله في الوجود مستلزما لرفع ما واقع كان لا تحته موجودا دائما واما دهره اذ هو  
 صحيح فترسني الدهر وفاق الواقع عدم صحيح كان لا تحته دخوله في الوجود مستلزما بطلان  
 ذلك عدم وارتفاعه عن متن الدهر وفاق الواقع شبه والا اجتماع النقيضين  
 فكيف الواقع فكان يخرج الفرض لكم كل جازية الذات فان دخوله في الوجود  
 يستلزم ارتفاعه وقهر ما اخر اذ لو استلزم ذلك كان يستلزم هذا الاستلزام  
 فيكون دخوله في الوجود ملزوما واستلزام ارتفاع امره الواقع لازما وقد افترق  
 في العلم الدهر هو ميزان النظر ومقياس البرهان ومكيال العلوم باسوان  
 التلازم بين العيين وجوبه الاكفاظ بين النقيضين على الانعكاس فلو  
 لم يكن عدم استلزام ارتفاع امره الواقع ملزوما لعدم دخوله في الوجود اذ لا  
 واهدا وقد كان ما تنس بالتمهيد وتأصل بالوضع لزم عدم استلزام ارتفاع

انما



٧٩  
 امر ما وقع من لزوم وجوده على الدوم في الازال والاباد فمما خلص نقد  
 لنكل ما هو جازي الذات فهو متحقق الوجود بالفعل في الدوم والارضية  
 لامن بعد عدم صرح وهرى برشح عن التبر بالوجود فاذن يلزم قدم العالم الاكبر  
 بجميع اجزائه في الدوم قد ما ويرقد انعقد خلافا لاجاء العقلاء كافة  
 فلهذا داهية عوضا من دواهي العقد قد اعيت القرائح وعقت الاطراف  
 لارمننا وكما كنت الآن متبصر بما بضراكت ان العقدة بناك متفككة و  
 متركة فقد انضح لزوم عدم اللزوم على البقاعة وهو الاستلزام لارتفاعه و  
 ما عن سابعة الواقع ليس يلزم عدم الملزوم الاصيل وهو الدفاع عالم الوجود  
 لانه فقرة بطلان اصل الملازمة المتأصلة بل انما يلزم ان يكون مستلزما لعدم  
 الملزوم لذلك الاستلزام بالذات على الحقيقة ولنه هو الاصل في الملازمة  
 الاصيل لذلك الارتفاع لانفس الملزوم الاصيل وهو الدفاع عالم الوجود  
 بنفس جوهريه فمما حو طوره الفحص في محط رحل الخي هناك فلا تكن  
 من انما بطين اشقى كلامه ولا يخفى انه يمكن تطبيقه حاصل ما ذكره في الجواب  
 اجواب الاخير الذي نقلنا لكنه قد زاد عليه بعض الامور مما يخرج عن الاستقاة  
 والحق اما اوله فلا خلاف في لزوم الاول في جملة القسم ان في الدوم

الذي ليس

الذي ليس بنفسه جوهريه الحاشيتين لزوم لزوم الزوجية للارضية لها وقد  
 نفس الارضية بل في تلقاء انشاء اثراتها عن الزوجية ولا يخفى انشاء اثراتها  
 عن الزوجية لنه هو الاصل في الزوجية لانه يكون في لزوم لزوم الزوجية للارضية  
 من تلقاء احد الحاشيتين التي هي لزوم الزوجية وانما ثانيا فلا يصح في الوضو  
 الاخر بان ملزوم لزوم الزوجية للارضية انما هو ملزوميتها للزوجية ولا يدل  
 على تغاير اللزوم والملازمة وهو خطأ جدا والفرق بان اللزوم لزوم الزوجية  
 وهو صفة الزوجية الملزوم ملزومية الارضية وهي صفة للارضية تغاير لضرورة  
 لا يجد في المقام اذ تجر الشبهة في الملازمة مثلا وانما ثانيا فاما سلكنا  
 اللزوم والملازمة متغايران لكن فيقول انه قد عرفت بان عدم كل لازم  
 بالاصالة يستلزم عدم ملزومه الاصل ولا شك في ذلك لانه لا بد من شيء ملزوم  
 لا يكون منه وبين الملزوم متوسطا كقروا وقرتها انهم يروج كلما ارتفع  
 لازم ارتفع ملزوم القريب الذي لا وسط بينه وبين اللازم وبارتفاعه  
 يرتفع ايضا ملزومه القريب هكذا لا لانه ينشئ على الذات القول بان يكون  
 كمنه الوسط امر اضيا باطل اذ يرتفع اللازم بالنسبة لاصل الذات نعم  
 يتحقق بالنسبة لا المجموع ولا يمكن فيه ليس كما لا يخفى واما اربعا فلا فرق

لما يكون ح م

منقذ



بين لازم ولازم في الحكم الذي يختص بعينه مما يراه الطبع السليم على ملك الامر  
 هذا التمييز اما استغناء الملازمة على تقدير رفع اللازم كما خرج في الزيادة الثانية  
 وهو كبر في اللازم بالاحالة ايتم اذ يجوز فيه ان يكون رفع اللازم مستلزما لرفع  
 الملازمة واما كون رفع اللازم امرا محال لا يجوز العقل على تقدير عدم رفع الملازمة  
 كما مر مفضلا وهذا ايضا جارية بديهة فالفرق بين اللازمين حكمي هو ان يكون  
 الشبهة في الاحداث ويلزم منها كونها لازمة على نحو ما قرنا من التقررات وقد  
 اخذنا ايضا تلك تلك السيد المحقق كالعلمنا وجب تحريم الكبري  
 ومنع الصغرى بناء على منع المناقاة بين ما يلزم من نقيضها وبين الكبري  
 بوجه آخر غير ما سبق وهو ان ما يلزم من نقيضها لزم عدم استلزام رفع العلم  
 السابق يستلزم عدم وجود الاحداث المسبوق بالعدم والمثبت في الكبري  
 لزم عدم الاستلزام يستلزم اللازمية ولا منافاة بينهما اذ يجوز ان يكون عدم  
 الوجود المسبوق بالعدم فرضا لازما وقديما لزم مثل هذا الجواب في التفسير  
 السابق ايضا في ايراد الشبهة في المشتقات والزام وجودها في غير اخذ الازمة  
 وكذا الواجب في المعدوم الممكن والزم وجوده حال عدمها بانه انما يمنع  
 الصغرى وشغل الوجود المعدوم والمحقق استلزام رفع عدم الواقع في

منافاة ما يلزم منه الكبري ممتا اذ ما يلزم منه عدم وجوده عند عدم استلزامها  
 العدم ووجوده المفروض استلزامه لرفع العدم انما هو الوجود الذي فرض  
 ان عدمه متحقق في الواقع وما ثبت في الكبري لزم كماله كونه وجودا مستلزما  
 لرفع عدمه لزم لزم كونه موجودا فيحوز ان يتحقق عدم الوجود المفروض فيضمم الوجود  
 بان يكون ذلك الوجود وجودا لا يكون عدمه متحققا في الواقع والظاهر ان الوجود  
 لا يتم على شيء من التقررات اي سواء فرض العلم في الاحداث او غيره  
 اذ لا لزم تقرر الكبري كذا كماله كونه وجودا مستلزما لرفع عدمه لا يلزم كونه  
 ذلك الوجود متحققا دائما اذ لو كان معدوما فاما الصلح انما اذا تحقق  
 يرفع عدمه فكما ان مستلزما لرفع عدمه وهو خلاف الغرض فيلزم ان  
 يكون وجود الاحداث اي المسبوق بالعدم متحققا دائما وهو مناف لنعين  
 الصغرى البتة فان رفع الجواب المذكور نفس عليه القول في المشتقات  
 والمعدوم ايضا فاقبل فيه ثم اعلم ان بعض الفضلاء المعاصرين دام  
 فضله بعد ما كتبت هذه الرسالة كتب مقالته فحل هذه الشبهة ولما  
 اثرنا في هذه الرسالة ان تغفل اكثر ما خطر ببالنا ووصل الياس من  
 ما في هذا البحث وشكلم له وعليه تشيخا اللاذمان وتقويا للافتانام



٨١ وتبيننا لوجه الاعتلاط الواقعة في هذا المقام سواء كانت في الشبهة أو في  
الجواب حذبا على الطلاب لتدقيقهم في موضع آخر في مثل هذه الآراء  
ولا يتورطوا في تحويز هذه الورطات فلا علينا ان ننقل اليكم هذا المقال الغير  
المثال للمبطل المتنازل ونعرض لما نخط فيه بالبال فما اذن ننقله بعبارة  
وهي هذه اما بعد فانه مقالة خفيفة مختصرة في حل المعالطة المشهورة  
بشبهة الاستلزام قصدت فيها ذكر بعض اشياء في حل العقدة المذكورة  
واما العرض لنقل ما قبل فيه وتعديله وحرجه وتخييضه وتفتحه فيحتاج  
اطلاب لتطويل الابعه وقتي ولا يمشط له نفس فاقول في تقرير الشبهة  
اجتماع النقيضين لم يستلزم وجوده رفع عدم متحقق في الواقع فكذلك  
الشيء لم يستلزم وجوده رفع عدم متحقق في الواقع وكلما كان الشيء لم  
يستلزم وجوده رفع عدم متحقق في الواقع فهو موجودا في اجتماع النقيضين  
موجود بيان الكبر ان كلما لم يكن الشيء موجودا فوجوده يستلزم رفع عدم  
متحقق في الواقع ومعتقونا وجوده يستلزم الرفع المذكور انه يصديق عليه  
لو وجد متحقق رفع عدم الواقعة وهذه القضية تنكسر بعكس النقيض الكبري  
المذكورة وبيان الصوري ان اجتماع النقيضين لو استلزم وجوده رفع عدم

الواقع بالمتل الذي ذكرناه كان وجوده كما انه ملزوم لرفع عدم الواقع فلو  
لا استلزم الرفع عدم الواقعة الاستلزام للشيء مستلزم الاستلزام في  
الشيء فكلما لم يكن وجوده مستلزما لرفع عدم الواقعة كان معدوما لان  
عدم اللازم يستلزم عدم الملزوم لكنه يستلزم عدم الاستلزام المذكور  
لعدم بنيان الكبر المثبتة فيكون باطلا فيكون ملزوما وهو استلزام اجتماع  
النقيضين لرفع عدم الواقعة بل لا يعلم ان الناس اختلف كلادهم  
استلزام المقدم المصحح للشيء في نفس الامر لا كجانب الام فطاهر بعضهم  
مطلقا ومنهم من اعترض اذا كان التصادقا وعليه نزل كلام الشيخ الرئيس  
ومنهم من اعترض حصول العلم بالاستلزام وحكم به وان كان ثابتا في الواقع  
منهم من زعم ان الاستلزام ثابت اذا كان التصادقا جزءا للمقدم جزءا  
المحقق المطلوب بان ذلك محكم ومنهم من زعم انه الاستلزام ثابت  
بين المقدم والمحمول وانما المصحح اذا كان بينهما علاقة توجب حكم العقل بامتناع  
الانفكاك بينهما بحيث لو كانا محتملين كان الاستلزام ثابتا بينهما  
مثل كون المقدم عللة موجبة او معلولا محضتا بعلة معينة او مشروطا  
بالقائل او مضابا لقائه ومعلولا معه عللة موجبة فان الحكم بالاستلزام للمقدم



١٢ ليس من حيث كونه محالاً بل من حيث كونه موجوداً في حقيقة حكم الممكنة المستلزما  
 وهذا القول هو الاثر وبناء الشبهة عليه فان دائرة المنوع على الاستلزام  
 حيث كان المقدمات مستحقة متسقة على سائر الاقوال يمكن اجواب  
 عن المغالطة بان قوله في عكس يقضي الكبر كمالاً لم يكن الشيء موجوداً بصدق  
 عليه انه لو وجد تحقق رفع العدم الواقعي لم يمكن له ان يكون المراد به الوجود  
 دائماً تحقق رفع العدم الواقعي ولا الوجود اذ لا ارتفاع العدم الواقعي ولا الوجود  
 في الزمان العدم بدلالة ارتفاع العدم الواقعي فلا بد ان يكون المراد كمالاً لم يكن  
 الشيء موجوداً في زمان ما يصدق عليه انه لو وجد الزمان التام لهذا  
 الزمان ارتفاع العدم الواقعي وهو العدم السابق فيغير الكبر كمالاً لم  
 يصدق عليه في زمان ما انه لو وجد الزمان التام لهذا الزمان ارتفاع العدم  
 الواقعي كان موجوداً في ذلك الزمان اذ عرفت هذا فيجب الجمع بين  
 بناء على ان اللازم على تقدير استظهاره انه تقدير استلزام وجود اجتماع النقيضين  
 لرفع العدم الواقعي واستلزام الاستلزام المذكور ليس بغير عدم الاستلزام  
 المذكور مستلزماً لعدم اجتماع النقيضين في الزمان التام وهو لا ينافي استلزام  
 عدم الاستلزام لوجود في الزمان الاول وتوضيح انه لم يثبت بناء على ما

لزم كلاً كان الشيء لم يصدق عليه زمان ما انه لو وجد الزمان التام ارتفاع العدم  
 الواقعي كان موجوداً في ذلك الزمان بغير الاول فاجتماع النقيضين لم يصدق  
 عليه مقدم الشرطية المذكورة لصدق عليه انه لو وجد الزمان التام ارتفاع  
 العدم الواقعي والمزوم الوجود في الزمان التام واللازم ارتفاع العدم الواقعي  
 حيث كان المقدم مستلزماً للاستلزام كان الاستلزام لازماً للوجود في  
 الزمان التام لعدم الاستلزام كان مستلزماً لعدم الوجود في الزمان التام  
 وهو لا ينافي الوجود في الزمان الاول كما لا يمكن تغيير المغالطة بحيث  
 ينزفع عنها هذا الجواب بان يتي كلاً كان الشيء لم يصدق عليه في زمان ما  
 الا من اراد ان لا يوايد انه لو وجد الزمان التام لهذا الزمان ارتفاع العدم  
 الواقعي كان ذلك الشيء موجوداً دائماً اذا لم يكن موجوداً في بعض الاوقات  
 لصدق عليه الشرطية المذكورة في ذلك الزمان منقول اجتماع النقيضين لم  
 يصدق عليه في زمان ما اخر انه لو وجد الزمان التام لهذا الزمان ارتفاع العدم  
 الواقعي لم يكن موجوداً دائماً اذا لم يصدق عليه ذلك في زمان ما يصدق عليه  
 انه لو وجد الزمان التام التام تحقق الاستلزام المذكور فيتم لم يتحقق الاستلزام  
 المذكور لم يوجب في الزمان التام منقول متر لم يصدق عليه في زمان ما اخر



١٣ انه لو تحقق في الزمان ان الشئ ارفع العدم الواقع لم يحقق الاستلزام المذكور  
 لم يتحقق الاستلزام المذكور لم يوجد في الزمان ان الشئ المعين يتحقق لم يتحقق  
 عليه في زمان آخر انه لو وجد في الزمان ان الشئ ارفع العدم لم يوجد في الزمان ان الشئ  
 المعين المفروض وقد قلنا ان مقدم هذه الشرطية يستلزم الوجود الدائم  
 بهت والجواب ان مقدم الشرطية اللازمة الجزئية انما يتحقق على بعض التقدير  
 وليس كان ملزوما للشئ بل يجب ان لا يكون الملزوم للشئ في حقيقة جميع هذا المقدم  
 مع التقدير الذي يصدق هذه الشرطية على ذلك التقدير فاذا صدق  
 شئ من بعض التقادير والاول في زمان ما انه لو وجد هذا الشئ في الزمان  
 لهذا الزمان ارفع العدم الواقع وهو تقدير عدم هذا الشئ في الزمان  
 الاول كان ملزوما لارتفاع العدم الواقع مجموع العدم في الزمان الاول  
 والوجود في الزمان الثاني وليس كان ان الشئ لا يوجد في الزمان الثاني  
 بحسب الظاهر صحيحا فاستلزام عدم استلزام الوجود ورفع العدم الواقع انما  
 يكون لعدم الملزوم الذي هو مجموع العدم في الزمان الاول والوجود في الزمان  
 الثاني وذلك لان استلزام الوجود الدائم كما هو مقتضى التفسير انما هو الوجود  
 في ذلك الزمان كما هو مقتضى التفسير الاول انما هو الملزوم للوجود انما هو التقدير

والمحالة التي اذا انضافت الى الوجود في الزمان ان الشئ ارفع العدم الواقع  
 لعدم عدم استلزام التقدير المذكور المنضم الى الوجود في الزمان الثاني لارتفاع العدم  
 الواقع فلا منافاة بيان ذلك لنقولنا كلما كان الشئ لم يصدق عليه زمان آخر  
 انه لو وجد في الزمان الثاني ان الشئ ارفع العدم الواقع كان موجودا دائما ان خذ الفضا  
 السبب للصدق او كان موجودا في ذلك الزمان لم يصدق لم يصدق السبب  
 محصله يرجع الى عدم كونه مصداقا لهذه الشرطية القابلة لوجود في الزمان  
 الثاني او يستلزم الوجود وعدم كونه مصداقا لهذه الشرطية يرجع الى ارتفاع  
 التقدير الذي يصدق هذه الشرطية على ذلك التقدير فيكون المستلزم للوجود انما  
 التقدير المذكور ثم اذا كان اجتماع الفقيين في زمان ما وتقدير ما وحالة ما مصداقا  
 لقولنا لو وجد في الزمان الثاني ان الشئ ارفع العدم ولقولنا لو وجد في الزمان الثاني ان الشئ تحقق  
 هذا الاستلزام كان الملزوم حقيقة كما بينا مجموع التقدير والمحالة مضاعفا الى  
 الوجود في الزمان الثاني فاذا قيل عدم هذا الاستلزام مستلزم لعدم الملزوم كان منشا  
 لعدم استلزام هذا المجموع المكسب العدم الواقع ملزوم لعدم الملزوم وهذا  
 لاننا في كل عدم التقدير الذي يصدق عليه الشرطية انما بقية مستلزم للوجود  
 فان الملزوم من الفقيين ليس شيئا واحدا فمندان الجواب ان مما اعقل عليه ما



في كل المناظر وفي حلها جواب آخر مرجح لا جوابين لكنه يحتاج إلى تطويل  
 لا يناسب هذا الحال انتهت المقالة بعبارة ما قد قلنا في هذا الكلام ما يقع  
 للنظر ارجاء قوله مثل كونه المقدم عليه موجباً لقوله فان الحكم فان حكم العلية  
 والمعلولة والشرطية ايتم في الحالات حكم الاستدلال بمقتضى الضابطات  
 فاذا لم يكن امر الاستدلال فيها ظاهراً وكان مشكوكاً فيه كان امره ان يتم كونه  
 يكيف يصح لنه يتبين في موضع يحقق هذه الامور تحقيق الاستدلال ايتم الامور  
 المراد من كل موضع يحقق مثل هذه العلاقات في تقدير الامور تحقيق الاستدلال  
 والا فلا يفرض ضرورة مساواة فانها قوله فان الحكم يستلزم المقدم  
 لان الحكم بالاستدلال في حيث فرض كونه موجوداً لا يستلزم له حقيقة حكم الممكنة  
 فرض الوجود لا يستلزم الوجود وهو شرط وجوده لما كان محالاً في الكلام بعد  
 بان يقال في هذا على هذا الغرض للمحال لانه لم يكن الاحكام الواقعية باقية  
 بما لها لغيره لو فرض انه لو كان ممكنة في هذه الحالة لكان مستلزماً لكان  
 وهذا مما لا نزاع فيه لانه هذا المحال لو كان ممكناً وبقية الحكم مستلزماً وهو شرط  
 وحاصل انه العقل انما هو حاكم في عالم الواقع واذا كان شيئاً خارجاً عن ذلك العالم  
 لم يكن تحت حكم سلطته ومجوزاً من حيث حكمة ذلك العالم لا في حيزه

عليه ونفاذا مره فيه كانه يلزمها فرض شخصاً خارجاً ممكنة انه فرض حجة رعاية  
 بنحو ذلك لا يمكن الحكم عليه ولا ينفذ امره فيه وهذا الكلام حقيقة ليس  
 الفاضل اذ لعله كان ثمة من القائلين بهذا المذهب لكنهم المراءاة لهذا  
 المذهب ليس شيئاً وما اعتمدوا عليه لثبوتهم ليس عند النظر في المذاهب التي  
 تفكرها انه لا يحرم العقل بالاستدلال في حق نعم التجويز لا في حق غيره  
 راجع لغرضه النصف لم يكن في هذا الحكم وبغيره ثمة قول لم يكن له كونه  
 المراد به انه لو وجد ايما تحقق رفع العدم او قوله ولا لو وجد في العدم  
 بدلا عنه ارفع العدم او قوله لانه قولنا لانه كما لم يكن الشيء موجوداً  
 فزمانه مثلاً يصدق عليه انه لو كان موجوداً دائماً او في الزمان لما كان  
 هذا العدم الوتر وكان مرتفعاً صادق صحيح البناء على تسليم ان العقل  
 استلزم الحق لا في مثل هذه المواضع كما سلمه هذا الفاضل وجعل بناء الشبهة  
 عليه نعم يمكن من بناء عدم هذا التسليم كما يشهد اليه سابقاً في صفة الاجابة  
 التي قدمنا للشبهة والوجه انه سيقرب بعد ذلك بصدق مثل ذلك  
 صحة كما سيظهر اليه وهذا قد اكثروا ورابعاً قوله اذ عرفت هذا فيجب  
 التصديق باننا استلزام عدم صدق القول المذكور لكنه حقيقة الشبهة كما







الفعل المذكور في هذا البيت شرط لصدق هذا الفاضل مع انه قد استلزام  
 الشبهة بالمعنى المذكور في هذا البيت لم يخل عن حقيقة الشبهة فيصير كقولنا ولا  
 يكون جواب الشرط في معنى ما لانا بناء على الجواب على الاستلزام  
 الا كجواب الفعل مع العلم ما ذكرنا في ايراد الرسالة صرح في تقرير الشبهة بهذا  
 النحو وهذا الفاضل مثل كتاب هذه المقالة قد اخذنا ولعلنا انما اثبتنا  
 على عدم اخذ الشبهة بهذا النحو كما لم يتناول الرسالة حتى يظهر المقصود  
 او على انه يرد خلافا لهذا النحو في الشبهة بغيره علينا ويصرح به وكذا ابراهيم في  
 التي وقعت فيما ذكرنا في الرسالة كما يترجم اليه قوله في اول المقالة تعرضنا  
 ان لا يتعرض للفعل ما فيه وتعد في صريحه وتخيصة ونقد فيصير سببا لتبينها  
 الغفلة وتخطا عن ان تقع موضوع آخر في مثل هذه الردة فان قلت هو لم  
 ياخذ الاستلزام بغير المتيقن كالتفكك بالفعل بل اخذنا انما بغير صدق الشرطية  
 اللازمية كما صرح بغيره كما يقول لمن اجتماع التيقنين مثلا او اصدق عليه  
 هذا الزمان انه لو وجد الزمان انما ارفع عدمه السابق في حقيقة الوجود في الزمان  
 انما ملازمه بغير انه يصدق عليه انه لا يتحقق ارفع عدم السابق لا مطلقا  
 ولا نفس اجتماع التيقنين كما ذكرته قلت هذا الفاضل اذا قال ان الاستلزام

هو عبارة عن صدق الشرطية المذكورة غير المتحقق وفيه الزمان انما ارفع عدم  
 السابق لا ابتداء كالتفكك بالفعل فهل يقول انما بالادام لمية الوجود  
 الزمان انما او لا يقول على القول بان لا يلزم للوجود في الزمان انما لا يتحقق  
 وصيرورة الخارج طرانا لنفسه بمعنى انه لو تحقق في الخارج الوجود في الزمان انما صار  
 الخارج طرانا لنفسه كاستلزامه من غير ان يرفع عدمه كقول الاستلزام عدم كقوله  
 في الخارج بهذا المعنى المذكور فان لم يقل بالاول بل بالثاني فيكون متوثا لوجود  
 ما بين سابقا من الاستلزام بغير صدق الشرطية اللازمية لازم للملزم  
 لا لوجوده انما لا يتغير في خصوص الوجود في الخارج مثلا وجب لا في غيره لان الاول  
 فقل في ارجائه لا جعل الاستلزام عبارة عن صدق الشرطية المذكورة التي  
 عقدت بالبنية لا الوجود وجعل المقدم لها تحقق الوجود والملازم الوجود فلم  
 لم تنفك الشرطية بالبنية والملازم ويجعل المقدم وجوده والملازم نفسه ما تقدم  
 الجعل المذكور ضرورة تجر على عقد بالبنية لا خصوص الوجود في الزمان انما  
 وجعل المقدم تحققه والملازم نفسه كقوله استلزام الاستلزام متحققا بالبنية  
 لا ملية الوجود في الزمان انما ولا يلزم ما ذكره من عدم تمامية التقرير الاول كقوله  
 التقرير الثاني ونعم التهمة المذكورة انما يجوز له تعقد بالبنية لا اصل الوجود بان يقي

لا يتغير ان قد سببا  
 شرط ما في سخاثة  
 هذا القول كما كانت  
 منه



وجود اجتماع النقيضين يصدق عليه الزمان كما دل انه يجب ان يتحقق في الزمان  
 ارتفاع العدم السابق فيمكن صدق هذا الشرطية التي هو عبارة عن الاستلزام  
 لازما لوجوده في الزمان الزمان الاول على انه يمكن النظر في المطلوب للوجود  
 فلو لم يكن هذا الاستلزام لم يكن الوجود اليقيني في الشبهة في غير حاجته لا تغير في  
 والقول في الفرق بين الشرطين طأ انه لا وجه له ولا معقولية في بعد كذا  
 بالامر بين المذكورين فنثبت وخامها قوله بان يبق كلاما كان الشيء لم يصدق  
 غيره زمان ما لا لوجود ارتفاع العدم الواسع كان موجودا دائما لو كان معدوما  
 وقتا بالصدق عليه زمان انه لو وجد ارتفاع العدم الواقع وهو الزمان  
 الذي بعد عدمه او في انشاء عدمه لم يستلزم اجزاء عدمه السابقة عليه وكان  
 المعلوم بل يقول بان لم يكن اخذ هذا القيد من باب انه لا بد من اخذه بل من قبل انه احد كذا كما لا يخفى  
 لازم له كجواب وجوه او الشبهة ثم لا يخفى انه على النحو الذي ذكرنا في تقرير الشبهة في كذا من ادراك اليقين  
 تحققه انما جاز لا يمكن الا لازم بالوجود والديم لا اجتماع النقيضين وغيره في الحوادث كما ترسبا  
 تميم الشبهة ايضا في وجوه او في اصل الرسالة وسادسها قوله بالاستلزام عدم استلزام الوجود فيرفع  
 العدم الواقع انما يمكن عدم المعلوم الذي هو مجموع العدم في الزمان الاول  
 والوجود في الزمان الثاني لان العدم الواقع في الزمان كيف يمكن له في رفع

لا يخفى انه بعد المعلوم  
 ونفس اجتماع النقيضين  
 او اصل وجوده لا وجوده  
 الزمان الثاني لو لم يرفع اليقين  
 بان المعلوم لازم له  
 المعلوم بل يقول بان  
 لازم له كجواب وجوه او  
 تحققه انما جاز لا يمكن  
 تميم الشبهة ايضا في  
 حاجته لا يغير فانه

ارضا  
 باعتبار فرض عدم تحقق الاستلزام في الزمان الثاني ما هو نوعه من الاستلزام  
 العدم الواقع في الزمان باعتبار فرض الوجود فيه كما صرح به سابقا اذ لا  
 بينهما كما لا يخفى وهذا هو الذي ذكرنا في قبل انه يستغنى به بعد ذلك في القول  
 فرض عدم كل لازم وقدر مرفوع لعدم ملزمه الواسع في هذا القيد وهو موقوف  
 مراده من ارتفاع العدم الواسع انما هو معناه لم يكن عدم متحقق في الواقع فيرفع  
 بعد ذلك وعند فرض الوجود بدل العدم لا يتحقق ذلك المعنى فيجب ان  
 كانت كذلك لا يلزم لها في لم يفظه كارتفاع في ليدل الارتفاع بالاشفاق  
 لا بخلافه في عدم تحقق معناه عند فرض الوجود بدل العدم وسالها  
 قوله اذا كان موجودا في ذلك الزمان لم يلزم له بل لا يستلزم لان في التقرير  
 الذي اوردته كيف يمكن له في فرض الوجود في ذلك الزمان ولا يؤخذ السبب  
 العقلية والنظرية كمراده انه لو فرض الشبهة في التقرير كقول في هذا جواب آخر عن  
 ذلك التقرير غير الجواب الذي ذكره او لا يرتفع به كما لم يرد في قوله قبل ذلك  
 او الوجود في ذلك الزمان كما هو متحقق في التقرير كقول ايضا في ذلك وثانها قوله  
 وايضا المعلوم بالوجود اشفاقا في التقرير والمادة التي لان هذا الجواب ليس مقابلا  
 الشبهة اخرى بانه لم يرد في الشبهة بين عدم صدق الشرطية المذكورة

في الزمان الثاني  
 لا يخفى انه بعد المعلوم  
 ونفس اجتماع النقيضين  
 او اصل وجوده لا وجوده  
 الزمان الثاني لو لم يرفع اليقين  
 بان المعلوم لازم له  
 المعلوم بل يقول بان  
 لازم له كجواب وجوه او  
 تحققه انما جاز لا يمكن  
 تميم الشبهة ايضا في  
 حاجته لا يغير فانه



فيما يستلزم للوجود ثم أثبت لزوم اجتماع النقيضين مثلا تحقيق فيه لعدم المذكور في الحقيقة  
 فيه عدم الصدق المذكور لصحة الشرطية المذكورة وصدق تلك الشرطية يستلزم  
 لأن يكون عدم الاستلزام العكس مستلزما لعدم ثم نضم اليه التهمة التي ذكرها ونرى  
 منه لم يكن عدم الصدق المذكور مستلزما لعدم وظاهر أن على هذا لا دخل لأن عدم  
 صدق الشرطية المذكورة لا جمل اشغاء التقدير العكس لعدم الاستلزام المذكور  
 إنما هو عدم استلزام لزوم امر جسر غير اشغاء التقدير العكس الذي استلزامه  
 التهمة الرمت على تقدير صدق نفويض الضرر لما بين في الكبر بما يستلزم عدم  
 الصدق المذكور مستلزما للوجود كما بين في الكبر وعدم الاستلزام المذكور ثم  
 لم يكن مستلزما لعدم على تقدير نفويض الضرر حتى لا منافاة بينهما لأن اللزوم  
 في النقيضين ليس شيئا واحدا بل كل علمت أنها الزم لولا على تقدير صدق نفويض  
 الضرر لعدم الاستلزام المذكور مستلزما لعدم ثم لم يكن منه بغير التهمة المذكورة  
 لم يكن عدم الصدق المذكور الذي كان مستلزما للوجود على ما بين في الكبر مستلزما  
 لعدم ولا ريب في تحقق المناقاة فقد ظهر من الجواب ليس على التهمة  
 ثم لا دور في تقدير لزوم هذا الفاضل ففرض أنه المناقاة ليست بهذا الاعتبار  
 المذكور الذي يكون الجواب باعتبار مقابلة التهمة بل باعتبار آخر لم كيف

بان للزوم

بان للزوم في لزوم الوجود والعدم ليس امر واحدا بل للزوم للوجود عدم صدق  
 المذكورة والليزوم لعدم عدم الاستلزام المذكور ونكت بان عدم صدق الشرطية  
 في الكبر بناء على اشغاء التقدير العكس وعدم الاستلزام الذي في بيان الضرر  
 أنه ملزوم لعدم عدم استلزام المجموع المركب أنه لا حاجة اليه اضر فان قلت  
 لعل وجهه أنه استلزام بان عدم الصدق المذكور بغير حقيقة عبارة عن عدم الاستلزام  
 كما يشعر بما ذكره في بيان الجواب فان بين الأمرين عدم الاستلزامين فان قلت  
 قلت لعل استلزام بان عدم الصدق المذكور حقيقة عبارة عن عدم الاستلزام  
 ولزم الصدق المذكور عبارة عن عدم الاستلزام فكان من غير ذلك لا يكلم بعدم صحة  
 التقرير لا قول ولا بغير الشبهة لا التقرير لا قول ولا يذيلها بالتهمة المذكورة أو على  
 يمكنه حاصل الشبهة أنه لو لم يستلزم وجود شيء في الزمان كما رفع عدم التهمة  
 كان موجودا لكنه اجتماع النقيضين لا يستلزم وجوده ذلك لا آخر الشبهة  
 بعينه ما ذكرناه سابقا مع أن الفرق بين الاستلزامين لا حاجة للاشماع  
 ما ذكره لأن أحدهما بمنزلة الشرطية ولا خلاف الإيجاب بالفعل واليقين مع قطع النظر  
 مثل هذه الغفلة وبناء الكلام على المنقاة بالاستلزام المذكور ولا خلاف  
 عما ذكرناه الاستدراك ليس جواب صحيحا أما أولا فلأنه لا يمكن تفويض

مستند



فرضنا انه قد تم اذ كان اجتماع النقيضين لا قوله وهذا لا ينافي بما سلكه بعد  
 في تصحيح جوابه كادخل جعله مقابل الشبهة بقدر إمكانه لكن قوله وعدم كونه  
 مصداقا لهذه الشرطية لا قوله ثم اذ كان جائزا لوجه صحة قوله لانه على تقدير  
 له كونه مستلزما للوجود لرفع العدم الذي هو عبارة عن صدق الشرطية المذكورة  
 في الواقع بناء على تقدير وهو تحقق العدم السابق مثلا لا يلزم له الرجوع عدم  
 كونه الشيء مصداقا لهذه الشرطية اذ فرض هذا العدم وتقدمه على ما ذكرنا  
 انقضاء التقدير المذكور ولكن كونه مستلزما للوجود انقضاء هذا التقدير كما اذ علم  
 لانه اذ صار الشبهة في الكبر ان كماله يصدق تلك الشرطية بحيث كان  
 وبيته ما بينه وظل كنهه اذ استلزم كنهه عدم صدق تلك الشرطية مستلزما  
 للوجود على جميع التقادير غير شرطية تقدير التقدير المذكور ايضا فلا يمتنع مرجع عدم  
 صدق الشرطية المذكورة بالغير الذي ذكرنا انقضاء ولا المستلزم للوجود  
 التقدير المذكور وهو لا يتم عدم صدق الشرطية المذكورة في الواقع بناء على  
 انقضاء التقدير المذكور لكنه غير محدد فيما نحن فيه كما لا يخفى ثم لو فرض ان التقدير  
 المذكور من التقادير المستثناة بناء على عدم إمكان اجتماعها مع المقدم على ما هو  
 المتعارف لا يلزم ايضا لك كونه المستلزم لانقضاء التقدير بل المستلزم هو عدم صدق

الشرطية ولكن كان فائدة يتحقق فيها التقدير المذكور ولا ينافي عدم اللزوم  
 التقدير على كل من يرى اللزوم في مثل هذه الشرطيات على ما في هذا الفصل الكلام  
 عليه الا ان يبق مراده لغيره في مثل هذه المادة لا فرض انقضاء التقدير فيه بل هو  
 كما ترى اما ثانيا فلا ينافي لانه عدم الصدق يرجع لا انقضاء التقدير لكنه غير  
 محدد اذ سلم هذا الفاضل لانه الصدق المذكور مستلزم لاستلزام المجموع  
 من التقدير والوجود لرفع العدم وسلم لغيره عدم هذا الاستلزام مستلزما لعدم  
 اجتماع النقيضين مثلا لا لعدم المجموع اذ لو كان مراده عدم المجموع لا عدم  
 اجتماع النقيضين لكان هو الجواب كدليل ايضا عبارة لا تساعده لان  
 بناء كلامه على الفرق بين الملزومين لا اللازمين وجه نقول الصدق المذكور  
 سواء كان مرجعه التقدير القلبي او غير مستلزم للاستلزام المذكور وعدم الاستلزام  
 مستلزم لعدم اجتماع النقيضين مثلا فيلزم المناقاة اذ عدم الاستلزام المذكور  
 مستلزم لعدم الصدق لان عدم اللازم مستلزم لعدم الملزوم وعدم الصدق  
 سواء كان مرجعه انقضاء التقدير او غير مستلزم للوجود على ما بين في الكبري  
 فيكون عدم الاستلزام مستلزما للوجود مع انه مستلزم لعدم فلا يلزم التقصير بما  
 ذكرنا سابقا انه لا منافاة بين الشرطين الموجبين ولكن كلامنا لهما

ذلك



٩١  
 نفقطين هذا ثم لا يخبر انه لو وجد كلامه بما ذكرنا في الحاشية ونسبنا ان مستورا  
 حقيقة عبارة عن عدم الاستسلام والعقد عن الاستسلام وخرجه بيان الفرق  
 بين الملزومين ودفع ما يرد عليه من انه لم يحكم به عدم صحة التقرير كقول غيره ما يرد  
 وذكرا بما ذيل بما دفعنا وقررنا فلان ذلك الحكم بالفرق بين الملزومين ان  
 وجه لالان المفروض لغير الاستسلام الذي هو لازم للوجود في الزمان كما هو  
 الشرطية التي في مقدم الكبر فلا بد ان يكون ملزوما واحدا فالفرق بين الملزومين  
 لا يقع قطعاً نعم لو كان امكن الفرق بين العديين لكنا راجعاً تحت وضع لكنه  
 ليس بممكن مع ذلك لم يتوقف له هذا الفاضل امر فليت شعري شي  
 تخيل في هذا المقام حكم بالفرق بين الملزومين وهذا من جهة الغاية بل  
 هذا الكلام على ان وجه حكمه مما يصل اليه فتمنا لا يظهر له صورة معقولة وتعال له  
 لم يحط به لان فان قلت لعقل مراد لغير عدم الاستسلام المذكور في عدم صدق  
 الشرطية المذكورة الذكر حكم الكبر ان مستلزم للوجود حكماً انما استلزم استلزامه  
 على جميع التقادير الممكنة كاجتماع مع عدم المذكور لا التقديرات المستحيلة  
 الاجتماع معه ايضاً في حكمها استحالة ذلك لعدم نفسه ووجه لا يتم ان الاستلزام الوجودي  
 على تقدير التقدير المذكور ايضاً لا يجوز ان يكون من التقادير المستحيلة كاجتماع

المراد من الملزومين  
 منها غير الملزومين  
 فيما سبق فالتفهم  
 منه

٩٢  
 العدم ولو اخذنا من التقادير الممكنة كاجتماع في حكمها امكان ذلك العدم  
 فنقول عدم الاستسلام الذي يمكنه مستلزاما لعدم على تقدير نقض القوى  
 عدم الاستسلام الذي يمكنه على تقدير العدم السابق وهو التقادير التي لا  
 يجتمع عدم الاستسلام الذي يمكنه على تقدير العدم السابق وهو التقادير التي  
 بالجملة عدم الاستسلام الذي يمكنه مستلزاما لعدم الاستسلام الذي يمكنه  
 ذلك العدم واقياً وعدم الاستسلام الذي يمكنه مستلزاما لعدم هو عدم الاستسلام  
 الذي يمكنه مستلزاما واقياً وهو فلا بد وجه يوجب اجاباً يمكنه بل  
 للشبهة قلت هذا مع انه عبارة غير محتملة كما لا يخفى فيجب على بعض راجعين التي  
 وكذا في ادراك الرسل انهم ليس جواباً على وجه واقف قد ظهر من كلامه اقول المقابلة  
 انه ما يلزم للعقل كجدة الملازمة بين الحالتين مثل ما نحن فيه فلا يصح منعه  
 كلية الكبر على تقدير اخذ التقدير المحال ومع قطع النظر عن ميله لا مذكور  
 فراق المقابلة بان بناء الشبهة على هذا القول لا ينفع الاقوال الاخرى  
 دايرة المناقشة مستعفة فعلى هذا يجب ان يكون جوابه ايضاً بناء على هذا  
 القول كما لا يخفى ثم لا يخفى ان جوابه لا يدل ولن كان يترأى منه انه ايضاً ليس  
 مقابل الشبهة كالجواب الذي لا يترك فيه لغير صدق الشرطية اذا كان



٩١ - على بعض النفاذ وكان المذموم مجموع هذا التقدير مع المقدم ثم الزم انما  
 يلزم لم يكن عدم الاستلزام مستلزما لعدم المجموع لا خصوص عدم المقدم ولم  
 انما يلزم فيه هو كذا احترازا على الشبهة ويتم الدفع لكنه ليس بان يمكنه بانه  
 بوجه يكونه مقابل الشبهة فتقول حاصل الجواب انكم قلتم انه لو كان عدم التصرف  
 صادقة اي لو لم يصدق على اجتماع النقيضين انه لا يصدق عليه الشرطية  
 المذكورة يصدق عليه الشرطية المذكورة واذا صدق عليه الشرطية المذكورة  
 كان وجوده في الزمان انما مستلزما لرفع عدمه وتتم الشبهة بالنسبة التي  
 ذكرها ونحن نقول انه لا يلزم من انتفاء عدم صدق الشرطية المذكورة على اجتماع  
 النقيضين سوء صدق الشرطية المذكورة على اجتماع النقيضين سوء صدق  
 الشرطية المذكورة عليه في الجملة واما صدقه عليه لاعتقاد تقدير فلا يجوز ان يكون  
 صدقه عليه الواقع على تقدير ونتم الكلام وان كان يمكنه مقابل الشبهة معينا  
 محو فان قلت فقرر الشبهة كذا كما لم يصدق على الشيء في زمان ما ان  
 في الزمان انما مستلزما لرفع عدمه الواقع مستلزما مطلقا لاعتقاد تقدير  
 كان موجودا الزلا وادراكه اجتماع النقيضين لا يصدق عليه ذلك اذ لو  
 صدق عليه ذلك لكان وجوده في الزمان انما مستلزما لرفع عدمه السابق

٩٢ - استلزاما مطلقا لاعتقاد تقدير باقطة لعدم الاستلزام بكونه مستلزما لعدمه  
 لا يمكنه لغيره استلزام الوجود لاعتقاد تقدير بكونه عدم الاستلزام مستلزما  
 لعدم المجموع قلت على انه يكون الكبر ممنوعة فكل من سألنا لانه لو كان معدوما  
 صدق عليه الشرطية المذكورة نقول لعل صدق الشرطية على تقدير عدمه  
 وهو لا ينافي عدم صدقه مطلقا كما هو المفروض في الكبر هذا وما قرنا  
 يمكنه سببا كقيسته اجزاء هذا الجواب في مقابلة التقرير المذكور في الشبهة  
 وانما دفع الالزام عنه فلا حاجة بانه ثم لا يخفى ان الظاهر ليس على الفاعل  
 فلهذا الجواب على ذكرنا لانه لو كان نظره على ذلك لكان يتغير نفس القول  
 وبين مقابلة الشبهة ويدفع عنه كبر الالزام ذكرنا مع دفع الاستنباط  
 جميع ما ذكرنا مما ذكره لا يخفى على من تفكر في حالته على الظاهر وعدم التعرض  
 له اذ الغرض من دفع الشبهة التي يعلم بطلانها جملة لا ليس موضع خفاؤها  
 وبان لنتم الغلط في امر مقدمتها ولا بطلانها لظن لكل احد ان الامور  
 مثل هذا المقام عدم التعرض للتفصيل ولا اكتشاف بالاجزاء التام فالمنطوق  
 اذن لنخرج الجواب الاول ايضا كجواب الثاني لم يتصور فيه كقيسته مقابلة للشبهة بل  
 الامر على ما وقع مجمل الجواب في غير كشف حقيقة الامر لكنه انما لا يظن



بحد من المؤمنين ظن سوء خطا وباطل لا سيما بالعلماء والافاضل هذا هو  
 في المقام شئ وهو من هذا الجواب الاول من الجوابين اللذين يحل عليهما هذا  
 الفاضل في رفع الشبهة هو بالحققة الجواب المذكور في آخر الرسالة  
 حيث قلنا واجيب بحج بتليم الكبر او وهو لبعض العلماء الذين عاصروا  
 وقد سمعت من هذا الفاضل صاحب المقابلة الزمان الثاني كثير ان  
 ذلك البعض جاب عن هذه الشبهة بهذا الوجه ووجه كونها واحدا اذ قول  
 ذلك البعض في الجواب وهو لا يميز من تقيضها لزم عدم استلزام رفع العلم  
 السابق يستلزم عدم وجود احداث اي وجوده المسبوق بالعدم الملائمة  
 لزم بان ثبت في الكبر ليس الا لزم بالاستلزام وجوده في محله رفع عدمه السابق  
 يكون من موجودا دائما لا يستلزم كليتا كما عرفت مفصلا ووجه نقول الضري  
 لا بد لزم يكون لزم الاحداث لا يستلزم وجوده في محله رفع عدمه السابق  
 منقيضا ووجه هو لزم يكون من وجوده مستلزما في محله لانه في ذلك الترفع على تقدير وجوده  
 وجوده محال بعد العلم فرفع ذلك الاستلزام لا يوجد بالرفع الوجود محال  
 بعد العلم وذلك يمكن لزم كونه بتسار رفع العلم السابق على الوجود  
 لا الوجود فلا منافاة بين ما يميز من الكبر اي الوجود الذي لا يوجد

الذي لا يمكنه العلم ببقاء عياله وجود دائم وهو شرط ولا يخفى لزم هذا هو  
 الاول المذكور بعينه وفسح ما ذكرنا حاشية الجواب لوجه في جواب الشبهة  
 حاشية كونها اجريت في المعنى ما والمقتضات وثبت اصل وجوده لا وجوده  
 التام وهو حاصل لزم هذا الجواب والجواب الذي ذكره هذا الفاضل مشترك  
 في الاجزاء ولزم في ما ذكرنا النظر لا يظهر مقابلتها للشبهة وبعد توجيهها بما ذكرنا  
 وجعلها مقابل الشبهة يرحان على امر واحد كما بينا وفصلنا هذا ثم لا يذ  
 عليك لزم هذا الجواب بهذا التقرير الذي يحلها مقابل الشبهة ينفع به  
 ما اوردها عليه اصل الرسالة بان يوحى قولك في الكبر كلاما يمكن وجوده  
 مستلزما لرفع عدمه لزم اردت به الاستلزام الكلي فلا انية قولك في بيان  
 اذ لو كان معدوما وقتا ما صدق انه اذا تحقق كان يرفع عدمه نقول لزم  
 اردت انه يصدق اذا تحقق كليتا فمحل اذا تحقق على تقدير عدمه  
 اردت خبريا فلا يفيد ان اردت الاستلزام الجزئي فسلم لكن الضري  
 لزم وجود احداث ولا يمكن مستلزما لرفع عدمه في محله اي على تقدير لزم لا  
 يكون في ذلك الوجود محققا وقتا ما ووجه ما يميز من تقيضها ليس منافيا  
 للكبر اذا لا يميز منه لزم ذلك الوجود اي الوجود الكلي بعد العلم بشرط



لنه لا يكون في زمان ما مستلزم للاستلزام المفروض فعدمه مستلزم لعدمه في الزمان  
 بشرط التقدير المذكور ويجوز لنه يكون ذلك لعدمه بتباعد عدم التقدير فقط  
 واذا لم يكن ذلك التقدير كان هذا الوجود متحققا دائما وهو بعينه ما يلزم  
 الكبر لا ما ينافيه هذا ثم لا يخفى لنه في الجواب يمكن لنه يجاب عنه بتغير  
 الدتر ذكره هذا الفاضل للشبهة بان بقي ان استلزام وجود اجتماع النقيضين  
 في الزمان ان لا ارتفاع عدمه السابق اذا ثبت انه لازم للوجود في الزمان  
 الثاني لعدم السابق فشقول لنه عدمه مستلزم عدم ذلك المجموع للشيء وعدم  
 ذلك المجموع اما بعدم الوجود او بعدم عدمه السابق فان كان بعدم الوجود  
 فيلزم المناقاة بينه وبين الكبر قطعاً بالتمه التي ذكرها ولنه كان بعدم  
 عدمه السابق فلا يخفى اما لنه يكون هذا لعدمه في عدم الاستلزام المفروض  
 ممكن في الواقع ام محال فان كان ممكناً فكيف يجوز لنه يكون مستلزماً لارتفاع  
 عدمه السابق الكماين في الواقع اذ على تقدير صدق بعض الضعفي  
 لا بد لنه يكون ذلك لعدمه السابق كما بنا في الواقع ضرورة وارتفاع كانه  
 الكماين في الواقع محال لانه مع لنه عدم اجتماع النقيضين في الزمان  
 امر واجب في الواقع وارتفاعه مع قطع النظر عن فرض صدق بعض

الضعفي

الضعفي ولنه كان محالاً فيكون الاستلزام كما بنا في الواقع فيكون اجتماع النقيضين  
 في الزمان الثاني مع انه المطابق ان قلت لعلة لا يأخذ هذا  
 الفاضل الاستلزام المذكور في بيان الضعفي بمنزلة الاستلزام بالفعل  
 صحير وما ذكرته بل اراد به شرطية فيكون حاصل كلامه انه لو صدق على  
 اجتماع النقيضين الشرطية المذكورة لكماين وجوده في الزمان الثاني مستلزماً  
 لارتفاع عدمه السابق اي يصدق على وجوده انه لو تحقق في الزمان  
 الثاني تحقق رفع عدمه السابق فيكون مستلزماً لهذا الاستلزام اي كانه  
 هذا الاستلزام لازماً لهية الوجود في الزمان الثاني وعلى هذا الامر ما اوردته

لا بد

قلت اما اولاً فلفظ كلامه يابي عنه واما ثانياً فانه قد سبق انج بينهم  
 ببيان ما ذكره ريس الاله لوقفه بذلك لما كان يتغير لنه حكم بطلان  
 التقرير كقول ويغيره وبذلك بالتمه المذكورة على ما عرضت مشروحاتاً  
 ثالثاً فشقول سلمنا لنه هذا الفاضل لم يرد هذا المعنى لكنه لا شك ان  
 يمكنه تقرير الشبهة بهذا القوي بان يؤخذ الاستلزام بمنزلة الاستلزام  
 بالفعل ونتم الشبهة بانضمام التمه التي ذكرها هذا الفاضل اذ ظاهراً  
 هو معقول وجح لا يتوجه الجواب المذكور لانه فاه بما ذكرنا ولا يخفى ان

وانما ما ذكرنا  
 في الحقيقة ان الاستلزام  
 كلامه على هذا الاستلزام  
 الشبهة في قوله قد سبق  
 التغيير والتدليل ما وجدنا  
 الايراد ان الاول لا يقدّر  
 الايراد ان الاول لا يقدّر  
 لنه يكون باو كلامه ما ذكرنا  
 محصل تقريره ان الشبهة ما ذكرنا  
 حاجته كان هذا الجواب مستلزماً  
 باستلزامه فانظر منه







التقدير واللازم على تقدير بانه لنما نحن بصدد هو ان اذا كان اللزوم  
 لا يلزم لم يكن هذا اللزوم لا بان يؤخذ مع قيد التقدير لازما لمهية اللزوم  
 بل انما يكون لازما لمهية اللزوم مع التقدير والذات ثبته بل هو في هذه الصورة  
 اللزوم ما هو اعم من قيد التقدير كونه لازما لمهية اللزوم وهذا لا يستلزم  
 كونه اللزوم لان ذلك القيد لا يلزم لازما لمهية اللزوم مثلاً الفرض المذكور  
 لزوم النطق ليس لازما لمهية الحقيقة بل انما يلزمها مع تقدير كانه كذلك  
 لزوم النطق التقدير لازم لمهية الحقيقة فقط وهو ظان ان ذلك نأخذ  
 اللزوم التقدير ونقول كلما لم يكن وجود الشيء مستلزماً لرفع عدمه استلزماً  
 تقديره بالعدم يصدق على وجوده انه على تقدير كونه كذلك الشيء معدوماً  
 يستلزم تحقق رفع عدمه كان موجوداً وجميع النقيضين كذلك اذ لو كان  
 مستلزماً استلزماً تقديره كان ذلك الاستلزام لازماً لمهية وجوده  
 ويلزم من رفعه وهو مناف للكون فقلت على هذا لا يتم الكبر قولكم سابقاً  
 اذ لو كان معدوماً لصدق عليه ذلك بقول اللزوم التقدير ثابت للوجود  
 سواء كان معدوماً او موجوداً اذ لو كان الشيء موجوداً ايضاً لصدق  
 عليه لزم وجوده على تقدير كونه كذلك الشيء معدوماً مستلزماً لرفع عدمه اذا

كان كذا

هذا هو سبيل الاستدلال  
 بما ذكره من انما يقابل من

كان كذا فلا يكون لازماً للعدم لان نسبة الوجود على التوهم فان  
 اللزوم اللزوم على تقدير امر او تعارض بقول كلما لم يكن الشيء بحيث يصدق  
 على وجوده انه على تقدير امر او تعارض لرفع عدمه كان موجوداً او لا يكون  
 لان ما ذكره سابقاً من انه لو كان معدوماً لصدق عليه ذلك صحيح لا يقبل المنع  
 ولا يرد عليه ما ذكرته من انه لا اختصاص لهذا الصدق بالعدم اذ لو لم يكن  
 العدم لم يصدق لزم الوجود على تقدير امر او تعارض لرفع عدمه وهو ظان  
 قلت هذا ايضا غير محذور لان هذا المعنى ذكرته من كونه الوجود بحيث يصدق  
 عليه انه على تقدير امر او تعارض لرفع عدمه على تقدير تحقق العدم لا لمهية  
 فعدمه لا يستلزم العدم الجموع الوجود والتقدير لا خصوص الوجود والحاصل  
 لزمه هنا ثمة معان الاول كونه الوجود بحيث لو تحقق ارتفع العدم السابق  
 وهذا لازم للوجود على تقدير تحقق العدم السابق وليس لازماً لمهية فلا يكون تقدير  
 الشبهة باعتبار بحيث لا يتوجب عليها هذا الجواب انما يكون بحيث لو  
 تحقق العدم السابق وتحقق هو بعد ارتفع امر او تعارض كونه مستلزماً لرفع  
 العدم السابق على تقدير امر او تعارض لرفع عدمه كان لازماً لمهية الوجود لا يتبع هذا  
 الجواب لواجب الشبهة باعتبار كونه لا يتم الكبر راجع حيث انه لا

تقدير  
 قلت



هذا الذي كان الشئ معدوما كان وجوده بحيث كذا اذ لو كان  
 ايضا كان وجوده بحيث كذا ما شئنا اليه انفا والناث كمنه الوجود  
 بحيث يصق عليه انما تقديره انما هو مستلزم لرفع الوجود هذا اوله  
 كانت الكبر صحيحة لكن هذا المعنى ليس بالملبية الوجود بل الوجود على تقدير  
 الغدم وهو فظ فلا يلزم من ارتفاعه ارتفاع مزية الوجود فلاتم الشبهة  
 ويجوز الجواب المذكور في مقابلة ما ذكرناه توجب كونه مقابلا للشبهة  
 كما لا يخفى هذا ثم اعلم ان هذا الجواب ليس كان واقعا للتقرير الذي ذكرناه  
 ولم يندفع بالرفع الذي دفعناه عنه تقرير هذا الفاضل كونه يمكنه دفعه بوجه  
 بغير التقريرين جميعا بان لو كان عدم الاستلزام المفروض مستلزما  
 لعدم المجموع المركب من الوجود والعدم لكانا حاصل في حين عدم الغدم كونه  
 مستلزما لعدم ايضا لان الغدم لازم لاجتماع الفقيضين وعند ارتفاع  
 اللازم يرتفع الملزوم فالتحريم بالآخره على المناقاة بين ما يلزم من بعض  
 التقريرين وبين ما ثبت من الكبر مستلزما عدم انتفاعه بالتقرير الذي ذكرناه  
 لا فائدة فيه من وجود احداهما بغير وجود هذا التقرير الذي ذكرناه في التقريرين  
 الذي ذكرناه هذا الفاضل كما لا يخفى فبما لا يخفى في الجواب شبهة بغير كونه

واقعا لجميع احتمالاتها فاما لقاطبة موادها اذ لو لم يكن كذا لكان كذا  
 اصل شوكه ففرض وقطع فرع منها وظل كنه هذا ليس بحيث اذ كذا قطع فرع ظاهر  
 فلا بد من اخراج كاصل لاسلم ارض الحاضر من شوكه الشبهة بالكيفية وتخلص  
 خليا منها وتبينها ان قد ظهر ما ذكر انفا انه لا بد بالآخره من التمسك بجواب  
 كنه الاستلزام المذكور محال لا يمكن كنه كنه مستلزما لآل الذي هو ارتفاع  
 الغدم السابق على تمسك الاول بجواب كنه كنه عدم استلزام وجود اجتماع  
 النقيضين لارتفاع عدمه السابق محال لا يمكن كنه كنه لا يكون مستلزما للوجود  
 فيمكنه الكبر ممنوعة عما ذكرناه فظ الاجابة التي قدمناها من دون ان  
 يتسكت بالجواب المذكور ثم بهذا التوجيه فاقبل وثالثها انه يمكنه تقرير  
 الشبهة بوجود قرينة من هذا الوجه المذكورة في هذه المادة في مواد اخرى  
 بحيث لا يمكن لهذا الجواب اتجاهه وعلى هذا يكون هذا الجواب قبيلا  
 الجواب عما ذكرناه انفا فنحن انما قلنا كمالا مستلزما العدد الموجود في الخارج  
 الفردية في الخارج كان زوجا في الخارج اذ لو لم يكن زوجا كان فردا انفا  
 مستلزما للفردية بناء على انها لازم للمزية للعدد وهو خلاف النوص  
 او ليس هذه المقدمة وهو ان كمالا يمكنه العدد الموجود في الخارج زوجا كان



مستلزما للفردية صادقة فيكون مكنى بغيرها وهو المقدمة التي ذكرنا اولاً  
 ايضاً وحيث نقول هذه الثلاثة الموجودة في الخارج ليست مستلزمية للفردية فكما  
 زوجا اذ لو استلزم الفردية لاستلزم استلزامها ايضاً فيكون  
 عدم الاستلزام مستلزماً لعدمها واذا كانت معدومة لا يكون زوجاً  
 البته فيكون عدم استلزامها للفردية مستلزماً لعدم زوجيتها وصدقنا  
 انه مستلزم للزوجية ههنا ويمكن تغير هذا الوجه بوجه اخر كما لا يخفى  
 عدم تمسك الجواب المذكور بغيره ولا يجزئ التمسك بالاجابة التي قد نالنا  
 فاصل الرسالة لا يتبين من تمسك الجواب المذكور ههنا ايضاً بان يتلوه  
 استلزام هذه الثلاثة الموجودة للفردية على تقدير روجح لا يكون عدم الاستلزام  
 مستلزماً لعدم هذه الثلاثة بل لعدم الجميع من الثلاثة والتقدير لانا نقول التقدير  
 الذي يتصور ههنا ليس التقدير الوجودي وعلى هذا التقدير ايضاً يتم المقصود  
 كما لا يخفى فان قلت الكبرية مستلزمة اذ لا يتم كسر العدد الموجود لولم يكن زوجاً كان  
 كان فرداً اذ يجوز له لا يكون عدد موجود فلم يكن زوجاً ولا فرداً لو قيل ان  
 المراد من العدد بشرط الوجود اذا لم يستلزم الفردية كان زوجاً في جميع الحالات  
 على انه العدد اذا كان موجوداً او كان لا يستلزم الفردية كان زوجاً فاما

للزوجية مجموع الوجود وعدم الاستلزام للفردية وما يلزم من تقديره في بعض  
 استلزام مجرد عدم الاستلزام للفردية بعدم الزوجية فلا منافاة قلت نقول  
 اولاً انه مجموع الوجود وعدم الاستلزام للفردية مستلزم لعدم الاستلزام  
 للفردية فاذا كان عدم الاستلزام للفردية مستلزماً لعدم الزوجية على  
 تقدير يقضي العنصر كان المجموع المذكور ايضاً مستلزماً لعدم الزوجية وقد بين  
 في الكبرية للمجموع المذكور مستلزم للزوجية ههنا وثانياً انما تقرر الشبهة  
 بهذا الحكم كان العدد مستلزماً للفردية كان زوجاً اذ لو لم يكن زوجاً فاما  
 للممكنين موجوداً او كان موجوداً لا يجزئ له لا يمكن موجوداً اذ لو لم يكن زوجاً  
 لم يكن مستلزماً للفردية اذا لا يجاب العدد ايضاً مستلزم لوجود الموضوع  
 واذا كان موجوداً ولم يكن زوجاً كان فرداً بالضرورة فكما استلزم للفردية  
 لكن هذه الثلاثة الموجودة لا مستلزمية للفردية اذ لو لم يكن لا مستلزمية لكما  
 مستلزمية لها اذ الالبته المعدومة والموجبة المحصلة متلازمان عند  
 الموضوع كما هو المفروض فكما ان عدم استلزامها للفردية مستلزم لعدم  
 المستلزم لعدم زوجيتها وهو مناف للما بين في الكبرية فان قلت ما بين  
 في الكبرية ما قرره هو انه لا مستلزمية للفردية مستلزمية للزوجية وما يلزم



الزوجة

على تقدير بعض الضرر هو ليس بغير عدم الاستسلام للفردية مستلزام لعدم  
 وبين الملزومين فرق بين قلت الاستسلامية اخص من عدم الاستسلام  
 اذ المعدولة اخص من التامة والخاص مستلزم للعالم فالاستسلامية مستلزمة  
 لعدم الاستسلام اذ اذ كان عدم الاستسلام على تقدير بعض الضرر مستلزاما  
 لعدم الزوجة كان الاستسلامية ايضا مستلزمة له هفت منها لم تقرر  
 الشبهة كذا كما كان الشئ معدوما كان يستلزم عدمه لم يصدق عليه  
 وجوده على تقدير امره مستلزم لرفع امره وقفاً فخذ عكس بغضه وهو كما  
 لم يستلزم عدم شئ لم يصدق عليه وجوده على تقدير امره مستلزم لرفع  
 وقول لم يكن معدوما بل موجودا واذا قد تقرر هذا القول لاجتماع اليقين  
 لا يمكن لم يكن مستلزاما لعدم اذ لو استلزم عدمه لاستلزام استلزام  
 عدمه للصدق المذكور ايضا لان لازم اللازم لازم فيكون عدم استلزام  
 عدمه لذلك الصدق مستلزاما لعدم اللازم مستلزم لعدم الملزوم  
 وقد بينا انه مستلزم بوجوده هفت ويمكن تقريره على الوجه المشهور بان  
 كلما لم يكن عدم الشئ مستلزاما لان يصدق على وجوده انه مستلزم على  
 تقدير امره مستلزم لرفع امره مستلزم لوجوده اذ لو كان معدوما كان عدمه

٩٨

هذا الاستسلام في كل ما  
 بالفعل كذا في كل ما  
 في الزوجة فقط في كل ما

٩٤

في اعيان فانهم  
 منه

مستلزام

مستلزام

مستلزام لذلك لصدق كما عرفت ونتم الشبهة بهذا اجتماع اليقين  
 كذا والاكهان عدمه مستلزام لذلك الاستسلام وكان عدمه مستلزاما لرفع عدمه  
 وهو مستلزم لرفع اجتماع اليقين لان عدمه لازم ورفع اللازم مستلزم  
 لرفع الملزوم وقد بينا انه رفع ذلك الاستسلام مستلزم للوجود ولنا في تقرير  
 الشبهة بعبارة اخرى مثلاً نقول لزم استسلام عدم الشئ للصدق المذكور  
 لازم له فاذا لم يكن ذلك الاستسلام لم يتحقق عدمه فتحقق الوجود فاشي  
 الذي ليس له ذلك الاستسلام لم يستلزم عدمه للصدق المذكور لم يكن  
 ثم نتم الشبهة على قياس عرفت ويمكن تقريرها بوجوده اخر بعضها اخر  
 ذكرنا وشبهه وعدم توجه اجواب المذكور على هذا التقرير ايضا وقد اجابنا  
 بعض اخر من العلماء عن اصل الشبهة بعبارة هذه اقول لا يخفى على المتأمل  
 عدم الاستسلام الشئ من غير عدم الاستسلام كالأول لان الاول هو عدم  
 كونه وجود الشئ مستلزاما لرفع امره وقفاً فيجب ان لا يكون وجوده على تقدير وقفاً  
 مستلزاما لذلك الرفع هفت والاشياء انما هو زوال استلزام الوجود الذي  
 مستلزام لذلك الرفع بغير طريان العدم بعد وجوده وثبوتها وانما يكون  
 الازلية والابدية عدم الاستسلام بالمعنى الاول لغير عدم الاستسلام



٩٩  
 رُبَّ شَيْءٍ بِالْكَفَّةِ وَالْشَيْءُ يَنْفَعُ عَدَمَ كَاسْتِزَامِ الْمُسَبِّقِ لِبُجُودِهِ وَثُبُوتِ انْفِائِدَانِهِ  
 مُسْتَلْزِمًا لَلْعَدَمِ ذَلِكَ الشَيْءِ الْمَوْجُودِ بِذَلِكَ الوجودِ الْمُسْتَلْزِمِ لَذَلِكَ الشَيْءِ  
 وَابْنُ هُوَ مَنْ ذَكَرْتُ فَلَا يَأْتِي بِمَنْفَاةٍ مَا لَيْفِيضُهُ كَرَأُولِ الْمَا يَسْتَلْزِمُهُ الشَّيْءُ  
 وَمِنْهُ ارَادَ زِيَادَةَ التَّوَضُّعِ فَلَيْتَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ فَإِنَّهَا مُسْتَلْزِمَةٌ لَكَسْتِزَامِهَا  
 لِلزَّوْجِيَّةِ وَلَا حُجَّةَ عَدَمِ اسْتِزَامِهَا لِلزَّوْجِيَّةِ بِمَعْنَى أَنْ لَا يَكُنْ مُسْتَلْزِمَةً لَهَا  
 حُجَّةً مَعَ زَوَالِ ذَلِكَ الْاسْتِزَامِ مُمَكَّنَةً لِحُضُورَةِ الْعَدَمِ وَزَوَالِهِ  
 الْعَدَمِ كَلَا يَرْجُو عَدَمَ كَاسْتِزَامِ الَّذِي يَكُونُ مُوجِبًا لِلْإِزَالَةِ وَالْإِبْدَةِ فَيَتِمُّ  
 كَيْفَ تَحْمِيلُهَا لِمِنْ هَذَا الْمَقَامِ وَعَدَمُ كَاسْتِزَامِ الَّذِي يَكُونُ مُسْتَلْزِمًا لَعَدَمِ ذَلِكَ  
 الشَّيْءِ فِيهِ فَيُتِمُّ بِهَذَا الْعَدَمِ الَّذِي يَكُونُ مُمَكَّنًا لِمِنْ هَذَا الْمَقَامِ وَالْفَوْقِ  
 بَيْنَهُمَا بَيِّنٌ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ مَعْنَى النَّظَرِ وَاجِبًا أَيْشَى وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّوَضُّعِ  
 لِمَا لَا يَفَادُ هَذَا آخِرُ مَا ارَادَ . . . فَرَسَ هَذِهِ الرِّسَالَةَ

تَقْبِيلُ وَكَيْفَ الْعَدَمِ  
 ص

م م م م م  
 م م م م م

بِسْمِ اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقٍ وَدَاهِ الطَّائِفَةِ  
 فَإِنَّ قَدْرَ الْفَتْحِ سَابِقًا مَقَالَهُ مُحْتَضَرَةً فَخَلَّ الْعَقْدَةُ الْمَشْهُورَةُ بِشَبْهَةِ الْاسْتِزَامِ  
 وَاتَّقَى أَنَّهَا تَشْرَفَتْ بِنَظَرٍ لِبَعْضِ عَظَمِ الْأَفَاضِلِ الْمَعْرِضِينَ وَنَسِيتُ  
 فَضْلَهُ وَلَمْ تَنْزِلْ فِي نَظَرِ الْعَايَةِ وَالْقَبُولِ بِحُجَّةِ الشَّاقِ صَنْفِ الْخَبَرِ  
 الْأَقْبَالِ لَوْ خَلَّتْ بَعْضُ الزُّرُودِ كَالْجَارِ فَانْتَقَتْ مِنْ مَطَالَةِ الرَّوْدِ وَكَرَّارِهَا  
 الْمَذْكُورَةِ فَوَجَدَتْ فِيهَا مَوَاضِعَ يَسْتَحِقُّ زِيَادَةَ الْبُحْثِ وَالْقَيْشِ لَمْ يَكُنْ  
 مِنْهُ عَادِي الْمَوْضِعِ لَا قَادِيلَ أَيْلِ الْعَصْرِ وَالزَّمَانِ فَوَافِقِينَ أَنْ يَكُونَ فِي  
 ذَلِكَ ضَيْقًا فِي أَنْفُسِهِمْ وَثَقَلًا عَلَى طَبَائِعِهِمْ كَلَنْهُ لِيُظْهِرَ مَا كُنْهُ الْفَاخِرُ الْمَذْكُورُ  
 تَوَضُّعًا لِيُخْفِصَ فِي ذَلِكَ بَلْ يَرُوحُ تَنَاقُضُهُ مَقَالَهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَيْدَاؤُهُ أَسْقَدَتْ  
 فِيهَا مِنْ الضَّعْفِ وَالْخَلَلِ فَاسْتَحَرْتُ اللَّهَ وَكَلِمَتِ هَذَا التَّعْلِيلِ شَاءَ اللَّهُ  
 عَلَى نَفْسِي لِأَنَّ الْعَمْدَ مَجَاوِزَةً عَنْ أَوْضَاعِ طَلْعِ الْيَمِينِ تَحْرِيكَ اللِّسَانِ وَاللِّسَانِ  
 عَلَى وَفْقٍ مَا عَقِدَ عَلَيْهِ الْجَنَانُ وَلَوْلَا أَدْرَاكُ الْأَمَارِخِ فَرَقْلَبِي وَعَقَدَتْ عَلَيْهِ  
 عَقِيدَتِي وَعَلِيهِ التَّوَكُّلُ وَمِنْهُ الْاسْتِعَاذَةُ فَكُلُّ مَا بَابُ فَإِنَّ إِلَهَ الرَّجْعِ وَالْمَلَأَ  
 فَإِنَّ حُكْمَ الْعِلْمِيَّةِ وَالْمَعْلُومِيَّةِ لَا يَخْفَى لِمَنْ مَقَامُ الْقَائِلِ بِهَذَا الْكَلَامِ

فَاتَى



١١١  
 له مقدمات الشرطيات اذا كانت مستجيبة انما ثبت لها الاستسلام  
 اخذت في المقدم امر اضافي لا شك كقولنا لو كانت السمايف  
 الذرة فالذرة ضعف او امر اهو على ان كان لو قيل لو كان نفس الفلك  
 يعرض له نقص من خلا يعرض له الطر على هذا القياس مع باطله انما ثبت  
 الاستسلام لو اخذ في المقدم امر برب يرتبط بالثابت بحيث لو كان ممكنين  
 ثبت الاستسلام وهذا التغيير لا مساهمة فيه وعلى فرض وقوعها فالامر  
 يتبين بعد ظهور المراد ليس الوض في هذا المقام متعلقا بتصحيز القول  
 وله مقام آخر بل الوض بهذا ليس الا نقل الاقوال وهذا الفصل  
 ايده الله فرق بين التضايف وغيره ووجه خفي علينا فنقل التوفيق  
 يساعدا في فهمه فان الحكم فرض القابل بهذا الكلام الحكم  
 بالاستسلام ليس حيث كونه المقدم مستجيلا لا يجوز وقوعه ولا  
 حيث انما فرضنا وقوعه بل من حيث علقنا الحكم بحالته وتوجه حيث  
 قلنا لو وقع كان كذا افها من الحكم من حيث وقوعه في الممكنات  
 واشطاه من اجزاء بقعة كما يمكنه ونظيره لن يقول لو كان زيد في  
 ملكته ومن رعين طري عليه حكمه حكم غيره بجان الحكم عليه حيث كونه

ليس من رعاية ولا من حيث فرضه رعيته بل من حيث على الحكم عليه تقدير  
 رعيته وكيف كان فليس الغرض من هنا متعلقا بتصحيز هذا الكلام او  
 كاتنا ولا يتبعين الحق من هذه المذاهب فانما يحتاج منا زيادة كلام لا  
 يناسب شعا وطردا وثالثها قول لم يمكنه لن يكون المراد لا اخر ما ذكر  
 الغرض في هذا المقام لم يمكنه فيه كثير فقاء وكذلك نقول للتوضيح اولا اذا  
 فرض لنزيد اعمد من ساعته معينه فلا فقاء في الغرض عدمه امر قد عا هذا  
 التقدير ثم لو فرض ان زيدا موجودا في ملك الساعة المعينة فعا هذا التقدير  
 لا وقوع لعدم الواقعة ولا اشقاء لعدم الذي انصف بكونه واقعا  
 وباطلة اذا قبل لو وجد زيد في هذه الساعة ارفع لعدم الواقعة يمكنه  
 اعتباره على ثلثة اوجه كأول لن يعتبر في ان يكون الواقع طرفا لنفس لعدم  
 ثم لرفع وبعبر كونه الجميع على تقدير المقدم وهذا فاسد انما لن يعتبر  
 قيد الواقعة في عدم المنفرد ولا يقصر فذلك كونه لعدم واقعا فاذا ذكر  
 ليس هذا شيئا موصوفا بكذا وكذا في الواقع عا ان كونه الظرف  
 قيد القول موصوفا لم يتر من ذلك لن يكون الواقع طرفا لا لاقص  
 الثالث لن يرا لو وجد زيد في هذه الساعة اشقاء لعدم الذي هو متعين



١١١  
 على التقدير المقابل لهذا المقدم لا يخفى كونه واقعاً مقترناً بهذا التغير  
 المفروض استغناء بل المراد انه وقع لغيره فرض وقوع التقدير المقابل لهذا  
 المقام اذا عرفت هذا فنقول المعطاة في الشبهة كلها لم يكن الشيء  
 موجوداً في زمان يصدر عليه قولنا لوجوده دائماً كتحقق رفع العلم الواسع  
 لانه اخذ على الوجه الاول بمنزلة كون الواقع ظرفاً لنفس العلم ثم لرفع اعتبار  
 الجميع على تقدير المقدم بمنزلة مقدم الشرطية التي هي جزء من نفسا  
 ظل ولنه اخذ على الوجه الثاني كان الكلام صحيحاً لكنه ليس خالصاً  
 الشبهة لانه يرجح قولنا كلها لم يكن الشيء موجوداً في زمان يصدر  
 قولنا لوجوده دائماً لم يكن له عدم وهذه القضية ليست قضية لازمة بل  
 اتفاقية وتالياً لها صادق في الواقع سواء جعلت تالياً للمقدم المذكور  
 او لنقيضه فلو قيل كلها كان الشيء موجوداً في زمان معين يصدر  
 قولنا لوجوده دائماً او وجوده في الزمان لم يكن له عدم كان مثل الاول  
 واذا صارت القضية اتفاقية لم يكن رفع العلم لانه لا يرفع المقدم  
 فلا يتم الدليل على كبرية الشبهة وقس منه لو اخذ على الوجه الثالث  
 وكذا الكلام لو قيل كلها لم يكن الشيء موجوداً في زمان معين يصدر

عليه انه لو وجد في الزمان بدل العلم ارفع العلم الواسع الشرطية  
 لشيء كان كلاً لم يكن الشيء موجوداً في زمان معين يصدر عليه قولنا لوجوده  
 في الزمان الثاني لهذا الزمان ارفع العلم الواسع وسبقه ما في قوله اي  
 وسبقه بعد ذلك يصدر مثل ذلك بل ظهر ما فيه بما قلناه وارجع  
 اخر ما ذكر في هذا المقام مقدم الشرطية اللازمة مستلزم لتمامها  
 لازم للمقدم واذا بشر انه مستلزم لآخر فغناه انه على حاله يصدر  
 فرشانه الشرطية اللازمة التي جعل ذلك الشيء مقدماً واخر  
 تأييدها او معاً آخر سادته او يقرب منه مثل كونه على حاله اذا وضع  
 رفع الآخر وتقرير الشبهة على الوجه الذي اعتبرناه وهو تحصيل التغير الشرطية  
 كنه كلاً لو لم يكن الشيء في زمان ما على حاله يصدر فرشانه لوجوده في الزمان  
 الثاني ارفع العلم كان موجوداً او اجتماع النقيضين ليس ملكاً للحالة  
 فيكون موجوداً بان الصوري لانه نقيضه صحيح اذ لو صدق عليه انه على حاله  
 يصدر فرشانه لوجوده في الزمان الثاني ارفع العلم كان مقدم  
 الشرطية مستلزماً وتالياً لانه اذا اعتبر كونه المستلزم لشيء مستلزماً  
 لاستلزامه لذلك الشيء يلزم كونه مقدم الشرطية مستلزماً



١١٢  
 والاستسلام لازم لم يكن عدم هذا التمسك بالعدم المقدم  
 في الزمان التام وتقرير الشبهة على الوجه المذكور اجمال لهذا البيان  
 اعتبار كونه مهية اجتماع النقيضين مستلزما ولا مهيية وجود اجتماع النقيضين  
 مستلزما ولا مهيية بشرط عدم او الحالة المذكورة مستلزما وليس العكس  
 اعتبارا لعدم الاستسلام بمجر الايجاب بالفعل وبالجملة فهنا خمسة اشياء  
 التقدير والحالة التي يصدق تحت الشرطية عليها ومطلقة عدم اجتماع  
 النقيضين في الزمان كقول وجوده في الزمان الاول مهية اجتماع النقيضين  
 ومهيية وجود اجتماع النقيضين ووجوده في الزمان الثاني ولم يغير في هذا  
 التقدير استسلام شيء في كواوين بالنسبة لاشيئ ومهيية اجتماع النقيضين  
 ليست مستلزما للشرطية المذكورة بسبب فرض وجود الشرطية لها على تقدير عدم  
 والاشتباه المطلق وكذا تقدير عدم لازما لمهيية اجتماع النقيضين غير  
 منظور فهنا وكذا الوجود في الزمان كقول فالمعبر استسلام الخامس  
 للاستسلام حيث كان رفع التمسك بالاستسلام مستلزما لرفع المقدم  
 يلزم استسلام عدم الاستسلام لعدم الوجود في الزمان التام وهو لا ينافي  
 استسلام الوجود في الزمان كقول ثم لم يشأ معبر فحبل الملامح الحالة

التي يصدق الشرطية المذكورة عليها وهي عدم الزمان كقول او اجتماع  
 النقيضين بشرط عدم الزمان كقول او غير استسلام الاستسلام كان  
 اللازم بعد اعتبار مقدمات الشبهة لم يكن عدم الاستسلام مستلزما لعدم  
 اجتماع النقيضين بشرط عدم وهو غير مناف للاستسلام للوجود لعدم  
 اراد معبر لم يجعل المستلزم مهية اجتماع النقيضين بسبب لغيره اللازم لها  
 على تقدير عدمها لم يمكنه بالنسبة للشرطية المذكورة كما ذكرنا فان قال  
 عند فرض بقاء الصغر مهية اجتماع النقيضين على حاله لو عدم في زمان  
 ما فهو على حاله يصدق في زمان الشرطية المذكورة وجعل كونها على  
 الحالة المذكورة لازما لما ثم البطلان ذلك بأنه يلزم لم يكن عدم الاستسلام  
 مستلزما لعدم كونها في اكبر نفيه بعد تسليم لم يكن عدم لازم للمهيية  
 لعدمها انه لا منافاة لان كونه عدم استسلام كونها الحالة المذكورة مستلزما  
 لعدمها لانها في ان يكون عدم استسلام امر اخر في عدم كونها حالة يصدق عليه  
 انه لو وجد الزمان التام ارفع العدم الوجود مستلزما لوجوده مع ذلك كون  
 المهية على الحالة المذكورة ليس بالنقيض الصغرى بل صادق معا اتفاقا  
 فلا يلزم من رفع نفي بقاء الصغر وكونه في اكبر والصغرى فحبل مقدم



١٢٣  
 الكبير عدم كونه المتيقن على الحالة المذكورة لم يقع ولم يجعل المستلزم منه  
 اجتماع النقيضين لم يقع ذلك لان رتبة لم يستلزم صدق الشرط المذكور  
 بسبب صدقها على تقدير ولا غير المستلزم المتيقن على تقدير خاص هو تقدير  
 عدم اجتماع النقيضين دون تقدير آخر وان جعل اللازم كونه متيقن  
 اجتماع النقيضين بحيث لو ارتفع عنه فزمان ما يكون اجتماع النقيضين  
 بشرط كارتفاع المذكورة مستلزما لصدق الشرطية المذكورة يقع لوجود  
 في الزمان انما ارتفع العدم الوقوف فغاية ما يلزم من عدم كونه متيقن  
 وجود اجتماع النقيضين على الجبئية المذكورة مستلزما لرفع المتيقن المذكور  
 وهو لا ينافي استلزام ما جعلناه مستلزما للوجود ونسبها اليه ان يكون  
 متيقن وجود اجتماع النقيضين على الجبئية المذكورة غير لازم ليقضي القضي  
 حتى يلزم من رفعه نقض القضي بل صادق معه اتفاقا واعلم ان  
 جماعة من اهل العلم زعموا انه لا يلزم لاحد المتلازمين وعدم هذا  
 الفاضل لزم مرادهم من كونه اللازم لانا لاحد المتلازمين انما لا يلزم  
 لا لوجوده قال حاصل استدلالهم انه اذا لم يمتنع في الواقع انفق  
 امتناع كالتفكاك بين المتلازمين في الوجود بين او في خصوص احدهما

بالنظر

بالنظر في شئ منها لما في الواقع انفق كذا ذلك الاستناع بالنظر  
 ذلك كالتفكاك بالنظر اليها لما يترتب مفارقة على وقوعها بالنظر  
 لكن زوال امتناع كالتفكاك مستلزم لامكانه الا لتفكاك بينهما  
 في الوجود بين او في خصوص احدهما في الواقع بالنظر اليها وهو مناف  
 لتحقيق التلازم بينهما في الواقع بدونه وهذا لا يقبل شئ من مقدماته  
 المنع اثنى وفيه نظر لان ما افاده غير ادب فافادة المقص لان المتغير  
 التلازم بين الشئين امتناع كالتفكاك بينهما بمقتضى اجتماع  
 احدهما مع عدم كآخر فان كان هذا المنع لازما لاحدهما كان مقتضا  
 استحالة كالتفكاك بينهما بمقتضى اجتماع اجتماع احدهما مع جواز اجتماع  
 احدهما مع عدم كآخر ولزم ككثير هذا المنع لازما لاحدهما لزم جواز  
 اجتماع كل منهما مع جواز اجتماع احدهما مع عدم كآخر ولو فرض وقوع  
 متعلق الجواز لزم اجتماع كل منهما مع جواز الا لتفكاك بينهما محتمل  
 اجتماع احدهما مع عدم كآخر ولو فرض وقوع متعلق الجواز لزم  
 اجتماع كل منهما مع جواز كالتفكاك بينهما بمقتضى اجتماع اجتماع  
 لتحقيق التلازم بينهما لان المتناهي للتلازم اجتماع احدهما مع عدم

وارجح



الآخر وكذا جواز اجتماع احدهما مع عدم الآخر وكذا عدم استحالة جواز اجتماع  
 احدهما مع عدم الآخر ولم يلزم شي من ذلك اذا استحالة جواز اجتماع  
 احدهما مع عدم الآخر لا تنقض استحالة اجتماع احدهما مع جواز اجتماع  
 احدهما مع عدم الآخر في الزطيات كالتفاقية لتجمل عدم استحالة  
 استحالة اجتماع المقدم مع عدم استحالة اجتماع كل منهما مع جواز  
 اجتماع احدهما مع عدم الآخر يستلزم جواز اجتماع احدهما مع عدم  
 والجواز المذكور يستحيل والمستلزم المستحيل مستحيل ويلزم من ذلك  
 استحالة اجتماع كل منهما مع جواز اجتماع احدهما مع عدم الآخر لان  
 نقول المستلزم للتحكم لا يلزم له كونه محالاً بالذات ثم من الظاهر ان  
 لو كانت الشمس طالعة فاجتماع النقيضين ملغى قضية اتفاقية  
 وبمثل هذا البيان يلزم له كونه لزومية وذلك لاننا نقول ملغى  
 كالتفكاك بين طلوع الشمس اشتقاء اجتماع النقيضين بمغى  
 اشتقاء اجتماع طلوع الشمس مع اجتماع النقيضين اذ لو امكن  
 اشتقاء الطلوع مع اجتماع النقيضين لم يلزم من وقوعه محال  
 انه يلزم لان اجتماع الطلوع مع اجتماع النقيضين يستلزم اجتماع

النقيضين المستحيل واستحالة اللازم يستلزم استحالة الملزوم والحل هنا في  
 النقض ان يبق استحالة اللازم مطلقاً لا يستلزم استحالة الملزوم استحالة  
 ذاتية انما يستلزم مطلقاً استحالة الملزوم بالمغى الا ان من استحالة الذاتية  
 والغيرية الذاتية فلا يلزم اشتقاء اجتماع المذكور امثلاً عاذاً واثماً وبالجملة ضرورة  
 عدم اجتماع الطلوع مع اجتماع النقيضين او شركت البار لاشتقاء  
 من ضرورة عدم اجتماع النقيضين او ضرورة عدم شركت البار لاشتقاء  
 الذاتين او يبق المعبر في اللزومية لانه يمكن نفس اجتماع المقدم مع عدم  
 التلخيص حيث انه اجتماع متشاقق اذا فرض كون الطرفين ممكنين  
 كان الثابت واستحالة اجتماع ثابتين لا يمكن اجتماع المقدم مع عدم  
 متشاقق حيث لزم كاجتماع مستلزم الطرفين او احدهما او احدهما  
 مستحيل اذ عرفت الحل هو هنا فلا يخفى طريق اشتقاء فيما خفي فيه حيث  
 عرفت ما ذكرناه لا يخفى عليك موضع الحساب المنع في كلامه ايده الله تعالى  
 ثم لا يخفى لزم استحالة الانفكاك بين الملزوم واللازم لو كانت استحالة  
 غيرية وحيث يمكن بيان لزم الاستلزام لازماً للملزوم مثلاً طلوع الشمس مستلزم  
 لوجود النهار فنقول انه مستلزم لاستلزامه لوجود النهار وقد عرفت



١٠٥  
 لم يمنع استلزامه لاستلزامه لوجوده لئلا يجمع الطلوع مع جواز اجتماع  
 مع الليل فيحيل والجواز هنا يجب الفرض في المعنى المقابل للاشياء السال  
 للاشياء الغير الدائمة ووقع الجواز بهذا المعنى يستلزم وقوع الجواز فيعلم  
 يمكن الطلوع مستلزما للاستلزام المذكور جاز اجتماع الطلوع مع جواز اجتماع  
 الطلوع مع الليل وحيث كان الجواز مستلزما للوقوع هنا يلزم عدم  
 الاستلزام المذكور اجتماع الطلوع مع الليل وهو مستلزم لا اجتماع الطلوع  
 مع الليل والاشياء اللازمة يستلزم اشياء الملزوم بالمعنى المذكور فيعلم  
 اشياء اجتماع الطلوع مع الليل فيلزم انقضاء جواز اجتماع الطلوع مع جواز  
 اجتماع الطلوع مع الليل وبمثل هذا البيان يلزم ان يكون عدم الطلوع  
 مستلزما لاستلزام الطلوع للتمارض ويلزم استلزام النقيضين شي  
 واحد ووجه تقرر آخر شبهة الاستلزام غير متعلق بالبحث في هذا  
 المقام بان يبق اجتماع النقيضين ليس وجوبه مستلزما بغير عدم وقوعه  
 لو كان مستلزما لذلك كان مستلزما للاستلزام المذكور لكنه مستلزامه  
 للاستلزام المذكور في انه مستلزم لاستلزام عدم الاستلزام المذكور  
 لعدم الملزوم المفروض مع لئلا يستلزام عدم الاستلزام المذكور لعدم الملزوم

المذكور في انه مستلزم لعدم عدمه بناء على عدم الملزوم مستلزم الاستلزام  
 المذكور وعدم اللازم مستلزم لعدم الملزوم وقد نخل هذا الاطراف في كذا  
 على حكاية العادة فخرج كلام هذا الفاضل ونقول لعل مراده بالاستلزام  
 بالاستلزام بالنظر لاجل احدهما او اليهما استحالة سر تفكك كونهما  
 استحالة اجتماع احدهما او كل واحد منهما مع بعض كذا الاستلزام  
 ان شئ منه كما هو الشائع في استعمال هذه العبارة لان ذلك محض  
 اذا كان احدهما علة موجبة للآخر ويجزى في الاستلزام مطلقا ثم ما افاد  
 على تقدير تمامه لا يفيد لزوم اللازم بالنسبة للمعية اذا عرفت ما ذكرنا  
 فاعلم لعل قول هذا الفاضل بل حقيقة ما لا آخر ما ذكره موضع في النظر  
 والتأمل لان قوله لو صدق عليه ذلك كان مستلزما لهذا الصدق  
 محتمل ان لم يذكر في المغالطة سوء حديث استلزام الوجود لغيره  
 الواقع ثم لئلا يعبث بذلك وقال لو صدق عليه في زمان ما هذه القضية لغيره  
 وجدا اجتماع النقيضين في الزمان التام لهذا الزمان ارفع عدم الواقع  
 كان مستلزما لهذا الصدق فان اراد ان معية اجتماع النقيضين  
 مستلزمة لصدق هذه القضية فهو خطأ الفساد وان اراد ان معية في



١٠٦  
 زمان عدم مسئلة صدق هذه القضية شرط فاسد وله ارادة  
 عدم في هذا الزمان او نحو ذلك مسئلة لهذا الصديق كان اللازم ان  
 عدم الصديق المذكور او عدم استعمال الصديق المذكور مسئلة لعدم  
 لشرط عدم في ارجح على عدم العلم وهو لا ينافي الوجود واما قوله لان  
 هذا الصديق حقيقة هو عبارة عن استعمال امر رفع عدم السابق فالمراد  
 بقوله استعمال استعمال وجوده في الزمان السابق حتى يستقيم قوله الاستدلال  
 المذكور كرواج لا ينطبق التعليل على المعتل كما لا يخفى وما ذكره من ان  
 الاستدلال مفاده شرطية وليس معناه كاجاب بالفعل صحيح  
 قوله لا استناع كانهما كمنه وبين وجود المنار بالفعل محتمل  
 لان صدق الشرطية يقتضي استحالة كانهما كمنه بين المقدم  
 والنتيجة بالفعل فان كانهما كمنه اجتماع المقدم مع عدم  
 النتائج هو متحمل بالفعل ضرورة لعدم مطلقا على التقدير وقوله  
 اذا كان ذلك الصديق هو الاستدلال ما ذكره محتمل  
 لا يخفى وما ذكرنا من موضع التأمل في التقريرين ولا حاجة الى  
 نقب اجزاء العبارات بخصوصها كما يلوح اليه قوله في آخر

ما ذكره في هذا الكلام لتعريف واني ما ترفعت بمطالع رسالة <sup>طرح</sup> الفاضل  
 اي والله وحرمت ذلك كما كان كما في غير المراتب نعم احد  
 الرسالة يبدى ونظرت فيها على سبيل طي كادرا في بحث لم يقع  
 بصري ونظري على كلها ولا على بعضها ولا على ريعها ولم ازد على  
 حسيا طامو يعلم الله سبحانه اني صادق في قول هذا ويقع في فهمي ان  
 توهم التعريف في كل لفظ ما قيل على من ترجمته بالفارسية  
 اذ كلفته ولا فرق بين قولنا ما قيل او ما قاله قائل او ما ذكره امثاله  
 في المال كان القائل واحد النصف اية والاشترائك القائل قولاً في  
 شبهة الاستدلال لا يخفى في هذا الفاضل مكيف يعرف حكم الحج اليه و  
 التعديل في الباقين وهذا الاحتمال وان كان بعيدا لكنه لا يقع في ذهني  
 امر آخر يصلح لان يكون مشددا للحل على التعريف باجتهاد لا دلالة في العبارة  
 على التعريف لم اتقد ذلك سياق الكلام شاهر عليه الاستدلال  
 بمفهوم صدق الشرطية اللازمة لمهمة الملام لا وجوده لا قوله خلاصها  
 لا يخفى لزم الملام وقد يكون مزموماً وقد لا يكون كذلك وايتم الملام  
 قد يكون مزموماً مزموماً وقد لا يكون كذلك والعلة الموجبة قد يكون



١٧  
 على تجب مية وقد يكون غير محجب ووجه الخارج او الزهر والكم كمن لا يستلزم  
 فرجميع هذه الصورة لازما لمية الملزوم لا يخرج عن كنهها والحق في الاستلزام  
 كما ذكرنا كمن الملزوم على حالة يصدق في شانه الشرطية اللزومية الجمل  
 مقدورها الملزوم وتاليا لها اللازم او كمن الملزوم بحيث لو وضع في موضع  
 الآخر وهذا المعنى غير العقل من الملزوم عند ملاحظة مجزأة ملاحظة  
 غيره اذا كان مستلزما لذاته لزوما بدينا ومع ملاحظة اعتبار آخر اذا لم يكن  
 كمن ثم قد يشرع العقل بحسب ملاحظة وجوده الخارج والشرع العقل  
 لا يتوقف على وجوده الخارج وليس كان لا تصاف به وباشارة خارجي  
 بحسب بعض الاعتبارات بحسب اصطلاح المتأخرين وعقل بحسب نظرا  
 لا الفظ مع اصطلاح القدماء والنزاع لفظ والتحقيق لانه النسبة التامة  
 الشرطية الاتصالية من حيث تعلق التصديق بها وهو المعبر عنه  
 باللازمة والتقدير بها لم يثبت لزومها للمقدم بل يتغير بان التغير  
 عند وضعه ورفعها اتفاقا للزوما والاستلزام مع آخر وان كان  
 قد يطلق على معنى الملازمة ترسعا بل هو كمن مقدم الشرطية  
 بحيث يصلح لعقد الشرطية اللازمة عليه عند ملاحظة العقل

١٨  
 شئت قلت كمن المتقدم بحيث يصلح لان يكلم العقل باستحالة انفكا  
 او نحو ذلك فاذا كان مقدم الشرطية المتصلة اللازمة وجوده في الشرط  
 وتاليا لها وجوده التام فالمستلزم وجوده التام في الخارج بان يكون في الخارج  
 طرفا لنفس وجوده التام لا يمكن التثبت الاستلزام يتوقف على وجوده  
 في الخارج ثم قد يعبر عن استلزامه كونه بحيث اذا افظ العقل حيث يكون  
 الخارج طرفا له يصلح له التبرع منه كونه بحيث يصلح له التيقيد عليه اللازمة  
 او يشرع منه استحالة اجتماع مع عدم التام او شيئ من المعاني المقابلة لهذا  
 ولا يتوقف اشتراع العقل على كونه الخارج طرفا لنفس وجوده بل يكفي في  
 بهذا الخو وعلى هذا فليس معنى استلزام الاستلزام مقدم الاستلزام يقتضي  
 عدم المستلزم في الخارج وقد يعبر الاستلزام بالنسبة لا المعضد وجوده  
 العقل وعدم الاستلزام على هذا الاعتبار يقتضي عدم الحضور العقل  
 المتأخر المذكور لواجبه الاستلزام بالنسبة لا الصورة العقلية كان  
 اللازم كونه في العقل بحيث اذا صار الخارج طرفا له استحالة عدم التام  
 او من غير المعاني المقابلة لهذا المعنى واذا اتفقت تلك حقيقة ما ذكرنا في  
 لك مواضع التامل والنظر في كلامه مراد فرعه ولا حاجة بقيدها



لا الاشتغال بها وخامسها قوله بان يتكلم كان الشيء لا قول  
 على هذا التقدير اترجحه اذ وجه الحاجة لا هذا المعنى المعدوم في زمان الوجود  
 عليه انه لو وجد على سبيل الكيفية ارفع الوجود لانه لو وجد في زمان  
 العدم او سابقا عليه لا يلزم رفع العدم الواقع كما يتناهى سابقا فلا  
 يصح عليه انه لو وجد ارفع العدم الواقع فقدم صدق هذه القضية  
 يستلزم الوجود ووجه اخر لذلك انه يكون اقرب من التقدير الذي  
 ساق اليه الكلام وسادسها ان لما كان كلاما في هذا المقام  
 وفي المقام السابق الذي يحكم هذا الفاضل بينها فلا يحج عنه خفاء  
 على غير المتبدل فلا يثبت الكلام في موضعين فنقول اوله الشرطية اللازمة  
 الجزئية مثل قولنا قد يكون اذا كان الشيء اصبوب لم يعتبر فيه انه اذا  
 كان الشيء آي لم يكن بـ بحيث يستتبع انفسا كونه على جميع التقادير  
 بل اعتبر فيه الاتصال بين المقدم والنتيجة قد يكونه لا مطلقا فهنا تقدير  
 يكونه الاتصال بينهما على ذلك التقدير والاتصال بينهما وذلك الاتصال  
 بينهما لم يتركه اتصالا لا يستتبع كانهما كـ بين المقدم والنتيجة  
 بل بشرط تحقق التقدير ولما قبل قد يكونه اذا كان كذا كان كذا

فالاتصال اللازم بين مقدم هذه الشرطية وما ليرها ليس اتصالا لزوما  
 حقيقيا بل كسب الاعتبار الظاهر وهو مع ظهوره مخرج من كلام القدم نعم لست  
 منها مسئلة لزومية حقيقة مفقودة انتم ذلك التقدير الذي يشير اليه لفظ  
 قد يكونه وهو قولنا اذا كان الشيء او تحقق ذلك التقدير المعين فاشي  
 بت وكونه قولنا اذا كان اصبوب بشرط تحقق التقدير المذكور فاذا كان  
 في بعض التقديرات وهو تقدير عدم الشيء في زمان معين يصدق قولنا  
 لو وجد الشيء في الزمان الثاني لانه الزمان ارفع العدم الواقع فهنا ثمة امور  
 الاول تقدير يصدق على ذلك التقدير المسئلة المذكورة الدالة هذه المسئلة  
 اللزومية بحسب الظاهر وبما في النظر الثالث مسئلة حقيقة هي قولنا لو عدم  
 الشيء في زمان معين ثم وجد في الزمان الثاني لانه الزمان ارفع العدم  
 الواقع وهو العدم الثابت اوله اذا عرفت هذا فنقول ما جرت به  
 يقول في ابطال بعض التصرف اذ يصدق على اجتماع النقيضين على تقدير  
 ما في زمان ما لو وجد في الزمان الثاني لانه الزمان ارفع العدم الواقع يصدق  
 عليه انه لو وجد في الزمان الثاني تحقق كاستلزام المذكور فنقول في الجواب  
 انه قولنا لو وجد في الزمان الثالث لانه الزمان ارفع العدم الواقع



ليس متصلة لزومية حقيقة خبر لازم استلزام كلامنا ان يصدق عليه  
 لوجود الزمان انما تحقق الاستلزام المذكور نعم اذا اخذ التقدير وهو العلم  
 المفروض ومقدم شرطية المذكورة وهو الوجود في الزمان انما يكون كناية  
 المركب مقدم شرطية اخر لزومية للامر الثالث دفع الامر المذكور  
 اولافان يرجح صاحب الشبهة فانه يجمع عدم الشيء في زمان معين والوجود  
 في الزمان انما يستلزم الاستلزام المجمع لرفع عدم الواقع لعدم الملازم  
 الذي هو استلزام المجمع لرفع عدم السابق استلزام لعدم الملازم  
 الذي هو المجمع المذكور وهو ينفي الكبر الشبهة فاما المذكور في الكبر في  
 التقرير كذا في الوجود الدائم في التقرير السابق عليه الوجود في ذلك الزمان  
 وعدم المجمع المذكور لا ينفي شيئا منها فلا ينفي التيقين وعبارة  
 في المقالة فاستلزام عدم استلزام الوجود لرفع عدم الواقع انما يكون  
 لعدم الملازم الذي هو مجموع عدم الزمان كذا في الوجود في الزمان انما  
 معناه ان استلزام عدم استلزام الوجود لرفع عدم الواقع على الوجه الصحيح  
 بحسب الظن فقط انما يكون بالنسبة لعدم الملازم الذي هو مجموع عدم  
 الزمان الاول والوجود في الزمان انما لان ذلك انما يكون عند اعتبار

التقليد في المقدم المستلزم وانما الاستلزام في الكلام لا يمكنه الملازم عدم  
 كما ذكرنا هذا مقصود في هذا المقام واما مقصود في المقام السابق فتبين  
 توضيحه ولا يثبت باعادة الكلام فيه مرة اخرى فنقول اذا قال قائل  
 على تقدير عدم الشيء في زمان معين يصدق قولنا لوجوده شيء وانما عدم  
 العدم الواقع على تقدير هذا الكلام على تقدير هذا المقدم ففسار هذا  
 كان المراد انه على تقدير هذا المقدم عدم العدم الواقع على تقدير عدم المقدم  
 فيلزم المجمع بغير التقدير بزم وهو محتمل وان كان المراد انه على تقدير هذا المقدم  
 عدم العدم الواقع لو فرض استثناء التقدير المقدم فيرجح ان لوجوده شيء  
 وانما عدم عدمه والتفسير كلامنا لا يغير غير فائدة وكذا الوجه في تقدير المنفي  
 يرجح كلامنا كذا في وجوب كان اقتران هذه الشرطية بعدم هذا الزمان انما  
 لا لزومية ويمكن نسبة عدم هذا الزمان والوجود في مستوية فلا ينفع الوجود  
 فانما في الوجود قولنا يصدق ان لوجوده شيء في الزمان انما لهذا الزمان  
 ارفع عدم الواقع والمقام ان في المقامين صحيحان لا مدافعة بينهما و  
 شعرا في شيء فرض هذا الفاضل في هذا المقام وحكمه بالمدافعة وسأبها  
 الغرض ط كما ذكره هذا الفاضل بقوله والظن وكثير الكلام مثل هذا لا

ان كان المراد ان عدم الواقع محتمل



سور تبيين وقته الشريف حاشا عن ذلك وثامنها لما كان المقصود  
 في هذا المقام نوع خفاء ولعل عباد الله لا يحسنون التفات وحاجته  
 على تقييد فلا بأس بان نعيد القول على الوجه الواضح فنقول قد يستبان  
 اذا كان معدوما في زمان معين لا يقع قولنا لوجود الشيء في الزمان الثاني  
 لهذا الزمان ارفع عدم الواقع حقيقة انما يقع هذا الجواب انما هو حجة  
 تقادير وجود الشيء في الزمان الثاني التقدير وجود الشيء في الزمان كقولنا  
 يقع الشرطية اللازمة الكلية من غير تقييد فاذا قيدنا المقدم وقتنا لوجود  
 الشيء في الزمان الثاني بشرط عدم في الزمان الاول ارفع عدم الواقع  
 كانت شرطية متصلة لزومية حقيقة على سبيل الحقيقة لكنها ليست  
 لازمة لعدم في الزمان كقولنا لو كان الشيء موجودا في الزمان الاول  
 لصدق هذه الشرطية ايضا واذا لم يكن لازمة لعدم في ذلك الزمان  
 بل تقر به اتفاقا غير علاقة لزومية بينهما لم يكن عدم صدق الشرطية  
 المذكورة مستلزما لعدم عدم فلا يكتفى بالقياس الصحيح لوجود الشيء اذا كان  
 معدوما في زمان فهو على حاله لو انضمت تلك الحالة لا الوجود في الزمان  
 الثاني بل يوجب الثاني المذكورة فاللزام للمعدوم بشرط عدم كونه

حالة كذا

حالة كذا والمعدوم في زمان بشرط عدم فيه يستحيل انفكاكه عن هذه الحالة  
 ولا يصدق هذا على الموجود اذا لا يقع له شيء الشيء اذا كان موجودا  
 في زمان فهو على حاله لو انضمت تلك الحالة لا الوجود في الزمان الثاني  
 يلزم ارفع عدم الواقع واذا تأملت حتى انك تعلم انك لست بالمعدوم  
 قولنا لو انضمت تلك الحالة لا الوجود في الزمان الثاني يلزم انك لست بالمعدوم  
 يرجع الى المذكور في سبيل شرطية هي قولنا لو عدم في زمان وجود  
 الزمان الثاني لم ارفع عدم الواقع وصدق هذه الشرطية ليس لوازم  
 المعدوم بشرط عدم كما عرفت بل لازمة كونه حالة جزء المقدم الشرطية  
 المذكورة فاشقاء كونه حالة جزء المقدم الشرطية المذكورة مستلزم للوجود  
 في زمان الزمان اذا عرفت هذا فنقول في مقابل التيقن المقصود باليقين الاول  
 المشهور لزم قوله في الكبير كمالا لم يكن وجود الشيء في الزمان الثاني مستلزما لرفع  
 عدم الواقع بالمعنى الشرط المذكور فهو موجودا في الزمان الاول لعدم صدق  
 قولنا لوجود في الزمان الثاني ارفع عدم الواقع الشرط المذكور فهو موجود  
 لزم اراد لزم عدم صدق قولنا لوجود في الزمان الثاني ارفع عدم  
 الواقع لا تقتض وجوده فقد عرفت بطلان ذلك لان المعدوم لا يصدق



عليه هذه الشرطية بحسب الحقيقة ولم يحتمل الكبر فقلت كلما لم يكن الشيء في زمان  
 ما على حالة لو انضمت تلك الحالة لا الوجود في الزمان الشيء في زمانه ارتفاع  
 لعدم وجوده في الكبر مستلزم لكنه لا يلزم لاسم الضرر لانه يمكن  
 بقبض الضرر كونه اجتماع النقيضين في زمان ما على حالة لو انضمت  
 الوجود في الزمان التام لزم الجمع ارتفاع عدم واستلزام الجمع ارتفاع  
 لعدم واستلزامه فوض تحقق قبض الضرر بزمانه استلزام عدم استلزام  
 الجمع ارتفاع عدم الواقع لا شقاء المستلزم المفروض فان ادعى كونه  
 مناسف لكبر المشبهة كما في التقرير كقول قلنا لا منافاة بينهما لان الملازم  
 بهما عدم استلزام الجمع لرفع عدم والملازم في الكبر عدم كونه الشيء على  
 حالة لو انضمت لا الوجود في الزمان التام لزم ارتفاع عدم الواقع وبقية  
 الملازم للوجود عدم كونه الشيء على حالة هي جزء لمقدم الشرطية المذكورة  
 يعني لعدم زمان ووجود في الزمان التام لزم رفع عدم الواقع والملازم  
 لعدم عدم استلزام مقدم هذه الشرطية لرفع عدم الواقع فالملازم  
 في النقيضين ليس احد او كبر فيه ايضا الجواب الاول من الجوابين اللذين  
 اعول عليهما وهو انه لا شاف في اللاتبيين فان قلت عدم استلزام

الجمع لعدم الزمان كقول الوجود في الزمان التام لرفع عدم السابق  
 يستلزم استلزام عدم الشيء في الزمان كقول الوجود في زمانه عدم  
 الشيء في الزمان كقول الوجود في زمانه عدم استلزام الجمع  
 لرفع عدم السابق يستلزم وجود الشيء في الزمان كقول وهو غير  
 استلزامه لعدم ولا خلاف في الملازمين بيان الضرر لعدم استلزام  
 الجمع لرفع عدم يستلزم كونه عدم الشيء في الزمان كقول يستلزم  
 لعدم كونه الشيء في الزمان كقول على حالة لو انضمت لا الوجود في الزمان  
 التام لزمها ارتفاع عدم وعدم كونه الشيء في الزمان كقول على الحالة  
 المذكورة يستلزم الوجود كما قد تبين والجواب لانه ما ذكر في بيان العفو  
 مدخل لان عدم كونه الشيء في الزمان كقول على الحالة المذكورة يستلزم الوجود  
 بمنزلة لا ينفك عن الوجود على جميع التقادير التي يمكن اجتماعها مع لا مطلقا  
 فالكلام عند التعليل يرجع لا قياسا كونه في وسط وتوضيحه ما ذكر  
 في بيان الضرر يرجع لا قولنا كلما لم يستلزم الجمع لرفع عدم السابق  
 لزم صدق مقدمتين هما قولنا اذا عدم الشيء في الزمان كقول لم يكن الشيء  
 فيه على الحالة المذكورة ومهما لم يكن الشيء على الحالة المذكورة كان



١١٢  
 الشئ موجودا في الزمان كأول ما يرفع ذلك استلزام عدم استلزام الجوع  
 لصديق بنتي المقدمين وح نقول الوسط المقدمتين غير مستلزما لان  
 المقدم المقدمه الثانيه لا ينفك عن الثاني في جميع التقادير الممكنه اجتماع  
 مع المقدم وتقدر عدم الشئ في الزمان كأول لا يمكن اجتماعه مع المقدم  
 فلا يندرج كصنف تحت موضوع الكبر فان قال قائل اذا لم يكن الشئ في حاله  
 مستلزما لشرك الوجود الثاني لرفع المقدم لزم كنه ذلك الشئ موجودا  
 فعدم استلزام الحاله سر ولى بشركه الوجود الثاني مستلزما للوجود مع كنه  
 عدم استلزام المذكور مستلزما لعدم فتقول ههنا ادراك مختلفا واحدا  
 عدم صدق قولنا له حاله مستلزما للرفع بشركه الوجود الثاني وان عدم  
 عدم استلزام مجموع الحاله المستلزما للرفع مع الوجود في الزمان ان كان  
 للرفع المذكور وبين كانه يفرق وتما ذكرنا في التحقيق والبيان في  
 الجواب للتقرير المشهور بكونه انما الجواب للتقرير الثاني مما يباين بان يتي  
 كبر القياس فانه محتمل وغيرت لا الوجود الصحيح والصغر على الوجه المرتبط  
 بهما وتبر المقدمات على الوجه المناسب لهما لا بد لك من ان يبر ابطال نفى الصغر  
 اذ لو كان اجتماع النقيضين على حاله لو انضمت تحت حاله لا الوجود

في الزمان ان كان المجموع مستلزما لرفع عدم الواقع كان المجموع مستلزما  
 الواقع واللازم منه لعدم استلزام المجموع له مستلزما لعدم المجموع وبعبارة  
 اخبر اللازم منه لم يكن عدم استلزام الوجود في الزمان الثاني لرفع عدم  
 الواقع على تقدير وضع الحاله المذكوره مستلزما لعدم الوجود في الزمان الثاني  
 ثم يتيح متر لم يصدق عليه في زمان احدها على حاله لو انضمت لا الوجود  
 في الزمان الثاني لزمها ارتفاع عدم الواقع لم يتحقق كاستلزام المذكور  
 بغير استلزام حاله في الزمان كأول مع وجود الثاني لرفع عدم متر لم يتحقق  
 الاستلزام المذكور لم يكن الوجود بفتح متى لم يصدق عليه في زمان ما انما  
 الحاله المذكوره لم يكن الوجود وقد قلنا انه مقدم هذه الشرطية يستلزم الوجود  
 والجواب لانه كوسط القياس غير مستلزما لان عدم تحقق كاستلزام المذكور  
 فبالي الصغر عبارة عن عدم صدق قولنا في الزمان كأول حاله مستلزما لرفع  
 عدم بشركه الوجود الثاني والمذكور مقدم اكبر عدم استلزام مجموع الحاله  
 المستلزما للرفع مع الوجود الثاني لرفع المذكور بينهما فرق ولا يخلو بيان  
 الجواب كأول من الجوابين ههنا انهم ولقائل انهم غير المقدمات بنحو آخر  
 فيقول كلما كان الشئ لم يصدق عليه في زمان من اللازمه ادع على حاله



لوانضمت تلك الحالة لا الوجود في الزمان الثالث لهذا الزمان يلزم الجمع  
الواقع كان موجودا دائما وبما نلاحظ بما سلف فنقول اجتماع النقيضين  
يصدق عليه زمان ما اذ على الحالة المذكورة فيكون موجودا دائما بيان  
ان لو صدق عليه زمان ما اذ على الحالة المذكورة فيكون موجودا دائما بيان  
الصفر ان لو صدق عليه زمان ما اذ ذلك لصدق عليه حالة لو انضمت تلك  
الحالة لا الوجود في الزمان الثالث لهذا الزمان يلزم الجمع استلزام الجمع لرفع  
العدم الواقع فيكون عدم استلزام الجمع لرفع عدم الواقع مستلزما لعدم  
الجمع فنقول من لم يكن اجتماع النقيضين في زمان ما على حالة الواحدة  
تلك الحالة مع الوجود في الزمان التالي يلزمه رفع عدم الوجود لم يكن  
اجتماع النقيضين في زمان ما على حالة لو انضمت تلك الحالة مع الوجود  
في الزمان الثالث يلزم الجمع استلزام الجمع لرفع عدم السابق متى لم  
يكن اجتماع النقيضين على الحالة المذكورة لم يتحقق استلزام الجمع  
لرفع عدم الواقع ونضيف الشبهة لا ما بناه من ان اذا لم يتحقق استلزام  
الجمع لرفع عدم السابق لم يتحقق الجمع يثنى من لم يكن اجتماع النقيضين  
على الحالة المذكورة لم يتحقق الجمع وقد قلنا انه مقدم هذه الشرطية

يستلزم الوجود الدائم والجواب المشرع في الجواب ان عدم تكرار  
هذا القياس والعلل لثباته في شراكت اللفظ فان الجمع المذكور  
الصفر غير المجموع المذكور في الكبير فان الجمع قوله لم يتحقق استلزام الجمع  
لرفع عدم الواقع مجموع الحالة التي يثبت لاجتماع النقيضين على تقدير  
لم يكن على حالة لو انضمت مع الوجود في الزمان الثالث لزم رفع عدم السابق  
ومر حاله لا يوجب النظام ذلك مع الوجود في الزمان الثالث والمجموع قوله  
اذا لم يتحقق استلزام الجمع مجموع الحالة الترتيب لاجتماع النقيضين على  
تقدير وضع بعض الصفر ومرة حالة الموجبة لما ذكر مع الوجود في الزمان  
الثالث والحالتان مختلفتان فالجموعان مختلفان ولا يخرج عن الجواب  
الاول من الجوابين ههنا ايضا والجواب الثالث الذي ذكره في المقالة الاولى  
وايضا موق في مقابلة التقرير كقول الشبهة ولا يخفى عليك في حقه وتبليغه  
بعد كونه بما ذكرناه وبعد ذلك لا يخفى طريق المخرج الجواب لبيان التقرير  
في تحرير المقام ووجه آخر ولعله لا قرب بعبارة المقالة وهو ان  
نظرنا مقابلة التقرير المشهور قوله في الكبير كلاما لم يكن بحيث يصدق  
عليه ان الوجود في الزمان الثالث ارفع عدمه لزم ان لم يصدق عليه



١١٤  
 الشريطة بحسب الحقيقة ثم ولما اراد الظا وباء النظر ثم وجع كان المنور  
 فرض يفرض الضرر في القضية بحسب الظا لا بحسب الحقيقة فكلما المعلوم في العلم  
 الواقع بحسب الحقيقة مجموع حالة في الزمان كقول الوجود في الزمان  
 وصاحب المعلطة بعينه كلما هو موزوم شئ فهو مستلزم لاستلزامه  
 حيث سلمنا منه في الدعوى كان اللازم له في المجموع مستلزم لاستلزام المجموع  
 فعدم استلزام المجموع مستلزم لعدم المجموع وهذا لا ينز الكبر لان الكبرية  
 ان عدم التقدير الذي ثبت القضية المذكورة بحسب الظا على ذلك التقدير  
 مستلزم للوجود فاختلف المعلومان ويجري الجواب كقولنا لا يصح  
 انه لا شئ من اللازمين وان قيل في تقرير الشبهة عند تقرير الجواب  
 الضرر اذ لو كان اجتماع التقيض على حالة تصدق عليه هذه القضية كان  
 اجتماع التقيض شرط ملكة الحالة مستلزما لصديق ملكة القضية فكلما  
 لا يتم استلزامه لها بحسب الحقيقة ولا استلزامه لقولنا لو وجد الزمان  
 انما بشرط عدم الزمان كقولنا رفع عدم الواقع لاقران  
 ذلك مع اتفاقا لا لزوما بل انما يستلزم كونه على حالة لو انضمت  
 ملكة الحالة لا الوجود في الزمان انما لازم ارتفاع عدم الواقع

١١٥  
 وحيث اعتبر استلزامه لهذا الاستلزام كان اللازم استلزام عدم استلزام  
 اجتماع التقيض بشرط الحالة كونه على حالة لو انضمت ملكة الحالة لا الوجود  
 في الزمان انما لازم ارتفاع عدم الواقع لعدم اجتماع التقيض بشرط  
 ملكة الحالة التي هي لعدم وهذا لا ينز الكبر لاختلاف المعلومين و  
 ذلك فلو كان في القضية حديث عدم شئ من اللازمين وانما جزم الحكم  
 لوجوب المعلوم منه اجتماع التقيض اذ حتمية وجوده وعلى الوجه كما خبر  
 كما قرب بعبارة المقالة لو اردت مقابلة التقرير كذا خبر للمعاطلة  
 والشرع الجواب امكنت ذلك على وجه التقريرات بعد كحاطة بما  
 ذكرناه فلا يطيل الكلام بتفصيلها واذا احطت خبرا بما ذكرناه  
 ظهر لك اندفاع ما ذكره هذا الفاضل لا قوله ثم لا ادرى لم لم يكتف  
 بان المعلوم قد ذكرنا توجيه مقابلة الجواب للتقرير كقولنا انه لا ينز  
 ما يناسب التقرير الثاني ووجه عدم ككفاء بما ذكره مع عدم صحة كونه  
 المعلوم للوجود عدم صدق الشريطة انه لا يصح في مقابلة التقرير  
 كقولنا لا يمكنه انزعاج الجواب منه للتقرير الثاني اما الاقل فلا انه  
 اذا كان المعلوم للوجود عدم صدق الشريطة عليه كما ذكر الكبري



وعدم صدق الشرطية عليه يستلزم عدم الاستلزام وعدم الاستلزام  
 يلزم لكنه يكون عدم الشرطية مستلزما للعدم فلا يتم الجواب لما لا يشك  
 فظ في الحاشية كان الظاهر كلامه ليس عند الاستلزام هو الملازمة  
 كما غيرناك عليه سابقا لكنه عند الاستلزام لازم لتحقيق الملزوم  
 في الخارج كان الملزوم لتحقيق في الخارج للمهمة الملزوم  
 واما التذييل بالتممة المذكورة فمذكورة صحيح في بيان الوضوح وان  
 ما بني عليه كلامه من التوهم ظ الفساد قد واني يرفع هذا الكلام  
 فلا حاجة لاعادة مما ليس وجه صحة لا تخفى عليك مما بيننا  
 سالفنا قولنا لوجود الزمان التلوا رفع عدم الواقع كما لا يصدق  
 عند وجود الشيء كالت لا يصدق عند عدمه وقولنا لوجود الشيء في  
 زمان مال لبطر عدم الزمان كقول ارفع عدم الواقع يصدق  
 عند وجود الشيء وعدمه فلا يكون لازم لعدم الشيء لا عدمه مستلزما لوجود  
 بل كالمخصص بالعدم اللازم له المستلزم عدمه لوجود الشيء هو كونه  
 بجانه لو انقضت تلك الحالة لوجوده في الزمان التلوا لزم رفع العلم  
 الواقع فالمر المقصود للوجود هو انشاء هذه الحالة لادامه لسياقه

ويقال به مثل انشاء حالة كونه مصداقا للشرطية ظاهر فان المعنى  
 لقولنا لوجود الزمان التلوا ارفع العلم كجبت الظاهر فمذكور مصداقا  
 لما كونه على حالة يتحقق في زمان هذه الشرطية ولكن على الحالة امر اعتبار  
 يرجع لا على انشاء المراء وهو عدم وعند تذكر ذلك فلا يزيد احتياج لا  
 يعقب قاله هذا الفاضل في هذا المقام ويحال ذلك لا فهم الذي ما  
 ليضمن كلامه من الاستلزام الوجود لرفع العلم عبارة عن صدق الشرطية  
 المذكورة فظاهرة ما مل لان الصديق كيفية عارضه للتصديق  
 على قول اول نسبة المصدق بها على قول آخر والاستلزام صفة عارضة  
 للمقدم فالاختلاف بينهما واضح فلا يندرج حكمه بالفرق بين  
 الملزومين التي جهة له جهة الفرق لهما مناط الوجود في الكبر والمستلزم  
 عدم كونه الشيء على حالة اذا انقضت لا الوجود في الزمان التلوا يلزم  
 المجموع رفع العلم الواقع وعلى حالة ينشئ الشيء ليست بحيث اذا  
 انقضت لا الوجود في الزمان التلوا والمعدم والحالة المذكورة متعاقبا  
 كليتا وجودا وعدما واذا اعتبر عند وضع بعض التصور كونه اجتماع الحقيقة  
 الحالة المذكورة كان مجموع الحالة والموجود في الزمان التلوا يتحقق

مصدق



الخارج مستلزام لرفع العدم الواقع والجميع مع الرفع بحسب الخارج متساو  
كلياً وجوداً وعدماً وكذا مع الاستلزام فيلزم متوسط استلزام الجميع للاستلزام  
لأنه يكون عدم استلزام الجميع لرفع العدم الواقع مستلزاماً لعدم الجميع في الكبري  
كان استثناء التقدير المعهود من مناط لزوم الوجود ولو كان بطل حصول  
التقدير كان اللازم العدم وهنا يلزم عدم الجميع عدم استلزام الجميع  
التقدير والوجود في الزمان التام لرفع العدم الواقع حيث ثبت التماس  
الحال بين الملزوم واللازم وهنا لو فرض استلزام الحالة الثابتة في زمان  
مع الوجود في الزمان التام لرفع العدم الواقع لم يلزم عدم وجود الجميع بل وجود  
وبالجملة الشيء المنسحب في الكبري الثابت له الوجود له حالة ثابتة وحالة  
منقبة فالحالة الثابتة له الحالة التامة انما هي في الوجود في الزمان التام  
لا يلزم الجميع لرفع العدم والحالة المنقبة الحالة التامة انما هي في الوجود  
في الزمان التام يلزم الجميع كمران الشئ المنسحب في نقص الصغير عند  
وضعه على خلاف ما ذكر في الحالة الثابتة والمنقبة فان قلت تعللوا  
ليس هذا مراد فلا فائدة من الاستشغال بهذا الكلام وما يتبعه ولم  
يسن لنا نحن فيه هو كذا كيف لم يسن وقوله فاستلزام عدم

استلزام الوجود على قوله بالرفع مسوق لبيان هذا الفرض نعم لم يفضل الكلام فيه لبيان  
الاذات والشعيب البالغ وطريق في تقرير المطالب العقيدة بهذا  
الشئ لا طريق للمقنع اجمالاً غير استيفاء وجوه التقريرات واما  
الاشكالية والاشكوك في كل مقام تعويل على كفاء الناطق وترغيباً لا  
تدقيق النظر والفكر المستحق وبالجملة من كفاء ما يرد مادة السؤال  
والجواب واما طريق الفكر غير ايراد وصورة الترتيب في الشئ القاطنة  
غير مستنكر ولا مجهور عندهم واما الكلام كما وضع في هذا الباب فهو لم يتعلل  
فمنعاً بله التقدير كما قال في قوله في الكبري كمالاً لم يكن الشئ وجوده في الزمان  
الشئ مستلزاماً لرفع العدم الواقع بالمعنى المذكور فهو موجود ولو لم اراد  
انه اذا لم يصدق عليه قولنا لو وجد في الزمان التام لرفع العدم الواقع  
بحسب الحقيقة والواقع كما هو شأن القضايا اللازمة في الواقع الكبري  
متممة والبيان غير دال عليه كما ذكرنا سابقاً وشرحت الية المقابلة وان  
اراد لم يصدق عليه الحقيقة المذكورة بحسب الظاهر فكنه التقريظ  
لان صاحب الشبهة حيث وضع يقضي التصور كان المفروض صدق  
الشرطية المذكورة بحسب الظاهر ولا تخفى قوله كان وجوده كما انه ملزوم



رفع العلم الواقع لزوم لاستلزام رفع العلم الواقع لان الملائم <sup>الحقيقة</sup> <sup>مجموع</sup>  
الوجود في الزمان التام مع التقدير الذي يصدق على الشئ الشرطية  
بحسب الظن على ذلك التقدير فاللازم اذن استلزام عدم استلزام المجموع  
رفع العلم الواقع لعدم المجموع فيكون اللازم هنا عدم المجموع وهو لا ينافي  
اكبر لان لازم هناك الوجود في الزمان كقولنا نقول في مقابلة التغير  
الاخير لعدم الاستفسار المذكور في الكبر والبناء على الشئ التام المفروض  
عند وضع نقيض القول صدق الشرطية بحسب الظن ولا يتم قوله بصدق  
عليه انه لو وجد في الزمان التام تحقق الاستلزام بل لو وجد في الزمان التام  
بشرط الحاجة الواقعة في الزمان كقولنا تحقق استلزام المجموع لرفع العلم  
الواقع فتر لم يحقق الاستلزام المذكور لم يحقق المجموع وح كان قوله  
لم يصدق عليه في زمان الشرطية عند الصريح لم يصدق عليه في زمان ما انه  
لو تحقق في الزمان التام ارفع العلم الواقع بحسب الظن لم يحقق استلزام <sup>مجموع</sup>  
الحاجة التامة في الزمان كقولنا مع الوجود في الزمان التام لعدم الواقع  
والصريح في المقدمة لاخر وتر لم يحقق الاستلزام المذكور لم يحقق المجموع  
فاذن النتيجة منسلة بصدق عليه الشرطية المذكورة في زمان بحسب الظن لم

تحقق مجموع

تحقق مجموع كالحرين وهذا لا ينافي استلزام مقدم هذه الشرطية للوجود <sup>الحقيقة</sup> <sup>مجموع</sup>  
الجواب بوجوه اخرى اشترنا اليه لان طيل الكلام بتفصيلها واما قولنا هذا الفصل  
فربما كان حاصل الجواب فيحتاج الى بحث لان قوله فيجوز ان يكون صدقها <sup>عليه</sup>  
في الواقع على تقدير لا بد من يبريد الصدق بحسب الظن لا بحسب الحقيقة اذ لا معنى  
لاستلزام بين المقدم والتالي واستحالة كلفها كات بينهما على تقدير الملائمة  
واستحالة كلفها كات بين المجموع والاشكال كما بينا مرارا لم يتصور  
فيه كيفية مقابلة للشبهة في هذا الكلام خبيثة فحاشته بحسب العرف وهي  
ضم غير خرم وجباية ظاهرة للطرف خصوصا من يرد جبر من الشفقة  
وتوقع منه المحبة الاوافق النهج المسكوك بين الناس والطريق المعهود  
في العادات والانياس فكليات كالحقائق وطبقات السير لا يستقيم بمثل ذلك لم  
نكر استحقاقها لها ولا يزيد منها ولا يستعظم ذلك منه ولا شكوه نظرا <sup>للمعنى</sup>  
استحقاقها فان من استحق النار لوضع على القاء الفم والراود فاني اودى  
لم يعمل وانما الغرض الشئ على الابق ولاولى ولا نسند اليه ايده الله  
فحاشا للصواب والله حبر كل باب هو الجواب الذي ذكرنا في  
آخر الرسالة الجواب الذي استغفرت من الفاضل الذي عاصره به وحكيته



١١٨  
 انه قرر الشبهة في الحادث وطريق نقرره انه بعد مقدمه هي ثم الشيء لو علم  
 رفع عدم سابق فهو قديم اذ لو كان حادثا استلزم وجوده رفع عدم سابق  
 وبعد تمديد المقدمة بقول زيد قائم لان وجوده غير مستلزم لرفع عدم  
 سابق وبيان الصغرى انه وجود زيد لو استلزم رفع عدم سابق استلزم  
 استلزام ذلك لان كمالا هو مستلزم لغيره مستلزم لاستلزام ذلك  
 الشيء لعدم استلزام وجود زيد لرفع عدم السابق مستلزم لعدم  
 زيد وقد قلنا في المقدمة الممهدة انه عدم استلزام وجود الشيء لا رفع  
 عدم السابق لا مستلزام عدم وجود زيد ولا قد قلنا في المقدمة الممهدة  
 انه عدم استلزام وجود الشيء لرفع عدم السابق يستلزم عدم الشيء  
 بهتف اجاب عنه بان اللازم منه ذلك انه يمكن عدم استلزام وجود  
 زيد لرفع عدم السابق مستلزام عدم وجود زيد ووجود زيد وجودا  
 حادثا واشفاء لا يثبت ثبوت نوع اخر من الوجود لزيد وهو الوجود  
 كذا ثم غير الشبهة لا تقرير آخر ليندفع عنه الجواب المذكور فقال  
 وجود الشيء اذ لم يكن مستلزاما لرفع عدم السابق فذلك الوجود  
 قديم اذ لم يكن مستلزاما لذلك فهو زيد قديم اذ لم يكن

كما قل له وجود زيد لو كان مستلزاما لرفع عدم السابق كان مستلزاما  
 لعدم الاستلزام مستلزم لعدم وجود زيد مع انه كان يتقضى المقدمة الممهدة  
 عدم الاستلزام مستلزاما لعدم وجود زيد فان دفع الجواب ثم اجاب اصل  
 الشبهة بان عدم الاستلزام المذكور امر متحيل ويجوز استلزام الجمع للمخرج  
 فيجوز ان يكون مستلزاما للتقيضين واحال الكلام في بيان ذلك هذا  
 خلاصة ما استفدته من الفاضل المحرم ولعله حكيت لهذا الفاضل ايد الله  
 ولا يخفى على احد انه جاءه كاول السبل انه المذموم في الشرعية اللازمية  
 الجزئية حقيقة جميع المقدم والتقرير كما ذكرنا وهو حاصل في الجواب كقول الشيخ  
 وذكره بل يباينه على انه اشفاء فردا ونوع من الوجود لا يثبت فردا ونوع  
 آخر وهذا دفع بما دفعه ورجع الى جواب آخر وهذا الفاضل انهم دفعه بما  
 دفعه ولو كان نظره على ما ذكرناه لم يندفع الجواب بهذا ولو كان هذا  
 الفاضل فهم من جواب هذا الا ما فهمه لم يقبل دفعه على ما ذكره وبعد الجواب  
 بما ذكرناه لتوفى ما في كلامه هذا الفاضل ولا حاجة بنا لتعقيب الجواب  
 العبارة بان يتي له استلزام وجود جميع التقيضات قوله عدم  
 يستلزم عدم ذلك المجموع من غير انه يستلزم عدم ذلك المجموع



لا معنى لغيره من استلزام عدم ذلك المجموع يرجع لا شرطية هي لغيره من استلزام  
 لرفع عدم الواقع لو تحقق بلزم عدم المجموع وخلاصة المغالطة العبرية تحصل  
 اجتماع النقيضين لو كان زمانا على حالة لازمة بالضرورة الوجود الكافي  
 العدم الواقع كان المجموع مستلزما لرفع العدم الواقع لكنه استلزام المجموع لرفع  
 العدم الواقع محال كونه مستلزما للوجود الذي هو استلزام عدم استلزام المذكور  
 لعدم المجموع فلا بد له يقول هنا احد مرين كادول ليس استلزام مستلزما  
 عدم استلزام لعدم المجموع المتحقق فضمن عدم العدم وهو صحيح وكذا منع  
 ذلك اولاً ثم لزوم لزوم خصوص احد كادولين الذي هو منها يتحقق انقضاء  
 المجموع فان يتبين عدم استلزام مستلزام لعدم المجموع المتحقق فضمن عدم العدم  
 بناء على استلزام عدم استلزام للوجود قلنا قد تفرغ تحقيق الجواب الثاني  
 للمغالطة لغير المستلزم للوجود انما هو انقضاء التقدير لعدم استلزام المجموع  
 لرفع العدم ولو سلم لغيره من استلزام المذكور مستلزم للوجود فلا يلزم منه  
 استلزام استلزام استلزام عدم استلزام للوجود والمعد ذلك اذ  
 بيان استحالة من المقتضين مع الشيء انقضاء لا يقتصر استحالة ذلك  
 الشيء ثم قوله ولغيره كان محالاً لا يرتبط بهذه السجادة من التقدير

قرينة الشبهة على سبيل التقدير الثاني السابق بقيل لو كان اجتماع  
 المذكورة لكهان مستلزما لاستلزام المجموع لا ارتفاع العدم واستلزام المجموع  
 لا ارتفاع العدم في لانه مستلزم لاستلزام عدم استلزام المجموع لرفع العدم  
 لعدم المجموع فتر لم يكن الشيء على الحالة المذكورة لم يكن استلزام المذكور  
 وتر لم يكن استلزام المذكور لم يتحقق المجموع وشيخ المنزلة جوابه قد سلف  
 فان رجوع وقار استلزام المجموع لرفع العدم مستلزم لاستلزام عدم استلزام  
 المجموع لرفع العدم لعدم المجموع اجماعاً في ضمن عدم العدم وهو صحيح منقذاً  
 الاستلزام المذكور فان علل ذلك باستلزام عدم استلزام المذكور  
 للوجود قلنا صحة ذلك انقضاء لا يدل على استلزام المذكور ولا يفي  
 اثره في كونه اجوبة ههنا ايضاً ولغيره كان المراد لغيره عدم المجموع لا يتحقق الا  
 يتحقق عدم العدم فسيل الجواب غير حق فندبر وقوله وارتفاع كادول  
 الكهان في مسلم لمراد بشرط الوقوع على التمكن من الطرف قيد الانقضاء  
 لكنه غير نافع ولغيره اراد مطلقاً فهم وقوله فيكون استلزام كادول في  
 الواقع مسلم لكنه معناه على بعض الوجوه لغيره مجموع كادولين لو تحقق  
 تحقق لرفع العدم الواقع ولا يستلزم ذلك تحقق المجموع حتر بلزم وجود

الحالة



اجتماع النقيضين نقول فيكون اجتماع النقيضين موجودا في الزمان الثاني  
لعله لم يأخذ هذا الفاضل الاستلزام المذكور في قوله فيكون مستلزما  
لهذا الاستلزام هذا صحيح موافق للنظر واما قوله ان يكون هذا الاستلزام  
لازما لمهية الوجود في الزمان الثاني فليس يصح عدم ووجهه معلوم مما  
استفناه فتذكر فلان ظاهرا لا يبي عنه لا يعرف جهة الابعاد  
الظاهرة واما ثانيا فلان قد سبق قد سبق ايضا ما لم يرد في  
هذا الكلام فتذكر يمكن تغير الشبهة بهذا النحو اذا قررت  
الشبهة بهذا النحو اذا قررت الشبهة بنحو آخر امكنه المراجع الجواب على الارجحية  
المذكورة اذا كان جوابه سلبا ولا حاجة الى التوضيح لكل تقرير كما يلزم من  
عدم الاستلزام بالمعنى الذي اخذته قد عرفت انه لا يلزم من استحالة بلوغ  
الذي اخذه محذور الاستلزام على ذلك التقدير لازما لمهية الملازم  
لازم مهية الشيء ما ثبت للمهية لذاتها غير مدخلة في شيء اخر فيه  
واذا فرضنا مثلا الوجود للمهية في الخارج مستلزما لوجود العلة الموجبة فيكون  
وجود المهية بحيث لو تحقق لا ينفك عنه تحقق اللازم غير العلة الموجبة  
وهو من الاستلزام وصف عارض للمهية بشرط الوجود ولم يثبت ان

عروض هذا الوصف لها بشرط الوجود لذاتها بشرط الوجود او للوجود لذاتها  
بل لا يبعد ان يكون ذلك لها من جهة العلة الموجبة ثم كون المهية بحيث لو  
انصفت بالوجود لا ينفك المهية بشرط الوجود عن العلة الموجبة لم يكن عارضا  
للمهية لذاتها نعم لو كانت المهية بشرط الوجود علة موجبة لللازم كان ثبوت  
الاستلزام للمهية بشرط الوجود او الوجود لذاتها بشرط الوجود اولالات الوجود  
وعلى تقدير كون المهية بشرط الوجود علة موجبة لللازم فقد ينفك المهية  
عن الوجود وقد لا ينفك وعلى التقدير الثاني فقد يكون علة عدم لا ينفك  
عنه موجبة خارجة وعلى التقديرين فيكون المهية بحيث لو انصفت بالوجود  
لا ينفك بشرط الوجود عن اللازم لازما للمهية بذاتها محل تأمل نعم انما ثبت  
للمهية الاستعداد والقبول لذلك من جهة القابل لما حكم بان الاستلزام  
لازم لمهية المستلزم محل نظر ثم لو سلم كون الاستلزام لازما للمهية الملازم  
قد عرفت كون الملازمة لازمة لما محل تأمل لان الملازمة كما قلنا سابقا  
هي النسبة الشرطية اللازمية من حيث تتعلق بها التمام ونفس الشيء  
المتعلق بالنسبة ولم يثبت كونها لازمة لمهية الملازم لكن صدق  
الشرطية اللازمية صدق اللازمية بمعنى مطابقتها للواقع كما هو شرط

الوجود



١٢١  
 وهذا ليس لازمة لمهية النار كما عرفت ولا لوجود النار بل ثابت مع  
 النار وعدمه على سبيل كالتناق لا لزوم لمهية فقط لا آخر ما ذكره  
 الذي نفهم من كلام هذا الفاضل لزوم وجود النار مثلاً إذا كان مستلزماً للحارة  
 كلية بحيث يصدق قولنا لو وجدت النار وجدت الحارة على سبيل الكلية  
 كان الاستلزام لازماً لمهية النار وأما إذا كان وجود النار مستلزماً للحارة  
 على بعض التقادير مثل عدم الفاسد في النار الكيفية كان استلزام  
 لازماً لمهية النار على تقدير عدم الفاسد وفيه نظر لأن المعلوم الحقيقي  
 التقدير كقولنا لو كانت النار لم يستلزم انفكاك وجود النار مع وجود  
 الحارة فإن وجود النار مع عدم الحارة مستحيل في التقدير الثاني لا يمكن  
 لزوم وجود النار مستلزماً لوجود الحارة على تقدير عدم الفاسد ولا على  
 تقدير وجوده أما الثاني فلا تنازع فيه وأما الأول فلأن وجود هذا التقدير  
 لا يقتضي وقوع الربط اللازم بين النار والحارة فإن معنى الربط اللزومي  
 استحالة وجود الأول مع عدم الثاني وإذا ثبت هذا الربط بينهما على هذا  
 التقدير لم يجر كالتفكاك بينهما على تقدير آخر فالاستلزام على التقدير  
 الأول وجود النار وعلى التقدير الثاني مجموع وجود النار مع عدم الفاسد

وحيث

وحيث سلم لزوم المعلوم على التقدير كقول المبهمة بالنسبة للزوم التقدير  
 يلزم عليه بقول المعلوم المبهمة بالنسبة للزوم التقدير على التقدير الثاني  
 اليقين والفرق بين كونه مبهمة لا وجه له نعم لو ثبت لزوم استلزام وجود النار  
 للحارة على تقدير صحة تقدير صحيح كلامه لكنه كما مر ليس كذلك قلت  
 فرق بين اللزوم التقدير واللازم على تقدير أنت حسيب بما فيه بعد  
 اتفاق ما أسلفناه يجعل لزوم اللزوم على تقدير امر وتوضيح  
 تأمل قوله ما ذكره من أنه لو كان معدوماً لصدق عليه ذلك صحيح  
 محتمل لأن المدعى أن المعدوم يصدق عليه الشرطية حال عدم  
 وقد عرفت لزوم صدق الشرطية يقتض استحالة كالتفكاك بين  
 مقدمها وتأيلها فالشرطية التي تدعى صحتها حال عدم المجهول  
 مقدمها مجرد الوجود فقط لا يستلزم رفع عدم الواقع والضعف  
 في الوجود شيء آخر فإن ضعف الوجود الواقع حصر صارت الشرطية  
 قولنا لو وجد فلان مع عدم واقع سابقاً للزم الجميع رفع عدم  
 الواقع كانت نسبة صدق القضية في الوجود والمعدم واحد وإن  
 كان المضاف إليه وقوع شيء ما في الزمان السابق لم يلزم ارتفاع



العدم ولنه كان المضاف اليه وقوع شئ مع كونه عدما عا وبغيره  
 المحذورات ولنه قلت لنم الواقع هو العدم لان المفروض صدق  
 الشرطية على تقدير العدم قلنا الكلام في وقوع الشرطية واخذ المقدم  
 بحيث يلزم التاكيد ففرضها على تقدير لا يقض صحتها الا ان يؤخذ  
 التقدير في المقدم فظهر لنم هذا الكلام لا يحصل لازم له على تقدير  
 تحقق العدم هذا الكلام ينسب على الفرق بين اللزوم التقدير والضرورة  
 على تقدير وقد عرفت ما فيه وهذا لازم للوجود على تقدير قد عرفت  
 لنم هذا ليس بصحيح على سبيل الحقيقة وهذا ولنه كان لازما  
 لمعية الوجود قد عرفت ما فيه وقوله وانما انت قد عرفت ما فيه ايضا  
 اذا كان عدم الاستلزام المفروض مستلزما لعدم المجموع  
 المركب من الوجود والعدم احاصل فرضه عدم العدم لنم اراد ان هذا  
 القيد معتبر في اللزوم فتم ولنه اراد لنم اللزوم لو تحقق لا بد لنم تحقيق  
 فرضه هذا الفرد فهو غير نافع ولنه اراد كما قل استيعين في اثباته  
 لان لنم عدم الاستلزام مستلزم للوجود كما ذكر في الكبريت شئ يتم  
 القياس اذ صورة القياس هكذا متر صدق على اجتماع

العدم  
 النقيض في زمان مائة على حاته لو انضمت للوجود التاكيد ارفعا  
 كان المجموع مستلزما لارثاء العدم لكن هذا الاستلزام في لانه مستلزم  
 للاستلزام عدم استلزام المجموع لرفع العدم الواقع لعدم المجموع الواقع  
 في ضمنه عدم العدم لان عدم الاستلزام المذكور مستلزم للوجود وبغيره  
 لنم استلزام عدم الاستلزام المذكور للوجود لا يقض لنم كونه مستلزما  
 المجموع لرفع العدم الواقع مستلزما للاستلزام عدم استلزام المجموع لرفع  
 العدم الواقع لعدم المجموع احاصل فرضه عدم العدم حتى يلزم استحالة  
 استحالة الاستلزام المذكور لان استلزام عدم الاستلزام للوجود مقرون  
 اتفاقا ويظهر بالتأمل انه يخرج الكلام عن شبهة الاستلزام ويجيب  
 حاصل الكلام لنم عدم استلزام وجود اجتماع النقيضين في زمان  
 ما من كانه مستلزما لرفع العدم السابق امس خيل لانه مستلزم للوجود  
 اجتماع النقيضين ووجوده مستلزم لرفع لانه يمكن مستلزما لعدم لازمه  
 فيكون مستلزما لعدم وهو نافي للاستلزام لوجوده وحديثه استلزام  
 الملزمين وما يشرع منه لنا سببه كل تقدير وهو الجواب الثاني  
 لشبهة بحر لنا ايضا كونه مستلزما لعدم ايضا لان العدم



لازم لاجتماع النقيضين وعند ارتفاع اللازم مرفوع للزوم منه نظر لان  
 لنزول لازم المية مستلزم لعدم المية وبقدر التفرقة  
 قد عرفت الجواب عنه لا بد بالآخرة ان قد عرفت اندفاع  
 هذا الكلام ايضا اذا تأملت ما ذكرناه وهدنا انتهى الكلام المعلق  
 بالمقابلة وختم الكلام حامدا مصليا مستغفرا مستزيدا وما بعد  
 ذلكت مغالطات واجوبه لم يتعلق غرضنا بتقويمه وتعليقه او  
 تحصيله وتخصيصه وكذا ليس غرض كان بما سبق من الرسالة على ما  
 نعلق بالمقابلة ولذا تشرفت هذه الكلمات بنظر الفاضل المذكور  
 ايدوه الله وبلده ما يتمناه فالملتزم من جوابه الكلام لا ينظر فيه بنظر  
 السخط او الرضا بل نظر مدبر شاطعا على نفسه من الله سبحانه  
 ما شرطت على نفسه للشرط المذكور او لا ثم ليحكم بما تقر

عليه رايه المصيب في المطامع  
 المتبع ان شاء الله تعالى  
 ويسئل الله رب  
 لنزعة نقيضه وختم  
 وهو عن  
 والله المستعان  
 في كل حال

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هو قادر على كل شيء ولا يخطئ  
 السؤال واخلاف المسائل والصكوة والسكوت عن اصطفاة  
 لتبليغ الرسائل وبه تميم مكارم كخلاص وحسن الشايل  
 وانه اولاده الذين هم افضل من اولاد الاولاد واكمم العاشر  
 القبائل ما الله يقدر بالحق على الباطل فيدفعه فاذا هو  
 زاهق زائل فيقول الفقير لا غفوره البار حزين  
 جمال الدين محمد الخوارزمي الله القواب في كل باب ونطقه  
 بالجواب في يوم الحساب اني قد كتبت في رسالة في حل  
 الشبهة المشهورة بشبهة الاستسلام ولما كان الغرض من هذا الكتاب  
 ورفع اشكالها وايراد المغالطات وحل عقابها تشييد رزدها  
 وكذا فهم وتبليغها لتلحق في اعلاط كادهم كان كاطناب فيه  
 مطلوبوا وكذا ستمار غوبا فلا جرم اوردت اجوبة كثيرة مما خرج بها  
 او وصل اليها من غير امثلة وامثلة وتعرضت لما فيها  
 الجدل والجدال والقبيل والقال وكان في جملة جوابها ان بعض



اجتهاد فضاء محال اذ لم الفضل والكلام ثم قد اتفق المتأخرين  
 بنظر هذا الفاضل لا زالت فكرته عن الخطاء والخطل مصونة ووجه  
 بقوة فكرة الصائب ووجه من الضعف والحلل مكنونه فضاء  
 التوجه ولا حسان الينا وتوضيح طريق الفضل وكاشان علينا  
 لكشف ملك الوجود وبيانها مع فكرة استنساخها فبينها  
 بيان شاف كاف وكشفها ببسط واذا في طريقها لطيفة  
 وضمن رسالة شريفة ولكن مع ذلك لما كانت المعاني الترتيبية  
 فرغاية الدقة والخفاء والمطالب الترتيبية في نهاية الدقة  
 والعلاء لم يسفل لنا وجه المقدم في تحت الجواب وبقينا على ما كنا عليه  
 الشك في ترتيبنا ففقدت لغير عرض في الشكوك فيما  
 قاله دام فضله في المقالة وارسله في الرسالة عن نسخة محطرة اخرى  
 بعين العناية وبزجل الشكوك بالمرء بلطف الدراية واما انما  
 فربما من مواقع كشكالات جوبى في كل حال لا يخفى لغير مقصود  
 القائل ان لا يخفى لغير العبارة المنقولة امره اذ كان بين المقدم  
 واللاحق علاقة توجب حكم العقل استعماله لا تفهات بينهما

لو كانا ممكنين كان الاستلزام ثابتا بينهما ثم مثل يكون المقدم عليه  
 لا آخر ما ذكره ولا شك في نظرية هذا الكلام ليس الا ان اذ كان امر مح  
 عليه لا مرجح او معلول لا آخر ما ذكره كان الاستلزام بينهما ثابتا وج  
 نظرية ان يرد ما وردنا من الحكم العلية ونحوه حكم الاستلزام فحواله هذا  
 عليها لا وجه له فلا بد من توجهه نحو ما ذكرناه وبطل هذا الاستلزام  
 فحكم هذا الفاضل بعدم المسألة لا وجه له اذ لو كان غرضه ان  
 ما ذكره في الغرض هو بعينه نظرية ما ذكره القائل فقط انه ليس كذلك اذ  
 كلام القائل كما عرفت انه اذ كان بين المقدم واللاحق علاقة  
 العلية لا لانه ممكن بين ما اخذ في المقدم واللاحق علاقة العلية وان  
 الغرض انه يمكن حمله على هذا بتأويل فلا يقدر في حكمنا بالمسألة  
 وهو في هذا مع لغير فيما ذكره في الغرض ايضا مسألة اذ ما ذكره  
 يلزم لغير ممكنة المأخوذ في المقدم مضايقة على التساوي وليس كذلك  
 بل هو مضايقة على المأخوذ في التساوي فانهم وعلى فرض وقوعها  
 فالامر فيه بين من قال انه ليس بينهما وبين الحكم بالمسألة الا  
 كاشارة للاحتمال لا وجه بين وجهه فخر علينا خفا في الغرض



على بعض العقلاء جازية وكيف لا يكون ضرورياً والتفايف بين شيئين  
 يكون مفهوم كل منهما بحيث يكون تعقله مفهوماً لا آخر ولا شك في  
 أنه لا امتناع في أن يكون مفهومان محالان لك ذلك وكذا في لزوم العقل هذا  
 المعنى عنهما وليس حكيم حكم الاستلزام فلا بأس في حراثة الاستلزام عليه كتاب  
 العلية والمعلولية ونحوهما فان حكمها حكم الاستلزام فانهم  
 غرض القابل بهذا الكلام لئلا يحكم بالاستلزام في هذا الكلام متلا  
 محصل اذ ليس الكلام في لزم الحكم عليه حيث استحال اذ لا  
 لزم الحكم على تقدير الوجود وقد صرح به القابل ايضاً فكيف يتوهم  
 انه ليس كذلك انما الكلام في ان القابل ذكر لزم الحكم في حيث الوجود  
 فيلحق حكم الممكنة في الاستلزام وهو بطل اذ لا يلحق الحكم على  
 الوجود لا يستلزم لزم حقيقة حكم الممكنة فالقول بان غرض القابل  
 لزم الحكم في حيث الوجود وقد علق الحكم على الوجود ليس في مقابلة  
 كما يراد آخر والمآصل انه لزم اراد بقوله علق الحكم عليه في حيث  
 الوجود فيلحق حكم الممكنة انه اخذه من قبيل الممكنات وقطع النظر  
 عن استحالة ولم يأخذه امر احوالاً فلهذا التقدير من قبيل التقادير

فراهمين الخلف في مرجع هذا القول لا بالاستلزام في حيث كذا لزم  
 فلا يكون من انا ويل الخلاف في هذه المسئلة ولا يجد بناء الشبهة  
 عليه عما ذكره هذا الفاصل في مقالة كذا وهو بطل وان اراد ان  
 اخذ استحالة المقدم علق الحكم عليه في حيث الوجود فقط لزم في هذا  
 لا يوجب لزم حقيقة حكم الممكنة كما ذكرنا سابقاً اذ هذا التقدير تقدير  
 محذور لزم لا يكون الحكم على هذا التقدير مثل ما نجد في الممكنات وبما  
 ذكرنا ظاهر انه لا فائدة فيما اوردته الشيف في هذا المقام لان ما فرضه في  
 الشطر امر ممكن ولو فرض استحالة تقدير تحقيق لزم كان من قبيل التقادير  
 براهمين الخلف فلا ينفع في المقام ولزم لم يكن كذلك فصدقه ايضاً  
 غير مسلم كافر سائر المحالات فانهم ولا انشاء للعدم الذي  
 انصف بكونه واقعيًا هذا الفاضل دام فضله عثر في ان العدم وقي  
 ولا معنى للواقعية الا كونه متصفاً بكونه واقعيًا وعثر في ايضاً بانه على تقدير  
 الوجود لا وقوع للعدم الواقعي وظل كذا المراد منها من انشاء العدم  
 الوقوع فثبت انه على هذا التقدير استقدير الوجود في هذه الساعة بعد  
 فرض كونه زير معدوماً فيما يمكنه العدم الذي انصف بكونه واقعيًا



مشفيا بالظ ولا نجد وجهها لا كفاره وكانه فهم من شفاء كذا شفاء بعد  
 ومساو ظ مع انه لا يكون شفاء العدم ايض بهذا المعنى على هذا  
 التقدير مع قطع النظر عن قيد انصاف بالواقع مع انه معترف  
 وايضا اعترافه بانه على هذا التقدير لا وقوع للعدم الواقع بغيرنا  
 اذ تقرر الشبه بهذا النحو الا انه كونه مراده انه لا وقوع للعدم الواقع  
 باعتبار انه ليس قريبا على هذا التقدير فصح انه لا وقوع للعدم الواقع  
 فيكون ماله لا شفاء العدم ولم يؤخذ فيه انصاف بالواقعية كما يشبه  
 كلامه بعدد بالجله تقول انه لا شك انه هنا عدم واقعا وموعلي تقدير  
 الوجود اما واقع او متفاد لا يخرج عن التقيض لا سبيل لا كقول اثنين  
 انما يصح ان على تقدير الوجود لم يكن هذا العدم الواقعي فصح انه لو كان  
 موجودا لم يكن هذا العدم الواقع ولا معنى لاستلزام الوجود رفع العدم الواقعي  
 الا هذا وظ كنه هذا لا يتحقق في صورة الوجود بل في صورة العدم فانهم  
 ولا يقتضون ذلك كنه اراد انه لا يمكن ان يكون الواقعي في العدم  
 المنفرد فبطلان ظ كيف قد عرفت نفسه انصاف بان هذا العدم  
 المعروض شفاء على تقدير الوجود وهو كنه اراد انه لا يكون واقعا

على تقدير الوجود فلا يعقده كنه اذ لا نقول انه لو كان موجودا لم يكن عدا  
 على هذا التقدير بل نقول انه لو كان موجودا لم يكن هذا العدم الذي هو  
 كاي في الواقع ولنه اراد انه صدق هذه العبارة اقولنا ارفع عدا  
 الواقع للاستلزام انصاف العدم بالواقعية اذ يجوز لنه لا يكون في  
 الواقع عدم وح يصح لنه نقي ليس العدم الواقع مشغول كما مر فيه بل اذ  
 بعد التسليم لانه يند له عبارة اخرى مثل ذكرنا انصاف ونحوه اذ لا شك  
 في صراحة انصاف العدم المنفرد بالواقعية والحاصل لنه ما ذكره هذا  
 الفاضل دام فضله اما بناء على انه الحكم بشفاء امر كاي في الواقع على  
 تقدير تحقق امره لا يصح وهو مع انه لا يساعده عبارة هنا ظ  
 الفساد اذ لا شك في صحته كما بينا وكذا في شيوخه وكفاك شاعرا  
 بقول الله عز وجل الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان  
 هدانا الله ولو قيل لنه الحكم في خصوص الوجود والعدم حكمت دون غيرها  
 فلا بد من بيان اذ البدئية لا تفرق بينهما وبين غيرهما مع اننا قد اتينا  
 البرهان عليه واما على انه لا يمكن التعبير عنه بكلام يدخل في العبارة  
 يصير معناه آخر فهذا المنفرد مع كونه محميا قد عرفت انه ليس صحيحا

الواقعي



۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴

سید







الحرازة ولو اطلق الملام على مقدم هذه الشرطية ارجو ان يلاحظ  
 الوجود في هذا المقدم ما هو هذا المعنى لا يخفى وجب له كونه الملام  
 بمقتضى الشرطية بل يجب ان يلاحظ ان الشرطية كانت مقدمه  
 الشرطية مستلزما قد عرفت انه ليس بمقدم هذه الشرطية مستلزما باعتبار  
 الاستلزام الشرطية الذي في الكلام على اعتبارها بل باعتبار الاستلزام  
 الاجاب للفعل وانما المستلزم بذلك كاعتبار اجتماع النقيضين  
 ويمكن ان يقال ان جعل اصل وجوده مطلقا وحصل وجوده في الزمان الثاني  
 ملزوما بهذا المعنى لا باعتبار هذه الشرطية بل باعتبار شرطية  
 اخرى بلزوم كونه مقدم الشرطية مستلزما قد عرفت ثانيا  
 بغير الوجود في الزمان الثاني قد ظهر بما قرنا ان جعل الاستلزام  
 بمقتضى الاجاب للفعل وجعل هو لا ما كان اللازم من عدم الوجود  
 في الزمان الثاني لان المستلزم للاستلزام بهذا المعنى لا الوجود  
 في الزمان الثاني وانما اذا جعل الاستلزام بالمعنى الشرطية فيمكن ان  
 يجعل الملام نفس اجتماع النقيضين او نفس وجوده في الزمان الثاني  
 وعلى كلا وجهين يلزم من عدم الاستلزام عدمها وتبين الشبهة على

التقرير المشهور ايضا نعم على الثالث لا يتم على هذا التقرير بل يحتاج  
 ذكره كونه لا ضرورة في تقريره على هذا الوجه ثم يحتاج على التغير ان يغير  
 على الوجهين كما خبرني ايضا من دون رتبة كما قرنا وبنينا على وجه لا مزيد  
 عليه وليس فيه اعتبارا لقوله وبالجملة قد عرفت انه الظاهر على  
 وثق الاصطلاح المشهور ان يكون المعنى في الشبهة كونه مية اجتماع  
 النقيضين مستلزما لارتفاع العدم لا بمقتضى لازم لهية بالمعنى المشهور  
 للارام الهية امر اللازم بحسب الوجود بل بمقتضى لازم لنفس اجتماع النقيضين  
 لا لوجوده ولذا كان يجب خصوص الخارج وقد عرفت ان هذا  
 الوجه صحيح يتبع تقرير الشبهة عليه من دون رتبة وظاهر ايضا انه يمكن جعل  
 اصل وجوده ايضا ملزوما وتقرير الشبهة على الوجه المشهور ثم ما ذكرناه  
 انه ليس فيه اعتبارا للاستلزام بمقتضى الاجاب للفعل على البحث اذا كان  
 الكلام في ان الاستلزام لرفع عدم لان شي لا للشرطية وحيث  
 اجتماع النقيضين كما ما قرره من معنى المستلزم للشي لا يمكن ان يكون  
 مية شي مستلزما اذ لا يصلح لان يكون مقدما للشرطية فكأنه  
 على سبيل المماثلة ثم عدم استلزامها للشرطية خارج فلا ورود له



١٢٠  
 احصرنا ذكرنا اذ قلنا اولان عدم الاستلزام لا يستلزم عدم الوجود  
 الزمان اكله الا اذا اخذ الاستلزام بمعنى كاجاب الفعل لعدم  
 الاستلزام بهذا المعنى مستلزم له ثم اوردنا عليه بان لا يلزم له اخذ الاستلزام  
 بهذا المعنى لاننا لم نأخذ بمعنى الشرطية وجبنا عنه جواب مفصل شروح  
 وحي لا يرد له ليس فيه اعتبار الاستلزام بمعنى كاجاب الفعل وحيث  
 اجتماع التقيضات كذا مآثرة من غير المستلزم للشي لا يمكنه مقية شي  
 مستلزمة وهو لا ان يبق لعدم استلزامها للشرطية مستلزم  
 لعدم استلزامها لرفع عدم الذي هو كذا لها فذكر الملهوم واراد اللزوم  
 كناية وايضا الغرض من اخذ استلزامها لرفع عدم اثبات استلزامها  
 للشرطية فذكر ما هو الغرض احصا او فيه تعلق والالتفات لما  
 مطلقا بسج الكلام فيه وكذا الوجود في الزمان كقول حكيم او جود  
 العبارة فيما راينا من النسخ والظ لا يمكنه العبارة هكذا وكذا اورد وجود  
 فكنا قد وقع غلط في الكتابة فاما لمعبر استلزامه فمستلزم الاستلزام  
 فيه لزم الخامس ايضا كناية اجتماع التقيضات او لزوم ارتفاع عدم السابق  
 والشرطية المذكورة له على تقدير عدم وعند هذا الفاضل اللازم

على تقدير كل معقول ثم كان المناسب من هذا ايضا ليقول فاما لمعبر  
 الخامس لرفع عدم لم يمكنه بالنسبة للشرطية المذكورة  
 كما ذكرنا هذا العينة ما ذكره سابقا من قوله وحيث اجتماع التقيضات  
 ولا يظهر وجه لا عادية وايضا يترآى من هذا كلامه انه مستلزم  
 وحيث اجتماع التقيضات شي لا يستلزم استلزامها للشرطية المذكورة  
 ولا يظهر ان مراده من هذا الشيء الذي موثا ر اليه بقوله هذا لازم  
 لما اتي شي فان كان رفع عدم السابق ففساده ط او استلزامها  
 له مستلزم لاستلزام الشرطية ايضا بناء على ما بنى الشبهة عليه من  
 لزوم الاستلزام ولذلك كان امر اخر ففى غاية الحفاء ثم لا يخفى لزم هذا  
 الكلام ومعه هو الذي سبكه بعد ذلك في جواب عن الايراد  
 السادس والثامن بيان انه لا يمكن حمل الكبير والصغير في الشبهة  
 على ظاهرهما بل لا يلزم تغييرهما ولا اختصاص لم يمكنه نفس اجتماع التقيضات  
 مستلزمة او وجوده في الزمان اكله كما اشرنا اليه آنفا وكذا لا اختصاص  
 له بهذا التقدير للشبهة بل يحتمل التقدير الذي غيره اليه ايضا وهو لا  
 فلا محصل له في هذا المقام كغيره فان قال عند فرض بعض



الصغير أو لا يخفى كما في هذا الاتصال من مخافة ففقيه يستلزم عدم  
المهية مستلزم لعدم هذا المنع وجهه غير ظاهري لا يعقل فرق ظاهر بين  
لازم المهية ولازم الوجود ولن جعل المستلزم مهية وجود جماع النقيضين  
أو لو كانت النسخة في العبادة السابقة غير قوله وكذا الوجود في الزمان كماله  
عنا قلنا أنه الظاهر أنه وقع غلط في الكتابة كان هذا تكراراً وله كان على  
ما هو في النسخة التي رأينا ففقيه أو لا أنه البطلان هذا الشق بقوله لم يثبت  
هذا التغير استلزام شيء من شيئين بالشيء فاعادته تكرار  
وثانياً إنه يبقى شيء آخر لم يطلعه بعد بل إنما يطلعه آخر فكيف نقول  
فالمعتبر استلزام الخامس الاستلزام بل كان يجب أن يقول هذا البطلان  
هذا الشق فيما بعد لأن مهية لم يستلزم صدق الشرطية أو  
هذا العلم كأنه في باب الكتابة وإيراد الملزوم وإرادة اللازم  
ولا مغزى لاستلزام المهية على تقدير خاص لهذا إرادته يستلزم المهية  
لاستلزامه يجب العجودين ففقيه أنه قد سبق أنه لو جعل الاستلزام لازماً  
للملزوم يجب الخارج البطلان ثم الشبهة ولا حاجة لجعله لازماً للمهية  
مع أنه لازم للمهية أي لا يحدوه فيكون لازم على تقدير كاسيخ وإن إرادته

استلزام نفس الشيء سواء كان استلزاماً بالمهية أو كجوب الوجود ففساد  
خضر وإن جعل اللازم كونه مهية أو أنه الوجود كمنظومة في السجادة والركابة  
واعلم أنه جماعه أو لا يخفى أنه كونه صدقاً لازماً لمهية الموصوف  
ليس لأنه يحمي الموصوف متصفاً بها في الذهن والمخارج جميعاً وكان  
عدم التصاف بهما بينهما مستقداً وقد ذكر بعضهم للمعارض في العجودين لا  
يكونه إلا كالكثرة لكنه ليس ثابتاً وح نقول إذا كان شيئاً مستلزماً لآخر  
سواء كان يجب خصوصاً خارج أو الذهن أو كجوبها جميعاً فاستلزامه  
له عبارة عن كونه بحيث لو وجد وحده لآخر ما يجب الخارج أو كجوب الذهن  
أو كجوبها فالتأثير مثلاً مستلزماً لحرارة كجب الخارج ومغزى استدلالها  
لها أنها يصدق عليها أنها لو وجدت في الخارج وجدت الحرارة أو  
كونها بحيث لو وجدت في الخارج وجدت الحرارة أو كونها في العبارة  
المقارنة أو المترادفة ولا شك أنه التماس سواء كانت في الخارج أو في  
الذهن فيخرج منها العقل ويصدق عليها أنها بحيث لو وجدت  
في الخارج وجدت الحرارة لا يبرر أنهم معترفون قاطبة بأن الجسم مثلاً  
يصدق عليه في الذهن أنه مهية إذا وجدت في الخارج لم يكن في الموضوع



ثبت له التصديق التام كاستلزام ثابته للتأخر الذي هو الخارج جميعاً  
استثناء عدم انصافها بما فيها فلا بد لها لوجاز لئلا يكون متشقق بها  
فقد فرض وقوعه لم يلزم منه شيء لكنه اذا فرض له انما لم يكن متشقق في  
اي طرف كان بانها لو وجدت في الخارج وجدت لحوارة بالعلم فبان  
بحوز له وجود التأخر في الخارج ولا يوجد اطرافه فيه وهو متناقض للزوم  
قطعا فتم المطالبة بحجته فان قلت غاية ما ذكرت انه اذا اشترط في التصديق  
الشرطي كاستلزام لم يكن كاستلزام وهذا غير محذور اذا خفف في الشرط عدم  
مفهوم الزوم انه يمكنه لئلا يكون للزوم فالترافع فيه بل يمكنه ذلك  
اولا فلا بد من ثبوت امتناع ذلك لانه يلزم له لا يكون كاستلزام قلت  
ليس كذلك كما ذكرت بل المراد انه اذا فرض استلزام على مثله بين امرين فهو  
يقضي له لا يجوز انفق كالملازم في حال من حال في تقدير  
على فرض له لا يكون للزوم لازما ويجوز انفق كالفرض ذلك للزوم ما  
يافرقه كاستلزام المفروض وهو صحيح لانه يلزم خلاف الفرض لانه  
يلزم على هذا ان يرتفع كاستلزام حتى يبق ان التأخر التام في الزوم  
بل يمكنه لم لا وهو لا وتس عليه حال الزوم الجزئي ايضا فان قلت

اثبت ح هو لزم كاستلزام اذا تحقق من شئين في الواقع فبعد تحقق  
لازما بمغزانه يمتنع زواله لا بمغزانه يمتنع اشفاءه ريثما في وجه الجواب  
التأخر لقلته عن بعض العلماء لاصل الشبهة فراجع الرسالة من ان عدم كاستلزام  
على نحوين احدهما اشفاءه ريثما وهو المستلزم للوجود وثانيهما عدمه  
بمغز زواله وهو المستلزم للعدم فلا منافاة قلت لازمه بمغز امتناع  
اشفاءه ريثما ايضا سيظهر عن قريب بطلانك يندفع هذا الجواب كمالا  
بمغز هذا ثم لزم لي احد ولا يمتنع بهذا القدر للزوم صدق كاستلزام  
لموته للزوم ويقول غاية كراهته عدم انصاف المميتة بمغز التأخر  
والخارج ح فيمكنه انفق كالمميتة عنها محالاً ويجوز ذلك للزوم  
لانه يمكنه لازما لمميتة الا برسر لزم عدم ما حقيقة الخارج في الواقع ولا  
يمكنه انفق كالمطيقه الان ان علمنا حقيقة ومع ذلك لا يكون لازمة  
لها بل لا بد من بيان العلاقة فتقول اعلم اولاً ان الزوم يستعمل في الزوم  
بمعنيين احدهما لئلا يكون ذات الشئ اية عنه لئلا يوجد بدون  
سائر وكان بحيث اذا لاحظته الذهن يشرع منه هذا الالزام الذي  
اما ضرورة او بنظر سواء قبل ان لا يمكنه تحقق هذا الالزام بالذات



بدون تحقق علاقة الترابطية ولا في هذا الباب لا يظهر المنه  
 الذاتية اذ هي ايقن لم يكن ذات الشيء اية ان يوجد مع آخر ويكون  
 بحيث اذا لاحظت الذات من غير هذا الباب الذائق كالصدق والقيض  
 نحوها والثالث ان يستنع انفسها كشيء في آخر لعلاقة بينهما في نفسه ذلك  
 كعليه احدهما للآخر او معلوليهما الثالث فيمكن ان يجعل كالباء المذكورة  
 من العلاقات في ح كونها من المعارف من كاول وقد فصلنا القول فيه في  
 تعليلنا على شرح كاشرات والذوق من هذا فنقول لما كان المعنى  
 الاول كانه كاشه بلينا الكلام في اصل الرسالة عليه بينا لزوم اللزوم  
 ايضاً بهذا المعنى اذا تحقق اللزوم بهذا المعنى وحاصل الاستدلال كما  
 اصرحنا وفصلنا في اصل الرسالة انه اذا لم يمتنع في الواقعة انفسها ك  
 امتناع كانفسها ك بين الملزوم واللازم في الوجود بينه في خصوص احدهما  
 بالنظر في الملزوم لم يباريات الملزوم عن انفسها ك عن ذلك  
 الامتناع لما انفسها ك عنه بالنظر في ذاته واذا جاز شيئاً بالنظر في  
 ذاته لم ياب عنه وقوعه ايضاً ولم يمتنع وقوعه بالنظر فيهما فاذا جاز  
 انفسها ك امتناع ك انفسها ك عن اللازم بالنظر في ذات الملزوم فلم

ياب عنه وقوعه ولم يمتنع وقوعه بالنظر فيهما ووقوعه لزال امتناع ك  
 مستلزم للمكان ك انفسها ك عن اللازم فيمكن ذلك ك امكان انفسها  
 جازياً بالنظر في ذاته اي لم ياب ذاته عنه واذا لم ياب عنه امكان  
 ك انفسها ك لم ياب عنه وقوعه ايضاً كما ذكرنا فلم ياب عنه انفسها ك  
 عن اللازم وهو منافي للزوم ضرورة وبما قررنا ظهر انه اذا لم يكن الذات  
 اية عن شفاء هذه الصفة عنها اي امتناع انفسها ك عن اللازم كجب  
 خصوص الخارج او الذات من اوجبها التمسك استلزام في الذات في الخارج  
 جميعاً بل يجوز بالنظر فيهما انفسها ك عنها كجب احدهما ك بين اية عن  
 انفسها ك عن اللازم ايضاً سواء كان اللزوم كجب خصوص احد الوجودين  
 او كجبهما وانت خبير بان الاستدلال بهذا القول مجال لتطرق خلل اليه  
 كما ذكرنا في اصل الرسالة وثبت به لزوم اللزوم للمتمية في كل اللزومات  
 احراز اللزوم كجب الوجود بينه وكجب المتمية به لا ما يتعلق باللزوم بالمعنى  
 كما قل واما اللزوم بالمعنى الثالث فاذا كانت العلاقة المعبرة فيه هذا  
 الالباء الذائق الذي ذكرنا فحال قد علم مما ذكر ولا حاجة بل اعادة القول  
 فيه ولزم كانت العلية من جانب الملزوم فقط لذات الذات اذا كانت



١٣٤  
 عنه موجبة للاراد كانت علمه لا تصادفها بهذه الصفة ايضاً في الزمان واما  
 والاراد لم لا يكون علمه لازماً ايضاً كما استنبط من هذا الدليل الذي  
 ذكرنا ولم كانت العلية من جهة اللازم او كرام الثالث فان كانت  
 العلية بحسب خصوص الخارج فلا شك ان اللازم او كرام الثالث كما  
 انهما علتان موجبتان بحسب الخارج للملزم كلك هما علتان موجبتان  
 بحسب الخارج لهذه الصفة ايضاً فيكون من الملزم وهذه الصفة في  
 الخارج علاقة انهما معلولا علمه ثالثة واما تحقق العلاقة بينهما بحسب الدين  
 فوجهه ان الصفة يتوقف على الموصوف النسبة فيكون الموصوف علمه لها  
 ولما ثبت انشاء انفعالها عنها ثبت انه علمه موجبة فتتحقق بينهما علاقة  
 العلية والمعلولية ولم كان منشاء الانجاب والاراد اللازم او كرام الخارج  
 وذلك لاننا في هذا الملزم كانه منشاء الاراد كاصل ايضاً في الزمان فيكون  
 هو اللازم او كرام الخارج وهذا الوجه جاز في الخارج ايضاً ولم كانت العلية  
 بحسب خصوص الزمان او بحسب جميعها فالعلم ايضاً يعلم تمام ذكرنا فان  
 قلت توقف الصفة على الموصوف لم يستلزم فانما ليس في الصفات  
 العينية واما الاستبارة فلا وجود لها في نفسها حتى يتوقف على الموصوف

بل ليس

بل ليس الا الشبوت الرباط الذي هو كالتصاف كالتصاف لا يتوقف  
 شبوت الموصوف على ما هو في الحقيقة بل يستلزم علمه في ما ذكرته قلت  
 الاستلزام ايضاً كيفينا اذ الاستلزام لا بد فيه من العلاقة فاذا تحقق  
 الاستلزام تحقق العلاقة ولم يكن غرضنا الا اثباتها فان قلت ما ذكرته  
 في صفة الكون الذي هو كالتلزام جاز صفة كونه زيد مثلاً مع انشاء اجتماع  
 التقيضين ونحوه كما هو المستحيل لا شفاء في الواقع اذ ليس حاصل الكون المذكور  
 الا الكون مع الشرطية المذكورة التي هي الملازمة ويكون انشائها محالاً  
 في الواقع مثل انشاء اجتماع التقيضين ونحوه فيلزم ان يكون كونه  
 زيد ايضاً مع انشاء اجتماع التقيضين لازماً بحسب ذاته وليكن كمال هو  
 من كمال الواقعة مع انشائها وايضاً يلزم من لزوم كونه كمال مع انشاء المذكور  
 ايضاً لازماً اذ هو يلزم كونه المذكور وللازم اللازم لازم وهو بطريق انشائها  
 قلت بعد تسليم الكون المذكور من قبيل الكون الذي ذكرته الفرق بينهما  
 انه منشاء الاراد في هذا الكون كرام الذي له علاقة مع الملزم والكون الذي  
 ذكرته منشاء لزومه استحالة كرام المقارن وهو امر جبري وبعيد عن  
 هذا اظهر الفرق بين ما نحن فيه وبين كمال لا شفاء اذ كمال لا شفاء



ولم يمنع انفكاك بعض منها عن بعض بل كلها كغيرها من علة  
 لا ينفك كالباء الذي علة انفكاك ولا باحد العليتين فان قلت يوجد  
 كاشا قينا ايتم العلاقة الترتيبية وله علت غرضية تحقق كيفية اتصال  
 القضايا كالمجمل واستعمالها في القياس وانشاج وضع التام من وضع  
 المقدم ورفع المقدم من رفع التام وكما هو الترتيبية في الاشياء  
 واخرجه من اللزوم لا يمكن فيها ذلك اذ العلم بالعلاقة بينهما انما يحصل  
 بعد العلم بتحقيقها في الواقع ومثل ذلك لا يجوز فيه ما ذكرنا والحاصل ان  
 العلاقة الترتيبية هي العلاقة الترتيبية حصول العلم بها دون  
 حصول العلم بتحقيق الطرفين حتى يمكن له في مادة الطرفين ذكرنا  
 ومثل هذه العلاقة ليست كالموالتربية في الاشياء وكذا قيل ان  
 اللزوم هو له في العقل امتناع كالفكاك بين الشيئين اما بدنية او  
 بربطية فيحتاج كالعلاقة الترتيبية فذلك انما ينفك اذ لم يجد  
 العقل من جهة لزوم تحقق احد الطرفين وانشاء شفا عن الواقع  
 اذ على هذا ايضا لا يحصل كعارض الترتيبية من وضع اللزوم ولا شفا  
 كما ينظر عند التدبر فربما فان قلت قد ذكرنا ان اللزوم الذات

مسند له ذات الملازمة امر الذات كافية فيها وعلى ما ذكر  
 صفه اللزوم مسنده الى ذات الملازمة بهذا المفهوم جميع الصور كيف كان  
 لازمة للذات في جميع الصور ولت هذا الذكر ولا يستلزم ليس مما  
 اتفق عليه محققوهم بل لم يجدوا دعاء احد المحققين له كيف اذا  
 جاز لم يكن من شأن اللزوم في اللزوم بحسب خصوص احد الوجوه غير الذات  
 فلم لا يجوز له يكون في اللزوم بحسب ما جمعنا ايضا لكت اذ لا فرق  
 بينهما ولا اصطلح احد على ان يجعل لازم المتيقن بهذا المفهوم شفا  
 معه ولا يضرنا في هذا المقام اذ بعد ما ثبت في هذه الصفة شفا  
 عنه الملازمة في الذات والحارج فظ انه اذا لم يكن هذه الصفة لم يكن المتيقن  
 ضرورة وذلك كيف في اجزاء الشبهة سواء تميمها بل لازم المتيقن او لا  
 ثم لا يخفى انه على ما ذكرنا ظهر ايضا انه اللزوم لازم بمفهوم شفا  
 رؤسا ايضا لا يجوز انشاء زوال اما في اللزوم بالمفهوم كقول فلان  
 الذات بمجرد اذ لا خطها الذات من غير منها الاباء المذكورة  
 ويحكم بشبوتها لما مع قطع النظر عن غيره وكل صفة لكت كغيره  
 الذات لا يكون في الذات علم لها كما بينوه في بحث كالمكان بالغير



واذا كانت مقتضى الذات فلا يمكن تخلف الذات عنها لا يمكن زوالها  
 فقط بل يمكن اشغائها بغيرها ايضاً وهو موطوء وكذا الحال فيما اذا كانت  
 الذات علية للارزوم ولهذه الصفة وهو موطوء واما اذا كانت العلة  
 الارزوم او كرام الثالث فتقول منشأ الارزوم اذا كان عليه موطوء  
 لغيره عليهما مقتضى ذاتهما ومقتضى الذات لا يمكن له مختلف بهذا المعنى  
 ثبت ما ادعينا به ايضاً نقول بوجوه اخرى من جهة هذا التناول  
 انه لا شك في انه اذا تحقق الاستلزام بين شيئين اى صدق الاول  
 وجداً مثلاً او جرداً بحكم العقل ضرورة باستحالة انفكاكهما عن  
 بـ مطلقاً لا على تقديره الصديق كما يحكم باستحالة لغيره لا يمكن  
 الواحد نصف كاشين وانشاء مختلف مقتضى الذات وكذا انقضاء  
 عنها لا غير ذلك مطلقاً لا على تقدير كونه نصف كاشين وهكذا  
 وكان المقسم انه اذا تحقق استلزام آلب فهذه الصفة امكن  
 البحث لو تحقق تحقق بـ ثابته لما في الذهن من الخارج جميعاً  
 ويمتنع انفكاكها عنها وقد ذكرنا انه لو لم يكن متصف بها فاحدها  
 لزم لغيره لا يمتنع تخلف بـ عنها وهو محال بالتم فثبت ما المقسم

ولا بد عليه ما ذكرنا بقولنا فان قلت ما ثبت استلزام كـ  
 لا يجوز ولو قيل يجوز لغيره كونه تحقق المهيئة في الخارج مثلاً محالاً  
 يجوز لا ينصف بذلك الارزوم فاجابه ما ذكرنا في الرسالة من انه لا يمتنع  
 المهيئة بل يمتنع كونه المهيئة متصف به في الوجود كونه ممكنات له لا في  
 وجوده اى ايضاً كذا ومن كاشين لمتشاع لمهيئة اجتماع النقيضين مثلاً هذا  
 واذا قد اطلعت على حقيقة الحال ظهرت عدم اتجاها ما ذكره هذا  
 الفاضل دام فضله ووقع ابراره ولا حاجة الى التوضيح لما قاله لكن  
 لمزيد التوضيح لا بأس لمن يتبع اجزاء كلامه الشرقي ونفتش  
 عن حالها فثبات ما قاله دام مقالته فيه نظر لان ما افاده  
 غير وان افادة المقسم اكد قد ظهر وفادته بافادة المقسم والله اعلم  
 لهذا النظر اذ بعد فرض متعلق الجواز الذي ذكره كونه الارزوم على  
 قياس ما ذكرنا اجتماع كل منهما مع جواز كاشينها يمتنع عدم  
 ابقاء ذات كل منهما غير جواز كاشينها كاشينها وقد بينا لغيره عدم  
 ابقاء الذات عن جواز كاشينها كاشينها عدم ابقاء غير كاشينها كاشينها  
 ايضاً وهو منافي للارزوم قطعاً فالنظر انما في عدم اعتبار



137

الحل

كلام  
ومبطل هذا البيان يلزم له كونه لزومية قد عرفت له من هذا  
الاجتماع اذ لا يأتي ذات طلوع الشمس ان يفتاك بعلم ان شفاء اجتماع  
النفق في بحر الدليل فيه وكذا ليس بينهما علاقة من العلاقات  
المقيدة فلا يلزم بينهما لزوم اخر كما عرفت مشروحا الا انه يمكن مراده  
بالبیان ما ذكره من دليل لا يبيح ويحجج له بمثل هذا البيان يلزم بالزوم  
لكنه باننا ليس هذا البيان ولا يلزم عليه شيء كما عرفت استحالة  
اللازم مطلقا قد عرفت فيه فلا يلزم اشتناع كاجتماع المذكور  
امثالا ذاتيا له اراد بالاشتناع كاجتماع بالذات له كمنه ذات  
الاجتماع بينهما مقيدة للاشتناع فيفسد مع قطع النظر عما سبق ان  
ذات كاجتماع ليست مقيدة للاشتناع بل المقيدة خصوصية الطرفين  
فلهذا لا اشتناع النقيض ايضا ليس لذات كاجتماع بينهما بل لذات  
النقيض ولو فرض صحة ذلك فمراعاة اجتماع النقيض فقط له من اجتماع  
اللزوم مع عدم اللازم ليس كذلك الا اذا اخذ اللزوم بالمعنى الاول  
الذي ذكرناه ووجه فساد ما يراعى من البيان وكوثر له من اللزوم الذي  
يكون له اعتبار عليه احد الطرفين ايضا كما مر لك فلهذا لم يرد هذا



الحكم في اللزوم الذي ثبت من كونه الثالث لا وجه له ثم وانفارة محاذية  
ثم لو فرض صحة هذا الحكم في جميع اللزومات فلم لا يقع بين اجتماع الحكم  
وامتناع اجتماع النقيضين والتفرقة تحكم ولزم ان اراد به كونه كاشعا  
بشيء من ذات احد الطرفين في لا يشمل جميع اللزومات اذ قد يكون  
ذلك كاشعا بشيء من كونه الثالث ولزم ان اراد به عدم كونه بشيء  
استحالة الطرفين او احدهما فيجوز بعد عن العبارة يرجع الى الوجه الثاني  
الذي ذكره اولاً ولا يذهب عليك ان ما كان حاجة الى تخشع هذا  
التطويل وكما طاب لب الذكور ذكره اركبة في هذا المقام بل كان يحسن ان  
يقول لا بد من اللزوم من العلاقة ولا علاقة في كاشفات فانهم  
فلا يخفى طريق السحاب فيما نحن فيه قد عرفت انه لا ينبغي  
نحن فيه قد عرفت انه لا ينبغي فيما نحن فيه الا انه يمكن مراده بما نحن  
فيه ما ذكره في ذيل الا ان لا يخفى عليك موضع استحباب المنع في كلامه  
قد ظهر لك حال ذلك كما استجاب ثم لا يخفى انه اورد اولاً هذا المنع  
على كلامه والحل الذي للنفق هو هذا المنع فالقول بان بعد الحل ظهر  
استحباب المنع في كلامه لا يخفى على من عاين ثم لا يخفى على من عاين استحالة كاشفات

ان لا حاجة الى هذا التطويل الذي اركبته بل كان يكفي لنفي اذا كان  
الطلاق مع التسل محالاً كان استحالة ايضا محالاً ولا وجه لاجتماع محال  
فما نحن في الاجر طالما تحت هذا الكلام التطويل الذي استحالته  
كما نفاك بهذا المعنى الذي اعتبره حاصلة من كثير من كاشفات ايضا  
فان غاية فائدة فاعتباره وجعل اللزوم لازماً بهذا المعنى فلو كان الوضع  
كالزام على ما ذكرنا بانه يلزم من استلزام النقيض شيئاً واحداً منفع  
لقد عرفت العبارة ولزم ما ذكرنا من النقص الذي اوردته وقد عرفت دفعه  
لا الزام فيه اذ لا يمكن فيه محذوراً ولو كان الوضع تغير الشبهة  
بالقول الذي قرره بعد ذلك فيجوز جداً ان الشبهة على هذا الوجه لا  
لان اللازم بهذا المعنى لا يلزم من عدمه عدم اللزوم وبناء الشبهة  
عليه اذ اللزوم بهذا المعنى ليس حاصلة الا انه يمتنع وجود اجتماع النقيضين  
مع عدم الاستلزام في الواقع وذلك لا يستلزم سوى امتناع اجتماع  
عدم الاستلزام مع وجود اجتماع النقيضين في الواقع لا ان يستلزم  
انه اذا لم يكن الاستلزام لم يكن الوجود في كاشفات الشبهة لان  
يلزم كونه محققاً عدم الاستلزام في الواقع مع وجود اجتماع



محال لا يكتسب مع عدمه وذلك مما لا يؤتم استحالة اذ لا يمكن المحال  
ومثل هذا لا يصلح لان يجعل شبهة وهو خطأ الاله يتكلف من قوله  
لا يستلزم في الواقع لو كان كما ادعيتموه من الملزوم ولا يستلزم له  
مثل ذلك من الملزوم ولا يستلزم اليقين ولا يمكن اجراء شبهة  
بهذا النحو اليقيني ولا يخفى ما فيه فان قلت اذا كان شيئا متعقبا  
في الوجود فافتقارها دليل على افتقار الوجود من قبل كسبب المشيئة  
لا سببها فيصح انه لو لم يكن احدهما لم يكن كخر في تقرير الشبهة على  
هذا النحو لا على سبيل اللازم اليقيني قلت هذا مع اجراءه في جميع الاعمال  
مشكل بل انما يجوز في مورد واحد وفيه كانه ليس كذلك لا يستقيم اليقيني  
اذ على هذا لا يمكن قوله في تقرير الشبهة لانه يستلزم الاستلزام عدم الاستلزام  
المذكور لعدم الملزوم المفروض صحيحا لان المفروض للملزوم الاستلزام  
بهذا المعنى ليس كذلك اتفاق فلم يلزم منه شيء فلم يكن المقدمة العالية  
بانه لو لم يكن الاستلزام الاتفاقية عامة يكونها صادقا فقط  
والمقدمة اللازمة من استلزام عدم اجتماع التقيضين للاستلزام وهي  
لو لم يكن الاستلزام لم يكن اللازم لزوميه بناء على ما ذكرته وظن انه

لا منافاة بينهما اذا استحال فيكون شيئا مستلزما لعدم شيء اولي  
كما قل متحققا في الواقع ويكون الشيء الثاني متحققا فيه كما فيما نحن فيه  
فانهم ونقول لعل مراده بالامتناع ان قد عرفت المراد من الامتناع  
بالنظر الى الذات كما هو الشايع في استعمال هذه العبارة ما ردت  
اليقيني شايخ في استعمال هذه العبارة كما لا يخفى ولا يجوز في الاستلزام  
مطلقا قد عرفت لانه كلامنا في الرسالة في الاستلزام بالمعنى الاول  
الذي ذكرناه وما ذكرناه بجزئية مطلقا واما الاستلزام بالمعنى الثاني  
فانضاه في الرسالة وقد عرفت بهنا حاله اليقيني مفسدا ثم  
ما افاد على تقدير تمامه لا يفيد ان قد عرفت افادته للزوم الملزوم  
بالمعنى الاول بالنسبة الى المهية واما الملزوم بالمعنى الثاني بالنسبة الى المهية  
مطلقا فقد بينا اليقيني هنا بوجه لا مزيد عليه نعم لا يمكن لزومه لبعض  
الصور من اشياء الذات وهو لا يقع في الملزوم كما في لزوم حاصل اليقيني  
ولو ادعى لزوم الملزوم للمهية لا بد له من كونه كذا فقد عرفت انه ادعاء بلا  
شاهد ودليل ولا صطلح على ذلك غير ضاير كما مر اذ لم يذكر  
في المقام سور حديث انه اذا كان يراد بالشيء غير غائبة اذ بعد ما ظهر



استلزام الشيء لشيء لم يصدق عليه انه لو وجد وجد كذا فاذا صدق على  
القيضية انه لو وجد ارتفع عدمه السابق كان مستلزما لرفع عدمه السابق  
وكان استلزامه له هو ذلك الصدق ولما ثبت لزم استلزامه لازم  
ذلك الصدق وايضا لازمه هذا القول بوجه له وهذا الفاضل  
وهو انما فاداه ما اذا قيل في هذا المقام في كلامه عليه ولو حمل كلامه  
على انه المذكور في المعالطة استلزام وجود اجتماع النقيضين لا نفس اجتماع  
النقيضين فمع لزم سياق الكلام لا يحتمل ومنه ايضا ظاهرا بينا سابقا  
فمن لزم هذا اللازم لا شيء ولا وجوده جميعا صحيح شائع ولا يجوز شي  
منها ثم لزم اعتبر فقلت وقال بصدق عليه ان قد عرفت انه ليس  
مغايرا لما في المعالطة وانه هو عينه فان اراد لزم منه اجتماع النقيضين  
اذا كان هذا الصدق استلزاما وكان المفروض لزم اجتماع النقيضين  
ليصدق عليه ذلك وثبت لزم استلزام لازم للميت فلا بد لزم عينه  
منه اجتماع النقيضين مستلزما لهذا الصدق فمنعه منها لادجه له ولو كان  
منع فانما هو على دليل لزم استلزام لازم لميت اللازم وقد سبق هذا  
ثم لا يخفى لزم هذا الفاضل دام فضله كانه استنبه عليه من مراد هذه الكلمات

الى ذكرنا

الى ذكرنا هذا ليس موثقا بهنا بل هو حقيقة ما سنده بعد ذلك  
جواب كذا لاداة التام من ان لا بد من تغير الكبير والصغير  
اذ لا يتم لزم حالي عدم يصدق حقيقة انه لو وجد الزمان انما  
ارتفع عدمه السابق بل ظاهر اوله عدم الاستلزام صدق هذه  
القيضية على غير بل انما يستلزم امر اخر كما سيجر مفصلا ولا رابط  
لها بهذا المقام ثم اذ هذه الكلمات ترجع حقيقة لا منع الصدق  
وكلامه بهنا فليز الصدق لا يستلزم استلزام الصدق بينهما  
بعد وايضا لا خصوصيته لها بهذا التفسير بل على تقريره الذي  
غيره اليه ايضا فثبت كان اللازم لزم عدم الصدق ان لا يخفى ان  
هذا يرجع الى الجواب كذا في الجوابين اللذين عول عليه فملا وجه  
لا يراة في هذا الموضوع وهو انما فاداه بقوله استلزامه استلزام  
وجوده ان لا يخفى فساد اذ قد قرنا لزم استلزام الشيء لشيء  
يصدق عليه لو وجد وجد وحق لزم كان المراد بالاستلزام استلزام  
نفسه لا لزم لزم لا يستقيم القول انه ذكره اذ المقدمة القايلة  
لو وجد الزمان انما ارتفع عدم عبارة عن استلزام ذلك الشيء



لا ارتقاء لعدم لا وجوده لان صفة الشرطية يقتضيه ان يرتفع  
اذ من البين انه لا يرتفع بالمتشاك بالمتشاك بالمتشاك بالمتشاك  
على انه يمكن ان يرتفع بالمتشاك بالمتشاك بالمتشاك بالمتشاك  
لانه لا يستلزم ان يرتفع بالمتشاك بالمتشاك بالمتشاك بالمتشاك  
على تقدير الوجود منتهكاً عنه اما ان يرتفع بالمتشاك بالمتشاك بالمتشاك  
لا يكونان معاً في الوجود بالفعل فلا يقتضيه ان يستلزم بل ان لا يرتفع  
انما يمكن على تقدير الوجود ولا يستلزم ان يحقق في عدم الوجود ان يستلزم  
لانه العبارة فاصرة عن افادة هذا المعنى فيما لا شك فيه بقرينة المقام  
وسياق الكلام لانه ليس المراد الا ان يرتفع بالفعل فاللا يرد ولا ينافي  
طريقه هذا الفاضل حيث لا يمكن ان يرتفع بالمتشاك بالمتشاك بالمتشاك بالمتشاك  
وقوله واذا كان الصديق هو لا يستلزم ان يرتفع بالمتشاك بالمتشاك بالمتشاك  
تأمل ولا يخفى قد ظهر صحة هذا القول ولانه ليس المتأمل فيه مجرد التأمل  
منه فله التأمل وما ذكرناه ظهر موضع التأمل في التقرير من قد ظهر  
صحة ما ولانه لا موضع للتأمل فيها نعم اخذت الرسالة ان لا يكون  
لانه ارسال رسول في طلب الرسالة لاجل محبة قلب الودق فكل

جد لا يلبق بمثل هذا الحكيم فكيف كان قلب الودق حاشاه غير ذلك  
من الرسول حيث قال انه ارسله وانما ارسله غيره ويقع في  
وهو لا يلبق بهم التوفيق ان كان فيه تعريفاً يعطيه لا افهم معنى ما قيل  
وهو كما قال بل كان في النفس مرتبة من الذي يتفرش في هذا المقال  
ولما عجب احسن لانه لا افهم معنى ما قيل انما العجب في فرق هذا الفاضل بين  
التي يكسر كفته وبين ان كفته شدة وحكمة بان توهم التوفيق في  
من حمل ما قيل على اول حمله انما معطاه بان القائل كثير فكيف  
ينصرف حكم الجرح اليه والتعديل على الباقي ان اذ ان هذا التعليل  
جاء في كقول اليعقوبي وعجبت من قوله بعد ما قال لانه مغر ما قيل ليس كيك  
كسر كفته من كفته تعريفاً بل ان كفته شدة وليس فيه توفيق لانه لا فرق  
بين قولنا ما قيل او ما قاله قائل اذ ان اليعقوبي ما قاله قائل الا ان كفته  
يكسر كفته والحكم يمكن ان يستلزم ان قد عرفت ان يستلزم ان جمع  
هذه الصور لانه لم يمتدح المجلد المملوء من غير اشكال الاستلزام  
كما ذكرنا كونه المملوء على حاله ليصدق ان قد عرفت سابقاً في هذه  
العبارة وايضا لا عايد فيها لا محالة ثم لا يخفى ان لا يلزم لانه كحل



الاستلزام كونه الملازم على حادثة كذا بل وجعل الصدف المذكور  
 كان صحيحا بان يقي لزم الاستلزام هو لزم يصدق على الشيء انه لو  
 وجد وجد كذا والظن كذا الملازم وحده والتفاوت في النفي  
 وهذا المعنى امر بغيره في الظن كونه السياق لزم مراده في هذا القسم  
 كونه ملازما بحسب المية اذ حكم فيه بانه يشرع الاستلزام منه مجردا عن كل  
 غيره ثم ما تبع ذلك انه قد يشرع بحسب ملاحظة الوجود الخارج في  
 لزم بغير القسمين متباينان ولزم القسم كذا في هو الملازم خارج  
 فيكون كذا اول الملازم للمية اذ لا احتمال للملازم الذين وعلى هذا  
 فالحكم بانه يشرع الملازم مجرد عن ملاحظة غيره في الوجود مما لا يتفق  
 اذ الملازم ههنا ايضا لازم للوجود بغيره كما صرح به الشيخ وغيره فلا بد  
 منه ملاحظة كيف الشرطية المعقودة ههنا كونه مقدمها الذي  
 هو الملازم عند هذا الفاضل الوجود بغيره جميعا ويمكن له لا يحل الكلام  
 على لزم المراد بالاول لازم للمية بل المراد بان الملازم البين وغير  
 البين والمراد بالغير فيه غير الوجود وكذا الاعتبار اخر فانهم  
 ثم قد يشرع في هذا الكلام مشوب بان الملازم هو الشيء الذي حكم عليه

بانه لو وجد كان كذا لا وجوده الذي هو مقدم هذه الشرطية على ما هو  
 هذا الفاضل ولزم بان كذا تصانف به وبما شاله خارجا  
 لزم اراد بانه اشراج الاستلزام عن الملازم بحسب ملاحظة وجوده الخارجي  
 لزم هذا البتة في خصوص الوجود الخارج فيبطل لانه لا يكون لزم اراد  
 بجد لوجوده في خصوص الخارج كان كذا دون الذي هو صحيح  
 بجد هذا لا يمكن كذا تصانف به خارجيا بحسب اصطلاح المتأخرين  
 بل كذا تصانف الخارج بحسب اصطلاحهم لزم كونه الصفة ثابتة للموضوع  
 في الوجود الخارج فقط اما بان كونه بثبوتها موقوفا عليه على ما هو  
 راسخ بعض اولئك كما هو بعض آخر وظاهره لزم الكون المذكور  
 ان كونه الملازم بحسب لوجوده في الخارج لكان كذا لا يمكن بثبوت  
 للملازم في الوجود الخارج وكان الاشياء انما كانت في اعتبار  
 ملاحظة الوجود الخارج من جهة ثبوتها بغير الملاحظة  
 فطر لا انظر الى هذا الاصطلاح غير معلوم حاله والزماع  
 لفظ الظن انه لا نزاع بينهما في هذا المقام لفظيا كان او معنويا  
 والتحقيق لزم النسبة الثانية ان لا يخفى انه بعد ما بينا ان



لا يستلزم بمقتضى الشيء بحيث يصدق عليه ان لو وجد وجد كذا امر  
لهية الملائم يكون ذلك كافيا في فرضنا هذا من تصحيح تقرير الشبهة  
ودفع ما اجاب بعض المعاصرين دام فضله عنها في ذلك لا يستلزم للملائم  
بل هو حاصل مع الملائم اتفاقا وكذا اراده على القوم فيما ذكره  
فمقام الاستدلال على هذا وقد دفع ايضا ما اورده هذا الفاضل  
افا حاشا على كلامنا فلا حاجة الى تعديها في تحقيق لزوم الملازمة اي شيئا  
وهل هو لازمة للملائم ام لا لكنه لما تكلم هذا الفاضل فيها فلا  
باسس لنقول انهم في تحقيق حالها اولها على سبيل الاجمال ثم يرجع  
ما ذكره هذا الفاضل دام مجده فيقول انظر لزم الملازمة يطلق في الفرض  
على الاستدلال بالمعنى المذكور ان كونه الشيء بحيث لو وجد وجد كذا امر  
هذه الشرطية على شئ او نحوهما من المعاني المقاربة او المداوئة لها اطلاقا  
شائعا من جهة رتبة وعلى هذا يمكن صفة للملائم وقد عرفت حالها  
لزومها للملائم وعدم لزومها وكذا يطلق ايضا على نفس الشرطية  
من جهة اعتبار صحتها على شئ ولا يمكن صفة للملائم واما اطلاقها  
على هذه الشرطية باعتبار تعلق النظم بها فكذلك امر غير معهود كلا

يخبر عن

يخبر عن تتبع كلامهم ولا نقرا في الفهم فلعلمها يطلق على ذلك ايضا  
وعلى هذا ايضا لا يمكن صفة للملائم ثم لم المعنى الثاني هل هو لازم للملائم  
ام لا فنقول لا شك ان نفس الشئ لا يمكن له ان يكون ملازما بشئ ما لم يخلط  
وجوده فنفس الشرطية لا يمكن له ان يكون ملازما للملائم بدون خلطة  
وجوده والشرطية والملائم منها ههنا النسبة الساتمة كالتقاضي للمالم  
يكون لها وجود في الخارج فلا بد من ملاحظة وجوده وكذا فلا يخلو اما لزم  
بلا حظ وجوده الذهني او وجوده النفس كامر اما يجب وجوده الذهني  
فقط لزم للملائم لا يستلزمها الا كجوده خارج ولا يجب وجوده الذهني  
سواء اعتبر تعلق القسم بها او لانهم الملازمة كجوده النفس استلزم  
وجود الملائم حيث لم تصور النسبة متوقفة على تصور الطرفين واما  
وجوده النفس كامر فان كان تحقق النسبة في نفس كامر عبارة عن  
تحقق منشأ اثرها فيمكن تحقيق النسبة مستلزما لوجود الملائم  
ففي نفس كامر بل عينه ما لوجوده في الذاتين والخارج فلا يعلم وجوده في الذاتين  
والخارج مستلزما لوجود النسبة في نفس كامر على تقدير تحقق النسبة فيها  
على طريقة الحكماء فلهذا الوجود النفس كامر للاشياء سبب لوجودها

كان هذا الاصطلاح بناء  
على ما ذكره بعض من لم يمتحن  
الصدق في بالنسبة لم يحتمل العقد  
والكذب وقد روي القضي  
بأننا كلام فضيلة هذا الفاضل  
كانه يراد من الامر على ما كانت  
من قبل زمان لويل وفساد  
هذا الامر انفس كامر لا يخبر  
على المثال فقل منه انه



في الخارج والذين يوحى يمكنه تغير الشبهة لو اخذ الملازمة ايضاً بل لا  
 لازم يصدق له الملازمة اذا لم يتحقق لم يتحقق الملازم لا خارجاً ولا  
 فيها ولو قيل له اننا نثبت اننا ليس الملازم فقط بل قد يكون الملازم  
 وقد يكون الملازم وقد يكون كمال الثالث فما لا يثبت يستنبط مما ذكرنا  
 وما سنذكره ولنسب كان تحققها عبارة عن ارتدادها في المبادئ العالية  
 مع كونها مصداقاً بها فقد ظهر حاله ايضاً حيث لنسب ارتدادها يستلزم  
 ارتداد طرفها ويعود ما ذكرنا واما اذا كان عبارة عن انها اذا انطقت  
 الذين حكم بها بمقتضى الضرورة او البرهان واذا فعل الكلام من غير تحقق  
 هذه الشرطية فيبقى ايضاً يمكنه ان يقول لا شك له الشبهة سواء  
 كانت جملة او شرطية ليس تحققها وصدقها في الواقع بما هو كان  
 لنفس الشبهة بل لا بد له من علمه والعلم الشرطية اما ذات الملازم  
 باعتبار اياته الذاتي عن انفسها كالملازم عما في المنطق كقول من  
 الملازم او باعتبار علمه للملازم واما ذات الملازم باعتبار علمه للملازم  
 واما ذات كمال الثالث باعتبار علمه لهما وملك الذات ولان  
 كانت علميتها بالفعل لتحقيق الشبهة وصدقها في الواقع باعتبار

كحققتها

تحقيقها في المبادئ العالية لا باعتبار جميع أنحاء وجوداتها الخارجية والذاتية  
 يمكنه من ابيّن انه اذا لم يتحقق الشبهة يلزم له لا يتحقق ملك الذات  
 مطلقاً اذ لا يمكن تحقيقه في أي طرف كان من أنحاء طرف الوجود في  
 الواقع خارجاً كان او فيها يصح للعلمية بتحقيقها في أي طرف كان  
 يتحقق الشبهة ويصدق فاذا لم يتحقق الشبهة ولم يصدق يلزم ان  
 يتحقق ملك الذاتات آخر فاذا كان العلم الملازم فاللازم واذا  
 كانت كماله لآخر ان فاذا لم يتحقق آخر لم يتحقق الملازم ايضاً  
 آخر له كانت علميتها لا يجب وجوبه الخارج والذين ليس كان كماله  
 الخارج فقط مثلاً يلزم له لا يوجد الخارج وهو كافٍ منها في تغير الشبهة  
 كما لا يخفى نعم لو قيل له تحقيق الشبهة وصدقها عبارة عن المعنى لاخر الذي  
 ذكرناه وقيل انه ليس علمه او قيل بالعلمية لكن يبقى له علمه لا يلزم له  
 يمكنه متحققه في الواقع فلا يستلزم ح ولا يلزم من عدم تحققها عدم  
 تحقق الملازم لكن هذا امر لا يقولون به واذا قد عرفت هذا فثبت  
 حصر المعنى الثالث ايضاً وتبين علمه ايضاً حاله لوجعل الملازمة عبارة  
 عن استحالة انفسها كالملازم او ضرورة كمالها مع علمها او



اعتماد اجتماع الملزوم مع عدم اللازم وهو ان لم يستلزم اذ كان  
تقدير كاستلزام الوجود لرفع العدم في محضنا هذا حيث ان حاصل على  
تقدير العدم في تحقيق الملازمة بالنسبة الثانية كالتصايف المحبب  
الامر موقوف على تحقق هذا التقدير اذ له شبهة توفيق عليه وكذا كل شبهة  
سواء كانت شرعية او جملة اذ كان صدقها بناء على وجودها كما  
تحققها فنفس الامر موقوف على وجود هذا الامر اذ له شبهة توفيق عليه مثلا  
فنية زيد كانت تحقق نسبتها لنفس الامر موقوف على وجود زيد و  
الكتابة اذ له شبهة توفيق عليها فانهم وهو المعبر عنه بالملازمة  
قد عرفت ان اطلاق الملازمة عليها كما كان غير معهود وعلى تقدير وقوعه  
ليس الاطلاق على سبيل الحقيقة معطوفا كما يستفاد من كلام  
هذا الغاضل دام علاه فالاستلزام وجود النهار كذا رأينا فيما ذكرنا  
من النسخ والقصايب وجود الطلوع بان يكون الخارج ظرفا للذات  
افهم من هذه العبارة هو احد امريين كما قال ابن كمين المراد من الخارج  
الموجود في الخارج ظرف للوجود لا للاستلزام بمعنى الوجود النهار في  
الخارج مستلزم لانه كمين الاستلزام في الخارج حتى يكون متوقفا على الوجود

فخرج

فخرج بل كاستلزام ثابت للضرورة وليس كان الملزوم في الوجود  
الحاصل لانه الملزوم للاستلزام مهية الوجود الخارج لا تحققه بالفعل فخرج  
حتى يكون حال الاستلزام بالنسبة لا وجود طلوع الشمس كونه وجود النهار وعلى هذا  
يكون قيد النفس قوله ظرفا لنفس وجود النهار لانه لا يحق واليظهر كمين هذا  
منافيا للملح ويصح به بعد ذلك في مواضع من الاستلزام في اللزوم  
الخارجية حيث للضرورة بعد وجوده الخارج واليظهر عليه انه اذا جرت  
لكن كمين الاستلزام لازما لمهية الوجود فلم لا يجوز ان يكون لمهية الشيء اذ لا  
فرق بينهما اصر كما عرفت غير مرة ولذا لم يكن المراد من الاستلزام ثابت  
للوجود على تقدير كمينه متحققا فخرج لا كمينه كمينه الخارج ظرفا للوجود  
بل ظرفا لنفسه هو المقرر من قبله الخارج ظرف لنفس الوجود لا للوجود وعلى هذا  
يكون الضمير في وجوده راجعا الى الوجود وهذا لانه كان موافقا لتصوره  
توحيدها كلك خبير ما يشي غريب كمينه هذه الصفة اركان النار مثلا  
بحيث لو وجدت في الخارج وجدت الحرارة ثابتة للنار فخرج حصر الوجود  
مما لا يسيل لا توهمة اصر سواء كان مراد انه يثبت للضرورة في الخارج  
ولا يثبت في الوجود او اراد انه يثبت في الوجود في الخارج جميعا لكنه لازم

سلك



فخرج ليس لازم في الزمان ثم لا بد من ذلك بل يقول بان الملازمة  
 باصطلاح غير الشرطية القابلة بان لو كانت الشمس طالعة فانهما موجود  
 مثلا ايضا لك ان لا يصدق عند عدم طلوع الشمس ان يصدق لكنه لا يتم  
 صدقه في الواقع اولا بل يقول ان هذه لصدق وبل صدقها في الواقع  
 وليس لم يكن الشمس طالعة وعلى التقديرين كما مر غريب لما على كقول  
 فقط وانما في الثاني فلو انه اذا لم يكن الشمس طالعة وكان طلوع الشمس  
 ثابتا في الزمان مثلا فيقال انه يصدق ان لو كانت الشمس طالعة فانهما  
 موجود فكيف يمكن ان يكون ان يصدق ان طلوع الشمس ثابت في الزمان  
 انه بحيث لو تحقق تحقق النهار وهل هو الا انها في صحيح نعم التوهم  
 الذي يمكن ان يوجد اليه سبيل في هذا المقام هو انه لعل لم يكن لازم  
 سيما اذا كان بمنزلة صدق الملازمة اير القضية المترددا انفا متعارفا  
 انفا في الا لا وميا كما ذكره بعض المعاصرين دام فضله واورد هذا الفاضل  
 دام مجده ايضا وقد دفعناه ايضا بوجه لا مزيد عليه واما هذا التوهم فامر  
 مستبعد جدا ثم قد يعبر عن استلزامه ان كان ما ذكره قبل هذا  
 من قوله بل هو كمن مقدم الشرطية ان هو من الملازمة على الوجه

الاعم وهذا هو معنى الملازمة بحسب الوجود الخارج وعلى هذا فليس  
 الاستلزام فعدم الاستلزام يقتضي عدم المستلزم في الخارج لانه اذا  
 الحكم بالاستلزام كما استلزام ايضا يوثق على ملاحظة الوجود في الخارج كالحكم  
 باستلزام الطلوع لوجود النهار فقط انه ليس كذلك ولنه اراد ان لا بد من  
 ملاحظة الوجود الخارج في الحكم بالاستلزام كما حصل فلا يلزم من ذلك  
 استلزام الاستلزام التابع لايضا يمكن بحسب الخارج ويمكن عدم استلزام  
 مستلزم لعدم الملازمة في الخارج فقط وقد يعبر عن استلزامه  
 ان كان هذا اشارة الى اللزوم الزمني وعدم الاستلزام  
 قد ظهر حاله ايضا مما سبق فخر المثال المذكور لو غير الاستلزام  
 لا انهم مع هذا الكلام والمقصد منه ظهرت مواضع التامل  
 قد ظهر انه لا موضع للتأمل فيه والتأمل كان من عدم التأمل وجه  
 الحاجة لا هذا ان فيه نظر لان مراده ان لا حاجة الى الترتيب كما كان  
 الشيء لم يصدق عليه فزمان ما انه لو وجد الزمان الثاني لكان  
 بل كغير الترتيب كما كان الشيء لم يصدق عليه فزمان ما انه لو وجد هذا  
 الزمان وتركتا التقييد بهذا الزمان لظهوره عن سياق الكلام ولا يخفى



ان لا يتجه في مقابلته لغيره خارج العدم لا يصدق عليه انه لو وجد كلية ارتفع العدم  
 اذ لم اقل من لغيره هذه الشرطية يصدق عليه في حال العدم بل صحت  
 بان صدقها عليه بعد العدم ولا اقل ايضا لغيره بعد العدم يصدق عليه  
 لو وجد كلية ارتفع العدم بل لو وجد في هذا الزمان والحاصل ان ما ذكره  
 ضبط في ضبط هذا ثم لا يفي ان يمكن لغيره ان يولد على ما ذكره في جواب  
 بان يتي لاحاجة لا لغيره في كل ما كان الشيء لم يصدق عليه في زمان  
 ما لو وجد في الزمان الثاني بل يكفي لغيره في كل ما كان الشيء لم يصدق  
 عليه انه لو وجد وقتا ما لا يرتفع العدم كان موجودا دائما اذ لو كان  
 معدوما وقتا ما لصدق عليه انه لو وجد وقتا ما لا يرتفع العدم وهو  
 الوقت الذي بعد عدمه او في انشاء عدمه فانهم فنقول اولان  
 الشرطية ان اعلم لغيره في القضايا كالتفافية انه قد يكون الشرطية  
 المتصلة اللازمية باليهام متصلة للزمنية وقد مشاوة بكليتها كان آ  
 على لب فكلمها وجد آ وجرت ولا شك لغيره في ادهم في هذا الثاني  
 ليس الا معناه الظاهر في فهم منه وايضا نجد بالوجود ان الملازمة  
 بين مفهومه الحقيقي وبين المقدم على نحو ما نجد في سائر الملازمات

القادة سواء قالوا او لم يقولوا وظ ان لا اتصال بين هذا المقدم  
 المتصلة ليس الا بانه وبين تحقق هذه المتصلة من هذا المقدم يستلزم صدق  
 هذه المتصلة وتحقيق نسبتها في الواقع واذا قد عرفت هذا فنقول ان  
 ان لا فرق بين المثال الذي ذكره القوم ومنه قولنا كلما كان على شئ جمعة  
 لشرائط عليه فكلمها وجدت مكنت العلة وجد المعلول واذا قد عرفت هذا  
 لغيره في كل ما كانت النار مستحقة لشرائط عليه احوارة فكلمها وجدت  
 النار وجدت احوارة ثم من الظاهر لغيره وضع المقدم لا بد لغيره في وضع  
 الثاني فاذا قلنا لغيره النار في هذا الوقت او دائما مستحقة لشرائط  
 عليه احوارة لا بد لغيره في وضع فكلمها وجدت النار في هذا الوقت او دائما  
 وجدت احوارة ولا خفاء ايضا لغيره بعد اشراج هذا الثاني من وضع  
 المقدم يمكن لغيره في وجود مطلقا ويستعمل في القياسات ويستنتج منها  
 المطالب كذا لازمة حكمه المستور وعكس بعضها وغيرهما مثلا قد يراد  
 ولغيره يستدل على بطلان هذا المقدم فيؤخذ من الثاني اول لازمة  
 ويضم مع مقدمة صادقة فينتج نتيجة باطلة فيقول لغيره في النتيجة  
 لا يمكن لغيره في فهم هذه المقدمة الصادقة فلا بد لغيره في فهم المقدمة

اعلم ان الثاني في المقدم  
 كانت ترتيب كلمات هذا المثال  
 كما ان كل من زاد في الاصل حاداً  
 لغيره في مثال الاكبر في التقدير  
 لا زاد ولا يبع وضع مقدمه في مثال  
 لهذا الغرض لا في مثال  
 وهذا الذي ذكره في المقدم  
 العلية في ما تحققت كان التقدير  
 لا زاد ولا لغيره كانت في ضيق  
 تقع وضع المقدم فافهم منه



المقدم  
طحا  
وغيره

سافر ولما كانت هذه القضية لازمة للمقدم المذكور فلا بد من كونها  
واحدة من تلك التي هي قضايا لازمة جزئية محولة على الحقيقة  
التي انما يجوز ان يجعل التقدير الذي فيها مقدمات لازمة تأليا والتأليا  
تحت كذا لا يعقد جزئية بل كلية مثلا اذا صح فديكونه اذا فتح العين  
بركاشياء امر على تقدير وجود الضوء في الخارج فتصح له تيقن اذا وجد الضوء  
في الخارج فكلما وقع احد العنبرين كاشياء لا غير ذلك ثم نشر الكلام  
هنا ايضا على آخر ما ذكرنا فظهر ان القول بان هذا التاكيد لا يكونه الملازمة  
مفهومة الحقيقة بل من كذا اوله وضع مقدمته لا يتبع مطلقا اذا لا يكون  
لن يثبت بعد وضع المقدم مطلقا وكذا لا بد لك في القياس و  
استنتاج المطالبات لم يقل به احد من فضة طاس القدر وضع  
بين ان النظر لا يؤمننا هذا نعم يمكنه ان يبرأ الى باور النظر من جهة  
تأمل في اللازم الذي في الشبهة اذا كان على تقدير فلا زمة وكذا  
استلزام لازم لا زمة للمجموع في المقدم والتقدير فلا يلزم من عدمها  
الاعدم المجموع لا عدم خصوص المقدم بناء على الغفلة من الشبهة  
على فرض وقوع التقدير الذي يكونه اللازم بحسب ان الكلام على فرض

تحقق بيقض

والنقطة  
النقطة

تحقق بيقض القدر في فرض صدق الشرطية المذكورة على اجتماع  
الصق اذا كان اللازم له في التقدير بانما يكونه عند تحقق التقدير  
فغرض الصق بمنزلة فرض تحقق التقدير واما بعد التبدية في هذه المنع  
مما لا يجزله امر ولا ينعزل بعد عن احد من اهل التميز والجواب الذي  
عول عليه في هذا الفاضل وشرائه في الرسالة مفصلا يجب بيني على  
هذه الغفلة ليكون له صوت في الجملة واما ما جعل في هذا الفاضل من جهة  
ضم له عند تحقق التقدير لا يصدق الشرطية المذكورة حقيقة ولما  
اللازم في لازم المجموع وكذا استلزامه ولا يلزم من عدمها الاعدم  
المجموع فامر لا ينعزل من يحيط به احد باحد الرأبض فضلا عن  
بعد التأمل ثم هذا الجواب يندفع بالتبدية على الغفلة التمرينها لكن  
لم نتعرض في الرسالة لدفع به بل رفعناه بوجه اخر ولا يمكن هذا  
على ذكر منك لينفع من مواضع مما يجبر واذ قد تحققت في الفاضل  
في الكلمات هذا الفاضل ينظر فيها فالا تصالح الزمرك  
له اراد له ان يصير بينهما ليس اتصالا حقيقيا بمنزلة ليس اتصالا  
كلما مع قطع النظر عن التقدير فهو سلم ولا اراد له بعد وضع التقدير



لا يصدق هذه القضية متصلة لزومية حقيقة بل كغير الصادق امر  
غير مفهوم هذه القضية فهو امر في الفساد كما ذكرنا والذات متصلة في هذا  
المقام هو المفرد الثاني كما سيظهر فيما بعد مفصلا وهو مع ظهور  
مصحح به في كلام القوم لانه كان في كلام القوم شيئا من هذا القبيل في انهم  
المفرد الاول ولو فرض تصحيحهم بالمفرد الثاني على فروض المحالات  
بل الفروض المحالة فلنا محتمل يجب عليه متابعتهم في كل ما يقولون ثم كيف  
يجمع تصحيحهم بهذا ما قلنا عنهم انفا وما ذكرنا من هذه الملازمة بين  
وجود المحذور وعدم المحالوه انما يمكنه على تقدير عليه اتحاد للمحذور لا على تقدير  
اخر وهو ان هذا الكلام على هذه الملازمة الحاصلة من وضع التقدير وانما هو  
البرهان على عدم عليه اتحاد للمحذور لا غير ذلك من انظار الترتيب  
ولا خلاص فانهم انما في هذه المتصلة اللزومية او قد عرفت حقيقة  
الحال ارفع عدم الواقع وهو عدم الثابت او لايت شرا  
اذا وضع قولنا ارفع عدم الواقع وهو الثابت او لا ويعبر عنه لعدم  
وقد عرفت في الواقع فلم لا يصح قولنا ارفع عدم الواقع وهو الثابت  
فقد انقضى الزمان ولم يفهم منه واقعية عدم لصدق عليه ان لا يوجد

قد ظهر

قد ظهر ما قرنا سابقا ان لا حاجة بنا الى هذا التطويل اذ يكفي في ان  
على اجتماع النقيضين انه لو وجد الزمان الثاني لهذا الزمان ارفع عدم  
الواقع تحقق الاستلزام المذكور بل هذه المقدمة الترتيبية كما لا يستقيم  
او ليس كذلك استلزام على تقدير الوجود في الزمان الثاني كما بينا مشروحا  
نعم الاستلزام بغير كفاية بالفعل تحققه على تقدير الوجود في الزمان  
الثاني كما مشروحا نعم الاستلزام بغير كفاية بالفعل لا في هذا التقدير  
لشبهة ليس كذلك استلزام ما خردا بهذا المعنى فافهم ليس متصلة لزومية  
حقيقة لانه اراد انما ليست متصلة لزومية حقيقة مع قطع النظر عن  
فرض صدق فسلم لكنه لا يجدي ولذا اراد ان بعد فرض صدق ايضا  
فهو باطل قطعاً اذ فرض صدق بمنزلة وضع التقدير الذي يمكنه هذا  
القول انما لا يفر قولنا اذا عدم الشر فاذ وجد الزمان الثاني  
لهذا عدم ارفع عدم الواقع وقد عرفت انه بعد وضع التقدير  
لا شك في صدق هذا القول وصحة في الواقع مطلقا وكذا في صحة  
اخذة واخذ لازمه مطلقا واستعمالا في القياس واستنتاج  
المطالب فافهم واما مقصودنا في المقام السابق ان قد عرفت



ما فيه ولا حاجة الى اعادة القول فيما اعاده الالهي في هذه الاعادة الثانية  
جديدة فلا بأس ان نقس عن حالها وهو قوله ولزم كان المراد ان عدم  
العدم الواقع على تقدير عدم المقدم فيلزم الجمع بين التقديرين وهو  
منقول لزم اراد انه يلزم الجمع بين التقديرين في الواقع فساداً  
ولزم اراد الجمع بينهما في الفرض فلا يلزم ايضاً وعلى تقدير لزومه لا  
استحالة فيجمع ان يرجع الى الشق الذي ذكره بعد هذا بل انما اللان  
كمنزلة التقدير بين واقعا وكذا فرضيا ولا استحالة فيه وهو  
لا محال للشك فيه وكذا جعل الواقع قيداً للنفي هكذا وجبنا  
في النسبة التي عندنا وهو ليس صحيحاً اذ في جميع الشقوق التي ذكرنا  
الواقع قيد للنفي والنفي وكان النسبة مغلوبة والصواب قيد  
النفي وانت خبير بان الواقع في العبارة التي ذكرناها لا يمكن تعلقه  
بالنفي الا لانه يمكن المراد ان جعل قيد للنفي بان يمكن العبارة هكذا  
عدم العلم بالواقع فانهم والمقحم لزم المقامين في قوله  
ما فرجة المقصود به واما المدافعة بينهما فقد عرفت سابقاً  
لزم الحكم بها بناء على انه جعل وجه حكمه داهم مجده لعدم صحة قولنا

لو وجد ان لا في الزمان ارتفع العدم الواقع لا يصح الحكم بانقضاء  
على تقدير بعد فرض وقوعه اذ لم يظهر وجه آخر يصح لان يمكن منطقتي  
لندا المفردة انما على هذا يتحقق المدافعة بين القولين ثم لو جعل وجه  
ما قرره داهم فله لم يكن مدافعة لكنه كما قررنا سابقاً كان التزام  
المدافعة اهن من التزام الكتاب هذا التوجيه هذا مع انه ربيت  
مقابلة عرفت هذا المقام بانه يقع لزم ان اذا عدم الاستلزام  
ارتفع العدم الواقع وهو العدم الثابت اولاً اذا ارتفع  
الجمع لا بد لزم ان في ضمن ارتفع العدم حتى ينفع الجواب  
ويرفع المناقاة عنه وبين ما في الكبر وعند تحققه في ضمن يقع  
هذا القول كما اقره بمثله انفاق برده عليه لانه لا فرق في حقه  
وبين ما حكم بعدم صحته كما اشرنا اليه آنفاً وهذا الوجه ايضاً ظهر  
المدافعة بين كلاميه الشريف وليت شعري اى شئ عرض  
هذا الغاضل في هذا المقام وحكم بالمدافعة قد تحققت وجه الحكم  
بالمدافعة وعلمت لزم ما عرض لنا ليس بعارض غريب  
وتكثير الكلام بمثل هذا لا يفيد سوى تضييع وقتة الشريف



لا يخفى انه دام ظلمة نيف التقرير المشهور بجواب ثم قال يمكن  
المغالطة بحيث يندفع عنه هذا الجواب ثم ذكر بعد ذلك جوابين  
ولا شك ان الظن انهم قد سئلوا الجوابين جوابان عن هذا التقرير  
التقرير كالاخبر وعلى هذا يمكن هذا القول منه منطوقه لورود كبر  
عليه ولنه كان ايراد وجهين فاوردا وبينا انه مراده طافا فعلمنا  
الا توجه كلامه الشريف لوضوح ما يتوهم فيه فان كان هذا  
تقييضا للوقت فهو اعلم به واما نحن فعندنا ليس كذلك بل هو تقييد له  
فمقول قد سبق ان الشئ اكر قد ظهر مما يتنا ساقا مع كماله  
وانه عبارة عن صدق الشرطية القائمة بالوجود وجود كذا على شئ او  
كذلك الشئ بحيث يصدق عليه هذه الشرطية او كونه مصداقا وخارجا  
للبنة هذه الشرطية بناء على ما حققه المحققون من ان الخارج للنبنة  
هو الموضع في الحليات ونظيره في الشرطيات ونحو ذلك في المعاني  
المستقاربة وانه لازم لمهمة الملزوم وظهر ايضا انه اللازمية الجزئية  
مثل قولنا قد يمكن لوجود او جوب اذا جعل التقدير الذي يمكن  
اللازم الكائن فيها بحسب مقدمه والشرطية تاليا وقيل لو وجد التقدير

الغلاة في لوجود او جوب صح عقد هذا التنا كليا اي صح لذيق لورود  
فكليا و جوب او جوب كايق لو كان آمنة لب فكليا و جوب او جوب  
ولا يفتقر في كية عدم لزوم وجود عند وجود آمنة تقدير عدم العلية اذ  
تقدير العلية يمكن هذا التقدير من قبل التقادير التي لا يمكن اجتماعها  
المقدم كتقدير عدم الملازمة وعدم وجود اللازم ونحوها من التقادير  
المستثناة من تقادير اللازم الكليا وتحقق له وضع مقدم هذه الشرطية  
لا بد له من نتيجة وضع تاليا لها ولم يضع تاليا لها ليس الا تحقق نسبة هذه الشرطية  
في الواقع حقيقة لا تحقق امر اخر ولا تحققها طاهر او بحسب العبارة اذ لا  
معنى لآمر وقد علمت ايضا انه عند اشراج هذا التنا من وضع المقدم  
يمكن له ان يؤخذ كليا مطلقا وكذا اللازم من حكمه المستور وعكس ثقبته  
وغيرهما ويستعمل القياسات وتستنبط منها المطالب من جهة رتبة  
فر شئ من هذه المعاني ولا يخفى ان هذا احد فيه وبالجملة لا مبرر بوجهي  
في الظاهر ولم يقل قائل لا يؤمن هذا بخلاف هذه الامور اذ قد تقرر هذا  
ثقبنا لنا تقرر الشبهة على وفق تقرير هذا الفاضل دام مجده وعلاه كذا  
كلما لم يصدق على الشئ في زمان ما انه لوجود في الزمان التنا لهذا الزمان



ارفع عدمه السابق كان موجودا دائما او لم يكن معدوما في زمان  
يصدق عليه انه لو وجد ارفع عدمه السابق اذ لا شك انه يصدق في  
الواقع اللازمية الجزئية القابلة بانه قد يكون اذا وجد الشئ في الزمان  
التالي لهذا الزمان ارفع عدمه السابق وهذا التقدير الخاص الذي  
يكونه اللازم بحسبه هو كونه معدوما في الزمان السابق وعند هذا يصدق  
الشروطية القابلة بانه اذا كان الشئ معدوما في زمان فلو وجد في  
الزمان التالي له ارفع عدمه السابق وقد عرفت انهم وضع مقدماتها  
ينج وضع التالي مقدمه ان اذا كان معدوما صدق هذه الشرطية  
مطلقة حقيقة لا كجانب النظر او عند فرض العدم نولف قياسا بهذا  
اذا كان الشئ معدوما في الزمان السابق فلو وجد في الزمان التالي  
ارفع العدم السابق لكنه معدوم فلو وجد في الزمان التالي ارفع  
العدم السابق ليس هذا الا صدق الشرطية المذكورة ثم نقول  
لكن اجتماع النقيضين لا يصدق عليه ذلك اذ لو صدق عليه ذلك في  
زمان متأخذ لازمه وهو قولنا لو لم يرفع عدمه لم يوجد في الزمان  
التالي وقد عرفت انهم اخذوا لازمه واستعماله في القياسات صحيح ونفسه

مقدمة صادقة وهو قولنا متسلم يصدق على اجتماع النقيضين في زمان  
ما انه لو وجد في الزمان التالي لهذا الزمان ارفع عدمه السابق لم يرفع  
عدمه السابق بوجوده في الزمان التالي اذ لو ارفع عدمه لم يصدق عليه  
ذلك ضرورة فنولف قياسا بهذا متسلم يصدق على اجتماع  
النقيضين في زمان ما انه لو وجد في الزمان التالي لهذا الزمان ارفع عدمه  
السابق لم يرفع عدمه السابق بوجوده في الزمان التالي ومتى لم  
يرفع عدمه بوجوده في الزمان التالي لم يوجد في الزمان التالي فينتج انه  
متسلم يصدق على اجتماع النقيضين القضية المذكورة لم يكن موجودا  
في الزمان التالي وهو مناف لما بيناه اولاً ولا يمكن ان يكون هذا  
المحال شيئا من المقدمة المنظمة بتيقنه الصدق فيكون في الكبرى  
وهي لازمة من الغرض المذكور اي فرض يفيض المقدمة كاستثناء  
فيكون ذلك المفروض باطلا وهو المطا وظ انه على هذا فيمكن ان  
هذا الفاضل دام فضله اللذان عول عليهما بالعلية ولم يكن لهما مجال  
اتجاه حق ونقطة على دون التقرير المشهور بهذا حكما لم يستلزم  
وجود شئ او شئ يرفع عدمه الواقع امره لا مطلقا ولا على تقدير



كان موجودا اذ لو كان معدوما كان مستلزما لوجوده ولو استلزاما  
 تقدير لكنه اجتماع النقيضين او وجوده ليس مستلزما لذلك الرفع <sup>اخر</sup> اذ  
 لو استلزمه ولو على تقدير كان ذلك استلزاما لازما له فلو لم  
 يكن ذلك استلزاما لم يكن اجتماع النقيضين او وجوده وهو متناقض  
 لما بين اولاه على هذا ايضا لا اتجاه للما بين <sup>اخر</sup> ثم لو جيب عن التفسير  
 بناء على ما ذكرنا سابقا من انه يترتب على بادي الرأي من دون اذني كل  
 له اللزوم هنا لما كان على تقدير فلازمه واستلزاما لازما له لمجوع  
 المقدم والتقدير فعدمها لا يستلزم الاعداء المجوع بناء على النقلة  
 من هذه الكلام على فرض تحقق التقدير كما استلزمنا اليه من قول فبان ان  
 اذا صدق على اجتماع النقيضين انه لو وجد ارتفع عدمه السابق فلا  
 يلزم له الاستلزام انشقاء عدمه السابق انشقاء وجوده بل  
 انشقاء مجموع وجوده والتقدير الذي يصدق هذه الشرطية عليه وهو عدم  
 فلا يتم ما ذكرتموه واما عن اننا فبان ان الاستلزام لما كان <sup>صلا</sup>  
 على تقدير فليس لازما لوجود اجتماع النقيضين بل مع التقدير فلا يلزم  
 عدم الاعداء المجوع لعدم خصوص اجتماع النقيضين مع التقدير فلا يلزم

ما يحفظ من هذا  
فتح الجواب كقول  
نقط واما الجواب  
انما فلم يفتح  
ايضا  
منه

عن عدم الوجود وانما غلب على بطلان هذا التوهم على ما قررنا مفضلنا  
 على الماشاة قلنا لا نرى في تقدير كماله على ما ذكرنا في الرسالة  
 بأنه على تقدير ارتفاع عدم السابق اذا لازم ارتفاع الجميع فارتفاعه  
 بارتفاع عدمه او بارتفاع الوجود ولا يمكنه ان يكون بارتفاع عدمه لأن  
 هذا الاشفاء اما يمكنه او محال فلو كان ممكنا فلا يمكن ان يستلزم ارتفاع  
 عدمه لأن ارتفاع عدم اجتماع التقيض محال لو كان محالا فيمكن  
 ارتفاع عدم السابق بالوجود ضرورة فيلزم وجود اجتماع التقيض مع  
 مع انه المحال ايضا وعنه التقدير الثاني بوجوه ذكرنا بعضها في الرسالة ايضا  
 احده ان اذا كان عدمه مستلزما لعدم الجميع فاما لا يمكنه عدم  
 الجميع بارتفاع الوجود وهو مناف لما بيننا في الكبر واما بارتفاع عدمه  
 ايضا فيحتمل ان ارتفاع كماله الكائن في الواقع محال فان قلت على تقدير تسليم  
 انه مستلزم على هذا التقدير لازم الجميع على ما زعمه المحيبي بناء على الكلام  
 على الماشاة معه لزم انه في تقدير الشبهة لو لم يكن الشيء او وجوده  
 مستلزما لارتفاع عدمه السابق على تقدير الكمال موجودا اذ لو كان  
 معدوما كان وجوده محالا مستلزما لرفع عدمه السابق على تقدير وجوده



ورو عليه هذه الشبهة ليست لزومية بل اتفاقية اذ استلزام الوجود  
 اى استلزام مجموع الوجود والتقدير حاصل سواء كان معدوما او موجودا  
 وايضا ارتفاع كذا الكهاين في الواقع ليس محالا مطلقا بل بشرط الكون  
 قلت تقرير الشبهة هكذا اذا كان الشئ معدوما صنف عليه في مجموع  
 صفته الكهاية في الواقع مع وجوده اذ لا استلزام لرفع العلم السابق  
 وهذا الصديق يترتب على المعدوم اذ لو لم يكن معدوما لما كان  
 هذا الصديق وينفك التقيض لا انه لو لم يكن مجموع صفته الكهاية  
 في الواقع مع وجوده اذ لا استلزام لرفع العلم كان موجودا وتم الشبهة  
 وبعبارة اخرى اذا لم يكن للتقدير او لوجوده استلزام على تقدير حاصل  
 كان موجودا اذ لو كان معدوما لكان له او لوجوده استلزام على تقدير  
 حاصل لا آخر الشبهة وايضا على هذا الزعم من ارتفاع الاستلزام  
 ارتفاع الصفه لكان ارتفاعا للكهاين بشرط الكون اذ  
 كونها حاصله بمنزلة شرط الكون وهو شرط فانرفع ايضا واثبتا  
 لارتفاع الجميع لزم كان بارتفاع الوجود بارتفاع الكبر ولزم كان  
 بارتفاع العلم فوجب لان ارتفاع عدم اجتماع التقيضين في ثباتنا

لارتفاع ارتفاع الجميع اما بارتفاع الوجود وهو بارتفاع الكبر واما بارتفاع  
 وهو ايضا بارتفاع لان العلم لازم اجتماع التقيضين وعند ارتفاعه يرفع  
 المعلوم فليكن لزم لا يمكنه موجودا وهو بارتفاع الكبر وارتفاع التمسك  
 باستحالة عدم الاستلزام المذكور والرجوع لا كما جوبه التمسك في  
 الرسالة وعند التمسك بالاستحالة لا حاجة الى تطويل المسألة بان  
 يحجب الجواب كقول بعد دفعه بما دفعنا يمسك بالاستحالة ويدفع  
 الشبهة اذ يكسر التمسك بها اذ لا وقع الشبهة بوجه اخر وايضا  
 اذا كان هذا الجواب محتاجا بالآخر لا التمسك بالاستحالة فلا جوبه  
 التمسك فيها بالاستحالة كثيرة فلم صار هذا الفاضل يعول على  
 هذا الجواب لم يعول على سائر الجواب المذكورة من لزم عدم  
 الاستلزام يجوز لزم كونه مستلزما للتقيضين فلا منافاة بين ما بين في  
 الكبر وما يلزم من تقيض الصغر اذ لا فرق بين معنيهما احص على تقدير  
 دفع الجواب بالوجه لا خير كما لا يخفى نعم الشبهة على التقرير التي عند  
 رفع كبره بالوجهين كاولين يصير دفعها طاهرا جديدا لئلا يورد بها  
 في الرسالة اذ يكفي لارتفاعه بوجه لزم كونه عدم الاستلزام محالا

العدم







١٨٤  
 الايراد واحد هو منع الكبير فكيف قلت لنزله شبهة جوابي انما  
 بان الكبير على هذا الوجه ليس بصحيحة فلا بد من ان يحل على الوجه  
 كما خرج كجواب لنزله يحل الصغير ايضا على الوجه كما خرج على هذا يحصل  
 للشبهة جوابان فكل الام على اسلوب جديد ومناظرة على طريقين ابلغ  
 اى ضرورة للمغالطة لنزله يصور الشبهة بهذا الوجه حتى عليه ايراد ان  
 مع لزوم ما تارة ظاهرا لا بد عليه الايراد واحد وليس فيه تغيره الظاهر  
 مما يمكن من ساد ظاهرا ولا يصح لان يجعل مغالطة حترق انه وان  
 كان يرد عليه ايراد واحد وعلى التغير كما خرج ايراد ان لكن هذا التغير  
 ظاهرا واضح الدفع غير صالح للمغالطة فلا بد لنزله يقرر على التغير  
 كما خرج ليكن صالحا للمغالطة بل كما لم بالعكس ان هذا التغير يقرر على  
 مستقيم منضبط غير طر الدفع والتغير المذكور في الدرسية الجوابان  
 فرمقابلة تقرير غير مستقيم ولا مرتبط واضح الدفع غير صالح للمغالطة  
 كما يظهر عند النظر فيه مع ان هذا تقدير لنزله يكون ظاهرا ظاهرا  
 لدفع ولا يكون التغير كما خرج كنت يكون المتعارف ان يستفيضة  
 لنزله اريد هذا الجواب كذا ولزله اريد متعارف فاجابه كذا وكذا ولم يجبه

لنزله مطلقا

لنزله مطلقا لنزله شبهة جوابي انما  
 ارفع  
 العدم هذا الكلام بظاهرة يدل على ان الاستلزام الخارج مثلا تحقيق  
 بعد كونه خارجا ظاهرا للملزم اما لفظة او لوجه اذ لا تارة لو انضمت  
 لا الوجود في الزمان انما لنزله المجموع ارفع العدم لنزله تحقيق هذه الحالة  
 والوجود لا نفسه ما مستلزم لا ارتفاع العدم موجب له سيما مع  
 ملاحظة ما ذكره سابقا من ان مصداق هذا القول يرجع الى شرطية  
 هو قولنا لو عدم في هذا الزمان ووجد في الزمان انما لنزله ارفع  
 العدم الواقع فافهم ففرض تحقق يفيض الصغير في هذا الكلام  
 محتمل جدا لانه ما لنزله يقول لنزله عند فرض يفيض الصغير يصدق ان الوجود  
 ارفع العدم حقيقة لكن لما كان هذا الاستلزام تقديره باكان لا لازم  
 وكذا الاستلزام لا لازم المجموع المقدم والتقدير ففهم ان عدم الاستلزام  
 مستلزم لعدم المجموع بناء على الفقرة المذكورة سابقا في بطلان  
 ما قاله لنزله عند فرض العدم لا يصدق هذه الشرطية حقيقة ولا  
 حاجته لا تغيير الشبهة لا هذا التغير اصر وهو خطأ وما لنزله لا يقول  
 بل يقول عند الفرض المذكور يصدق ان الوجود ووجد ارفع العدم



فلذلك يلزم منه عدم ارتفاع العدم وكذا لزوم ارتفاع المجموع لا  
 يرد عليه لغير هذه القضية أي قولنا لو عدم فيصدق عليه أنه لو عدم وجود  
 يرتفع العدم ليست لزومية بل اتفاقية إذا كانت تصدق على تقدير  
 الوجود أيتم وقد عترف بهذا الفاضل به أنفاً وسيعرف أيتم به فيما  
 بعد إلا أن يقيد العدم بالحصول فوجه كذا ذكرنا سابقاً وإيتم على هذا  
 يلزم أنه تحقيق اللزوم بين أمرين على تقدير وهو قد أكره ونفاه و  
 سيصح به أيتم وإيتم يرد عليه أنه يقول إن الاستلزام يكون بعد تحقق  
 اللزوم من الخارج فكيف يكون هذا الاستلزام مع عدم تحقق المجموع  
 الذي هو العدم والوجود وإيتم لا يلزم من غير الشبهة لما ذكره  
 بل يجوز للزيتي كلاً لم يصدق على شيء أنه لو عدم وجود ارتفاع العدم  
 كان موجوداً إذ لو عدم صدق عليه ذلك بناء على اعتراف هذا الفاضل  
 بهذا لكنه اجتماع التقيض لا يصدق عليه ذلك إذ لو صدق عليه  
 المجموع مستلزماً لرفع العدم والاستلزام أيتم فكيف عدم الاستلزام  
 مستلزم لعدم المجموع وعدم الاستلزام ليس لعدم الصدق المذكور  
 وهو نظره وهو يافز الكبر وجع لا يجيب الجواب الثاني بل انما يجيب الجواب

الأول مقول وقيل أنه لا نقول بصدق شرطية حقيقة حال العدم لكن  
 بانحاح يمكن مجموع الوجود والعدم ملازماً لارتفاع العدم بالوجود و  
 للاستلزام فهو قول فيصبح وكيف يمكن أنه يكون لزوم ولا يمكن أن  
 يصدق ملازمة على الوجود أيتم بكيفينا ونقر الشبهة على التغير  
 المشهور من دون تغيير بان يقول كلاً لم يكن الشئ عدمه ووجوده  
 الثاني مستلزماً لارتفاع العدم بالوجود كان موجوداً لكنه اجتماع  
 التقيض ليس كذلك لأن آخر الشبهة ولا يجتمع جوابه الثاني بل انما يجيب الأول  
 فقط وبالنظام لم يكن عدم المجموع أما باشتاء الوجود وهو مناف للكوني  
 وأما باشتاء العدم وهو أيتم مناف للكوني كذا ذكرنا سابقاً في دفع  
 أصول أيتم وعلى تقدير تقييد الشبهة لما ذكره هذا أيتم لنا أن  
 نقر بأن على محاذاة التغير الثاني الذي ذكره هذا الفاضل للشبهة  
 فمقالته كذا وكذا كلاً لم يكن الشئ على الحالة التي ذكرها كان  
 موجوداً لكنه اجتماع التقيض ليس على هذه الحالة إذ لو كان عليها كلاً  
 مجموع عدمه السابق ووجوده اللاحق مستلزم لرفع العدم فإذا لم يكن  
 رفع العدم لم يكن المجموع واشتاء المجموع أما باشتاء العدم أو



١٥٨  
 باسقاء الوجود لا يمكن له كونه باسقاء العدم لان اسقاء الرفع  
 اما يمكنه اوجه والممكن لا يمكن ان يستلزم المحل واذا كان محالا  
 يكون اجتماع التقيض موجودا فلا بد له كونه باسقاء الوجود فنقول  
 متر لم يكن اجتماع التقيض على الحالة المذكورة لم يتحقق ارتفاع  
 عدمه بالوجود اذ لو تحقق لكان على الحالة المذكورة ضرورة متى  
 لم يتحقق ارتفاع عدمه بالوجود لم يكن موجودا وهو ينافي الكبر والوجه  
 لا يجه شي من جوابه اصر وايضا على التقرير الذي ذكره ههنا يمكن ان  
 ينق لنسقاء المجموع لا يمكن له كونه باسقاء العدم فلا بد له كونه  
 باسقاء الوجود وهو ينافي الكبر والوجه يندفع جوابه كقول ولا يرد  
 الا اننا لو قيل له ادعاء له هذا مناف للكبير بخلاف جدا اذ عدم  
 المناقاة ظ كظهور اختلاف الملازمين قيل له هذا ايضا ينافي  
 البراهمة لان هذا الفاضل قرر الشبهة على هذا النحو ليتجروا به  
 والا فلا ضرورة في تقريره بهذا النحو الذي لا انشطار له كما اشار اليه  
 سابقا ولو قيل انه لا يقول بصديق هذه الملازمات على تقدير  
 العدم ولا يستلزم المجموع لارتفاع العدم بل يقول بلزوم شي

بحقيقة

آخره تقدير العدم كما يصرح به فيما بعد بقوله قلنا لانهم يستلزمه  
 لكنهم قال ههنا بلزوم الاستلزام المذكور على تقدير العدم غير لاوشاه  
 نقول ما سيذكر ليس بقصر كما يات بالاستلزام ايضا على تقدير العدم  
 بل انه لا يلزم صدق الملازمين اللتين ذكرهما وايضا على هذا لا يرد  
 بين التقرير المشهور وهذا التقرير الذي ذكره في وروده ما اورده فحكم  
 بانه لا بد من تغيير التقرير الى هذا مع كونه قوله على سبيل التمثيل يعني  
 في وروده ما اوردها الا انه سبق قوله هذا مجازا واراد به لزوم ما سيذكر  
 فيما بعد وهذا مع كونه خلاف الظاهر جدا لا ينفو ايضا كما سبقين ووجهه  
 نقل ذلك القول هذا ثم نقول انما شلقى ما تلقى به هذا الفاضل بالقبول  
 والتسليم ونسبهم سرخ القنط حيث يسلم ونعرف به عند تحقق العدم  
 لا تصدق الشرطية المذكورة ولا تصح الكبر والوجه ولا يلزم تغييره  
 على انه غير فرض بيقض الصغر على ما فرضه ولا ينبر الكلام ايضا  
 في ابطال يقضها على ما صدر عنه من الغفلة الترشا اليها ومع ذلك  
 كله ثورا شبهة بادي تغييره بان نقرر اوله انه كلما لم يكن اجتماع التقيضين  
 على الحالة المذكورة كان موجودا ثم نقول لو كان الاجتماع التقيض العدم



١٥٩  
 السابق والوجود اللاحق ارتفاع عدمه بالوجود فلا يرفع عدمه بالوجود  
 لعدم السابق والوجود اللاحق ولا يمكنه لئلا يكون ذلك كاشتغالها  
 بعدم لما بنا أنفاً يمكنه اشتغاله بالوجود وحش نقل مستلزم اجتماع  
 التقيض على الحالة المذكورة لم يكن ارتفاع عدمه بالوجود وإذا لم يكن  
 ذلك كما ارتفاع لم يكن موجوداً فمستلزم اجتماع التقيض على الحالة  
 المذكورة لم يكن موجوداً وهو ينافي ما ذكرنا أولاً ولا يوجب لاشيئ من  
 جوابه آخر ويضيع جميع مساعيه رأساً وما سيذكره بعد في البطلان  
 ما ذكرناه لئلا يستلزم اشتغاله بالوجود مستلزم اشتغاله بالوجود  
 مستقل عليه وبطله فان ادعى أن لا يخفى ما في هذا الادعاء  
 من ظهور الفساد والبطلان باعتبار الوجهين اللذين ذكرتهما  
 وكيف يعقل لئلا يترتب على هذه الدعوى وبينها المغالطة عليها  
 لم لا يترتب على الوجه الظاهر ذكرنا مع أنه ليس فيه الا ورودايراد  
 واحد بعد التدقيق والتأمل لئلا يترتب على ذلك فان قلت عدم  
 استلزام الجميع كمراده يتم الشبهة بحيث ينفع عنه الجواب  
 بان لو فرض تحقق تقيض الصغر لم يكن عدمه مستلزماً

الجميع مستلزم لعدم مع أنه مستلزم للوجود بالبيان الذي ذكرناه  
 شبهة بطلانها حاصلها لئلا عدم استلزام الجميع لعدم البيان  
 الذي ذكرناه في بيان تقيض الصغر مع أنه مستلزم للوجود أيضاً بهذا  
 البيان فيلزم اجتماع المشافين في الواقع وعلى هذا غاية الجواب  
 التي لا يرد من الجواب كما قلنا فقط واستلزام عدم شيء  
 في الزمان كما قلنا كونه ذلك كما استلزام الاستلزام للوجود بالبيان  
 الآلة لعدم وجود الالاف لئلا يكون الالاف عدم مستلزم للوجود فلا  
 يخفى أن الالاف يكون ذلك الشيء معدوماً موجوداً وعلى التقديرين  
 يكون موجوداً وبوجه آخر إذا استلزم عدم الشيء وجوده لئلا يكون موجوداً  
 إذا لو كان معدوماً لزم اجتماع التقيض فانهم بيان الصغى  
 لئلا عدم استلزام الجميع كونه هذا الاستلزام الذي ادعاه غيره ولعل  
 وجهه لئلا يترتب أنه يصدق أنه لو كان عدم مستلزم ما كونه الشيء على الحالة  
 المذكورة لكان مجموع ملكات الحالة والوجود المنضم اليها مستلزماً لرفع  
 عدمه فلا يمكنه استلزام رفع عدمه لم يكن عدم مستلزم ما كونه المذكور  
 وفيه لئلا هذا الاستلزام متحقق سواء كان عدم مستلزم ما كونه المذكور



١٩١  
 اولاً فلا يكونه المتصلة لزومية فلا يفيد المقام وكان بناءه على مثل  
 صدرت عنه انفاً ويمكنه ان يصح بتفسير الحالة بالحصول نحوه كما او مانا اليه  
 سابقاً وكيف كان يكون منافياً لما اعتقده هذا الفاضل من لزوم  
 بغيره لا يمكنه على تقدير كونه وسيجرب ايضا ثم ما ذكرنا على تقدير تمامه  
 لا يستلزم الاعدوم كونه العدم مستلزماً للكون المذكور لا كونه العدم  
 مستلزماً للعدم وهو لا يتم يمكنه ان يبين ان العدم يستلزم المجموع  
 مستلزم للوجود بخلافه ان يبقى لو كان العدم مستلزماً للحالة المذكورة  
 كانت الحالة الحاصلة من العدم مع الوجود التامة مستلزماً لكون العدم  
 فلو لم يكن كذلك استلزام التامة لم يكن كذلك استلزام ساقول واذا لم يكن كذلك استلزام  
 ساقول لم يكن الشئ على الحالة المذكورة لان الحالة المذكورة لا يمكنه  
 ان يحصل من شئ سوا العدم فاذا فرض انها لم يحصل من العدم ايضا  
 لم يتحقق امر واذا لم يتحقق هذه الحالة للشئ كان موجوداً فانهم  
 لزم صدق مقدمين اكر لا يخفى ان صدق المقدمتين الثانية لا يلزم  
 بما ذكره بل هذه المقدمة صادقة فترفعها كما بين في الكبر وقد اشار  
 اليه هذا الفاضل ايضا بقوله كما قد بين وكذا ان اراد بصدق المقدمتين

صدق المجموع

صدق المجموع حيث هو مجموع ثم لا يخفى ان بيان كاستلزام التامة انما  
 الوجه الذي ذكره ثم جعل مقدمة للقياس استنتاج المظنة كما فعلنا  
 شائع ذالاج لا جبر لان برهانه احد وظل له هذا الفاضل ايضا فالب  
 حيث لم يكره بل اعترض عليه بعدم كونه كوسط وج نقول ان هذا هو الذي  
 قلنا سابقاً انه اذا كان اللزوم على تقدير يصح بعد فرض وقوع التقدير  
 ان يغير هذا اللزوم حقيقة ويؤخذ هذه الملازمة اولاً زوماً ويجعل مقدمة  
 للقياس يستنتج منه المظنة بانه لزم هذا اللزوم الذي فيها كونه في  
 تقدير صدق الكبر ولما كان هذا التقدير واقعاً لا زوماً صادقة في الواقع  
 حكم بهذا اللزوم وجعل صغر القياس استنتاج منه المظنة وقس عليه  
 حال ما ذكرنا انقاف الدليلين على استلزام استلزام عدم الشئ لوجوده  
 وكذا انقاف الترتيب لا تعد ولا تحصى والحاصل ان هذا امر كونه في الطبائع الا  
 ان يمكنه طبع طبع عليه وتدنس باس الشبهات ولا باطل الا  
 برهانه هذا الفاضل مع الكثرة له وجعل ذلك الاكثار من البرهان  
 المرفوعة استعمله هنا لفغته عما خيل اليه وسول له الوهم من الترتيب الباطل  
 الذي رآه على كونه بعد ما يبرهانه نفسه يرجع عن رأيه الباطل ان لم



لغيره

بينه العصبية والغار وح نقول الوسط آتية خلط اذا ذكر

كثيرا الوسط في غاية ما يلزم منه انه الشئ الذي لم يكن له الحالة  
المذكورة في التصور كغيره لعدم وهو الحالة التي لا يمكن اجتماعها  
مع المقدم وذلك لا يستلزم له كونه الحكم في الكبر على تقدير عدم  
حقيق انها تستلزم تقادير اللزوم لانه لا يجتمع مع المقدم الحكم  
على سواه من التقادير اذا انضاف الشئ بهذا التقدير لا يستلزم له  
كونه الحكم على ذلك التقدير توضحه لغير هذا الفاصل دام فضله الكلام  
على انه يستلزم الامات التوحيد العقل في الممكنات حاصله في الحالات  
ايضا ويريد ان يجيب الشبهة بدون المنوع التبرير على منع تحققها  
في الحالات فعلى هذا القول ليس هذا الفاصل دام حجه يقول انه اذا  
صدق كماله كونه وجود الشئ مستلزما لرفع عدمه كان موجودا بقدر  
هذه الشرطية فمادة اجتماع التقيض ايضا مستلزم لوجوده

مستلزم لرفع عدمه وهذا التقدير مناف للمقدم فهنا ايضا نقول  
هذا اما نسخ كلامي كلك هذا وتدين ايضا انه على هذا الفرض فرض صدق القوي  
بعض افره كالكيا لا يمكنه عدم من التقادير المتنافية للمقدم في الكبر ولزم كان منافيا له  
مترفعه

مترفعه

في الواقع والكلام على فرض صدقها اللزوم من فرض مقدم مقدرة صادقة  
في لا يلزم له كونه هذا التقدير مستلزم فافهم فلا يندرج كصغر تحت  
موضع الكبر هذا اصطلاح جديد لكنه لا مشقة في اصطلاحه وكان  
ارادته على تقدير ارجاع القضية الى الطولية بصير كلامه هكذا فان  
قال قائل اذ لم يكن له هذا ايضا يحمل وجوبه كافي سابقه ثم لا ينبغي ان  
تخير السؤال والجواب في هذا المقام على وجه كونه له توجيه لغيره في  
السؤال لانه عدم استلزام الحالة الاولى لشئ الوجود لرفع عدمه السابق  
مستلزم لعدم كونه الشئ على الحالة الكذائية وهو مستلزم للوجود كما بين  
فيكون عدم استلزام مستلزما للوجود مع انه مستلزم لعدمه في الجواب  
اما انه يمنع استلزام عدم استلزام الحالة لعدم كونه الشئ على الحالة  
او يتيقن لانه عدم استلزام الحالة غير عدم استلزام الجميع والمستلزم لعدم  
هو عدم استلزام الجميع فلم يلزم له كونه امر واحد مستلزما للوجود لعدم  
واما ما ذكره هذا الفاضل فلا توجه له في هذا السؤال ولا في الجواب في  
السؤال فلان تقيض استلزام عدم استلزام الحالة للوجود على استلزام  
عدم الحالة للوجود لا وجه له في الالزام لانه يتيقن لانه اذا كان عدم

في الواقع والكلام



احالة مستلزما للوجود يلزم له كونه عدم استلزام الحاله ايتم استلزام  
لان عدم استلزام الحاله مستلزم لعدم احاله فخرج لما ذكرناه في  
السؤال وفيه التكلف لا يخفى واما في الجواب فلان الفوق بين  
عدم احاله وبين عدم استلزام المجموع لا يدخل في المقام بوجه سواء  
قررت السؤال على النحو الذي قررنا او على النحو الذي هو مظهر كلامه وهو مظهر  
ثم ما ذكرناه الوجهين في الجواب من دفع اما الاول فلا فيه اليقين انه اذا  
لم يستلزم حاله الشئ لشركه الوجود رفع عدم السابق لم يكن الحاله  
الكذائية ومنعه مكابرة واما الثاني فلان عدم استلزام احاله ولزم لم  
يكن عين عدم استلزام المجموع لكنه مستلزم له قطعا وبذلك ايضا  
يتم المدعى كما لا يخفى هذا ويمكن ايضا ان يبين استلزامه للوجود انما عليه  
بانه ذكر انفا لانه اجتماع الشقيضين لو كان على الحاله المذكورة لكان المجموع  
مستلزما لرفع عدم وظ انه يلزم ان لو لم يكن المجموع مستلزما لرفع  
العدم لم يكن على الحاله المذكورة هذا ثم انه يمكن تغيير الشبهة بنحو  
اخر قريب من هذا وهو بحيث لا يتجه الجواب الثاني في مقابلته بل يتق  
اشقاء الحاله المذكورة مستلزم للوجود كما اعترف به هذا الفاضل

انه مستلزم للعدم ايضا فيلزم اجتماع المشايين في الواقع اما بيان  
للعدم فبان هذا الفاضل يحقق انه اذا كان بين شيئين ملازمه <sup>الخارج</sup>  
مستلزم ان لو صدق لوجوده في الخارج وجب في كونه مستلزام لازم  
لوجوده في الخارج اذ وجوده بالفعل كما بينا سابقا بقاؤه دلالة عبارته  
على ذلك وفيما نحن فيه لا شك ان الملازمه بين مجموع الحاله المذكورة  
والوجود التام له وبين رفع عدم السابق متحقق في الواقع فيكون مستلزام  
لازما لتحقيق المجموع في الخارج اذ لو لم يكن الخارج طرانا لنفسها اذ ليس  
ظرفا لوجود شئ منها واذا لم يتحقق احاله المذكورة لم يتحقق المجموع  
واذا لم يتحقق المجموع لم يتحقق كاستلزامه واذا لم يتحقق كاستلزام  
لم يتحقق المجموع وتحققه فمفهوم عدم الوجود ولو قطع النظر بقية عن ان  
كلامه دال على لزوم كاستلزامه الخارج لتحقيق الملازمه في الخارج بالفعل  
بل يتي ان يقول يلزم له لمية الوجود الخارج فتشعر لا شك انه اذا كان  
الاستلزام لازما لمية الوجود الخارج فليس مضاه الا انه اذا تحقق في  
الخارج كان كاستلزامه حاصلا وما تباينه واذا تحقق في الذهن كان ايضا  
كذلك ولا شك ان كاستلزامه الكافي منه صفة للملازم لا يمكن تحقيقة

استلزام



المعلوم فاذا كان المعلوم في الخارج كان الاستدلال ثابتا فيه ولزم لم يكن في  
 الخارج لم يكن الاستدلال ثابتا فيه فاذا لم يتحقق اتحاد المذكور في الخارج  
 لم يتحقق الاستدلال ايتم بحسب الخارج ضرورة اذا الاستدلال صفة قائمة  
 بالجميع واذا لم يتحقق الاستدلال بحسب الخارج لا يتحقق الجميع الذي هو  
 لزومه ايتم في الخارج قطعا ويتم الكلام بل يمكن تقريره بوجه اخر كما  
 سيجزى من هذه التغيرات ولزم كان ركيها جدا لكنه لزوم افادته  
 دامت افادته فانهم وما ذكرنا من التحقيق والبيان ان قد  
 عرفت حال حقيقة وبيان فان صح وغيره ان قد عرفت انه  
 لا ضرورة في هذا التصريح وان لم يتبين بل يتبينها اذ لو كان  
 اجتماع التفسير في الكلام هنا ايتم كالقلام في التفسير السابق  
 لان تحقق الاستدلال المذكور ان قد بينا ان اشقاء اتحاد  
 المذكور مستلزم لاشقاء استدلال الجميع لرفع العدم السابق  
 الزام وتحقيقا في هذا الباب ساقط جدا ولو قبل كان مراده ان  
 الاستدلال الذي سلم في هذا المقام انه لازم لتحقيق الحالة المذكورة  
 ليس استدلالا بجميع العدم والوجود انما له حيز لزم استدلالا عدم

ذلك

المذكورة  
 ذلك استدلالا لعدم الجميع حقيقة بل المراد به استدلالا كونه على الحالة  
 كما سيظهر اليه فيما بعد نقول في ابع كونه خلافا للظاهر كما اشرنا  
 اليه سابقا ومع ذلك لا يقع ايتم كما سيظهر اليه لانه الواجب  
 له يقول لزم عدم الاستدلال الذي في الكبير اللازمة من فرض يفيض  
 الصغير ليس بمعناه الظاهر بل بمعناه الا ان عدم الاستدلال الذي  
 في الصغير ليس بهذا المعنى وهو سوط فان قلت لما كان الاستدلال الذي  
 في قوله كان الجميع مستلزما لهذا المعنى استدلالا كونه على الحالة المذكورة  
 كان الاستدلال في قوله في الصغير لم يتحقق الاستدلال المذكور ايتم بهذا  
 المعنى قلت كما مر فيه يبين اذا الاستدلال السابق لما كان ظاهرا  
 هذا يجوز ان ياتي لم يتحقق الاستدلال المذكور وهذا لم يندفع الشبهة  
 بل لا بد من الكلام في الكبير كما ذكرنا وهو لم يتعرض لها بل سلمها بهذا المعنى  
 النطق يلزم عليه الشبهة ثم مع قطع النظر عن ذلك جعل الكبير بهذا المعنى  
 وانه ضابط له ويمكن به تبين الشبهة لا ادر من اين لازم هذا المعنى قبله  
 اذ ليس لزوم الكبير الا من المقدمة السابقة وقلت اذ لم يكن بمفاد  
 النطق فكيف يمكن لازمه هذا المعنى وهذا ايتم من العوائب والوقيل



مراد من القصور والكبر مع واحد وهو الغرض الخالف للظن ويكون منه  
الوسط بناء على انه الوسط في القصور هو عدم الكون على الحالة المتوسطة  
والكبر عدم استلزامها كما مر منه نظيره انما نقول هذا الاحتمال مع  
كونه بعيدا جدا عن العبارة ظهر بطلانه ايضا بما ذكرنا انما هذا ثم لا يخفى  
ان بيان استلزام بفيض القصور لما ينافي الكبر منها ايضا فيسبيل  
ما قرنا الذي يبيحه هذا الفاضل وقارب به هنا غفلة لان هذا الاستلزام  
على تقدير صدق القصور القابلة بانه لو لم يحقق الحالة لم يحقق الاستلزام  
وهي مقدمة صادقة (حيثه ليت بلازمه لفرض بفيض القصور  
فتدبر ثم ما ذكره من مفرد عدم تحقق الاستلزام يجعل المقدم والنتيجة واحدا  
لكنه لا يفرق هذا وقد بقر في المقام شيئا وهو انه الظاهر من هذا التقرير الذي  
ذكرناه على محاذاة التقرير الثاني الذي اوردته في المقالة السادسة  
لانه التقييم المأخوذ فيه التقرير بجلاء قوله الشريف هنا ثم لم يبق لي  
يصدق عليه في زمان آخر ان الغرض منه تميم لزوم المناقاة بين ما  
يلزم من بفيض القصور وبين الكبر اذ بدونه لزوم المناقاة لا وجوبه  
ظاهرا ايضا اذا الملازم للوجود في الكبر عدم المحالة وفيما ذكره قبل التقييم

استلزام

استلزام الجميع ولا ربط بينهما آخر وتبكت التمه يلزم المناقاة  
ويحتاج الى الجواب فلهذا التقييم باعتبار ان بدونه الملازمة ان تبان  
وما ذكرنا في الحاشية في الرسالة السابقة من توجيه التقييم امر اخر اذ هو  
الغرض منه دفع ما يراه آخر هو انه المفروض في الكبر عدم الاستلزام  
او فرضه كما مر منه في القصور الجزئي واي زمان ما فلا فسادا في مناقاة  
لازميهما على ما شرعنا مفصلا وظلنا من هذا بين الفرضين تبانيا فلا  
ادور ما وجب تصحيحه دام فضله فيما بعد لما ذكرنا من غرض التقييم المذكور في  
حاشية الرسالة الاولى التي مرادها ان يبين المقدمتين على تقدير  
حمل الشبهة على ظاهرها وعدم تصحيحها بما صحح لاجل ما ذكرنا من الغرض  
وعلى تقدير حملها على الحقيقة وتصحيحها بما صحح تصحيح الغرض منها تبانيا  
آخر ولا يخفى ما فيه فانهم ولقائل ان لم يعد المقدمتان بنحو آخر ففسد  
لا يخفى لانه هذا هو التقرير الاول بعينه لكنه كان في الاول اجالا لا توضيحا  
لا شك في ان شئت ائت هذا التقرير مع كمال لا قوله بيان الغرض ثم ما ذكر  
في بيان القصور من قول من انه لو كان اجتماع التقييمين على الحالة المذكورة  
كان الجميع مستلزما لرفع الغرض السابق لا بد من بفيض اليه هذا الاستلزام

الظاهر



کاجیہ

[illegible]



توفي المقالة بان ذلك لم يزل قائما قوله محصلة ظاهر بل صريح في الجواب  
 المذكور فيها سوق في مقابلة التقرير بين وسائر عباراته الشريفة بعد  
 ذلك ايتم الصق بالتقرير الثاني وانت خبير بان هذا الجواب على القول الذي  
 فيها لا يمكن في مقابلة هذا التقرير بعد التغيير بما غيره اليتم بل المقابل هو  
 ما ذكره في جواب هذا التقرير بين اللذين قررهما آنفا وظ ان هذا  
 الجوابين لا يتباط لهما بان الملازم في الكبر هو انشاء التقدير الحالة  
 وفي الصغر عدم استلزام الجموع اذا الملازم فيها جميعا في الفاظ انشاء  
 الحالة نعم يمنع على بعض مقدمات دليله على عدم هذا الفاضل وانما  
 مشدتر ولا يخفى عليك تخفيفه وتخييله بعد كاحاطة بما ذكرنا لا يخفى  
 عليك ايتم ما في تخفيفه وتخييله بعد كاحاطة بما ذكرنا وبعد ذلك  
 لا يخفى طريقا قد ظهر حال طريق كاشع اليتم وهو ليس بتي  
 نظرا لما مقابلة التقرير المشهور ان لا يذهب عليك لم هذا ليس جها  
 آخر سوا ما ذكره اولافر بان كنه الجواب الثاني مقابلا للتقرير المشهور  
 اذ ليس ما ذكره سوا لم عدم الاستلزام صدق الشرطية حقيقة بل  
 التصديق على تقدير عدم امر آخر فلا بد من يؤخذ هذا عند فرض يقين

الصغر وحي لا يمكن الملازم لعدم الوجود امر واحد وليس محصل هذا  
 المذكور هنا ايتم شيئا سوا هذا وليس الفرق الا في تغيير العبارة  
 اذ الصديق الظاهر الذي يقول هنا يلزمه لعدم واستلزامه لا يلزم  
 المجموع لعدم والوجود انما له رفع لعدم لا بد له يكشف وبين الحقيقة  
 ما ذكرنا وانما انه ليس سوا ما ذكره اولافر كنه على الحالة التردك كما ذكرنا  
 الوجهان واحد وهو ان لم يرد انه لم يصدق عليه كنه كما ذكرنا  
 سابقا لم الفاظ كنه هذا الشق ولا يرد عليه الا ايراد واحد ولا  
 يلزم خيار الشق الثاني يخرج الكلام عن الاستقامة ولا نظام كما  
 ويرد عليه ايراد ان يحصل جوابان ثم قد عرفت بما في المنع فذكر  
 كنه الملازم كنه ايتم مثل ما في سابقه لان الكبر  
 المشبهة ان لا يخفى انه لا يلزم لم يجعل الكبر استلزام عدم تقرير بل يمكن  
 لم يجعل مجرد عدم الصديق المذكور وهو ان هذا لا يكون جواب  
 الثاني الذي في مقابلة كنه لا يلزم الا انطباق على هذا التقرير المشهور  
 ولو قيل في تقرير الشبهة عند ابطال يقين القول الثاني  
 عليك لم ما ذكره من انه لو اذ في الكبر عدم صدق هذه الشرطية

الوجه



١٢٧ بحسب الحقيقة فتم كسب حاصل الالائه لو اراد عدم الصدق بحسب الحقيقة  
 في مليله من انه اذا كان معدوما يصدق هذه الشرطية بحسب الحقيقة وبعد  
 ذلك المنع والبناء على ان عدم يستلزم الصدق بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة  
 لاجل ان يبق عند تقرير ابطال نفى الصدق هذا القول اذ لا فرق بين  
 وبين ما قال في دليل الكبر عند التحقيق اذ من غير ان اجتماع التقيض شرط  
 عدم يستلزم لذلك الصدق ليس الاله على تقدير تحقق عدم تحقق  
 الصدق وهو لو قيل وانه لو استدل على ابطال نفى الصدق  
 بان لازم ان لا يحقق اجتماع التقيض وهو مناف للكبر القابل بان كلام  
 يصدق على شئى تلك القضية ظاهر اجتماع التقيض لو كان على حالة  
 يصدق عليه هذه القضية ظاهر ان كان اجتماع التقيض شرط تلك الحالة  
 مستلزما لصدق تلك القضية ظاهر فاذا لم يصدق ظاهر الكبرية جردا  
 نقول في جواب ان يستلزم اجتماع التقيض شرط عدم لصدق هذه القضية  
 ظاهر انما ليس بحسب الحقيقة فليس مع انه خلاف الظاهر العبارة  
 اذ لا لزم من قوله بحسب الحقيقة ما ذكره غيره من انه تلك القضية لا تصدق  
 حالة عدم بحسب الحقيقة بل بحسب الظاهر كيف نكر ذلك وقد عرفت

اتفاقا بانه يصدق على فرض نفى الصدق هذه الشرطية بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة  
 يصدق حال عدم على سبيل الاتفاق لانه يستلزم صدق لانه يستدل  
 على عكس نفى الصدق هو الكبر وسلكها لغير انه اثبت الكبر بان اجتماع  
 التقيض مثلا حال عدم يصدق عليه انه لو وجد في الزمان الثاني ارتفاع  
 عدم السابق فاذا لم يصدق عليه ذلك كان موجودا فلم يسلح ان  
 القضية كما لو رويته كيف يستدل بها على عكس نفى الصدق ولو قيل  
 انه لعله يقول بان عدم يستلزم صدق تلك القضية ظاهر الاجتماع  
 التقيض لشرط عدم نقول اي فرق بين صدق هذه القضية وبين  
 كونه على حالة لو انقضت تلك الحالة لا الوجود في الزمان الثاني لزم  
 ارتفاع عدم حيث سلم لانه اجتماع التقيض شرط عدم يستلزم  
 يستلزم الثاني ولا يلزم ان يستلزم كقولنا بما قرنا ظاهر لطلان الجواب  
 الثاني بهذا الوجه ايضا فان قلت لعل مراده من صدق تلك القضية  
 ظاهرا على تقدير عدم انه لا يصدق في هذه القضية بل العاقل هو قولنا  
 انه على حالة لو انقضت تلك الوجود لزم ارتفاع عدم قلت مستهكلم عليه  
 ايضا فاشطر قلنا لا آثم يستلزم املهما بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر



بذلك

فوالفاضل قد اختلف غير مرة بان على تقدير فرض بقبض الضمير في  
اجتماع التقيض على حالة يستلزم بضرورة الوجود التام لما في العدم على  
تقرير الشبهة اليه واستصوبه بيزم استلزام تلك الحالة والوجود التام لما في  
العدم ومن البين انه اذا تحقق استلزام شيء الشئ لا يعقل له لا يمكن عقده  
فقيته شرطية بينهما والظاهر كلامه انه لا يمكن له ان يصدق فقيته شرطية  
بغيره بيزم كما مر من على تقدير العدم لا يصدق على تقدير الوجود وذلك ان  
سلما انه لا يعقل بذلك بل على اعتقاد صدق فقيته شرطية اخرى غير  
التقيضتين القيتين نعم كما ذكره يقول على هذا تقرير الشبهة كذا لو لم يكن شيء  
بشرط حاله مستلزاما لصدق تلك الفقيته كان موجودا اذ لو كان معدوما  
كان بشرط حاله مستلزاما لصدق تلك الفقيته كان مستلزاما بشرط الحالة  
لذلك استلزام ايضه وان عدم هذا الاستلزام مستلزاما لعدم ذلك  
الشرط وهو مناف لما بين في الكبر وفي لا يخرج جواب الشبهة وانما وجه  
جوابه كقول فقط مع انك عرفت انه لا حاجة لما اخذ صدق الشرطية  
بذلك استلزام الذي عرفت مرارا كاف في اجزاء الشبهة على ما اشارنا اليه في  
ولو قيل انه لا يسلم لزوم تلك الاستلزام ايضه على تقدير العدم والقول لا

١٦٨

واجعل التقيض المذكور  
اذا لو كان بشرط حاله مستلزاما  
يصدق تلك الفقيته كان  
مستلزاما

منه بمنزلة

منه بمنزلة الظاهر انما يعقد استلزامه لا ما اخر يصرح به مثله بهذا القول  
يقول هذا مع كونه هذا وحالها لفظا لظاهر كلامه انما يبق على صرحها لا ينفقه ايضه  
انه كما سنبين فان قلت على تقدير العدم تحقق استلزامه ليس على تقدير  
الوجود بالظاهر كما كانت الشرطية التي يقول انها لازمة لتحقيق استلزام  
اذا كانت الشرطية ان التان ذكرها هذا الفاضل ليستا كالت على ما بينه  
هذا الفاضل قلت قد عرفت بما ذكرنا سابقا انه على تقدير العدم استلزام  
لوجود التام لرفع العدم حاصل ويصدق الشرطية القابلة بان على هذا التقدير  
لو تحقق الوجود يرتفع العدم وعلى فرض وقوع التقدير يصدق لو تحقق الوجود  
يرتفع العدم بل التقدير شرط في هذه الشرطية كما قرنا وينا مشروحا ولو  
ثم لنا علم ذلك قلنا بان الملازمة في ايضه العدم والوجود التام لا تفعل ان  
الشرطية الصادقة التي ترتزم تقدير العدم ولا تصدق حصر الوجود القابلة  
بانه لو تحقق هذه الحالة الحاصلة للشيء مع الوجود التام لما يرتفع العدم فان  
قلت هذه الحالة الحاصلة للشيء ليست الا العدم فيقول هذه الفقيته  
لا توفى لو تحقق العدم والوجود التام لا يرتفع العدم ومن الفقيته الثانية  
الشرطية هذا الفاضل ومن تصدق على تقدير الوجود فهو على فليصدق



١٥٩  
 لكن  
 لازم تقدير العدم بل مقارنا له اتفاقا قلت الحالة الحاصلة وان كانت  
 لو خط هنا بعنوان الحالة الحاصلة فيكون حاصل القضية له الحالة الترتيبية  
 عليها هذا العنوان ويكون في ذلك يكون على تقدير العدم مستلزما بشرط  
 الوجود لرفع العدم وظل له هذا المعنى انما يصح على تقدير العدم ولا يصح  
 على تقدير الوجود فانهم بل انما يستلزم كونه على حالة اخرى انقول قد  
 عرفت انه اذا تحقق استلزام لا بد من صدق قضية شرطية وقبول  
 الاشك ان على تقدير تحقق العدم لا يشر تحقيق استلزامه لكن على الحالة  
 المذكورة في الفاضل انما ينفذ او بشرط العدم لا يتحقق ذلك استلزام على  
 تقدير الوجود سيما على ان هذا الفاضل من الاستلزام لا يكون الا بعد تحقق  
 الملزوم فلا بد من صدق قضية شرطية ايضا على هذا التقدير كونه لازما  
 لهذا التقدير ولا يصح على تقدير الوجود لئلا يكون مقارنا لهذا التقدير  
 اتفاقية وعلى هذا انقر الشبهة بهذا الوهم كونه الشيء على تقدير استلزام  
 لصدق ملك القضية كان موجودا اذ لو كان معدوما كان كذا في جميع  
 التقيضات لكان اذ لو كان مستلزما لصدق ملك القضية على تقدير كونه  
 مستلزما لذلك لاستلزام ايضا عدمه لاستلزام كونه مستلزما لعدمه مع

بين انه مستلزم لوجوده وقطع النظر عن لزوم صدق قضية شرطية ايضا  
 الشبهة بهذا اذا لم يكن الشيء بشرط حالة مستلزما لكن على الحالة الكلية  
 كان موجودا اذ لو كان معدوما كان بشرط حالة مستلزما لكن المستلزم  
 مستلزما لذلك لاستلزام ايضا عدمه كونه مستلزما لعدمه بشرط الحالة مع  
 بين انه مستلزم لوجوده وح ايضا لا يتجربا بالثبات ولو قال لانه هذا الاستلزام  
 ايضا بحسب الحقيقة والقول به انما هو بحسب الظن واللازم شي آخر في  
 انه لا يسمع منه هذا القول في معلوم قطعا من لا خطه كالمادة لانه هذا القول  
 منه بحسب الظن بل انه يقصد حقيقة لقول كلما يجعله لازما لتقبل القول  
 اليه ولو كان الكلام فيه فظهر لانه هذا الفاضل لم ينفذ هذه التبعات الكثيرة  
 والرضاء الطولية بل زادت عارضا عاردا والحقنة شاربها واذا  
 احطت ان قدر عرفت لانه ما ذكره في تحصيل كلامه وحقيقة ودفع ما ذكرنا  
 مما لا يحصل له امر وان لا ينفذ به ما ذكرنا اذ غاية ما ذكره انه يدور مقتضى  
 ظاهر الفساد لا يخطئ بالاحصاء ويوجب جوابه بجعله مقابلا للشبهة  
 بناء على هذا الادعاء وايراد انها عليه بناء على ما هو الظن الا بعد الفاد  
 مما وجهه على هذا الظن انه لا يحصل لان الحق انه انفع ما ذكره بهذا التوجيه



١٧٠ هو الاضرب في الفواض المطا لا الميزاب مع انك قد عرفت انه على هذا  
 كما دعاء ايضاً لا يمكن جوابه التام معاً بلا التقدير ان الذي اراده ظاهر  
 في المقالة فاجابه نعم على هذا الادعاء يمكنه ان يجاب بجواب آخر مع ما  
 عرفت من حال هذا الجواب ايضاً فذكرنا توجيهاً قد عرفت  
 على توجيه ومقابلته للجواب كما اول انشراح ما يناسب التبرير التي منه  
 ووجه عدم انكفاء بما ذكره ان لا يذهب عليك اني ذكرت في  
 الرسالة انه لو فعل في الحقيقة فيجب له المناقاة بحسب استدلال عدم التصديق  
 الوجود عدم الاستدلال عدم العلم لم يكتف بان الملازم في الحقيقة ليس  
 واحداً من دون التمسك بان عدم التصديق باعتبار انقضاء التقدير اذ لو  
 كان عدم التصديق غير عدم الاستدلال فاستدلالهما لا مزية من اثنين  
 لاف وفيه ثم قلت كانه استثنى بان عدم التصديق حقيقة عدم الاستدلال  
 بناء على ان التصديق الاستدلال فاما دلالتهم بين عدم استثنائهم  
 فمما واجبت عنه بما جبت ولا شك انه لا يجه عليه شيء من ذلك  
 لانه عدم استدلال التصديق حقيقة وكان التصديق استدلالاً يمكن هذا  
 الجواب ان متجهاً فلا يجرى ارجاع التصديق لا انقضاء التقدير وقد

ان الاستدلال

عرفت انني ان كلاماً عما هو الواقع من غير من ان عدم استدلال التصديق  
 حقيقة ولم ين الكلام على منع ذلك الظاهر فساداً عند وجه لاخذ  
 في كلامه من هذا الموضع عن آخره كما لا يخفى مع عدم صحة كونه الملازم  
 للوجود عدم صدق الشبهة قد عرفت انه ملازم له في الواقع وبناء على كل  
 عليه ليس عند الاستدلال هو الملازمة كما بينناك عليه سابقاً  
 قد بينناك ايضاً حقيقة انك نعم بين الملازم هذا اللفظ لا منقولاً كما بيننا  
 قوله ليس عند الاستدلال ايضاً نعم به كما لا يخفى لكنه عند الاستدلال  
 هذه العبارة كما لا يخفى منه دام تفضله بان الاستدلال حقيقة عند تحقق الملازم  
 في الخارج اذ كان الملازم بحسب مثله اذا وجبت النار في الخارج كان الاستدلال  
 ما يتلها لا لا وقت عدمها في بين النار لا مزية فيه بحيث لا يحتاج  
 تنبيهه على الاستدلال بالمعنى الشرطي الذي هو مراد هذا الفاضل كما صرح به  
 نعم الاستدلال بمعنى الجواب بالفعل كالتصديق وحمل الكلام على الملازم اذ  
 كان تحقق الشيء في الخارج بمعنى الشيء اذ كان يجب تحققه في خارجي  
 ملازم الشيء كالتأثر بالنسبة لا الحارة في الاستدلال الشرطي لا من تحقق  
 النار في الخارج امر لزمه بعد ذلك في الوجود بالفعل لا لمزية النار بعد

المذكور



النار  
الوجود

السياق جوامع انه بعد ذلك يخرج بالمعنى الاول وايضا بفعل الوجود كاستلزام  
الخارج للمعية وجوده بالاعتبار عند الفاضل اما باعتبار صفة العينية  
بانه لو وجد النار وجد الاستلزام كما هو مصطلح من لزم الملزوم مقدم الشرطية  
يلزم على لزم الاستلزام اليقين كونه مثل الحرارة بالبنية لا وجود النار فكما كنه  
الحرارة فانه عند تحقق الوجود في الخارج لكان كنه الاستلزام اليقين ولزم كان  
باعتبار قضية اخر من انه لو تحقق وجود النار في الخارج تحقق الاستلزام سواء  
كان تحقق وجوده في الخارج او في الذهن متصلا اذا لم يجعل مهيئة الوجود  
الخارج للنار ملزومة للحرارة باعتبار انها كلما تحققت في الذهن او في  
الخارج تحقق استلزام فلم لا يصح لزم جعل الملزوم مهيئة وبقى انه لازم لها  
باعتبارها كلما وجدت في الذهن او الخارج تحقق الاستلزام ولا يكون الفرق  
الا كما هذا ثم لا يخفى ما في عبارة من التشويش حيث قال لزم الاستلزام  
لازم لتحقيق الملزوم في الخارج لزم كان الملزوم لتحقيق في الخارج للمعية  
الملزوم اذا المراد تحقيق الملزوم في الخارج الذي جعله الملزوم لزم كان  
تحقيقه بالفعل كالتقيد اذا وجدت النار وجدت الحرارة فالملزوم في  
هذا المثال التحقق بالفعل في الخارج وهو الموافق لما ذكره سابقا

من لزم الملزوم

قوله

من لزم الملزوم مقدم الشرطية فالاستلزام اما لازم لهذا التحقق فلا يلزم  
الاستلزام لازم لتحقيق الملزوم في الخارج اذ لا يعتبر تحقق آخر لهذا التحقق  
ولما لازم لتحقيق النار في الخارج سواء كان مفهوم وجوده الخارج او وجوده  
بالفعل فلا يستقيم انما لازم لتحقيق الملزوم لئلا فانه لجعل الملزوم التحقق في  
الخارج ولزم كان مفهوم التحقق في الخارج اي مفهوم الوجود في الخارج فهو مع كونه مهيئة  
لما ذكره من لزم الملزوم مقدم الشرطية اذا المقدم الوجود بالفعل فيه لزم تحقيق  
الملزوم الذي هو الملزوم للاستلزام لزم كان بعض تحقق النار في الخارج سواء  
مفهوم وجوده بالفعل او وجوده بالفعل فهو مهيئة لجعل الملزوم الحاصل للتحقق  
في الخارج اذ هنا اطلق الملزوم على النار ولزم كان بعض تحقق التحقق في الخارج  
الكلام لزم الاستلزام الذي كان بحسب الوجود في الخارج لزم كان الملزوم المقدم  
وجوده في الخارج كاستلزام النار للحرارة لازم لتحقيق الوجود في الخارج للنار  
في الخارج للمعية وجوده في الخارج في جميع لزم الاستلزام ثبت عند تحقق  
الوجود في الخارج للنار بالفعل كالحرق بعينها لانه ملزوم مفهوم الوجود  
الخارج واليقين على هذا اي حاجة الى جعل ملزومه الوجود بالفعل للوجود في الخارج  
لم لا يجعل ملزومه اليقين الوجود في الخارج للنار بالفعل كالحرق لكنه امر العبارة



١٧٢  
 يتبين فليعمل الم لازم من قبله لتحقيق الم لازم وكذا فقولنا للمنية الم لازم على  
 فرسنا والزم كان مخالفا لاصطلاحه ويكن انه اراد بقوله الم لازم كان الم لازم  
 التحقق في الخارج الم لازم كان اللزوم بحسب التحقيق الخارج او اراد بالم لازم  
 هنا ما هو مصطلح في مقدم الشرطية فانهم ما ذكره صحيح في بيان النقص  
 قد عرفت ما فيه ثم لا يخفى انه لو كان النقص ما ذكرنا لم يكن فرق بين التفسير  
 والتفسير الثاني فكنه اجواب الشبهة مقابلها انما هو ما ذكره من دون حاجة  
 لا لغيره بل لزم ما ذكره في المقالة من مقابلة التفسير كما قولنا في مقابلة  
 التفسير الثاني من المقالة انه اورد في مقابلة التفسير بين جميعا لزم كان  
 الفرض لمر آخر كما هو ظاهر لا يشيخ لا ذلك فانهم قد مر ما نرى ان  
 قد عرفت انه ما في شيء من الباب يصلح لان يبقى بفتح الكلام  
 لا يخفى عليك مما بينناك سابقا لم قولنا ان قد عرفت ان لا  
 محصل لهذا القول انه بل لمر المحض لعدم ان قد عرفت لزم هذا  
 ايضا كاف لاجراء الشبهة بل على هذا التفسير الشبهة سهيل كاللا يخفى  
 لا يصح فرسنا هذه الشرطية بزم هذا الفاضل لا يصح فرسنا هذه الشرطية  
 فالمراد منه ان يصح ظاهر اوله تاويل وقد شئنا لابطالنا مرارا فلا بأس

لزم تزيده باننا ففعل لزم كل احد حكم حال عدم الشئ باننا اذا وجدنا ان  
 يرفع العدم من دون تأمل كما حكم في الارشاد الاخر ففعلنا الفاضل القول  
 لزم مرادهم جميعا من هذه الشرطية ما ذكره من انه على حاله اذا انقضت لا  
 الوجود يلزم ارتفاع العدم منقطه ظاهرة اذ لفظ لزم هذا المفهوم كخطا  
 احده هذه القضية سور هذا الفاضل او يقول لزم جميع الناس غلطوا او  
 اشتبهوا فذلك لمر يقتضيه العجب انهم اعجب العجايب لزم يخطئ جميع الناس  
 وهذا الامر الخطا ولم يتفقوا له فبالا لمر غفلوا عنه ذلك ما صار سبب  
 اشتباههم وشيوع هذه الغفلة بينهم وبالجملة نسبة الغلط والاشباه  
 لا هذا الفاضل كما انها اولى من نسبتها لاجمع الناس فانهم فلا نرى  
 احتياج ان قد ظهر لزم تعقيب ما قلنا لا يظهر منه شي من الخلل ولزم الغفلة  
 الذي يدور ان لا حاجة لالتعقيب ما قاله لان الصدق كيفية  
 لا يخفى لزم صدق الشرطية في هذا المقام المراد منه صدق الشرطية على شي  
 كما هو مصرح به في غير موضع في هذا الموضع ووجه لا وجه لما ذكره من بل هو  
 اشتباه لشيء من اشتراك لفظ الصدق جهة الفرق لزم مناط  
 الوجود ان قد عرفت في هذا الفرق ولزم قولنا بعدم الفرق بناء على التفسير



كان مجموع الحالة لا قدر ما فيه فظهر لنعم هذا ايضا كيف المقام  
 والمعدوم والحالة المذكورة متعاكسان كلياً وجوداً وعدماً كما ان بيان  
 للعواقب والافلاحة دخل في المقام وكذا الحال في نظيره وكذا مع  
 الاستدلال هذه العبارة صريحة في انه تحقق الاستدلال بعد تحقق المجموع  
 كالرفع وهو من الذي ذكرنا انه يصح به بعد ذلك ولو كان برهناً  
 التقدير كان اللازم لعدم هذا ايضا مما لا دخل في المقام وفي كلام  
 ايضا يسبح حيث ثبت التعاكس في هذا ايضا كما بقه  
 وبالجملة الشئ المنسب في الكبير كذا مع كونه دخلاً في المقام المستقيم  
 الشئ المنسب في الكبير لا يلزم لنعم كونه له حالة ثابتة هي الحالة المذكورة  
 اذا اجتماع الشئ في نفسه منسب في الكبير وليس كذلك الحالة وقس عليه  
 حال الشئ المنسب في نفسه ان هذا الفصل يشبه عليه الواقع والفرق اذا  
 ذكره حال الواقع امر ما يمكنه موجوداً في الواقع وغير مستلزم حاله الثابتة  
 مع الوجود انما له الرفع لعدم الواقع كان حاله ما ذكره هذا الفصل وكذا  
 ما كان معدوماً مستلزماً حاله الثابتة مع الوجود انما له الرفع لعدم  
 الواقع كان حاله ما ذكره كذا في الشبهة على الفرض يفرض كلاماً من

فامر واحد هو اجتماع الشئ في نفسه مثلاً لنعم لو لم تسلم احد ثبوت هذه الملازمة في  
 المكان ما ذكره صواباً لكنه دام ففصل خبر الكلام على هذا الثبوت في المقام  
 وبهذا ظهر الكلام الذي في سابقه ايضا فانهم كيف لم يثبتوا  
 فاستدلوا في هذا الامر في هذا الامر في هذا القول في نفسه لما سبقه والكلام  
 معه لم يذكره حقيقة قياساً مستثنى في ذكره مقدمته وهي ان اذا  
 عارض على بعض التقادير انه لو وجد كان كذا كان المددوم في الحقيقة  
 التقدير والوجود ولم يذكر كذا في وضع المقدم مع انه محتاج الى بيان  
 اذ لم يعلم بعد له ما كان فيه تلك اذ له يفرض في بعضه البعض كونه وجود  
 اجتماع الشئ في نفسه مستلزماً مطلقاً لرفع عدمه وحيث يمكنه هو مستلزماً  
 للرفع ولا استدلال فلا بد له من بيان انه لا يمكنه ان يفرض في بعضه البعض  
 كنت اذ في لانه الكبير وظل كذا في كل الحقائق ويحتاج الى بيان  
 وترك القرض له لا يفرض في نفسه في ح انما بطاً بالفروق وعلى هذا  
 فالقول بان هذا العقل موقوف لبيان هذا الفرض قول بان الشئ مستلزم  
 لبيان احد مقدمتي القياس نعم لم يفصل الكلام في الحالة  
 الاذئاب والشغب البالغ قد عرفت لنعم هذا التفصيل مما لا بد منه



١٧٢  
 ليس من كماله وساطنا وبالجمله الاكتفاء بما يراد مادة  
 والجواب انه قد عرفت له ما يكفي ليس من هذا الباب لانه اراد ان  
 اذ لم يصدق ان قد مر ما فيه غيرة تحقيق استلزام المجموع القول  
 بل على انه جعل استلزام لازما بحسب الوجود كالحارة اذ جعل الاستلزام  
 بهنا على كجانب الفعل بعيد كما لا يخفى بل لو وجد الزمان انما  
 ان لا يخفى لانه من انما في ما ذكره سابقا من قوله ولا يستلزم لقولنا  
 لو وجد ان الالهي في فرق بينهما اذ في اول اخذ العدم في الثاني  
 محالة الواقعة في الزمان كاول ثم نقول قد عرفت سابقا انه اذا تكبر  
 بل وصدق شرطية حال العدم لا يصدق حال الوجود فيتم تقرير  
 الشبهة بحيث لا يتوجه جواب الشبهة ويندم انما ما ظاهرا  
 بنان ما القبحه فرأى في ترميم الاله في قوله هذا على سبيل  
 التذلل لما شاة اذ غرضه هنا تصحيح جوابه كاول ولا كيف بعد  
 وح كان قوله متر لم يصدق ان لا يخفى ان لو كان الفرض من التهمة  
 الترتيب التقرير كاخير ما ذكرناه صح هذا الفاضل دام فضله لم يفت  
 بعد ما ذكره في القول لان الجواب يتم به اذ لا شاة في حينه

وبين التقرير كاول في هذه الشرطية لاجل فائدة اخرى لا دخل لها بالمقام ثم  
 على ما هو الظاهر منها فيحتاج الى هذا القول فانهم ويمكن تقرير الجواب بوجه  
 اخر اشترنا اليها قد عرفت سابقا انه لا بد من ارجاع هذا الوجه لبعض الوجوه  
 الترشاش اليها لا بد من يرد الصدق بالظن لا بحسب الحقيقة قد عرفت  
 لانه الصدق بحسب الحقيقة وكونه بحسب الظن لا مغلوبة اذ لا معنى للاستلزام  
 ان الظن لانه لا معنى لهذا الكلام كما مر في غيرة مرة فلو ان الكلام حسنة فحاشية  
 لا يخفى لانه هذا الكلام كما لا يخفى في عدم الملازمة بالمتزلة الترتيب في هذا  
 الفاضل دام تأييده اذ غاية اسناد خطا على جانب العلم على سبيل الظن  
 مع استدراك له بالخطأ بوجه منه والظاهر على مظهر ان اراد النظر و  
 الاعراض على كلام احد اسناد للخطأ اليه على سبيل البرهان لو كان ذلك  
 غير ملائم للطريق المعهود في العادة لكان هذا ايضا كك في بطريق كاول  
 ومع لانه هذا امر شائع ذائع بين العلماء وكتبهم كلها شحونه بجهة الشهادة  
 بالبرهان والصلح والتفكير كاحتياط في الترتيب الذي ينبغي ان لا يصر  
 طلعا ثانيا بجهة الولد مع الوالد والتبليغ مع الاستاد ولم يذكر عليهم احد لم  
 يعودوا اذاعة الحقوق واضاعة الحقوق وكان السرفية لانه العادة



لم يجز بان يكتب احد شيئا ولم يتعرض له آخر سواء كان تعرضا لاجنابا  
 صار مثله من صنف فقد استهدفت ايضا في التعرض له مصالحة كثيرة في رتبة  
 وفترته مفسدة لكانت اذ ربما كان خطأ وكان ذلك سببا لوقوع  
 خلق كثير مدة مديدة بل ابراع على راس الحكماء في الخطاء والضلالات والجلال  
 الذي يحسونه غلابة ابرياء فلم يتعرض لابطاله وقع جميع كثير من الضلال ولو  
 كان صوابا ايضا وفرض له احد خطاء فربما يصير سببا لزال جهل هذا  
 التعرض اذا تعرض احد لردة ونحو ذلك فمن المصالح والمفاسد التي لا يفتني  
 فيها هذا اذا كتب احد شيئا فان كان له ادنى خطأ في الفهم والشعور  
 والورع والدين لا بد له من يوطن نفسه على ان يصير هذا الملامم وغرضنا التماسا  
 ويرضى بان يتعرض له ذكرا فها هم عسى ان يصير ذلك سببا لزال جهل الكبر  
 وما نفا من ان يقع خلق كثير بسبب الضلال ويكون ذلك عليه من عظم كرام  
 والوالب يستحق به العقاب والكال فاذا ن كل احد ممنه ذكرا فها هم  
 كتابا او الف خطايا او اربع مقالة او اثنا ورسالة فذلك منه  
 انذار واعلام بان تعرض له كراما وينصب نحوه همام  
 الاكلام وطني لانه ترك التعرض ولا يراى كلام احد خوفا من ان يتقيل عليه

والله اعلم  
 بالشئ

اولا يرضى به من اسوء الطغاة بما اذ في هذا النظم نسبة له على البلاء وقلة  
 ولا خياطة والدين كما يتناوون وجهه وانما مع ذلك كله معترف بالتقصير  
 والزلالات واسأل من خلقه الكريم العفو والصفح فانه اخلاق الكرام فيضال  
 الخياطة من كلام ولا يخفى على احد ان بناء جوابه كقول لا يرضى عليك  
 اني قلت لانه هذا الجواب بظاهره لا يطابق الشبهة اذ في الكبر سرور لانه  
 عدم استلزام وجوده لرفع العدم الواقعي مستلزم لوجوده دائما وفي بناء  
 التصور لانه فرض يقضي بسلام لانه كونه عدم كاستلزام المذكور مستلزم العدم  
 ولم يؤخذ فيه خصوصية الوجود فترى في مقابلته انه لا منافاة اذ يجوز لانه  
 لا يكون له هذا الوجود ويكون له الوجود كما نزل ويمكن لانه يؤخذ بحيث يطابقها  
 بمثل هذا التوجه الذي لهذا الجواب كقول ولا ادر لانه صاحب الجواب لفظه  
 بهذا التطبيق حتى ياتي انه لو لفظه به لما دفعه بما دفعه فاما قوله بما  
 دفعته فبناء على حمله على ظاهره غير كشف الحال عنه وتطبيقه على هو  
 حقيقة الجواب كقول من الجوابين المعول عليهما لهذا الفاضل وان فضله  
 الا بمرارة بعد التطبيق دفعت الدفع بما دفعت بعد كاطلاعه على ما ذكرنا  
 يعلم حقيقة كلام هذا الفاضل دام مجده بمنزلة من عدم استلزام عدم ذلك



الذي

الجميع كما قد ظهر بما قرنا سابقا حقيقة ما ذكرنا من الترفع لجوانبه الغير المشهورة  
ذكره هذا الفاضل وغيرهما بوجه لا يرد عليه وما بقي علينا قرضا هل هو من  
عدم الجميع لعدم السابق والوجود اللاحق اللازم من عدم ارتفاع العدم السابق  
بالوجود يلزم له تحقيق فيما نحن فيه فحينئذ عدم الوجود كما وعدنا سابقا  
يزول لا شبهة رأسا ويظهر بطلان قوله على جميع التقادير فبين ذلك  
اولا ثم يأتي على ما ذكره هنا فنقول اذا كان انشقاء ارتفاع العدم السابق  
لا اجتماع الشقيضين بالوجود اللاحق مستلزما لعدم الجميع وكان ذلك لا انشقاء  
ممكنا فحقا نقدر ذلك لا انشقاء الممكنة لزم له يرتفع الجميع ضرورة و  
ارتفاع الجميع لما لم يمكن له ان يكون من ضمن ارتفاع العدم لانه مع ملازم  
له يمكنه من ضمن ارتفاع الوجود وما يتوهم من اللازم انشقاء الجميع لا خصوص  
احد الفرد بل الذي يتحقق منهما انشقاء الجميع فتوهم ساقط اذا انشقاء  
الجميع لما لم يتحقق الا بهما وفرض انه احدهما محال فلا بد له من تحقيق ضمن  
الآخر ضرورة وانكاره سقط ولن نشك ان ترتيب الكلام بوجه تيسري  
البط فنقول لا شك انه يصدق كلما لم يرتفع العدم السابق لا اجتماع الشقيضين  
بالوجود اللاحق لم يكن مجموع العدم السابق والوجود اللاحق لزوميه وكلما

لم يتحقق

بالوجود  
المذكور

لم يتحقق الجميع لم يكن له العدم واما الوجود ضرورة فينتج كلما لم يرتفع العدم  
لم يكن له العدم واما الوجود ضرورة ونعلم انه لو كان لا يمكن له ان يرتفع العدم  
فلا بد له من يرتفع الوجود فينتج كلما لم يرتفع العدم بالوجود لم يكن الوجود ضرورة  
فثبت مستلزما انشقاء ارتفاع العدم لا انشقاء الوجود بخصوصه وصدق  
قولنا لو لم يكن الجميع لم يتحقق الوجود ضرورة وهذا كما اذا علم طبيب بالمرض  
منه كل مارات الطيبة لم امرأة لا يمكن له ان يكون له شول من ميتها وذكرنا في  
بطنها عظما فيقول له هذا العظم له لم يكن نقفا فحل واذا كان حلا فاما  
ذكر او اني لكنه لا يمكن له ان يكون ذكر ان يلزم قطعا له يصدق له هذا  
العظم اذا لم يكن نقفا فلو اني بالضمه دون رتبة وقس على ما اذا اراد  
له ثبت له عدم مستلزما اذا كان مستلزما لا انشقاء الجميع لعدم  
الوجود كان مستلزما لا انشقاء الوجود وهو ينافي الكبر رتبة على له انشقاء  
العدم حتى بالوجهين المذكورين من انشقاء اللاحق الكسائر في الواقع  
وانشقاء انشقاء عدم اجتماع الشقيضين وكذا اذا اراد له ثبت له عدم  
مستلزما اذا كان مستلزما لعدم الجميع كان مستلزما لعدم الوجود  
وهو ينافي الكبر رتبة على انه لا من ضمن عدم الوجود وهو مناف للكب رتبة



١٧٧  
 فرضنا عدم العلم وعدم العلم يستلزم عدم الوجود لان العلم لازم  
 النقيض وعدم اللازم يستلزم عدم الملزوم فيكون عدم الاستلزام مستلزما  
 لعدم الوجود وهو اليقيني في الكبر فيلزم مناهاته للكبر على اى وجه كان  
 هذا واذا قد بينا هذا المرام بوجه ليس فيه كلام فأتى على كلمات  
 هذا الفاضل فقول لا لانه هذه العبارة التي جعلتها عنوانا لهذا الكتاب  
 لا تدخل لها في المقام ثم لم يوافق محض ثم نفخ عن كلماته في خبر  
 وخلاصة المعالطة بعد التحصيل التي قد علمت وجوه التقريرات للمغالطة  
 بانضمام هذا الدفع الذي ذكرنا الجواب ولا يخفى لفس هذا التقرير الذي ذكره  
 هذا الفاضل لا يلزم شيئا منها وانما في غاية النجاسة اذا التزم انه ادعى  
 استحالة استلزام التزم من فرض بغيض القصور باعتبار  
 لانه لازم محظوظ كنه استحالة اللازم لا يقتصر استحالة الملازمة لجواز  
 لانه يمكنه المقدم محال الاستلزام الى آخره يمكنه الشبهة ظاهرة الدفع  
 كما اشرنا اليه سابقا وايضا لا يلزم التفسير المشهور حيث الزم فيه بطلان  
 بغيض القصور من استلزامه لما ينافي ما بين الكبر وفي هذا التقرير ليس  
 لكنت ولا ادرك لم يورد على وجهها الذي قرناه ثم يورد عليه اراد

لنم يورد وكان له الترفع شانه غلبه متبعنا في التفسير كان المجموع  
 مرارا الاول لانه استلزامه ان لا يظهر له ثمان وكانه وهو ما ذكره  
 فيما بعد بقوله وان كان المراد لانه عدم المجموع ان فيكون حاصل كلامه في  
 استحالة استلزام عدم استلزام المجموع لعدم المجموع لما بناه على الاستلزام  
 عدم المجموع مستلزم لاستلزام خصوص الوجود لان استلزام العام مستلزم  
 لاستلزام الخاص فهو تم والمعلم في هذا المعام لا يمكنه تحققة الا في ضمن  
 هذا الخاص فيكون ملزومه ملزوما لخاص هذا اليقيني غير مسلم وانتهى خبره  
 هذا الترويد اذ ظن ان الشق الاول منه لا بد عيدا احد ففان يتغير لانه  
 تقرير على الشق كما في خبرنا او ردنا في التقرير ويقرب عليه فان بينه  
 بان عدم استلزامه ان هذا البيان مع كونه سخيفا جدا لظهور دفعه على  
 ذكرنا فيه انه لا يصير تقرير الشبهة فاسدا اذ يكون بناء على صحة هذا الاستلزام  
 وفاسده معا كما لا يخفى الا ان يتيق بناؤه على صحة هذه المقدمة في الواقع  
 بناء على كونه الكبر المنهية وبطلانها فمادة اجتماع الشيفير والانانية  
 اذ عاينته لانه يصير هذا منشاء شبهة اخرى بان يتيق هذه الكبر الكيفية صادقة  
 في الواقع ولم يزل يمكنه صادقة فمادة اجتماع الشيفير اليقيني مع انه ليست



صادقة فيها اذ لا يصدق انه لو لم يكن اجتماع الشفيعين مستلزما لرفع عدمه كان  
 موجودا اما بان يبين عدم صدقه بمجرد ذلك اللازم في جوابه يلزم من وجوده  
 رفع لازم فيلزم رفعه فيلزم صدق قضيتين متناقضتين احدهما انه لو لم  
 يستلزم اجتماع الشفيعين رفع عدمه كان موجودا وكذا اخرى انه لو لم يستلزم  
 كان معدوما هذا ولا يذهب عليك انه بما قرنا ظهوره منشاء الخاطئة  
 ليس بالاستحالة عدم الاستلزام المذكور فمادة اجتماع الشفيعين ونحوه  
 سواء قررت بالتقرير المشهور او بغيره من التقريرات الترتيبية او بنحو  
 هذه التقرير بين الذين ذكرناهما انفا او بنحو آخر وليست جمل التقرير ما دلتها  
 الا بالتمسك بالاستحالة عما ذكرنا من اجوبة التقرير المشهور في الرسالة  
 وكذا ايق في جواب هذه التقرير من حيث الاستحالة اللازم لا يستلزم بطلان  
 الملازمة اذ يجوز ان يكون المقدم محالا مستلزما لمحال آخر ولا يتم انه يلزم  
 في صدق المتناقضين في الواقع بل غاية ما يلزم صدق شرطتين متوحدتين  
 كونهن ناليا هما متناقضتين وذلك جائز عند كونه المقدم محالا كما نحن فيه  
 بعينه احد كاجابة الترتيبية للتقرير المشهور والما صرنا في موضعنا  
 يمكنه ان يوجب جوابا فيمكنه في مقابلة بعض التقريرات من دون التمسك

بالاستحالة فلا شبهة في انه لا يمكن ذلك في جواب جميع التقريرات <sup>سائر</sup>  
 محصل لتنفيع بعض التقريرات للشبهة فلا بد من رفع ما دلتها من ذلك  
 الفرض فرض في كذا ظاهر مما قرنا وشهنا مفصلا في هذا المقام وهذا  
 الفاضل قد حرم على نفسه التلطف بالاستحالة اما برفع من حيث بينا  
 كاجوبة على الاستحالة ولذا او ما به لا يقول على غير الجوابين الذين ذكرناهما  
 تعريضا بنا واما لاظهار كراهة وطول يده في الفضل بحيث يجب  
 هذه الشبهة بدون التمسك بالاستحالة كما فعل غيره او عند التمسك  
 الجواب سهل بل كاستحالة في الجواب بدون ذلك او في نفسه او في  
 وادعاء في المكات والمردول من عنده واما النزلات والقرات  
 مستلزم لعدم الاستلزام كذا اريانه في بعض النسخ الذي اريانه والظاهر  
 انه يمكنه بذكر الاستلزام المجموع قلنا قد مر في جواب التمسك بالخاطئة  
 انه المستلزم للوجود كما قد مرنا فيه مرارا وايضا نقول ان الفرض هو ما  
 وضع الجواب كقول ولا وجه في التمسك بالجواب ان في رفع دفعه  
 اذ هذا لا يمكنه للشبهة جوابان وهو نافي اذ بيان استحالة الامر  
 المقرر كذا كالمقرر هو استلزام عدم الاستلزام للوجود وقد



١٧٩  
 مما ذكرنا ان استحالته لا وجه له سيما مع تسليم كونه الكبر على هذا الوجه  
 وكذا توجهه ايضاً وبهذا التوجه يندفع ايضاً ما قيل من كونه المقترن  
 كالتقاضي لا بد له من كونه واقعا فكيف يحكم باستحالته هذا ثم لفظ البيان  
 مستدرك ما فهم ثم قوله ولم كان محال لا يرتبط به التقرير الذي  
 ذكرنا ليس في التقرير بل التقرير آخر وهذا القول مرتبط به ولا محذور في عدم  
 ارتباطه بهذا التقرير الذي كذا ذكره في الفاضل ثم لا ادركه في حق  
 عدم كونه مرتبطاً بهذا التقرير بخصوص هذا القول في شيء فخطب بانه  
 فصار منشاء لهذا الامر العجيب والقول الغريب لكان مستلزماً  
 ان قد مر ما في غير مرة فتم لم يكن الشيء على الحالة المذكورة ان  
 لا يحفظ له ما ذكره قبل هذا القول لا يحتاج في تميم الشبهة الا لبيان  
 استحالة الاستسلام كما في ذلك ذكره وهذا القول لا يظهر منه وجه كونه استحالته  
 وايضاً لا يظهر له ما ينتج من منافاة شيء ولزم جوابه الذي سلف به ان  
 بناء كلامه على ان اراد بهنا بعدم المجموع عدم التحقق في ضمنه عدم  
 الوجود بخلاف التقرير السابق حيث اخذ فيه عدم المجموع المتحقق في ضمنه  
 عدم عدمه في كونه ينتج هذا القياس منافي لما بين في الكبر في ان

عدم الكونه

كلامه  
 عدم الكونه على الحالة مستلزم للوجود وظاهر ايضاً وجه كونه هذا القول صواباً  
 المذكورة في ظاهر ايضاً ان جوابه الذي سلف به هو ان  
 اخذ في هذا التقرير عدم المجموع في ضمنه عدم الوجود لم يلحظه في التقرير السابق  
 ايضاً لك ذلك ليكون الظاهر والصق بالتقرير المشهور للمخالطة هذا ثم لا يخفى  
 انه بيان استسلام الاستسلام كما في غير المحل الذي هو ما بناه في الكبر مني  
 ضمن مقدمته اجنبية صادقة وهو ضروري هذا القياس في كونه هذا الاستسلام  
 في قبل الاستلزامات التي ذكرنا في قبل وهذا الفاضل يتكده ولا يقول  
 فانهم فان رجوع وقال انهم اذ ينسب ما في برى مير تارة تارة  
 تارة تر ميرسد لا يحفظ له اذا رجوع وقال هذا القول فيلزم  
 يأخذ عدم المجموع في ضمنه عدم عدمه في هذا التقرير قد اخذ في ضمنه عدم  
 الوجود كما بناه والا فلا محذور له احد وايضاً على تقدير هذا القول يصير هذا  
 التقرير عين التقرير السابق وليصير القسمة التي ضمنها اليه ليكون على  
 وفق التقرير الثاني الذي ذكره للمخالطة في مقاله كما لو حوّل مستدركاً  
 وكل ذلك عجب غريب والحاصل انه هذا الفاضل ارسل عنان عقله  
 جري حيث جاز كما سمع قولهم ما خلفه في كبر العاص

عصا  
 حذيفة  
 مرة



١٨٠  
 وهو محقق قد مر فيه قلنا صحة ذلك اتفاقا كونه سهوا ذنباً  
 استحالة لاحتماله وكان اراد بصحة صحة مقارنته للاستسلام المذكور  
 والحق ما فيه اليقين وبما ذكرنا سابقا يمكن توجيها الكلام فتذكر  
 ولا يخفى ان شرائع باقية لا جوبه منه قد عرفت لم يوضع للمنافع الجارية كمثل  
 فقط ولأنه كان المراد منه عدم الجوع كذا قد ظهر المراد هو هذا وقد  
 بينا صحة ما به من الدلالة في صحة صحة وشيوعه ولا يلزم الاصل  
 ادنى خطأ من العلم والفهم لم ينكره ومن لم يقل به وينكره فاما قوله  
 الفهم وكما عوجاج ارض العصبية والحاج سلم المراد بشرط الوقوع  
 على انه يمكن التصديق فالارتفاع لكنه غير نافذ قد عرفت انه نافذ في  
 الصدق بخبر له اشترط الوقوع ثم لا بد من معنى قوله على انه يمكن التصديق  
 نظراً للارتفاع وكان اراد انه المجموع كارتفاع والشرط وانت  
 خبر بان هذا ولأنه كان صحيحاً لكنه نفس كارتفاع ايضاً في بشرط  
 الوقوع فانهم لكنه معناه على بعض الوجود كذا قد عرفت انه مرادنا  
 بالاسلام في هذا التقرير كاجاب بالفعل لا الشرطية المذكورة كما  
 مر في الرسالة ووجه الاوجه لما ذكره صرحتم لا يخفى انه حكمه منها يتحقق

١٨١  
 كما استسلام مع عدم تحقق الملزوم بنا فامر منه مراراً انه استسلام محقق  
 تحقق الملزوم في الخارج اذا كان الاستسلام في الخارج فانهم  
 هذا صحيح موافق لغير قد عرفت لم يكن هذا عرضة بنا في بعض احواله  
 السابقة كما اننا في موضوع فتذكر فليس يصح عند هذا ايضاً  
 يصح منه بان الاستسلام بالمعنى الشرطية الملزوم بعد حصوله بالفعل  
 لا قبل حصوله ايضاً وقد عرفت صحته وبطلانه ومناقضاته ايضاً بعض  
 كلامه الذي صدر منه غفلة وفي جملة هذا الكلام السابق الذي انشأنا به  
 فانهم ووجه معلوم مما استلحقنا قد ظهر لك حاله اسلف  
 لا نعرف جهة الباء الظاهر لا يخفى انه قال في المقالة اذ لو صدق عليه ذلك  
 في زمان ما لصدق عليه انه لو وجد في الزمان انما تحقق الاستسلام المذكور  
 وظن انه اذا كان الاستسلام لازماً لمعية الوجود في الزمان العالي على ما قاله  
 القائل كان هذا القول مما لا يقع بظاهره على تقدير حمل الاستسلام على  
 المعنى الشرطية اذا الاستسلام بهذا المعنى على هذا التقدير لا يحصل  
 بعد حصول الوجود كما يدل عليه هذه العبارة بل حاصل قبله ايضاً فلا بد  
 له من يحمل على كاجاب بالفعل حتى يصح نعم لو لم يكن الاستسلام الشرطية



المهمة الوجود بل للوجود بالفعل لا يمكن حمل الاستلزام في هذا الفعل على  
 مخالفة لفظ كما بيناه في حاشية الرسالة وبما ذكرناه من جهة الامة  
 الظاهر فانهم قد سبق ايضا ما تعرض فيه هذا الكلام قد سبق اليه  
 ما في دفعه اذا كان جوابه سهلا فلا حاجة ان قد عرفت فساد جوابه  
 وانه لا يتجزم مقابلة استغناء كان سيما هذا التقدير الذي ذكرنا  
 فقد عرفت انه لا يلزم ان ما ذكرته على تقدير حمل الاستلزام في كلامه  
 كما يجاب بالفعل كما شرطه مفصلا وظان ان استحالة مستلزمة للوجود  
 كما بينا مشروحا لا يلزم مهمة الشئ ما ثبت ان قد عرفت ان لا يلزم  
 المهمة لا يلزم ان يكون ثابته المهمة لانهما غير عينية شيئا اخر  
 فيه بل قد يكون منشاء لزوم الذات وقد يكون غير ذلك كما يلزم الوجود  
 وليس ما قبله للزوم الذات مستند لا ذات الملزومة كما لا يستند  
 وانه لو اطلق احد على ذلك فليصطلح وليس بضائرها في هذا المقام  
 وعرفت ايضا ان الاستلزام لا يلزم المهمة بوجه لا من غير ذلك بل  
 للزوم كلزومه كاصل الشئ كان منشاء للزوم كاصل الذات  
 فنفسا للزوم الاستلزام ايضا الذات والافقية وبما ذكرنا ظاهر

ما في كلامه دام مجده وصف عارض للمهمة بشرط الوجود هذا ايضا  
 يمكن الاستلزام الشرط عارضا بعد الوجود وقد ظهر سخافته وبطلانه و  
 كيف يرضى عاقل بان يقول كونه وجودا شئ بحيث لو تحقق كان كذا  
 وكونه الشئ بحيث لو وجد كان كذا ايض للوجود بعد تحققه او للشئ بعد  
 وجوده او للوجود لذات الوجود كان يجب ان يكون على قياس سابقه  
 او للوجود بشرط التحقق وكانه اراد بالوجود الوجود بالفعل ثم كونه  
 المهمة بحيث لو انصف بالوجود ان الظاهر كلامه كونه المهمة بحيث لو  
 انصف بالوجود ولا ينفك بشرط الوجود عن العلة الموجبة غير استلزام  
 المهمة للعلة الموجبة حيث حكم على المعنى السابق انه استلزام وان  
 خبير بان لا فرق بين المعنيين الا بمجرد العبارة ولم يكلاهما كما استلزام  
 فان قلت كونه الوجود كذا صفة للوجود وكونه المهمة كذا صفة  
 المهمة فكيف يكونان واحدا قلت كونه وجود المهمة كذا ايضا  
 صفة المهمة كما ذكرنا هذا الفاظ ايضا والكلام فيه فانهم لا ينفك  
 المهمة بشرط الوجود ان لا يفهم من بعد قوله لو انصف بالوجود  
 لاحاجة له هذا الشرط كما ذكرنا سابقه بعد قوله لو تحقق الشرط



١٨٢ التحقق كان ثبوت الاستلزام للمهية أو الجزم منها بان ثبوت  
 للمهية فهذا القسم مطلقا لذات المهية بشرط الوجود او لذات الوجود  
 يتفاوتا في كونه ثبوت الاستلزام في القسمين الذي من سنذكرهما  
 لذات المهية او لذات الوجود فاللزوم في القسمين للذات او  
 الخارج لا فرق للذات او للوجود الا انه يوجب ما فيه التأمل غير الاستلزام  
 كما هو الظاهر كلامه السابق ووجه فيه تلخيص وجهيهما احدهما عبارة المغيين  
 وثانيها الفرق بينهما بالتأمل وعدمه فاللزوم للذات فانهم  
 بشرط الوجود فيه ما يقرر ارا او الوجود كان يجب وثق معتقده  
 انه يقيد بشرط التحقق الا انه يرا الوجود بالفعل او لذات الوجود  
 هذا ايضا كما سبقه وعلى التقديرين فيكون المهية أو لا يفرض له لو لم يكن  
 اللزوم على التقدير كما قل للمهية لم يكن مثل الزوجة ونحوه من لوازم  
 المهية ولو لم يكن اللزوم على التقدير كان للمهية لم يوجد لازم المهية  
 للممكنه انه وظ انه لم يقل باحتمال من حيث احد ثم لم يورث لا شكاك  
 عن المهية في التميز والخارج ولا يحتمل فنشأ امتناع انفكاكها الذات  
 فمنه اليقين انها لا يستلزم لوازم الوجود فاذ لم يكن لوازم المهية

فمنها في قسم من افانم

فمنها في قسم من افانم اللازم او ليس لغيره كاصطلاح سواهما  
 لا استعداد والقبول لذلك من جهة القابل معناه هذا الكلام لا يخرج عن خفاء  
 فالحكم بان الاستلزام لازم للمهية المستلزم محل نظر قد عرفت ان المحل  
 للنظر اصره فذكر كون الملازمة أو قد مر سابقا للملازمة تطلق على الاستلزام  
 سابقا والظاهر ان على سبيل الحقيقة ولو سلم انه ليس على سبيل الحقيقة  
 فطريق المجاز غير مستند فلو سلمت كاعتراض في مثل هذه الامور كما  
 ليس نحن من حيث يتعلق بها التصديق قد عرفت لغير هذا  
 مما لا شأنا عليه بل الظاهر خلافه وقد عرفت فيه كلام فذكر ان نفس التصديق  
 المتعلق بالنسبة لا يبعد بل لغير هذا الاطلاق ليس كلامهم ولو على سبيل  
 المجاز ايضا فكيف بالحقيقة صدق اللازمية بمقتضايتها أو فيمكن  
 المراد بالصدق هنا صدقها على الملازم مع انك قد عرفت حال صدق  
 هذه الشرطية في لغتها ايضا فذكر وفيه نظر لان الملازم الحقيقي أو  
 قد عرفت انه في التقدير كذا دل يستلزم له اللازم لا اصل المهية في  
 المعارف من القوم مثلا يقولون ان النار مستلزمتة الحرارة لا وجودها  
 كما يظهر من كلامهم في باب الكليات الخمسة ولو سلمت الوجود ايضا

للمهية



١٨٣  
فالظن انه على سبيل المجاز لا يمكنه كلامه بالعكس وهو موقوف وبالمجمل  
اصل المهمة ليس فيه خدشة وفي التقدير الثاني لا يمكنه ان يتيقن  
قد عرفت ان هذا الفعل صحيح بوجه لا مزيد عليه سواء اراد به انه على  
فرض وقوع التقدير لا يمكنه ان يتيقن ان وجود النار مستلزم لوجود الحرارة  
او اراد انه لا يمكنه ان يتيقن وجود النار على تقدير عدم القاسم مستلزم لوجود  
الحرارة اذ هما ذكرنا مشروعا ظهر صحتهما جميعا كما لا يخفى واذا ثبت  
هذا الرابط بينهما اذا ثبت الرابط اللازم بينهما شيئين على تقدير الاستلزام  
وذلك سواء ان كلاهما تحقق الملازم على هذا التقدير تحقق الملازم ولا  
يقضيه ان كلاهما تحقق الملازم سواء كان على هذا التقدير او لا تحقق الملازم  
وهو موقوف وهو خلافه ام محجب والمحصل انه لو اراد ان لو كان الملازم  
على تقدير فلا بد ان يكون على جميع التقادير فسادا اعلم ان ينبغي  
ولم اراد لم الرابط اللازم وهو انه يمكنه ان يتيقن ان لو تحقق على قاسم  
تقدير كان تحقق الملازم واذا حصل هذا الرابط على تقدير لا يمكنه  
الانفكاك بينهما على جميع التقادير حتى عدم هذا التقدير فهو ايضا  
فاسد اذ هذا المعنى هو الرابط اللازم الكلي لا الرابط اللازم على تقدير

والفرق بينهما انهما لا يتحققان في كل الملازم على تقدير  
لا يخفى ان المقسم ما ذكرته ان الاستلزام هو كالحجاب في الفعل لم كان على  
تقدير الوجود يمكنه ان يتيقن ان لا شيء بحجبه بحيث يصدق عليه  
الشرطية القابلة بان لا يوجد كذا مطلقا لا على تقدير وجود كذا في  
يمكنه اللازم لان المهمة وذلك الشيء اما اذا كان صدق الشرطية  
على تقدير ان يكون يصدق انه اذا كان كذا فاذا وجد وجد كذا فيمكنه  
ان يتيقن ان الاستلزام ليس بالمهمة وذلك الشيء ولو كان ايضا يتيقن ان  
استلزامه التقدير كذلك الشيء لازم لمهمة فمادرو هذا الغافل من  
انه حيث سلم ان الملازم على التقدير كقول المهمة بالنسبة لا الملازم على  
يتم عليه ان يقول الملازم المهمة بالنسبة لا الملازم التقدير على التقدير  
الثاني ايضا لم اراد به ان بعد ما حقق الملازم على التقدير كقول  
وجود النار وعلى الثاني مجموع وجود النار مع عدم القاسم لم يتم هذا كما هو  
من العبارة حيث ورد هذا بعد ايراد التحقق المذكور فسادا على اذا  
لتحقق المذكور يقتضي خلافا ما ذكره في قبض الفرق في القوتين لا على  
لان الملازم اذا كان في القوتين كاد وجود النار فقط فيمكنه ان يستلزم



١٨٤  
 ايضا لازما وفي القوت الثانية لما كان الملازم المجموع كان لا يستلزم  
 للمجموع ولما راد لزوم عدم الفرق على ما ذكرته من دون اعتبار التحقيق  
 اوردته بناء على لزوم الملازم اذا كان في الصورتين على التقدير فيلزم  
 كونه الملازم في الاستلزام ايضا في الصورتين واحدا منهما كونه  
 في العبارة فيه لزم الفرق ظا اذ التقدير كاول التقدير الوجود لا ينافي  
 كونه الملازم بالنسبة للمتيقن بل هو الملازم ذلك حيث عرف لزم الملازم  
 هو كونه الشيء هو كونه لوجود وجد الملازم في كماله لزوم التام للمقدم  
 ليس تقدير حقيقة فالاستلزام ايضا لازم للمقدم لا على تقدير كمال  
 التقدير التام اذ الملازم في ليس الملازم مطلقا بل مع التقدير هكذا  
 لزوم الملازم هذا ثم يعلم لزم هذا القابل الذي يكون هذا القابل والفعال  
 معه في الرسالة مراده لزم بين لزم الاستلزام على تقدير ايضا لازم لزم  
 الملازم فقط كالاستلزام المطلق لا لما مع التقدير خبره نفي  
 مع قطع النظر عما ذكرناه من التنبه للغة ما ذكرناه من ان يترأى في  
 النظر لزم هذا الاستلزام لما كان على تقدير وكذا الاستلزام كاستلزام  
 فعدم كذا لم وكذا عدم كاستلزام انما يستلزم ان عدم المجموع وحي

لا يتم الشبهة

لا يتم الشبهة بناء على الفقه التي ذكرنا من لزم الكلام في الشبهة على فرض  
 التقدير ولا شك ان لا يكون الملازم لازما للملازم وحده وكذا الملازم  
 ويكون عدمهما مستلزما لعدم لا عدم المجموع بناء على ما شرعنا  
 نعم ذلك الفرض مقصودنا لزم بما ذكره لا يتم مراده ولا يفرق في التوهم  
 المذكور من التمكن بما ذكرناه وليس مراده لزم الاستلزام عند وقوع  
 التقدير لازم للملازم وحده لا للمجموع فيكون غرضنا دفع هذا القول  
 لانه قول صواب لا يمكن دفعه فانهم نعم لو ثبت لزم استلزام  
 ان هذا يدل على ان ما اوردته من سريانه بناء على ما حققه في لزوم الملازم  
 في الصورة كاول الوجود التام فقط وفي الثانية للمجموع ولزم على ما ذكرناه  
 من لزم الملازم على التقدير التام حاصل للملازم على التقدير لا اوردته  
 وقد عرفت انه على ما حققه لا وجه ليراده احد فانهم  
 انت خبر ما فيه بعد اتقان ما اسلفناه انت ايضا خبر ما فيه  
 لزم جعل مقاديرها او قد عرفت انه على تقدير وقوع عدم  
 تصديق الشرطية بالنسبة لا مجرد الوجود والكفارة باطل  
 فان اضيف اليه عدم الواقع او قد عرفت سابقا ان لعدم



١٨٥  
 من هذه على تقدير وقوع العدم يصدق انه لو وجد الزمان التام  
 يرتفع العدم بقول انه يصدق انه لو كان هذه الحالة الحاصلة والوجود  
 التام يرتفع ولا يصدق في حال الوجود ودفعا عنه ما يتوهم ورود عليه  
 له الحالة الحاصلة بل العدم فيرجع لما قولنا لو عدم وجوده يرتفع العدم  
 صادق على تقدير الوجود ايضا وكان هذا التوهم منشأ هذا القول  
 ايضا في هذا المقام فذكر قلنا كان المضاد اليه وقوع شي غير ممكن  
 عدما هذا هو الشق الثاني بعينه ولنا قلت في الواقع هو العدم  
 لا يظهر ان هذا الكلام وجه استقامته ومجوز فرضها قد عرفت  
 انه اذا صح انه على تقدير العدم اذا كان كذا كان كذا فلا بد من كونه  
 عند تحقق العدم في الواقع يصدق هذه الشبهة او بعضها الشبهة  
 في الحقيقة هذا هو هذا فلا يتركه في ادنى تميز وقد بينا ان هذا الكلام  
 في المعالطة على فرض وقوع التقدير وتوقفه في الواقع فنثبت  
 وقد عرفت ما فيه قد عرفت ما فيه ايضا قد عرفت ان هذا ليس هو  
 سبيل الحقيقة قد عرفت ان هذا ليس هو قد عرفت ما فيه قد  
 عرفت ما فيه ايضا قد عرفت ما فيه ايضا قد عرفت ما فيه ايضا

لنا اراد

البقية  
 حقيقة  
 لنا اراد هذا القيد معتبرا ان قد عرفت حقيقة التقريرات التامة  
 التي ذكرنا بطايرها وعرفت ايضا ما في كلامه في الشبهة السابقة المعنوية  
 بقوله بان لا ياتي او عرفت ان كلامه هنا ايضا في تقرير المعالطة  
 ورود كل هذا فاسد ولا حاجة للاعادة القول فيه ربيطه  
 الكلام ان عدم ان لنا اراد اننا تقرير الشبهة بعد دفع الجواب كقول  
 الذي ذكره هذا الفاضل بما دفعناه به يصير مجوز هذا الذي ذكره فنفذ  
 انظر في هذا يحفظ ولنا اراد اننا بعد تقرير الشبهة بالنحو المشهور ووقع  
 بعد فرض يقضي الضرر يلزم استلزام عدم الاستلزام لعدم المجموع  
 لا يستلزم ان يكون فرضه عدم الوجود وليكن متناظرا لما في الكبرير بل  
 يجوز ان يكون فرضه عدم العدم وهو عين ما بين في الكبرير للمناينة  
 يصير حاصلا جواب هذا التوقف عما قرنا في الرسالة انه لا يمكن ان يكون  
 عدم المجموع حاصلا فرضه عدم العدم ايضا اذ في ايضا يلزم ما بينا  
 اكبر لان العدم لازم لاجتماع النقيضين وعند انقاع اللازم  
 يرتفع الملزوم فيلزم ايضا ما بينا في الكبرير فما اراده صحيح وظاهر  
 انه لا يخرج في الشبهة عن سياقة شبهة الاستلزام في القول



١٨٥  
 باخروج خروج من استقامته هذا ولا يذير عليك ان قوله لازم مستلزم  
 التيقين بوجوده مستلزم لرفع لازمه مستدرك لغو بل كيف لم يرد  
 بعد قوله مستحيل لانه مستحيل لعدم لازمه لا آخره فانه وهو  
 وحديث اختلاف الملازمين اذ قد عرفت حاكم وحاشا ما يشرع فيه  
 فيه نظر لاننا لم نذكر الفرق بين عدم لازم المهيئة وعدم لازم  
 الوجود في هذا المعنى وجهه خفي جدا كما مر سابقا ايضا قد عرفت  
 الجواب عنه قد عرفت ايضا ما فيه قد عرفت اندفاع هذا الكلام  
 قد عرفت انه ايضا لا اندفاع له لم يتعلق غرضنا الى قوله ولما  
 تشرقت باليت كان له غرض ايضا بتقديم ما بعده وما سبق  
 من الرسالة حتى كان يرثي ما فيها ايضا لا طريق القواب  
 يخرجنا عن ظلمة الجهل لو كان فيها خطأ او غلط هذا آخر ما يتعلق  
 به بكلام هذا الفاضل وامت ايام افادته وكثرت آثار افادته  
 والمردود من لطف العليم لم يكن له فضل وقت كان فيه فراغه من  
 اشتغال بالمطالب العالية لم ينظر فيما كتبه بنظر العناية والشفقة  
 ويصلح ما كان فيه من التهور والخطا يصير سببا لخاصة من الجهل فيكون

الطائفة وانضاله علينا ورسد الطائفة

وانضاله فلتختم الكلام جامعا

مصلحين مستغفرين وقد

اشفق الفراغ منه

في شهر صفر

سنة الف

تسعين

م م م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وسع بقضائه زوايا قلوب عارفيه بالاسم المحيط  
 وما فيه واحكم حكمه مدبر الوصول بكماله لا دقائق صنعه وخوافيه  
 فهو كسفه سفيه القوة عا سبيل رسله واما در سبيل الذي كل طريق  
 غير قويم سوط طريقه ومنه ما جاد وكل عقل سليم يعجز به دوائر الفلك  
 فتووع الطفرة عند تخيل معارج واجبه ووصيه اكرار الذي



١٨٧  
 ازمنة جيوش ابطال الكفار بادني حمله في حلاله لا صوب الغار منفجة  
 وصدورهم الضيقة الحجة بقائمه ولدله وحادة ذي الفقار منفجة  
 والآما داو لادها كاصفيا واليه لم يحط بعد لهم معقل السما  
 ولم يظفر بنظرهم الأفر المأودة والماء حمد او صدوه باقين بقاء  
 المدينين دايمين ماسك وربع قط المربع مربع الصالحين  
 ملكك حطت خبرا بان قد تقر فر اصول الهندسة والحقا  
 بالبرهان القاطع لداير الشك مسارات باب للمزاوية الزاوية  
 بين الخط الماس من خارج محيط الدائرة العمود على قطر  
 ومنه المحيط أصغر من كل حادة مستقيمة الخطين وأنه لا يمكن  
 ان يقع خط مستقيم أصغر من البين ومن ههنا نصب عنكوت  
 الوهم شبكة الشبهة فيروا كيف الخيال واصطاد بها ذباب القيل والقال  
 لا بل اخذ عقاب عقول محول الرجال في كلبه بل في نقص البلبال مادة  
 بالنسبة وصورته وسداه وطعته هو ليس الزاوية الحادة من الخط المذكور والقطاعات  
 لكونه عمودا عليها الزاوية التي بين القطر والمحيط أصغر منها لأنها جبرثها  
 وظل كنه زيادتها عليها بقدر الزاوية المذكورة التراكبات أنها أصغر من  
 الزاوية

كل حادة

كل حادة مستقيمة الخطين في ثقل اذا فرض تحرك القطر المذكور في نقطة  
 من محيطه لا خلا من جهة الزاوية ولا شك انه فرض امر ممكن بل واقع  
 ولا يوجد في الواقع دافع ولا مانع يلزم الطفرة الترتيب على البديهة  
 بالبطالان والعدم ولم يقع لها طريق الواقع انزاج ولا شيء قدم بين  
 الزاوية ان كلا تحركت الخط المذكور فلاحه بنوهم من موضع كادل ومنه  
 ان الزاوية مستقيمة الخطين بقا في الزاوية التراكبات من القطر  
 والمحيط وقيل انها من غير القائية بقدر الزاوية التراكبات من الخطين  
 التي لا يوجد مثلها حادة مستقيمة الخطين ولا يمكن بالبرهان المذكور  
 بكون الزاوية المتوهم بقدر تلك الزاوية بل اعظم منها لانها مستقيمة الخطين  
 فيكون من انصافها الزاوية المذكورة التي تصير تلك الزاوية اعظم القائية  
 مع انها كانت انقص منها بدون التبريد فيما بين لا القائية لان  
 ومولها اليها موقوف على التبريد في الزاوية المذكورة القدر المذكور  
 وهو صحيح لما علمت منه ان كل انصاف اليها يمكنه اعظم منه ومنه الى  
 الطفرة المستحيلة وقد تمحوا في دفعها كل حيلة ولم يجد اكثرهم اليه وسيلة  
 والجواب انهم يقرب على الصواب كما ذكره نزيل كتابه جوار البني

ولا يتصور



١٨٨  
 وكذا المحقق المدون وانهم ردوا على ما ذهبوا اليه من انهم قايروا  
 وتصور عنهم ذلك جاتي بالمسألة خلاصة الزاوية في مثل الكيفيات اي  
 انها بدنية عارضة للسطح مثل اجابة الحيلين برؤية التبريد بها بالثبات  
 لا يمكن ان يوجد في الخط المستقيم المنحني آفة فاذا فرض الزاوية الحادة  
 التبريد القطر المحيط بمنفردة عند كون القطر بدون الزاوية قائمة  
 لا يلزم الطفرة الحادة لان هذه الكيفية ليست في طريق حركتها بل في  
 يصل اليها علمت ان يمكن ان يوجد في المستقيم المنحني هذه الهيئة وهذا  
 كما كونت في جسم البياض لا التواء بدون ان يصل اليه في طريق  
 حركته كالتيقن مثله فان قلت لم يسه الزاوية في مقوله الكيف كنم لا  
 شك انما في الكيفيات الخاصة بكميات لا ان تصف دائما ولو بالبر  
 بالصور والظلم والتضييق وكذا تفراج التبريد في خاصكم مع هذا لا ينفع  
 الجواب المذكور او تنقل الكلام لا موعودها وشغل الزاوية موعود  
 الحادة صغرة موعود القائمة وموعود القائمة في موعود المنفردة  
 فاذا صارت الحادة منفردة بدون ان يصير قائمة على ما قررنا يلزم ان  
 يصير موعود الحادة ايضاً موعود المنفردة بدون ان يصير موعود القائمة

فيلزم

فيلزم ان يصير المقدار الصغير كبيراً بدون ان يصل الى المقدار الذي كان  
 يصير الزاوية في جسم من جسم الزاوية في اعماد نصف اربعين وهو كما كان في  
 المتقابلين وكذلك لم يمتنع شبهة ونقول لا ينبغي ان يسلح الزاوية  
 التبريد المحيط والقطر من سطح الزاوية التبريد القطر والعمود المذكور  
 لانه جزؤه ضرورة وظأنه اذا تحركت القطر اختلفت جهة الزاوية فيكون  
 عموده ايضاً لا سمت حركته لو فرض بقائه وعموديه ولا يلزم يقع العمود في  
 حركته في داخل الدائرة لاستحالة ان يقع خط مستقيم بين العمود الموعود  
 اولاً في المحيط بالبرهان المذكور وحيث يكون سطح الزاوية القائمة  
 التبريد في العمود الواقع في داخل الدائرة وفي القطر المتحرك في  
 سطح الزاوية التبريد المحيط وهذا القطر لكونه جزؤه ايضاً بدنية  
 فيلزم ان يصير الجزء كله بدون ان يصير كله اهتفت قلت هذا القول انما  
 ان يفرق بين الباع وضيق التبريد لان كونه موعود الحادة صغرة  
 موعود القائمة وموعود القائمة صغرة موعود المنفردة لا يفرق  
 على ما طلاق لان موعود الزاوية هو سطح مثلاً كعدمه بل على ما قد بين  
 احد بعديه ولذا كما انقلم سطح من جهة ذلك السطح لا ينقسم الزاوية



١٨٩  
 بل كنهه باقية بحالها وضو السطح وكبره لا يتعين الا بعد تعيين بعده  
 المساحة ولا يمكن بعد التعيين المذكور فان قلت كيف تتبين الوحدة  
 فيما يخص بعده لانه يمكنه المقاييس السطوحين باعتبار واحد بعد الآخر  
 اقل من كنهه يرجع الى المقاييس السطوحين المعينين ولا ريب في صحة ما  
 فنقول ان كنهه معروض الزاوية الترسين المحيط والقطر باعتبار بعده  
 المعين بالضلعين خشي من معروض الزاوية الترسين المحيط والعمود  
 بهذا الاعتبار ايقم واذا انحرفت بصير اوسع بذلك كما اعتبار  
 المذكور من كنهه دون ان يصير مثله الترسين قلت عدم تعيين احد  
 بعد السطح الذي هو معروض الزاوية مما سببا لعدم تعيين بعده كما ذكرنا في  
 في الجملة ولما كان له نوع تعيين باعتبار وقوعه بين الضلعين فاذن لا يمكنه  
 المقاييس باعتبار هذا البعد ايقم بانه ليس سطح الزاوية لما يمكنه التعيين  
 فوجهه الطول بل كنهه كنهه سطح ما في هذه الجهة كانت الزاوية بحالها فلا  
 لا يمكنه التعيين عرض سطح الزاوية الفلانية الذي هو عبارة عن انفراجها  
 بقدر شبهه او ذراع مثلا اذ هذا القدر الذي عينه للانفراج يمكنه التعيين  
 قدر اخر كنهه نقص منه لان سطحها لا يتحقق كنهه ايقم وما دام كنهه سطح

ما تحقق الزاوية

ما تحقق الزاوية وهكذا لا غير النهاية فطوره لانه لا يمكنه المقاييس الزاوية  
 ايقم على كنهه كنهه لو كان كنهه الزاوية في جميع المواضع بقدر واحد لا يمكن  
 عرض الزاوية كذا ولما لم يكن طولها معينين فقلت فعلى ذلك ثم  
 لا يصح المقاييس من زاويتين اقترح اننا نعلم بالسطح ان يجمع الترسين في المنقوشة  
 اوسع من القائمة والقائمة في المادة بل فيما يخص بعده نعلم بربطه للزاوية  
 الترسين العمود والقطر اوسع من الترسين المحيط والقطر والتي يحصل من  
 المحيط والقطر بعد فرض حركة اوسع من الترسين العمود المتحرك والقطر  
 فمما وجدنا في ذلك قلت لا شبهة كما ذكرنا فانه لا يمكنه المقاييس  
 بين سطحها على كنهه كنهه انما ايقم كنهه ولا يمكنه التعيين ان  
 من كنهه زاوية اعظم من زاوية اخرى مثلا ان كل فرض من قطعها  
 او من مقادير انفراجاتها اعظم من كل فرض من قطعها سطح كنهه او  
 مقادير انفراجاتها ضرورة انه يمكنه ان يؤخذ من قطعها سطح المادة  
 مثلا او من مقادير انفراجاتها قطعة او قدر يمكنه اعظم من بعض قطعها  
 القائمة بل المنقوشة ايقم فرض بعض مقادير انفراجاتها وهو خط  
 فاذن لا غير للمقاييس بينهما اذ اذا كانت مستقيمة الخطين سوى ان اذا

عتبار  
 هذا الا  
 الزاوية



سید علی

فرض تطيق احد الضلعين من احداهما عليه كخرى فلا يتم تطيق الضلع  
الاخر او يقع خارج الزاوية او داخلها فينبغي ان يكون هما متساويين  
وعلى الثالث كواحد اعظم واوسع وعلى الثالث ان لا يكونا اذا كانت احدهما  
مستقيمة الخطيين وكاخرى مستقيمة ومنحنية ولا يتصور الصورة  
الاولى لاستحالة انطباق المستقيم على المنحني ونحوه كما ذكره  
فيكون احدهما اما اعظم من كافر واوسع او ضيق فقط او  
يقع معن المقاييس بينهما ان اذا اخذ من ضلعيهما بقدر واحد وصل  
بينهما بخط مستقيم ايسر من المثلثين اللذين يحصلان فيهما او مقدار  
الخطيين الواصلين بينهما متساويين او يكون احدهما اعظم وكاخر  
نقص فعلا كاول الزاويتان متساويتان وعلى الثالث اعظم اعظم  
وكا نقص انقص من هذا المنحني المستقيم كليهما غير الزاويتان المستقيمتين  
الخطيين نعم يتصور معن آخر للخط اعظم والضيق الزاويتان اذا كانت  
احدهما واقعة داخل كافر سواء كانتا مستقيمة الخطيين او  
احدهما مستقيمة الخطيين وكاخرى مستقيمة ومنحنية كما فيمكن  
بصده وهو ان ياتي لهما العظيمة من التكرار كل خطين يخرج من احد

ضلعیہ

سخا

ضليعها لا ضلعها كما ذكره كنه بعض ذلك الخط خطأ وصلاها ضلعها  
 أو كنه بعض الخطوط الخارجة لك ذلك كنه متبدي من نقطة الزاوية لا  
 صلا مثل الزاوية التسعين العمود الخارج والنقط اعظم الزاوية لا  
 بين النقط والمحيط كنه ذلك كل خط يخرج من العمود لا النقط كنه بعض  
 خطأ وصلا بين المحيط والنقط أو بعض منه كنه بالسطر المذكور وأوردت  
 هذا نقول قد ظهر أنه حاصل كنه سطح الزاوية التسعين العمود والنقط اعظم  
 من سطح الزاوية التسعين النقط والمحيط لئلا يلزم أحد ضلعي كلاهما  
 هو العمود يقع خارج الدائرة وكذا حاصل كنه الزاوية التسعين المحيط  
 والنقط بعد حركة النقط اعظم الزاوية التسعين النقط والعمود لئلا  
 لئلا يلزم أحد ضلعي الثانية الذي هو العمود يقع داخل الزاوية الدائرة فغير  
 كما قال الشبهة لا ذلك الخط الخارج من الدائرة وهو العمود إذا تحركت  
 يلزم أنه كنه كنه كما كانت أو قد حركت تقع داخل الدائرة وتقع يمنع  
 استحالة بل نقول أنه لا بد أن كنه كنه البنية لأن كل نقطة من بين الخط  
 والدائرة تقع فلا بد أن يتصل من الخارج لا الدخول أو كنه حاصل العظمين  
 لذلك خط يخرج من كلاهما أحد ضليعها لا كما ذكره كنه بعضه خطأ وصلا







١٩٢  
 ان من الخريفة والكيلة التي تقول اننا نجد بدية ليس الا لا المثلثة  
 وبيننا انه لا يلزم محذور منها فان قلت اننا نأخذ من الخط المسطح المحيط  
 العمود على القطر شبه امتداد فضل بينه وبين المركز فيحصل ثلث قائم  
 الزاوية ولا شك ان لم يسطر مقدار معين البنية بعضه خارج الدائرة وبعضه  
 داخلها وهذا القدر الداخل الذي يسمي المحيط والقطر وبعض الخط الواصل  
 المذكور لا بد ان يميل بعد حركة القطر على النور الذي فرضنا لا قدر  
 الجميع كما عرفت في ايتم لان زيدا بالتدريج شرعا شيئا فلا بد ان يتهيأ  
 بالآخرة لا ذلكت القصد بالخط وانها نقطه والنظام للقطر وق  
 يلزم محذور ان احدهما لا يمكنه الزاوية التشرين المحيط والخط المستقيم  
 الذي يتوهم من حركة القطر عند انتهاءه في الموضع الذي صار عنده المقار  
 الداخل مساويا للجميع قائمه لان سطحها مساويا سطح القائمة ومساوية  
 القائمة قائمه وكذا مساوية الزاويتين كما عرفت في نوع عدم  
 تحقق القائمة بين المستقيم والمنحنى وثانيتها لا يمكنه القدر المضاد  
 في القدر المذكور مساويا للقدر الخارج الذي هو مقدار الزاوية  
 الحادثة من الخط المسطح المحيط بعد التبيين وهو ايتم في لانه يلزم

لذلك

الخط  
 لا يمكنه الزاوية التشرين القطر وهذا المحيط المتوهم مثل الزاوية التي  
 المسطح المحيط لمساواة سطحها بغير التبيين وقد بين ان لا زاوية  
 بين الخطين المستقيمين مثل تلك الزاوية قلت اما الاول فانه قيل  
 مساوية القائمة كان مرادهم منه ان المنطبق على القائمة قائم ولهذا  
 ادعوا الضرورة فيه اذ لا ضرورة في غيره وق لا يجزى لما قلت لان الخط  
 فيها خسر فيه مفقود وكسالم لنزولهم المساواة كجباة المساحة فلا شك  
 انه لا يمكنه ان يكون هذا القول مطلقا لفساده قطعا كما بينا انفا  
 بل المراد من الزاوية التشرين القائمة بعد ما كان ضلعاه مساوين  
 لضلع القائمة قائم وق نقول لا يتم انه يتصور المساواة بين الخطين  
 المستقيمين وبين الخط المستقيم والمنحنى لما تقرر عندهم ان المستقيم  
 والمنحنى لا يمكنه بينهما التساوي ولان التساوي فرع عن تطابق ولا يمكن  
 انطباقهما الا بعد زوال الاستقامة غير المستقيم او كذا في المنحنى  
 وبعد زوالهما لا يبق الخطان موجودين لانها ليسا العوارض  
 المفارقة بل هي الفصل المقومة سلما فكيف المساواة على ما عرفت بعض  
 بناء على منع بعض مقدمات دليلهم لكن لا يتم انه عند ما يصير السطح الذي



١٩٣ بين المحيط والخط مساويا للسطح الذي بين الخط المماس والقطر كمنه  
 من الزاويتين متساويين اذ لعلها يكونان في منقح وتبين لا بد من  
 برهان وانى لك برهاننا المساواة ايضاً لكن نقول كونه الزاوية مثل  
 الزاوية عند مساواة السطحين والخطين لعله انما يكون مع حفظ  
 النسبة اما مع عدم حفظها فلا فيكون النسبة القائمة اذ اكان عند كونه  
 ضلعيهما ذراعاً مثلاً انفرجها ايضاً ذراعاً ومساواة سطحها شبرا  
 فشرها مثلاً فانما يكون عند كونها ذراعين انفرجها ذراعين  
 ومساواة شبرها شبراً وعند كونها نصف ذراع انفرجها نصف ذراع  
 ومساواة نصف شبرها شبراً مثلاً وعلى هذا القياس ولا شك ان  
 الزاوية التي بين المستقيم والمختل اذا لم يكن عند كونه  
 ذراعاً انفرجها ايضاً ذراعاً ومساواة شبرها شبراً لا يكون النسبة  
 محفوظة البتة ولا اقل من كونه ممنوعاً حتى يقام عليه البرهان  
 فلا يلزم كونه قائمه واما ان لا يستنبط حاله ايضاً فما ذكرنا في  
 كادول فخطه وقد استبان بما قرنا له القائمة لا يمكن ان يكون  
 بين المستقيم والمختل عدم حفظ النسبة بل من المتيقن ايضاً فان

قلت

قلت كما ان النسبة محفوظة في القائمة كذلك محفوظة في الزاوية والمنفرجة ايضاً في المستقيم  
 فينظر اليك بعدم تحقق المادة والمنفرجة ايضاً في المستقيم والمنحني لعدم حفظ  
 كما حكم بعدم تحقق القائمة فيها لذلك قلت كما مر كما ذكرت لكن كانهم  
 فذلك وحكم بتحقيق المادة والمنفرجة فيها ولا فليس حالهما ومنفرجة ايضاً  
 مثل حادة ومنفرجة مستقيمة الخطين ولعل وجه انهم لا يخطون المستقيم  
 المنحني لا بد من كونها بحيث اذا وقع عمود على المستقيم جهة الضلع كآخر على نقطة  
 الزاوية وقع اما خارجاً عن الزاوية كايضا في المنفرجة جهة غير جهة المستقيم  
 واخلال الزاوية كايضا من جهة اخرى فان وقع خارجاً حصل الخط الزاوية  
 بينهما حادة لما له في المادة المستقيمة الخطين ايضاً يقع العمود المذكور خارج الزاوية  
 كايضا في الضلع الذي يقع ضلعاً يكون العمود عموداً عليه لا جهة هذا الضلع  
 وقع واخلال حصل على الزاوية منفرجة لما له في المنفرجة ايضاً يقع العمود  
 المذكور داخل الزاوية كايضا في الضلع المذكور على جهة الضلع كآخر ولما لم  
 بينهما حالة اخرى شبيهة بالقائمة لم يكونوا يحقق القائمة فيها فان قلت  
 لاشك ان الزاوية القائمة التي بين الخط المماس والمحيط التي مركبة من  
 زاويتين احدهما الزاوية التي بين الخط المماس والمحيط التي بين الخط

الخطين



١٩٤ المستقيمة للثلاثين ولا في الزاوية التي بين المحيط والقطر التي هي أعظمها  
 عليه ايتم في كل من الزاوية عند القطر زاوية مساوية للزاوية كما لو  
 بان نفرض عند محيط دائرة مساوية للدائرة التي هذا القطر قطرها بحيث  
 يكون القطر مماسا له خارج عمودا على قطرها وعند انضمام هذه الزاوية  
 التي بين المحيطين ايتم على هذا الفرض مركبة من الزاوية التي هي أصغر من الزاوية  
 وهي الزاوية التي فرضنا في الزاوية التي هي أعظمها وهي الزاوية القائمة  
 التي كانت جزءا للزاوية وعلى هذا يظهر الفاضل من وجه آخر تحقيق القايمة  
 بين المنحنيين وثانيهما ان هذا يظهر انه يمكن ان يكون في طرفي حركة القطر  
 قايمة فكيف يطفو القطر ويصير منفرجة باق في حركة وثالثها ان اذا  
 كانت الزاوية التي هي أصغر من الزاوية الطريق لا يمكن ان يصل اليها الخط  
 بعد الحركة فيكون لم يتحقق هذه الزاوية بين المستقيمين قلت باقنا ظاهر  
 جوابنا ايتم لان القايمة المذكورة ليست مركبة حقيقة من الزاويتين  
 المذكورتين بل هي بسيطة لا مركبة فيضاف اليه ان المستقيم تقسيم سطحها  
 بنحو يتحقق ما تان الزاويتان ويحصل كمثل اليمينان ولا تان انهما  
 محققتان تان الزاويتان واليمينان محققات القايمة بل اذا حصلنا

بنحو خاص وضع مخصوص هو الوضع الذي بين العمود المكمل للمحيط والقطر  
 لهذا الوضع ليس بين المحيطين كما لا يخفى بل مساوية سطحها ايتم بعد تجميع  
 لا يلزم لم يتحقق بين المحيطين بعد تجميع سطحها ايتم بهذا الوجه كما تبين مما  
 قد مرنا فظهر انه لا قايمة في الطريق وان دفع المحذور ان كاد وان فرض  
 انه قبل هذه الزاوية ايتم قايمة على قايمة بعض قبل مساواتها للقايمة  
 في المقدار بوجه فلا ضير ايتم اذا تان ان مثل هذه القايمة يجب ان يكون  
 الخط المستقيم حين اشتغالها من الحادة لا المنفرجة عليها كيف مررنا عليها  
 يستلزم انطباق المستقيم على المستدير نعم لظن النسخة اذا اشتغل من الحادة  
 لا المنفرجة يجب ان يكون على ما هو اما المحذور الثالث فمجاوبه ايتم كما ذكرنا  
 انه يمكن ان تكون هذه الزاوية التي هي أصغر من الزاوية لا يستلزم ان يكون مرورا  
 القطر عليها لانه لا يمكن ان يجعل من القطر والخط المتوهم من حركة مثل  
 هذه اليمين بل كلما يفرض الخط المتوهم يكون في داخل الدائرة وقد مر  
 انه لا محذور في الزاوية يقع الخط الخارج من الدائرة باق في حركة فردا حادها  
 المحذور فخلافا نعم هذا ايتم يمكن اخذ سطح هذه الزاوية من باب وجوده  
 انه يصل سطحها بين القطر والخط المتوهم ايتم اليه لكن هذا غير مستلزم



١٩٥ لتحقيق الزاوية بينهما كما قررنا فان قلت قد عرفت بان الفردية كانت  
 بان بعد حركة القط لا بد ان يحصل سطح بين القطر والخط المتوهم بقدر  
 سطح الزاوية المفروضة الخارجة من الدائرة بعد اخذ معينا على البؤرة التي  
 فرضنا مع انه لا يمكن ذلك على مقتضى البرهان المذكور في كمال الانقراض  
 عند ذلك تطبيق القطر على الخط المماس فلا بد ان يقع الضلع في الخارج  
 هو الخط المتوهم داخل الدائرة اذ لو وقع خارجا لزم ان يقع خط مستقيم  
 بين الخط المماس والدائرة وهو خلاف مقتضى البرهان واذ وقع داخل الدائرة  
 يكون هذا السطح غلظ من السطح الخارج لانه اخذ شيئا من الدائرة ايما قلت هذا  
 السطح ولزم اخذ من تحت شيئا من الدائرة كما دلت لكنه يجوز ان يقع من فوق شيئا  
 من السطح المفروض في الخارج لم يأخذه هذا السطح ووقع خارجا من الخط المتوهم  
 بعد التطبيق المذكور وهو ممكن فان قلت يمكن تغير الشبهة بوجوب ان  
 يقع لزم ما ذكرتم لزم مرجح ما يتوهم من المحذور فيما نحن فيه ليس لان الخط  
 الخارج من الدائرة يقع باء في حركة فرد داخل الدائرة وانه مما لا محذور فيه  
 ليس مستقيما بل في اي موضع من الطرف ولا تقطع مادة الشبهة بهذا الشبهة  
 بانه لزم هذا الخط المماس يمكن ان كل نقطة فرضت فيه سر نقطة المماس

يمكن

يمكن من بينه وبين المحيط فاصل ذات مقدار ضرورة انه لا يمكن ان يقع المماس  
 المحيط بازيد من نقطة يمكنه كل نقطة غير نقطة المماس من فصله عن المحيط  
 لا يمكن ان يكون بقدر الجزء الذي لا يتجزى لاستحالة يمكنه ذات مقدار الخط  
 ونظ لزم قطع المقدار لا يمكنه الا في زمان فواثناء ذلك الزمان لا بد ان  
 يكون الخط المذكور عند حركته للجانب المحيط مع ثبات نقطة تمامه فاشياء  
 تحت الزمان لا بد ان يكون الخط المذكور عند حركته للجانب المحيط المسافة  
 التمر من خارج الدائرة فيلزم ان يتحقق خط من الخط المماس محيط الدائرة هو  
 خلاف ما حكم به البرهان وحي لا مفر من خروج هذه الروط الا لا اثبت بغير  
 الطفرة والقول بان الخط المذكور يطير المسافة المذكورة من دون ان يعطى  
 حركته من فواثناء زمان قطوعا فواثناء المسافة ويزم المحذور قلت الجواب  
 عن هذا التقرير هو انه يستفهم من ما اردتم بقولكم لزم قطع المقدار لا يمكنه الا  
 في زمان لزم اردتم انه لا بد ان يكون زمان يعطى فيه جميع نقاط ذلك الخط  
 المفروض كانت الفاصل وبنها مع اخر ذلك الزمان على المحيط فيسلم  
 انما يلزم ذلك فيما اذا كان الطرف الذي يتوهم به الخط المستقيم الذي  
 هو ضلع الزاوية في الحركة خطا مستقيما آخر فصرح عند ان تمامه جميع النقاط



١٩٤  
 البرهان ان كل زمان الحركة منطبقا عليه واما اذا كان خطا متخيلا فلا  
 اللزوم لا بد لها من برهان وكي يثبت ان تمام جميع النقاط مستقيمة كالمستقيمة  
 كما يشهد اليه ولا يتطابق في جميع وانه ان لم يكن يقطع كل نقطة يفرض  
 في هذه الخط تلك الفاصلة في زمان ويمكن في زمانه هذا الزمان في انشاء  
 ولكن لم يكن جميع النقاط في غير معاد انشئه قطعا واحدة فسلم كذا لا يتم انه  
 يلزم من وقوع خط بين الخط المماس المحيط لان كل نقطة في هذا الخط المماس  
 يفرض عند حركة في انشاء الفاصلة في زمانه ان كان قطع هذه النقطة  
 لها يوجد نقطة اخرى تحت هذه النقطة في جانب المماس كغيره في الزمان  
 داخل الدائرة فلا يكون الخط الخارج تمام خارج الدائرة بل بعضها داخلها  
 ولما لم يكن الحركة جزء اول ولا آخر ابيح كذا فلا يمكن ان يفرض في الخط  
 نقطة لا يكون قبلها نقطة اخرى وجزء في الحركة لا يكون قبله جزء اخر حتى لا يكون  
 هذا القول رسلا ولا يتقيم في الكلام مطلقا نعم لو كان بعد نقطة التماس  
 نقطة اخرى متصلة بها وكان الحركة جزء اول للزوم المماس المذكور لان  
 هذه النقطة في زمان كاول من الحركة لا بد لم يكن في انشاء الفاصلة يفرض  
 انها ذات مقدار ووجه كان الخط ابيح تمام في انشائها ضرورة فلا يتم

البرهان المذكور

البرهان المذكور بل كانت الفاصلة بين النقطة كاول من الخط المماس  
 ومنه المحيط غير ذات مقدار بل بقدر الجزء الذي لا يتجزأ لانه لم يكن في الخط  
 في انشاء الحركة خارج الدائرة كما لا يفهم فلو علم كما ذكرنا ان هذه الشبهة ثابتة  
 على القول بالجزء فيكون دليلنا آخر على بطلانه لكن لما كانت البراهين التي تقدمت  
 انما هي لحد وضع وجه الدائرة واثبات وجه الدائرة موقوف على نفي الجواب  
 فلا يمكن ان يجعل في غير تلك البراهين برهانا على نفي اللزوم القدر الا  
 ان يمنع توقف اثبات وجود الدائرة على نفي الجواب فيعطي الشبهة برهانا  
 عليه كما ذكرنا فان قلت اذا فرض حركت القط مع ساق نقطة ماسح للخط  
 المماس جهة هذا الخط نقول اذا انشأ القط على حركته اخر ما يمكن ان يكون  
 القط في داخل الدائرة فلا شك ان لا يكون بينه وبين الخط المماس فاصلة  
 ذات مقدار ضرورة ذلك لانه اذا جاوز هذا الحد لا بد له من قطع وقتها خارج  
 الدائرة وينطبق على الخط المماس فيلزم لم يقطع مقداره وقتها او لطيف  
 وكلاهما مما لان قلت ليس يقع القط داخل الدائرة جدا جزئيا كل حدة  
 يفرض لدخوله يمكن ان يفرض جدا آخر بعد حركته على تطبيقه على الخط  
 المماس فيقول الخط المماس الدائرة حيث ليس جدا اول كما عرفت مضافا

النقطة



المحيط

١٩٧ فان قلت حين حركة القطر لا خلف جهة الخط المس مع ثبات نقطة  
 وذلك الخط لا شك ان كل كنه يفرض بعد ان ان سكونه يمكن فرض الزاوية  
 للثبات من جهة الخط لا اعلم من ان كنه يمكن فرض دائرة كنه القطر طسا لمحيط  
 على قطره وهذه الزاوية لا شك انهما مقدار يقبل الانقسام وان لم يكن  
 انقسامها بوقوع خط مستقيم من ضلعها بل بوقوع قسبي غير متساوية فيقسم  
 له بحيث مقدار دواجزه بالحرية من دون معرفة معين من الزمان وهو  
 حج ضرورة قلت ان كان المراد بالزاوية الهيئة فتلك الهيئة التردديتها  
 لا يمكن ان يقع بين القطر والخط كما مر ان من حين تحرك القطر باق  
 حركة يمكن فرض دائرة بين القطر والخط مستقيم المتوازيين من جهة بحيث يحل  
 بين القطر وبين محيطها تلك الهيئة ولا تم ان كنه مثل هذا حج لا بد كنه دليل  
 ولان اردت ان كنه تلك الهيئة يفرها مقدار لا تحج فان قلت او عرفت  
 المقدار المطلق انما ان كنه تقبل كنه حدوث المقدار المطلق بهذا  
 النحر فرائض الحركة لا استخارة فيه بل كل حركة من المقدار كنه ان كل ان يفرض  
 بعد ان استكن كنه مقدار واحد البقية ولا عرفت لزوم المقدار  
 المعين فغير تم كما عرفت مرارا من كنه الزاوية لا المقدار لها معينا

عنيت جدا

جمله

عنيت جدا ان لا تلم كنه كل ان يفرض بعد ان ان كنه كنه ذلك كنه  
 لا بد كنه كنه بعد مخرجه معين من الزمان كما لا يخفى فترد كنه توصيفا وتعد  
 كنه المتحرك بحيث كل ان يفرض فرائض حركة امكن كنه يفرض زاوية  
 في ضمنه القدر الذي تقطع المسافة من جهة حادة الى مضى زمان معين ليس  
 يختص بمخرج كنه بل يمكن فرض زاوية خاصة مستقيمة الخطتين التي فرائض  
 متحرك في كل ان يفرض فرائض حركة من جهة اقضاء مضى زمان معين  
 مثلا يفرض خطا منطبقا على ضلع مربع وحركة على استقامة على سطح المربع  
 من دون ثبات نقطة تماس مع القطر بل مع فرايتها وحج لا شك ان كنه كل  
 ان يفرض فرائض حركة الزاوية الخاصة التي بين الضلع والقطر كما يفرض  
 فرائض حركة من دون كنه يستمر زمانا معيننا وذلك لان الهيئة الزاوية  
 ليست مما يستمر كنه بمضى زمان حتر يمكن فرضها المسافة فرائض الحركة  
 وانما المقصود لذلك القدر الخاص من المسافة وانما موعدها الذي هو المسافة  
 والمقدار فقد رزنا انهما لا يقين له والمقتضى لمضى زمان معين هو القدر  
 الخاص من المسافة لا قدرها قطعا تحقق قدره تحقق الزاوية ومحقق قدر  
 ما لا يقض زمانا خاصا كنه تحقق الزاوية ايتم سوا كنه جعلتها هيئة او

مقدارا



الزاوية

لا ينقص زمانا خاصا بل انما يفرض جميع اناءات الحركة نعم اذا غلبت قدرها خاصا  
 الى غير الضلع والقطر في الخط المذكور ليقطعه زمان خاص يحصل مودة عليه  
 البتة فرائض المسافة لكنه مودة عليه ليس بحيث يكون فرائض الحركة لا ينقص  
 يقطع هذا القدر ما راعى هذا القدر فقط بل مودة على هذا القدر مع قدر  
 آخر من سطح المربع خارج الزاوية المذكورة ويكون طريق قطع هذا المربع  
 للقطر ان مطلق قطعه لا يحتاج لزمان معين بل كل ان يفرض كجبهه قاطعا  
 له موضع خاص اما قطعه الخاص لم موضع خاص فهو يحتاج لزمان معين  
 وبعد قطعه بالتمام فزمان خاص يحصل له المودة على جميع سطح الزاوية المذكورة  
 مع النصف كافر من سطح المربع بدون لزوم محذور في الطفرة وغيره كما ذكرنا فيما  
 نحن فيه اي ان افرضنا حركة خط منطبق على العمود الخارج من ثبات نقطة  
 تماس مع المحيط فكل ان يفرض فرائض الحركة يفرض الزاوية الثابتين  
 العمود والمحيط وكل قدر معين يؤخذ من سطح تلك الزاوية يقطع عمودا  
 فزمان معين فرائض ذلك الزمان كما يمر على هذا القدر يمر ايضا على قدر آخر  
 من السطح خارج الزاوية داخل الدائرة وكل حال قطعه للمحيط ايضا بنفس  
 لانه مطلق قطعه حاصل في كل ان واما قطعه الخاص فاما لم يوجد فزمان

منه

الزاوية

منه من الزاوية في وقتهم من ساد كما قرنا وجمادنا طرنا انما انما اذا قل  
 حركت فكلما حركت يمكنه فرض زاوية مستقيمة الخطين ولا شك انها  
 بخط من الزاوية الترتيبى احد الجوار والماء ان لا يمكنه تحقيق هذه الزاوية  
 كل ان فرض فيلزم وجود الكتل بدون الجزء وذلك لانما تفعل بجسيم  
 الكهلية والجزئية لانه عدم المكان تحقيق هذه الزاوية فكل ان ان كان  
 من جهة لانه هذه الزاوية لا يمكنه تمييزها من جهة لانه لا يمكنه تحقيقها مطلقا  
 حرك لا يلزم وجود الكتل بدون الجزء وهو حاصل لما قلنا انما حركت  
 القطر فكلما حركت يمكنه فرض دائرة في الترتيبى محيطها وتصل الزاوية  
 المذكورة ولا يلزم تحقيقها من المستقيمين وهو موطر وان كان من جهة  
 ان الزاوية الخاصة لها مقدار خاص وكيف يمكنه تحقيق المقدار الخاص  
 فرائض الحركة بدون مضر قدر معين من الزمان بل كل ان فقد  
 عرفت لانه حدوث الزاوية الخاصة كانت مما لا محذور فيه او ليس كان  
 معين بل قدر ما حدثت قدر ما كنت قطعانا ان قلت على ما ذكرته  
 من تحقيق مفر العظم والصغر الزاوية وانه يجوز لانه يصير الزاوية الصغيرة  
 الترتيبى المستقيم والمخفى عظمه العظيمة بدون ان يصير مثلهما عظيم







او الخط في الزيادة او نقصان الكيف في موضع حركة المقدار الذي  
 اليه اشارت المذكورة في احد اليقينين لا كما في كل من هذه الطوائف  
 تحكم الضرورة بطلانها والمنارعة فيه مفسضة صريحة واما الخطان المستقيم  
 والمنحرف فلها ايقان بالاعتبار المذكور ثلث حالات تقسم اليها المذكورة  
 بوجه كالتي هي في العقل يصح احدهما نظير الحالة الاولى والتي هي المتوسطة وهي  
 يكون المستقيم منها وقوة على المنحرف بحيث اذا تم لم يصير المنحرف دائرة يكون  
 المستقيم قطرها وانما يتبين انهم قريب منه لا الذي يصير خارجا عنه بحيث يكون  
 عمودا على وضعه كالضرورة انه لا يمكن ان ينطبق بينهما كل المستقيمة  
 حتى يكون نهاية القرب انطباقا فلما جرم يكون نهاية لمن يقع خارج  
 ومماسا على عمودها ما هو قطره او في حكمه وانما يتبين انهم بعد عنه  
 حتى يخرج عنه ايقان ويصير متصلا واحدا مع العمود المذكور للحال انما يتضح  
 المنحرف كافر المستقيمين وظن ايقان وانحصار حالها في هذه الاحوال كما لو  
 متوسطة بين كافرين فيكون في هذه الحركة في احد هاتين كافر بل في الوصول اليها  
 وبدون الوصول غير من الطوائف الثلاث ضرورة مع احتمالها فلو سميت  
 هذه الحالات ايقان بالقائمة والحادة والمنفردة لكان حكمها ايقان حكم القائمة

لا الخط في الزيادة او نقصان الكيف في موضع حركة المقدار الذي  
 اليه اشارت المذكورة في احد اليقينين لا كما في كل من هذه الطوائف  
 تحكم الضرورة بطلانها والمنارعة فيه مفسضة صريحة واما الخطان المستقيم  
 والمنحرف فلها ايقان بالاعتبار المذكور ثلث حالات تقسم اليها المذكورة  
 بوجه كالتي هي في العقل يصح احدهما نظير الحالة الاولى والتي هي المتوسطة وهي  
 يكون المستقيم منها وقوة على المنحرف بحيث اذا تم لم يصير المنحرف دائرة يكون  
 المستقيم قطرها وانما يتبين انهم قريب منه لا الذي يصير خارجا عنه بحيث يكون  
 عمودا على وضعه كالضرورة انه لا يمكن ان ينطبق بينهما كل المستقيمة  
 حتى يكون نهاية القرب انطباقا فلما جرم يكون نهاية لمن يقع خارج  
 ومماسا على عمودها ما هو قطره او في حكمه وانما يتبين انهم بعد عنه  
 حتى يخرج عنه ايقان ويصير متصلا واحدا مع العمود المذكور للحال انما يتضح  
 المنحرف كافر المستقيمين وظن ايقان وانحصار حالها في هذه الاحوال كما لو  
 متوسطة بين كافرين فيكون في هذه الحركة في احد هاتين كافر بل في الوصول اليها  
 وبدون الوصول غير من الطوائف الثلاث ضرورة مع احتمالها فلو سميت  
 هذه الحالات ايقان بالقائمة والحادة والمنفردة لكان حكمها ايقان حكم القائمة

والحادة والمنفردة والمستقيمة الخطيين في عدم كونهما اشتغال الزاوية  
 المنفردة بدون الوصول بالقائمة لكنه القدم لم يصطلي كما كانت على سما  
 الحالات التي تنبئهم حال الحركة لا القرب بالحالة المتوسطة ايضا حادة  
 بناء على انه عند اخراج العمود على المستقيم يقع العمود في المحيط خارج الزاوية كما في  
 الحادة التي بين المستقيمة الخطيين وسموا الحالات التي في حال الحركة لا  
 البعد منفردة بناء على انه العمود يقع داخل الزاوية كما في منفردة مستقيمة  
 الخطيين على ما اشار اليه سابقا ايضا فلذلك صارت الحادة والمستقيمة  
 والمنحرف جميع الحالات التي يمكن انشاء حركة القطر المذكور لا القرب  
 مع الحالة المتوسطة وصارت المنفردة الحالات التي يمكن انشاء حركة  
 لا البعد وانحصار الحال فيها فلذا لزم جواز الحركة في الحادة لا المنفردة  
 فيهما بدون الوصول بالقائمة لان الحادة والمنفردة بهذا المعنى المذكور  
 اصطلاحا اعلى من المستقيم والمنحرف لا واسطة بينهما والقائمة انما هي الواسطة  
 بين الحادة والمنفردة والمستقيمة الخطيين فقط انه لا يلزم الوصول بينهما  
 اليها بل لا يتصور ضرورة فالقطر المذكور عند حركة المنحرف يتبين ان العمود  
 الذي هو الخط الخامس لمحيط الدائرة يكون متوقفا عن الحالة المتوسطة



٣٠١  
 الترتيب المستقيمة الخطيين المتساوية بالقيمة على الحالة من خزانة المنفعة  
 وهي مخدرة ومنه اعتبر نسبة على المحيط يمكن مثلاً ان يتغير الحالة  
 المتوسطة الترتيبين المستقيمة والمنحني كذا ليست مساوية بالقيمة على الحالة  
 على الحالة من خزانة الترتيب المنفردة دون لزوم محذور ايضاً اتم ولا  
 وقوع طفوة قطعاً لا يمكن ولا في الكيف على ما علمت  
 وليس سوازاً لا يصلح اليقين على الحالة المتوسطة الترتيبين المستقيمين  
 ولا مخدرة اتم من وجهين احدهما ان هذه الحالة لا يمكن من المستقيمة والمنحني  
 وكذا ان الاشتغال ليس حقيقة في الطرف على الطرف كذا اشتغال  
 من الحالة المستقيمة الخطيين على منفرجهما بل في الوسط على الطرف كذا سوا  
 الوسط ايضاً باسم الطرف فما لم يسم سوازاً بل من لزوم يقع الخط الخارج  
 من الدائرة باقية حركة فداخلها وقد عرفت عدم مساده بوجه ايضاً فلم  
 يبق للشبهة ممكناً سوا اشتباه اللفظ الذي فينا وفيه اشتراك اللفظ  
 وهو اشتغال في الحالة على المنفردة بدون الوصول على القيمة لان في  
 فتح باحة معينة فيهم استحالته بالمعنى كذا في ايضاً هذا وما ذكرنا مفصلاً  
 ظهر من الجواب لا يتوقف على كونه الزاوية كيفاً بل لو كان كما مؤلفنا

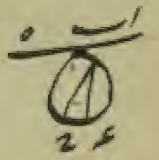
لكيف

لكيف ومجموع الحاضر والمعرض ايضاً لكان الجواب بجا له كذا لما كان لا بد  
 من الجواب لهذه الكيفية التفرقة القائية وانما لا يمكن من تحقيق بين المستقيم  
 والمنحني وليست مما يمكن من الطريق حتى يزداد الوصول اليها اشتغال المحقق في الجواب  
 انها عين الزاوية لان الجواب في كونه يمكن من نظره ويعلم حال كونهما عين  
 كذا في عين ايضاً بالمعاني اليه لان لا امر واضح في هذا وما قرنا من التفسير  
 والتوضيح الذي في غير هذا الكتاب البراءة في الزوايا والنباهة وانما توهم  
 وروده على المحقق انما كانت في سواهم كلامه وعدم تحقيق مرادهم العينية  
 والغايات كما هو شأن المساد وانما طنبها في المقام وما بنا بوضع بعض الكليات  
 في الكلام لان مثل هذه الترتيبات في ما اقدم كذا علمت حتى ان يبالغ  
 فيه في زيادة كذا فيضاح وكذا فيهم وترى ان يتباطئ فيه كل كذا في ما في ثبوت  
 الاقدام ثم انه قد توهم له بعض مساواة علمائنا المتأخرين رفع مقامه في بعض  
 فوايه لهذه الشبهة وحلها فقال عقده وتقيده اسعدت ما بعد من عويعات  
 الشكوك وسعجات كذا فيهم انه قد برهن اقليل من الصور في الخافض  
 عشر من المعادلة ان في اصول الهندسة على الزاوية الحادة من قطع  
 الدائرة والخط المساس احد من كل زاوية حادة مستقيمة الخطيين فلا حجة

مستصفاً



تحت الزاوية الحادة من قطر الدائرة ومقعر أعظم من جميع الزوايا الحادة المتبقية  
 لما بينت في ذلك الشكل البعد ولا نهما سم كوا من قائمة اذ الخط الخارج نقطة  
 التماس مركز الدائرة عمودا على الخط التماس كما برهن عليه في هذا المقادير ومن ثم  
 ذلك انه اذا حرك القطر من طرف المركز اذ في حركة مع ثبات نقطة التماس  
 يصير الزاوية الحادة من القطر والذاتية بعد الحركة أعظم من قائمة غير الزاوية  
 القائمة لان مركز يترك القطر ينصف تلك الزاوية زاوية متبقية الخطين  
 هي أعظم من الزاوية الحادة من الدائرة والخط التماس الترتيبية للزاوية الحادة  
 من الدائرة والقطر فيكون مجموعهما أعظم من قائمة فيكون من تغيير المقدار الصغير  
 أعظم من المقدار الكبير غير الزاوية ساوية وهذا هو الفطرة ويخرج كل من النظر  
 وايد بـ جـ على قطب جـ والخط التماس لها ابـ هـ وخط بـ هـ  
 منطبقا مارة على قطب جـ ومنفردة اخر بالركعة من جانب المركز جـ  
 ثبات طرفه المنطبق على بـ نقطة التماس بقاء قطب جـ على  
 قال في الحاشية هو الفاضل ما كان ثم هل صعب في الذر يقول هو جـ من ذلك تبطل على ان صفح  
 جلال المسألة والذاتية للزاوية الحادة  
 التحصيل من هذا الاشكال تمام يعمل النفاذ احد المقادير وكذا وكذا  
 طه واقول قد تحقق عند المحققين ان الزاوية من الكيفيات المختصة  
 بالعلوم رتبة



وقال في الحاشية يتبين على ما عليه  
 واستعمال اي ترفع عليه علاه رتبة

بالكليات

بالكليات وليكن الذات بل انكم بالذات هو السطح الذي هو موضوع الزاوية  
 للسطح الصغير هذه القوة لا يغير أعظم الكليات البعد لا يغير الزاوية  
 القائمة فكيفه مختصة لا توجد في هذه الحركة كما انه لا يوجد القوة في الحركة من  
 الفستيقية لا السواد على السطح الباطن في السطوح لا يوجد الحركة في هذه الحالة  
 المارة والحاصل من القوة انما لا يتم لو كان المقدار من مقدار واحد على المقادير  
 كما كبر غير الزاوية والمقدار من السطح وهو لا يبريد على السطح كما أعظم من البعد  
 للزاوية اما الزاوية فليست مقدارا بالذات بل هي من الكيفيات العشرة  
 للسطح ولا يتم تحقيق جميع الكيفيات في جميع الحركات الكيفية والاشياء ان  
 الكيفيات المختصة بالكليات تنصف المساواة والمقادير حركات  
 الكليات الترتيبية محال ان لا يكون ذلك لها بالذات فاختلافها أعظم  
 الصفو مساواتها تنقسم كليات هي موضوعاتها مساواتها  
 وبالعكس بل هو ذلك بعينه منسوب اليها بالوضع لعلاقة المقادير فكل ان  
 السطح الناقص عن كـ لا يبريد عليه بالحركة والتدريج الا بعد المساواة كما يستفاد  
 تلك الكيفية المختصة بالموصوفة بالمساواة والمقادير بالوضع التبعية  
 على كيفية اخرى ففقدتها الا بعد البلوغ لا مساواتها والكليات والكيفية المتكئة

سكن



٢١٣  
 بالعرض عليها فذلك واحد ثم البسطة المتوسطة بين السطحين الموضعين  
 وكان الخارج هو سطح العرض لهيئة القائمة فاذا انشأ السطح الواقع في الدائرة لا  
 مساواة سطح القائمة بل بعرض احاطه الخطين الغير المتوازيين اياه ولا يكافئ  
 يتوهمه فغلبة العقل انه اول بعرضه لم يبرهن له هيئة الترس على القائمة  
 قطعاً وهو متوهم هناك فالذي لا يكيفية لا يجي بل لا يجرى انه على انه الزاوية  
 يجعلون الزاوية في مقولة الكم ولا تكافئ عليهم والصفوة غير متوسطة بين  
 الحقيقة والتوادل ولا واقعاً في مسلك كاشف ان السطحين المتوازيين  
 الحقيقة فاذن لذلك كاشف ان مسالك كثيرة في كل متوسطات في  
 التكون انما يجب البسطة المتوسطة لا غير فلا يقاس عليها حال القائمة  
 المتوسط بين الحادة والمنفرجة البسطة المستقيمة كذلك  
 لغير الطفرة انما هي تركت حدودها في الحركة وتبيل حدودها من الحركة  
 التدريجية دون البلوغ لا حدودها فاذا انضم مقدارها مقدار  
 انضمام تدريجياً غير انضمام الى اولها هو اقل من ذلك المقدار كانت  
 هناك لحفرة واما اذا فارق الشيء مقداراً او مال مقداراً اخر عظيم  
 لا على سبيل التدريج فلا يلزم له كونه ذلك من بعد البلوغ لا ما هو اقل منه

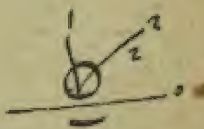
فانه انما

فانه انما يرجع الى الغدام فزاد المقدار وحدث فرداً عظيماً ثم العلم  
 وهو لا يستوجب له كونه ذلك مسبوقاً بحدوث هو من غير متوهم  
 مما تمسك به اذا تحركت خط على لا تطابق على خط اخر مع ثبات الخطين  
 احد طرفيه على احد طرفي ذلك كما في كج حيث بينهما زاوية لا على التدرج  
 بل حدوثاً زمانياً فنفرض مجموع الزمان الذي هو بعد اخراجات من الخطين  
 ولا يكون له ان اول الحدوث فاذن قد كشف عليك ان الزاوية القطر  
 والمجسط ليست تقاطعاً على التدريج لا الذي يغير منفرجه بل كج حيث المنفرجة  
 في جميع زمان حركة القطر مرة واحدة لا على كج حيث ابتداء حدودها ان  
 اذا الحادة المستقيمة الخطين الحادثة بين القطر المتحرك والقطر المفروض  
 ثانياً كج حيث كج وينضم له زاوية القطر والمجسط انضماماً لا التدريج  
 بل مرة واحدة فنفس ذلك الزمان في كل ان مفروض فيه فلا طفرة في  
 كج حيث كج عظمية الحادثة مع الحركة التوسيطية للقطر ولجسبها فانها تنضم  
 كحققتها على تحقق حركة ما قطعية لا بان ينطبق على قدر ما منها هو فان  
 قد تحقق كمرسوء كانت الزاوية من الكميات او من الكيفيات المنخفضة  
 بها ولكل بقدر فتقول زاوية ا ب ح الحاصلة

سبيل التدريج



من القطر بـ ٢ المقاطع للدايرة صغر من زاوية القطر والمحيط <sup>منها</sup> <sup>أحد</sup>  
 وهو بـ ٢ بـ ٢ على ا ب المشترك بينهما ومن قوس بـ ٢ الضلع <sup>كفر</sup>  
 للزاوية القطر والمحيط فاذا فرضنا حركة بـ ٢ مع ثبات نقطة  
 بـ ٢ منه منطبقا على نقطة التماس جهة بـ ٢ ان ينطبق على بـ  
 الخط التماس لقرب نقطة موضع تقاطع خط بـ ٢ والدايرة شيئا  
 فشيئا لا نقطة بـ ٢ محل تماس الدائرة وخط بـ ٢ لا ان يتبدل نقطة  
 التماس ينطبق على بـ ٢ فيعظم زاوية ا بـ ٢ لئلا لا يصير قائمة  
 من دون البقيع فلا مساواة زاوية القطر والمحيط فان بـ ٢ جـ ٢ ما دام  
 متقاطعا للدايرة يكون تلك الزاوية منفرقة واذا اشتغل التقاطع  
 لا التماس صارت من اعظم منها وقد صار كمنفرقة مقدار اعظم منه  
 بالتدريج على سبيل الانطلاق على الحركة القطعية في غير الدائرة لئلا لا يصير  
 بـ ٢ زاوية تماس خط بـ ٢ للدايرة ولما كانت ا حـ ٢ من جميع الزوايا  
 الحادة المستقيمة الخطيين كغيرها المقادير القابلة للانقسام لا  
 غير النهاية لئلا لا يكون انقسامها بوقوع خط مستقيم من ضلعيها حين  
 اشتغال خط جـ ٢ من مقاطعة الدائرة لا تماسها بنصف زاوية التماس



القابلة

القابلة للانقسام لا غير النهاية لا زاوية ا بـ ٢ دفعة واحدة من دون  
 اولا بعض من تلك الزاوية مع ذلك لا انصافا تقع على حدود الحركة  
 القطعية لقطر بـ ٢ وانما يحصل التدرج في تلك الزاوية القطر  
 والمحيط لها اعتباران اعتبارا مناسط وتبايراتها محيط يستقيم مستدير  
 وهو انما يقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار كاول نقط دون الاعتبار  
 اثباتا وذلك لان شيئا من الزوايا المستقيمة الخطيين لا يمكن ان يساوي  
 زاوية مختلفة الضلعين وتلك العكس اذا طبق الضلع المستقيم المستقيمة  
 الضلعين على المستقيم فمختلفتها فاما التدرج المستقيم كافر من الضلعين  
 او خارجا عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا ينطبق  
 المستقيمة الضلعين على ا بـ ٢ فمختلفتها وبالحكمة يختلف حقيقة الزاوية  
 من جهة اختلاف الضلعين باستقامتهما من كونهما مستقيما وكذا  
 مستديرا كغير المستقيم المستدير مختلفا بالهيئة النوعية وشيئا من افراد  
 احد المقدارين المختلفين بالهيئة لا يقع في طريق الحركة فكذا في المثلث ا بـ ٢  
 بحسب المقدار الخطي بالحركة مثلا لا ا بـ ٢ وشيئا من المراتب مقدارا  
 ماسطيا ولا بالعكس وتلك التدرج في السطح بالحركة ولا يبلغ في شيئا من

لا على سبيل الانطلاق  
 عليها فمثل انشراحها

قال من انما يشبه ذلك  
 ينطبق خط بـ ٢ على  
 ينطبق على خط بـ ٢  
 فيكون من انما ينطبق  
 كالتقاط الزوايا المستقيمة  
 لكان اعظم زاوية ا بـ ٢  
 لضلعين زاوية التماس خارج  
 وانصافا تقع عند الخطيين  
 ا بـ ٢ بحسب الوصل لا مقدار  
 والقطر انما هو الوصل دون  
 فحده حدود الحركة والوسط من دون  
 الوصل ا بـ ٢ لا الوصل ا بـ ٢  
 فيكون حدود تلك  
 المقادير



منه  
منه  
منه

٢٥  
حدود الحركة لا مساواة حجم ولا احكام فكل فرد من احد الزاويتين اذا  
انما يبلغ بالتدريج على مساواة جميع افراد المتوسط في القدر بين المبدأ والمشي  
النوع واما الترتيب في واقعة فكلت الحركتان ولا يمكن ان يبلغ على مساواة  
شيء من افراد النوع كما في ولا يمكن ان يكون كذا فرد واقعة فكلت الحركتان  
ولا متوسط بين المبدأ والمشي فاذا لم يكن مساواة الزاوية الترتيب  
مستقيمة ضلح ارباب من حيث احاطة المستقيمين بها من غير ترتيب  
التدريج الزاوية القطر والمحيط حيث احاطة مستقيم مستدير بها من غير  
مساواتها لما في حيث كونها سطحين مع غل النظر على دائرة الجديته  
وكلت زاوية التماس خارج الدائرة انما ينصف تلك زاوية السطح المستقيمة  
الضليعين واقعة واحدة فحيث انما محيط الدائرة المستقيم التماس  
لها واما سطحها مع قطع النظر عن تلك الجديته فانما ينصف على سطح هذه الاشياء  
فشيئا وكما يقرب نقطة التقاطع التماسين فينصف من غير ذلك  
المستقيم على السطح وكذا لا في غير التقاطع فينصف زاوية التماس الحادثة  
بالخطين من تلك الجديته تلك المستقيمة الضليعين واقعة فيصيرت  
اعظم من زاوية القطر والمحيط الغير الواقعة من تلك الجديته في مساواة الحركة

ولا يخرج من الكفاية

ولا يخرج من الكفاية فحينئذ انما كلامهم رفع مقامه في نظريه وجوده كذا في  
على المحقق من غير خلاف الزاوية بالغظم والضعف والمساواة ليست من حيث  
كميات من غير وضاحتها او مساواتها لا ما ذكره بقوله ثم ليس لما على مفصلا  
منها ما معناه كذا في الزاوية وان لا يلزم فيها شيء في طرفة لا في انظرنا تقدير  
لها كغيرها في غير موضعها ثم بحث لم يبق في توهم واما قوله ثم ليس في  
ما علمت من غير بل على سطح زاوية سطح زاوية اخر على سطح كذا على ان  
وبعد التبيين بوجه لا يمكن سطح الزاوية الواقعة بين المحيط والقطر اذا وصل الى  
مساواة سطح القائمة يلزم من غير كفاية محاطا بالخطين المستقيمين ووجه كفاية  
مفصلا وما ذكره من الكفاية خلافا في ضرورة العقل فحالها في ما ذكرنا من  
والثاني فيما ذكره في الجواب من قوله واما اذا فارق شيئا لا مقدارا آخر ما قاله لان  
محصل ما ذكره في التبيين التهذيب مما فيه من كذا في الترتيب خلافا للواقع ان  
يجوز ان يكون من غير مقدار كذا في مثل ما في غير ذلك المقدار ويجوز ان يكون  
واقعة او يكون من غير مقدار كذا في غير ذلك المقدار وذلك المقدار في كل  
يفرض من ان كانت الحركة في بعض فرد المقدار من الزاويتين فضاعا ولا يفيض اليه  
من افراد الترتيب الزاوية التي اعيى كما في غير هذا الزاوية كان لها مقدار

او



صغير هو مقدار المادة فترعت الحركة واندم عنها تلك المقدار في كل حركة  
الحركة يفيض لها مقدار من مقدار المنفعة ولا يفيض لها مقدار العاقبة التي  
هي الوسطية واما اذا كان الشئ متحركا في الكمية فلا يجوز له التحرك مثلا  
من الذراع الى الذراعين من دون ان يمكن ان يفيض له في انشاء تلك الحركة  
كل في حيز المقادير التي يفيض بين الذراع والذراعين بل لا يمكن ان يحرك في  
يفرض من كذا والمذكورة يمكن ان لا يفرق ولا يخفى انه وان لم يفيض في كل القسم  
كما قل بل صرح بجوازه هو القسم الثاني الذي هو كونه في كذا ان يجوز  
القسم الثاني مستلزم لتجزئة القسم كما قل ايضا من دون رتبة واذ قد تخص  
وكذا فظهر مراده لقول فيه اما اول فلان الظاهر في طريقة الحكماء انه لا  
يمكن ان يفيض في مقدار من المقدار من جسم يحصل دفعه عظيم لان في طريقتهم  
لذلك في المقادير والكيفيات كالموضع وكذا بناء على اعداد الحالت  
التابعة للحالة اللاحقة وترتيبها لها والاكثار حدوث في خاص من  
كانت كما هو ترتيبها من دون مرجح كما قلنا ان السبيل لا يجوز له تجزئته  
القول الجسيم لانه بعد المقارنة لا بد له من يحصل لها موضع خاص ولما لم  
يمكن لها سابقا موضع خاص يمكن بعد هذا الوضع كما حصل في الوضع اللاحق

ترجيها لما روي

ترجيها لما روي وظل له المقدار الصغير ليس مع او مرجحا للمقدار الكبير فكذلك الحال  
اندم مقدار صغيرا للذراع مثلا في جسم بالحركة وكان في انشاء الحركة من كذا  
الترتيب الذراعين فانوه فقط كيف لا يجوز ذلك لانه لم يفيض له في حيزا جسيما  
كان في مكان خاص فقدم منه ذلك كما سبغ الحاضر وحصل له دفعه من حيز  
في مكان آخر بعيد عن ذلك المكان كما لو لم يفيض له في حيزا جسيما  
بينهما اتم طبعه او خارج اول فرق بينهما هو ان كان في حيزا جسيما مثلا  
متوكانا كان يفيض في انشاء الحركة الا ان في حيزا جسيما جازم ولا يفيض في  
ان في حيزا جسيما جازم وتجزئته مثل حيزا جسيما كانه لم يفيض في حيزا جسيما  
فلا شك انه متبع جدا وعلى تقدير وقوعه يكون في باب خرق العادة فلا  
يجوز له من كذا مقدار المقادير المتعارفة عليه اما ثانيا فلانه لا يجوز ذلك في  
في الصورين فلم لا يجوز في الحركة ايضا والفرق حكمه وتوضيحه انه اذا جاز له في حيزا جسيما  
جسم مقدار ذراع مثلا واندم عنه السبب في الحركة وفي كل ان يفيض في  
انشاء الحركة يفيض له المقادير التي تفرق الذراعين ولا يوجد له المقادير  
التي بين الذراعين الى الذراعين فيقول الجسم ان في حيزا جسيما في حيزا جسيما  
في ذراع مثلا فيجعل هذا الجسم متحركا الجسم الثاني الذي فرضنا انه كان له مقدار

اي حيزا مقدار الذراع  
وكذا سبغ الذراع  
روى



٢٠٧  
 وراغ واذا جاز لم يكن ذلك بعد وقوعه في الحركة انعدم عنه ذلك المقدار  
 بعد ذلك كافراد التفرق الذراعين فيكون في ذلك الجسيم بعد جاز  
 هذا الحد وشره في القدر البقي من الحركة يعرض كافراد التفرق الذراعين ولا  
 يكون له كافراد التفرق الذراعين اذ لا يمكن ان لا يدخل في جاز ذلك  
 لا يمكن الحالة السابقة الحركة او تكون في الفرض الحاصل في التفرق  
 بالحركة حاصل بالفعل او بالقدرة ووجود الفرق بين كافراد غير متناهية  
 ومختلف لما يكمل الوجودان والبدية واما ثانيا فلما سلمنا جاز انعدم  
 المقدار الصغير وحدوث المقدار العظيم دفعة او في نفس الزمان على التفرق  
 في حاد سلمنا ان الفرق بين الحادين غير الحركة لكنه نقل هذا المقدار العظيم  
 الحاصل لا يخفى انما لم يكن متناهيا على المقدار الذي في البين اولا فان لم يكن  
 متناهيا فهو انما نظير الطفرة في كاستحالة اذ لا يمكن ان كان مقداره صغيرا  
 حدث دفعة مقدار ونظم اليه حاد اعظم مما كان فلا بد من تحقيق المقدار  
 الذي في البين ايضا مثلا اذا كان ذراع واحد دفعة مقدار ونظم اليه  
 بحيث صار ذراعين فلا بد من كونه ذراع ونصف ايضا حاصل ولا فرق  
 بين الدفعة والتدريج فيما يخفى في سائر التدريجات بل لم يعلل المقدار

الذي في الوسط سابقا في صورة الدفعة لا يلزم ذلك واما حصول الوسط في صورة  
 كالاخف بالجملة لم يكن متناهيا من وجوه الكل بدون البرهان كما ان متناهيا  
 هذه القائمة الكيفية في الوسط فان كان يتصل في سطحها متحقق كذا في الهيئة  
 فيلزم عليه قبله سابقا في ابراه على المحقق في ذلك عند بلوغ السطح في القائمة  
 لا يمكن له ان يعرض احاطة الخططين فظهر ان لا بد من عمتك بالآخرة بما ذكره  
 المحقق في هذه الهيئة ليست في السطح ولا يلزم الوصول اليها في الحركة  
 بل في الغرض لان حدوث المقدار في ذلك لا بد من بلوغه في نفس كل علمت  
 والثالث فيما ذكره في جميع التشكيك ثانيا قوله فيقول انما كانت في القائمة  
 اولا فحصل في ذلك جاز عموما ذكره سابقا في الجواب عن الشبهة لان بناء ما ذكره  
 سابقا على الحدوث المقدار في ذلك لا يفي في الا يلزم الوصول الى الوسط فيهما  
 بين الجواب على السطح لم اعتبار ان واحد كاعتبارين وسط المسافة  
 ولا بالاعتبار كالاخر لا ولا يدخل فيه الدفعة والتدريج كما لا يخفى واما ثانيا  
 فلان ما ذكره من كاعتبارين لا يحصل عند التحقيق سوا الهيئة التي  
 للسطح المستوية بالقائمة ليست في وسط المسافة لانها الهيئة الترتيب  
 المستقيمين ولا يمكن له ان يتحقق بين المستقيم والمستدير كلف السطح



تفاوت

واقع في الوسط ويترجم الوصول اليه في البين ومنت خسرانه ليس لما ذكره المحقق  
 اتم ولا تغير قطعا فليت لم يغيره كان في البين تفصيل وفتح بعض  
 في الشبهات الموردة على كلام المحقق كما ظهر مما ذكرناه من دعاء وسين هذا  
 ايتهم بل زادوا لا الحقا ولا اشتباه ولم قبل انه غير ما ذكره المحقق فليبين  
 خسران في الاختلاف لا في شيئا غيره ولا يمكن ان لم يبق على غير محصل  
 بل غاية ما يمكن ان لم يبق في غير محصل على ما ذكره المحقق بل في غير ما بعد  
 اما كيف لم يبق على ما ذكره المحقق فتقول ان ما ذكره في الزاوية المذكورة  
 لها اعتبار ان في الزاوية لم يبق على ما ذكره المحقق فتقول ان ما ذكره في الزاوية المذكورة  
 لغير ما ذكره في الاختلاف حقيقة سطر الزاوية المستقيمة الخطيين ومختلفة عما  
 صحيح وما ذكره في بيان من اختلاف الخط المستقيم والمنحني بالنوع على تقدير صحة  
 لا يدل على امره او اختلاف الخطيين بالنوع لا يوجب اختلاف السطحين بالنوع  
 نعم لا بعد دعوى اختلاف الهيئة الحاصلة في القورتين بالنوع كيرجى ما ذكره  
 المحقق ولو فرض تمامية اختلاف حقيقة السطحين فذلك كاف في  
 الجواب ان تقول في النوع الذي بين المستقيمين لا يوجب في تلك الهيئة  
 ولا حاجته لا ما ذكره في الجيئين على انه لا يستقيم حديث الجيئين في

حقيقة هذا

ملاحظ

حقيقة هذا السطح كما كانت مخالفة لحقيقة السطح كما ذكره المحقق في الحقيقة  
 لكونها بجسدية اخرى في الطريق وهو لا يمكن ان لم يبق على ما ذكره المحقق  
 في حيث التوقية ليس في الطريق وفي حيث الجدية في الطريق لان حيث السطح في  
 الطريق اذ على هذا لا يتصور ما ذكره في قوله نعم لم يبق مساواتها لما في حيث كونها على  
 غير السطح على ملاحظة الحقيقة لان المساواة بين ما ذكره المحقق في الهيئة المذكورة  
 في السطحية ووجه ليست بمساواة ولا يلحق عليها المساواة في الوقت اتم فطرا  
 لا بد لغير محصل على الزاوية المذكورة لها حيثان احدهما الهيئة الحاصلة من  
 المستقيم والمنحني في كل من السطحين حيث هو سطح واحد بالهيئة كما في غير واقعة  
 في الطريق وبالهيئة ان في واقعة في غير الوصول اليها من الجهة كذا ولا مساواة  
 الزاويتين في هذه الجهة ولا في جهة اخرى من السطحين ووجه استقامته وهو بوجه  
 ما ذكره المحقق ولا يخفى ان المساواة في اعتبار الجهة كذا في غير ما نحن فيه  
 والراجح فيما ذكره آخر هذا الموضع قوله يمكن ان لا يثبت التعادل في قسم زاوية التماس  
 آخر فاعلم وهو لا يلزم كلامه في هذا الموضع من جهة الزاوية وفقه لا كانت الزاوية المستقيمة  
 الضلعين بعين تلك الزاوية عن طرف زاوية القطر والمخطط فيقول ان في الزاوية  
 لغير كانت معادلا كيف يمكن ان يحصل ما ذكره في قوله مع الزاوية في هذا الموضع



٢٠٩  
 الوقت في نفس الزمان اليقظ في الدقة التركيبية عند انشاء الحركة كما يظهر بانها  
 الظاهر كالخفى واليقظ اذا لم يكن زاوية القطر والمجسط وقعة في تلك الحثية  
 مسافة الحركة فما من صيرورة الزاوية الترتيب المستقيم من عظمها باعتبار  
 انضمام الزاوية المذكورة على ان يكون لا يتصور كالحثية ولا صغيرة بهذه  
 الحثية ليست حثية مقدارية فلا يتحقق العظم والصغر باعتبار لانها  
 خرفوا من المقدار فلا يبرز التعرض لتحقيق هذا المعنى وعدم تركه مما لا يوافق  
 كالحثية صادقة عليها لا بهذه الحثية بل من حيث انما هي مقدار من عظمية  
 بهذا الاعتبار انما يحصل التدرج شيئا فشيئا وليس له مقدار بل حثية  
 في ذلك كان حصولها وقعة باي من كان مما لا استحالة فيه على انشاء اليقظ  
 لكن على هذا الوجه لصيرورة الزاوية المذكورة عظم من خرب اعتبار انضمام  
 على الحثية وان كان المراد عظميتها باعتبار انضمام معروضها في جمع  
 الكلام على الشق الاول بالجملة كلامه رفع مقامه لا يخرج عن خط الترتيب  
 ولا يتبع المقام ولا يصفى عن شوب الشبه بدون ملا خطه ما ذكرنا مفصلا  
 والمنا من قبل ذكره في الحاشية من انه ينبغي ان يكون بعض خط ج ك و هو  
 هذا الفرض مما لا حاجة اليه او البديهة حاكمة بان لا يمكن ان يكون الترتيب

اعظم ما كان

اعظم ما كان في انشاء الحركة بدون ان يصلح القدر المنوط كانت لا يمكن  
 فليس انشاء الحركة ولو جرح مقدار وقعة عند انقضاء الحركة فليكن ايضا  
 حدوثه وقعة في انشاء الحركة والفرق بينهما غير ظاهر وقيل ان هذا الترتيب  
 في انشاء الحركة لا ينفق في المقام انه على تقديره ايضا نقول لا يلزم من المقدار  
 الحادث وقعة مثلهما على الوسط واللا يلزم تطير الطفرة فيه وليس كما نقول  
 في انشاء اليقظ من دون ثبوت الجواب بان ما يظهر وسطا ليس وسطا ولا  
 يلزم الوصول اليه على نقول في الحاشية ترك تقديره هنا جوابا عن غير بعض العلماء  
 المعاصرين في نقله عن ابن الفارسي قال في تحقيق در جوابه في شبهة وقعة بابر  
 الوجه او كما كور دوام دولت ابره من غير ارجح من شينه لم كانت كطفرة  
 ودر حرکت باعتبار انما حرکت چهار قسم يكطفرة ودر حرکت ابني ودر طفرة  
 ودر حرکت كى سيم طفرة ودر حرکت وضع چهارم طفرة ودر حرکت كى سيم طفرة  
 كطفرة ودر حرکت وضع ثلث چه حرکت وضع در اینجا مطلقا تحقق ثلث  
 پس نفاط اگر قصد طفرة ودر حرکت ابني کرده است در جواب سيبويه كمراد  
 از این حرکت ابني اگر حرکات نقاط آن قطرات طفرة ودر حرکت ابني نفاط  
 شده است چه هر نقطه حرکت کرده است بر قطره از دایره که مرکزش نقطه

لكن



نقطه  
ای

همانگونه است و هیچ طوفه که نقطه ها در حرکت اینگونه کرده اند چه از او  
که خطانیت و اگر در حرکت کل خط قطره است در جواب میگویم که آن اینست که  
زاویه میان او و قوس محیط بقدر قایم باشد در طریق حرکت همیشه اینست  
کل قطر منیت بلکه این هرگز در طریق حرکت قوسیت که حدیث است بجا  
زاویه داخل باشد مثل حدیث قوس زاویه نه در طریق حرکت نیز مستقیم  
مانند زرد که در طریق حرکت از پنداریا منیت این از پنداریا اولیاست  
کمالی و اگر در داخل طوفه در حرکت کسیت در جواب میگویم که در اینجا  
بیحد منیت که حرکت در کم کرده است بلکه زاویه نفیست پس از زاویه  
تراز و نفیست نه تراز منکم در کم حرکت در در بقدری که کسیت کنیم که  
منکم محور در اینجا موجود است مثلاً نفیست که سطح با جسم متحرک در زاویه  
لیکن منحرک یک شخص واحدیت بلکه در هر آن متحرک منبدل میشود پس  
اینجا حرکت حقیقه متحقق نیست و نفیست دلیل حرکت مندر و قبول  
نمیگردد که در بعضی در اصل مندر و قبول داخل حرکت گرفته اند و بهم  
تبدیل ذات تبدیل عوارض و اگر حکما که داخل حرکت گرفته اند اعتبار  
بقا و شخص ذات است و در اینجا شخص ذات باقی نیست پس حرکت

متحقق نباشد

متحقق نباشد و نیز حکما بر سبب حرکت که به این مندر ساخته اند در خلط  
و مندر و قبول این تبدیل زاویه داخل بیکدیگر از این مندر است و حکما  
در حرکت و قسیت که یک محور شخص باشد که در هر آن بقدر از افراد  
مقوله کم متصف باشد و در هر مقام متحرکات غیر متناهی هستند که در  
هر آن فرد از این مندر موجود میشود پس بیحد منیت بطوفه در حرکت  
کسیت نیست نه شده باشد و اگر در داخل حرکت در کسیت است میگویم  
بر این سبب که یک خط واحدیت که حرکت در کسیت کند بلکه حرکت خط منظر  
در هر آن سطح حادث میشود که سابقا و لاحقا موجودیت پس حرکت در  
کیف است میگویم بر این سبب که یک خط واحدیت که حرکت در کسیت  
کند بلکه از حرکت خط منظر در هر آن سطح حادث میشود که سابقا و لاحقا  
موجودیت پس حرکت در کسیت باشد و طوفه در آن لازم نمی آید  
و اگر از جانب مخالف توجه کند که مراد آنست که قدر مشترک میان  
مسکینات و مسکینات حرکت در کم و کیف کرده اند و طوفه شده نه  
آنکه شخص معین از منکم و مسکین حرکت کرده است طوفه نموده است  
این مندر هر چند غیر حرکت مندر حکما است اما طوفه در این نیز محال

نقطه



جواب میگویم که با آنکه حمل کلام مغالطه بر این معنی ثابت بعد از این  
 جهت آنکه چنین افراد قدر مشترک از شکایات و مستکفیات غیر متشابهند و در  
 هر آنی یک فرد موجود میشود چرا که بر نباشد که بعضی کمیات و کیفیات در  
 طریق حرکت ممکن و متکلیف مطلق که قدر مشترک میان آن افراد  
 نباشند چنانچه خط زاویه قائمه و کیفیت کنز اگر چه کمتر که و کیف در طریق  
 حرکت هر فرد معین از شکایات و مستکفیات بوده باشند و اگر سخن مغالطه را  
 بر لزوم طوفان لغوی و در حدیث کمیات و کیفیات استحال آن بر عری  
 بداهت حمل نایم نم بر طرفه حقیقه در حرکت مصطلح میان حکماء و حکماء  
 آن تا جوابی که در دفع شود جواب میگویم چرا که بر نباشد که کیفیات و  
 کمیات غیر متشابهیه حادث شوند و بعضی انواع کمیات و کیفیات که  
 در واسطه کمیات و کیفیات غیر متشابهیه منسلک باشند حادث  
 نشوند مجمل از این طوفان لغوی است نه حقیقه و استحال آن ممنوع بلکه  
 وجود آن متحقق است علی اگر متحرک معین در کمیات حرکت کند  
 البته جمیع افراد و واسطه متحقق میشوند و کلام و بینه نظریه وجود احدی  
 آن ماذکره من له کم لا یمن الزاویه بینه و من قوس المحیط بقدر قائمه

لا یوجد طریق حرکت کل القطر لیس فی لانه اذا كانت الزاویه المنفرجه حقیقه  
 و من اعظم من القایمه فلا یوجد لیس بینه القایمه ایضا موجوده اذ وجود الكل  
 بدون البراءه فی غیر لیس من القطر علیها لانه فلا یوجد لیس بینه القایمه  
 لیست جزء من المنفرجه و هو انما یوجد اثبات فیل جواب المحقق فی ان  
 الزاویه من مقوله کیف و بعد ذلك محتاج فی تنمیه و ترمیمه بما ذکرنا مفضلا  
 حصر فی غیره شبهه و کذا را در باب الکلیه و الا فلا محصل هم که لا یوجد فاذن  
 یرجع الجواب الی جواب المحقق و یسأل علی و ثانیها لانه قوله لا یوجد  
 شخص معین یترک فی الکلم لا محصل الیه اذ اتی نکاح فی فیروض حکم کما  
 سطحی و کما فخل بقدر نصف دایره مثلا و یفرض انه یخلل عا و یتمیز  
 لانه الخط الاخر هو طرف القطعه و بمنزله القطر الدایره احدی ثبات  
 و کذا فی متحرک فایا المذکور و هو الشخص المعین الی ترکه فی الکلم کما یزید و یزید  
 الشبهه فیه کما لا یفهم و الا لانه ماذکره انه یوجد لیس بینه افراد غیر متشابهیه  
 من الکلم و لم یحدث بعضی افراد التفرز الوسط فاعجب کل مرتبه فو قایمه  
 من الکلم یکمنه جمیع ما یختم مندر جافیه یکلف یکمنه لانه یحدث الفرد لا فخل  
 و کذا و لم یحدث الفرد لا و وسط مثلا یکمنه لیس بینه لانه غیره اذ وجوده



موجودة ومائة ذراع ايضاً موجودة كمنه عشرون ذراعاً ليس موجوداً  
 تجوز وجود الكل بدون الجزئية على حال افراد الكيف ايضاً اذا كانت  
 افراداً متحدة بالشدة والضعف واما اذا لم يكن احداً فهاهما فلا وتوكل  
 المراد انه لا يلزم للممكن ان اذا عجز شدة اذرع ومائة ذراعاً لم يعجز  
 ذراعاً مثلاً فهاهما على ذلك لا يمكن عجز من ذراعاً موجوداً بالكلية  
 فتقول ان اي نفع فيه وما يات به اذا لا يتوقف الشبهة على ادعاء مثل  
 ذلك بل يكفي فيها وجود المقدار الكبير اذ مع وجوده يتم الشبهة بان المقدار  
 الكبير اذا وجوده يتم الشبهة بان المقدار الكبير لا يحدث مع عدم حدوث  
 المقدار الصغير لان الزاوية الترميز القطر والخط المتوهم مقدار كبير  
 بالنسبة لا احد الحوادير موجودة بدونها وكذا الزاوية الترميز المحيط  
 والخط المتوهم مقدار كبير بالنسبة لا القائمة مع انها موجودة بدونها  
 فيايتيه لما اكتب التزام عدم الحركة كان نقول ان الجواب لنه حدوث المقدار  
 كبير ونفوع عند حدوثه وثمة لا يلزم له ان يصير شيئاً بالمقدار الصغير ثم اليه  
 مثلاً اذا كان عجز شدة اذرع موجودة ثم ضيفت اليه عشرة اذرع اخرى  
 فصار عشرة عشر ذراعاً فلا يلزم ان يبلغ العشرة اذرعاً خمسة عشر ذراعاً

اولاً ثم لا العشر عشر بل مائة لا العشر عشر وثمة وعندها اذا كان حدوث الزاوية التي  
 المتوهم وثمة فلا يلزم له ان يصير شيئاً احد الحوادير اولاً ثم لا هذه الزاوية وتوكل ان لم  
 يلزم الوصول اليها اولاً فلا تعلق وجودها ففهمها لا يلزم الا عجز عشرة اذرع  
 حاصل ولن لم يبلغ شيئاً اليها اولاً وهذا ليس احسن الحوادير موجودة وكذا القائمة  
 قيل لن احد الحوادير لا يتم انما ليست بموجودة بل موجودة ففهمها الزاوية المذكورة  
 لانه يمكن ان يترجم في داخل الزاوية المذكورة دائرة كمنه القطر المفروض كما لم  
 على ما ذكرنا سابقاً فهاهما وجوداً موجوداً واما ففهمها الزاوية المذكورة وكذا  
 لا يتم لن القائمة ليست بموجودة ففهمها المنفردة المذكورة بل موجودة وفيها  
 بمسبارين جديهما انه يمكن ان يترجم عنود على الخط المتوهم في داخل الدائرة  
 ووح كمنه الزاوية الترميزية وبين الخط المتوهم قائمة مع انها داخل والمنفردة  
 المذكورة وثمة فهاهما ان يوجد الزاوية الترميز المحيط والقطر وهذه الزاوية التي  
 ذكرنا انها احد الحوادير لن يترجمها بمقدار القائمة على ما ترسبنا واما الجواب  
 ايضاً وان داخل والمنفردة المفروضة ونه الاعتبارات اننا ان لم المقام فهاهما  
 بل كذا لان الشبهة كما لا يخفى لان هذا الجواب لن كان باطلاً لانه كمنه الشبهة  
 ما ذكره اما ان لا يتكسر الشبهة قط اذ فيه التزام وقوع الكل بدون الجزئية



٢١٣  
 الذي هو ظاهر الحاصل اما بطلانه فاولا ذلك المقدار الذي قيل ان يحدث  
 وينضم الى نصف الدائرة مثلا فاما الذي يجرد عنه على موضع يربطهم في حركة القطر  
 على استقامته وعلى وضع آخر فان قيل لا دل في ذلك من كونه المقدار الصغير  
 هو احد الطول او وجوده في ضمن هذا الحادث واقعة على هذا الوضع ولا يمكن وجوده  
 قيل بل الزمان مع وجوده في هذا الوضع محو على وجهه في القافية ايضا  
 ولا قيل بان شئ هو خلاف البدئية او يجرد برهنة حدثه بهذا الوضع على انه لا يمكن  
 يلزم حدثه بهذا الوضع فلا حاجة لذلك التوهم لم يحدث المقدار الكبير فلو اذلو  
 كان تدريجيا ايضا لم يلزم محذورا فيكون الذي في ذلك التبدل يحصل هذا  
 المقدار ويحصل اول المقدار الصغير ثم الكبير دون لزوم فساد زمانه  
 القطر المفروض اذا توهم اشتغاله فسموا السمتية بالحركة ام لم يتبدل  
 الزاوية لا يتغير بالتبدل مستقيمة برهنة والظاهر فخط كيف وحدث قدر  
 معين من الزاوية وقته اما لا يكون من زمان كما هو من زمان عدم كاشغال هو  
 محو برهنة اذ في ذلك لا يمكن لم شئ بعد كاشغال او في آن آخر متعلق بغيره  
 تامة كاشغال في آن متعلق فبين كاشغال كيف حاله فان كان غير  
 متعلق اتم فصار هذا الزمان ايضا من زمانه عدم كاشغال او الفرض خلافه

سبها  
 وليس كان مستقرا فلا بد من حدوث زاوية ومقدار وهو خلاف الفرض ايضا  
 وقد تصد ايضا بعض آخر من العلماء بتغير الشبهة وحلها فقال قد يكون  
 على الزاوية الحادثة من الدائرة والخط المماس لها حدث من الزوايا الحادثة  
 المستقيمة الخطيين فلا تخرج كونه الزاوية الحادثة من قطر الدائرة ومقدار  
 اعظم من جميع الزوايا الحادثة المستقيمة الخطيين لانها جميع الزاوية لا  
 من قايمة اذ الخط الخارج نقطة التماس مركز الدائرة يكون الخط المماس  
 كابر منه عليه يلزم من ذلك انه اذا حركت القطر من مركزه اذ في حركة  
 مع ثبات نقطة التماس يصير الزاوية الحادثة من القطر والدائرة اعظم  
 قايمة من غير الزاوية لانه لا يمكن ان يكون في تلك الزاوية زاوية  
 مستقيمة الخطيين وهو اعظم من الزاوية الحاصلة من الدائرة والخط المماس  
 التي كانت متممة للزاوية الحاصلة من الدائرة والقطر قايمة يتكون في جميعها  
 اعظم من قايمة فليدفع من مقدار الصغير بالحركة اعظم من المقدار الكبير غير  
 له يصير مساويا له وهو الخطوط والزاوية التي لا يكون في الفعل انشاء  
 الحركة اذا حركت الجسم حركة مقدارية وكذا الخطوط والسطوح بل كاشغال القوة  
 في انشاء الحركة انما يحدث في الفعل اذا انتهت الحركة وفيما نحن فيه ان قيل



٢١٤  
 الطوع بالحرارة ختمت الحركة بالشكل بحيث فيه زاوية مستقيمة الخطيين  
 حصلت بالقوة زاوية من غير ذلك مساوية للزاوية المادونة من احاط الدائرة  
 والخط المماسين يمكنهم ان يفصل من الزاوية المادونة المستقيمة الخطيين زاوية  
 مساوية للزاوية المذكورة فادانها في الزاوية المادونة من معق الدائرة  
 وقطرها حصلت زاوية قائمة ولن فرض دائرة ا ب ج ونجعل نصف قطر ا ب خط ح  
 ونجعل خط ح ك عمودا عليه في الدائرة من خارج ونجعل خط ب ك موازيا لخط ح  
 ونجعل الزاوية المادونة من حركة نصف القطر زاوية ب ج ه ونخرج خط ح ه  
 من الجهة ك اخر خطا ونجعل ح ه متساويا لـ ب ج ونرسم ب ه و د دائرة ح ه زاوية  
 ٢٤ ب المصنوعة من زاوية ح ه ب مساوية للزاوية ا ب ج فاذا اضعنا ه د  
 زاوية ا ب ج حصلت زاوية ا ب ج الحاط بقوس ا ب ج مساوية للزاوية ح ه ب  
 القائمة وذلك ما اردناه لاني يمكن ان يسطر على وجه يكون الزاوية المستقيمة  
 الخطيين بالقوة فكل ان يفرض من مبدأ الحركة لا اشياء الا ان يقول لا اتم  
 وذلك لان المقدار الذي يمكن ان يفرض فيه زاوية مستقيمة الخطيين زاوية قائمة  
 لا المقدار الذي يمكن ان يفرض فيه مثل الزاوية الترتيب الدائرة والخط المماسين  
 يمكن ان يكون المقدار الزاوية حاصل جميع كانت المفروضة من انشاء الحركة من الحد

لا تنقص الى الحد

سأشقص الحد كما زيد في كل ان يمكن ان يفرض فيه زاوية مستقيمة الخطيين  
 قبل ان يمكن ان يفرض فيه زاوية من مستقيمة الخطيين ولا شيء الا ان يمكن ان  
 يفرض فيه زاوية مستقيمة الخطيين وهذا غير نافع في مقام الشكك اذ قيل ان  
 انه يمكن ان يفرض في انما المفروضة الزوايا المستقيمة الخطيين من زمان الحركة  
 زمان آخر لا يمكن ان يفرض في انما المفروضة زاوية مستقيمة الخطيين  
 بل النوع كآخرها من قوله بعبارة وفيه يقع نظره وجه احد انما ذكره في  
 لا يتبع بدله اذ لا شك ان اذا كان سطح بقدر نصف الدائرة وفرض ان  
 عاوجه تجل من الخط الذي طر في السطح وبمنزلة القطر احد ثمانية  
 متحرك فلا تلاحقه فكل ان يفرض بعينه آخر زمان التسليم محل فيما بين  
 الموضوع كلا من ذلك الخط ومن موضع آخر منه زاوية مستقيمة الخطيين  
 تجل صحتها وقعا تجل القطبين وكن نقطة عند حركة الكرة وكذا اذا  
 كانت دائرة موجودة وفرض حركت قطرها بالوجه المذكور فلا شك ان  
 انه يمكن ان تجل تجل صحتها فكل ان من زمان الحركة بين الموضوع كلا من  
 منه ومن موضع آخر زاوية مستقيمة الخطيين ولا تلاحقه كعبارة ونظ ان  
 هذا الفرض هو التقليل كاف في المقام اذ اكثر الرياضيات مارة على الفرض



والتي هي النفس كإيرته لا تتحرك الفرضية كإيناب كإفوال نحو ما في المنع  
 فترقا بانه ليس مقبول ان السند الذي اوردته قد ظهر دفعه في تعاريف كلنا ان نقول  
 فنقطه فيها انما نقطع القطع عن ابداه المذكرة ونقول لا حاجة بنا لا الحركة  
 وفرضها اتم بل نقول القطع المفروض الذي لم يكن متصلا بالعود الخارج متصل  
 بنقطه من الدائرة قطعا وكل نقطة يمكن ان يفرض بعد هذه النقطة من النقاط الغير  
 المتشابهة الترتيب الاول لها ما يبرهن في الكلمة امكننا ان نصل بينها وبين الرأس  
 كما في القطر خط مستقيم على ما يجوز كاصل الموضوعات الهندسية ولا يمكن غير الخط  
 مستقيم مع القطر ولا متصلا به بما لا يستلزم تناهي الخطوط والشاغل في هذه  
 يمكن من هذا زاوية مستقيمة الخطية فاستبان انه لا يمكن ان يكون نقطة بعد  
 المفروضة من الدائرة يمكن مبدأ المحل الا زاوية المستقيمة الخطية من القطر المفروض  
 والخط الآخر على ما ذكره المحققين في هذا بان سطح الدائرة مثل يمكن ان يفرض  
 من قطر والخطوط الموهومة الترتيب الثاني في مشابهة مستقيمة الخطية لا يمكن  
 لها مبدأ كانه يقول اذا فرض حركت القطر في الايجاد الزوايا المستقيمة الخطية  
 اللاحقة من زمان ويمكن ان ياتي بمبدأ وحده في زمانا ومحل في ذلك الزمان الكائن  
 يحدث الزاوية الترتيب الثالث وقد ظهر بما ذكرنا اننا في الكلام المتعلق بالحوادث

الساكن انه لا يمكن الزوايا المستقيمة الخطية اذا كانت موجودة  
 ان يكون احد الحوادث ايضا موجودة لانه يقول بوجود احد الحوادث اذا كان يفرض زاوية مستقيمة  
 الخطية يمكن ان يفرض في داخلها تلك الزاوية بالاستبعاد الذي هو كذا الحال في  
 وجود المنفعة بدون الفائدة انها ايضا موجودة بالاستبعاد الذي هو كذا  
 نعم يبرهن الحد في الحركة حيث ان القطر غير حركته انما يطبق تلك الزاوية التي  
 من احد الحوادث ونقول ان زاوية اخر غطس منها بما في حركته ولما انتم في الحركة ما انتم  
 فلا يبرهن من الحد وينتفع ما اوردنا من هذا ان لا يكون كذلك لا يفرض شانه  
 هذا الفرق وغرابته وكيف يقول ان يبرهن ان هذه الزاوية ليس لها مبدأ خاص في الواقع  
 وعند حركته المتحركة يجعل لها مبدأ خاص في ثباتها انما نقول ذلك ايضا ونقول  
 اذا فرضنا ان خطا كانا منطبقا على قطر دائرة واخذنا احد طرفي حركته  
 مع ثبات رأسه فخر فخر هذا الزمان الذي ذكرناه لا يحدث الزاوية المستقيمة الخطية  
 بل انما يحدث الزاوية الترتيبين المستقيمة والمنحنية التي هي احد الحوادث المستقيمة  
 الخطية بل حركت هذا الخط ام لان قبل لم تحركت فهو خلف في القول  
 وكيف يمكن ان لا تحركت مع وجود المقتنع وعدم اليقين ان نقول كذا مع كونه  
 ايضا حركته وانها خلاف المحسوس ايضا اذا لم تحركت فكيف تحدث الزاوية



الزوايا  
وذلك

التي هي حصة الزوايا ما زعمنا انه اذا لم يكن الخط متوحد في الزمان فانما كان  
وهو الزمان الذي يقول ذلك الجيب في زمان حدوث الزاوية المستقيمة الخط  
بل في الخط المشترك بينهما لا في الزمان وقلت الجيب وقوع الخط المذكور في موضعين  
بين الموضع كقولنا منه وهذا الموضع فاصلة بعد الزمان الزاوية التي زعمنا انها  
يحدث في الزمان كقولنا والافلاقي في ما ذكره في جواب الشبهة التي كالا في قوله  
سواء انما هو بعينه التمام للقطعة وهو خط واحد في الزمان منه ولا قبله في الزمان  
لأنه يمكنه في كل آن يفرض بعد ان التمام في حركته قبله والابعد في ذلك  
الحد الذي ليس من الحركة الا انه انما لم يمكنه في كل آن يفرض زاوية مستقيمة الخط  
لا تحتمل لو حال انه يتحرك لكنه لا يتغير استقامته بحالها فذلك امر عجيب وتخييل  
غير ممكن فيكون لا حجة في ذلك القول الذي يقول انه الخط بل المباح في الحد الذي  
يكونه مبدأ وحركته في استقامته يعبر عنه في الجواب ما يمكنه سببا  
لحدوث الزاوية المذكورة وبشكل تخيل جدا ثم يعبر عن زمان مستقيما في الزمان  
دون سبب ان الاثلاث هم لا يحتاجون ولا حجة في مستقيما ولا حركته في  
الخط الذي يمكنه سببا في حدوث الزاوية المذكورة وبل هذا الخط حركته في مكانه  
ففي حركته واني اذ كان الخط المذكور متوحدنا بحيث ليس له لون فغدا حركته في

الخط

كذلك

السطح الدائري في الزمان جميع السطح يعبر عنها بحيث لم يبق شيئا منه غير من ذلك  
ولما كان ذلك بل وجب له في بقية الزمان من غير من ذلك الكمال مع انك قد عرفت ان  
تخييل حركته القطر ونفوسها كانت المقام كما هو شأن اكثر الرياضيات في  
يصير هذا القول فيه عجيبا وعجيبا لا يخفى ورايها اسلمنا انه في الزمان كقولنا  
لا يحصل زاوية مستقيمة الخطين ويحصل زاوية غير مستقيمة في قولنا انه قد عرفت  
الجيب في الزمان ان الخط في كل آن يفرض يحصل زاوية مستقيمة الخطين ولا  
يشترط ان يكون اول الخط ان يكون عليه بناء على ما ذكره في لا يمكنه في الزمان ان  
ايضا ذلك بناء على ان يكون اوية من تلك الزوايا المستقيمة الخطين التي يفرض  
في الزمان انما يمكنه من خطين مستقيمين لا يمكنه من غيرهما الموضوع  
في محل القطر ويمكنه من يفرض في داخلها مثل الزاوية التي ذكرنا في ايها هو الحد الذي  
المستقيمة الخطين في كل خط في الخطوط المفروضة يمكنه من يحصل قطره واربعة  
مثل القطر كقولنا ويمكنه حاله كما في محقق ما ذكره في لا يمكنه في اي زمان  
لا يحدث الزاوية المستقيمة الخطية الابلعد مضيقه ويحدث فيه الزاوية  
المذكورة كما انما يفرض زمانا لحدوث الزاوية المستقيمة الخطية تنقل الكلام  
فيه وتقول مثل ذلك في الزمان لا يحدث من حركته القطر المذكور او انما ينطبق







الموج  
الخط  
مكت

كما دل ثم يحدث الزمان الى الزاوية المستقيمة الخطية فبغيره فرض صحة  
يحدث بعينه مكت الزاوية الترتيبي احد الواو ادستع عا سبل الترتيبي الى  
الخط الموج لا يمكنه ان يخرج من حركة جميع مكت الزاوي لا للفعل بمصر لنه  
حدثه مكت الزاوي لا يمكنه فرض زاوية اخر بعينه او كما يفرض مكت  
الخط موج محيط دائرة صغيرة كمن الزاوية الترتيبيها وتبين الخط اوسع  
قبلها يمكنه فرض بعينه مكت محيط دائرة كمن منهنها ويكون زاوية  
البين اوسع ولا يمكنه ان يخرج من خط بعينه مكت الزاوي الغير المتناهي  
وهو خط اذ فضاء مكت الزاوي عند صيرة الخط مستقيما عما هو زعمه فلو بين  
لن هذه المكت لا يتصور ان يكون مستقيما وما بعها لن حدوث الزاوية  
المذكورة الترتيبي احد الواو ان لا يحتاج الى من زمان بل كل ان يفرض بعد  
ان المكت يمكنه فرض هذه الزاوية فلا يقع قوله ان يكون زمان قبل زمان  
حدوث الزاوية المستقيمة الخطية يحدث فبغيره مكت الزاوية ثم بعينه مكت  
الزمان يحدث زاوية مستقيمة الخطية فكل ان من انات الزمان ان  
وامنها لنما ذكره فربان تفصيل زاوية مساوية للزاوية الترتيبي  
احد الواو من جعل خط موازيا لخط ك وجعل ك مثل ك و رسم

الدائرة  
رسم

الدائرة ببعده ومما لا دخل له في تفصيلها انه انما الواو واجب جعله مساويا  
ببعده فحينئذ الدائرة تان متساويتين وكجمل الخط وبالمثل شناعة  
هذا القول مما لا يحيط به نطاق النطق والبيان كما لا يخفى على كل من  
ولعمري انه في الحقيقة لو فهمهم به انهم عند اعادة جميع صماء فلا يجب  
الولد حين ولادة مستهدا بالعمك بل البكاء هذا تحقيق الكلام  
فكل هذا الشك العويص الذي ليس بهم من مفرد لا يحصى من جوا  
لن لم يقع فظي هذه المسافة الطويلة العرة وما خطه معال احوال احدا  
ومنازلها وخصوصيات آثارها بقها وساكنها فخطوط التماثل  
طفرات من هيريد السعفات وكل ذلك لا يمكن في ديواننا

انهم في صحيفة التينات اذ لعل تحفظ  
به احد الطلاب للحوار  
في بعض الزاوية  
الفقرات تمت  
الرسالة

م  
م



519

الباب

الباب الثاني في اختلاف الزيادة والقصبة فقرب من اختلاف الشدة والضعف  
 من الزيادة والقصبة يمكنه كثرة التماثل حاصل وزيادة مخالفة له بالوضع  
 الشدة والضعف واختلاف الشدة والضعف بالكتيف فهو في الحالة  
 مما استقر عليه القدماء قال الشيخ في الشفاء القدم والآن خرف في ثبات شديها  
 مع واحد لا يخفى أما أنه يكون في المفهوم لها من ذلك المعنى أو تلك المقولة أو في  
 مفهوم آخر أما الذي يمكن في المفهوم من ذلك المعنى فإنا نقدم الجواب عن الغرض في  
 المعنى المدلول عليه بلفظ الوجود إذا قبل لها ما موجود إن كان الوجود يلزم قبله للعرض  
 وهو غير الجواب عنه لأن كان العرض موجودا حاصله المعنى المفهوم منه الوجود  
 وأما الثاني فمثل تقدم كان الوجود هو كالمثل كان الوجود هو كالمثل  
 مما تحت نوع كان معا فان كان بينهما يتقدم بزمان وبالوجود والزمان  
 هو داخل في معن كان الوجود ولا الوجود داخل فيها فاما كان الوجود فانه في حيث  
 حد كان الوجود لها بالوحد وان كان حقيق كان الوجود لهذا القيل الزمان و  
 لا خرف بعد لافراها انية بل في انها موجودة واما كج النظر في كان الوجود فليس  
 فانه ان قبل كخرف انه ان الوجود له في القول في الوجود فانه في الوجود  
 فلا شيء جعل في الوجود هو كالمثل وانما فانه لمية ان فانه مستحيل لا يكون







نور  
استدلال

٢٢١  
انما هو عدم كماله نظر الاكفاد المتباينة وانهما لا يكونان الحيوانين  
سكان ان يكونا من جنس واحد والذاتي لا امر غير مستند الذات والواجب اول  
الواجبين الاتيين كاولوية كذا في مرتبة الظاهر المقام شق ثالث  
وهو ان يكون المراد بالاولوية ان يكون صدق المفهوم بالنسبة لبعض افراد جنس  
من صدق بالنسبة لبعض الاخرين كذا في مواضع كاشف استدل بالان  
بالاولوية بهذا المعنى محل تأمل وقوله بالحيوان نوع بالنسبة الى حقيقة المصطلح عليه  
منه النوع وقوله ان كانت شقة كذا الحقيقة الموجودة الحقيقة في صورة العود  
يكون امر اعتباريا فانه جنس الانسان كونه المادة عين حقيقة الجنس محل  
تأمل نعم من جنس اعتباري ولو كانت كانت للمادة محمولة على النوع ولو لم يكن  
لنوعه لعل المراد بالافراد المتباينة بالصدق بعضها على بعض اعتبارا وهرنا  
ليكن كذا كونه المادة الحقيقية عين المادة الخارجية كذا بالنسبة الى حقيقة  
خلاف التحقيق عند المقام لا يصح تفضيله وما ظن من انه امتياز المادة عن الجنس  
باعتبارها كغيره محل تأمل فان المادة مثل الجنس لانها هي الجنس الاخر حيث  
الضرورة والمحمولة وخروج جميع المعاني غير فائدية كالبعد عنه وهذا ليس بغير  
ولا يبعد ان صدق الحيوان فيه نظر فان الاولوية بمعنى كذا حقيقة تم

فمنها

نور  
استدلال

فمنها ان لا يجعل الذات انت خبر بان هذا ان في الكلام كذا فقلنا ان  
كلامه لم يثبت الذات مستند الذات وعلل من ادعى ان الذات في غير محل  
بامر غير مستند الذات فثبت الجنسية لان مستند بوث الحيوانية لا يثبت  
الحيوانية لم يستند ذاته وفي العبارة الثانية عبارة عن كذا انما تفسر العبارة  
الثانية بالكل لان كل على التام لا يستقيم الا بتعريفه اذ اقل من ان يكون  
لم يصر الى انما فان اراد بالحيوان الجنس لم يصح لان كل الحيوان على ان يكون من جنس  
سكان ان عليه كل كذا بالجنس والحيوانية لم يصح لان الحيوانية الصورة المحل وكذا  
لنوعه بالحيوانية الصورة بحسب التفسير لا يتعسف ويمكن معاذ ان  
تحصيل الجنس حيوانا على تحصيله بالجنس والحيوانية بهما بمعنى المادة لا الجنس  
كمنه هذه المقدمة واحدة فيما جعله حاصل الجواب الا باعتبار لازمه وفيه تكلف  
في الحقيقة الجنسية الجسم بالجزء والمادة تعميم هذا الكلام يحتاج الى توكيد  
لنوعه الجسم للمادة والجزء وجوده مقدم على وجود الحيوان في الحقيقة  
فان الجسم كونه حيوانا كونه انسانا هو الذي يثبت بل هذا فان كان ان كان  
حيوانا لم يكن جنسا فلا يكون حصولها في نفس الذات في الاول في  
نفس الذات كذا في الذات اذ لو كان الذاتي محمول الذات لم يكن مقتضى



بعض  
دون

الذات في كل فرد والمقتضى للشك في كونه الشيء متيقن الذات في بعض الأفراد  
 بان يكون الحقبة التي تجعل فرد لا يخفى لاختلاف الحقبة ان الصفات  
 معقول ان لا يعتبر الحقبة امر خارجي بل هو المتيقن فان الشبهة زبد البناير ان الشبهة  
 غير الالجب الوجود وبقا في خلافات خارج عنها والوجه في قول في السند لا يجوز  
 لغير كونه اختلاف صدق مفهوم على فدين بان يكون بعض كافر او شدا وازيد  
 بحسب اشتراط العقل كما ذكر في آثار الفلسفة وفي كلام الشيخ في الحاشية  
 قلت الفرقان المختلفان بالاشارة على التحقيق الذي ذكره لغير طبعه السوداء  
 بالنبذة السوداء من واحد السوداء من اشده كذا في كونه سوادا بل في لاشدة  
 في كذا في اشده لغير العقل من غير منه مثل كمنه في زيادة وليس حيز السوداء  
 عليها مختلفا فلا يكون السوداء بالنبذة اليها ما في في اختلاف بل يختلف على الشئ  
 في السوداء على الجبين المعروفين السوداء من في الشك في كونه شدة كمنه  
 عند ويرجع الى اولية خاصة وفيه نظر لان الذي يعرفهم كلام الشيخ وفيه لغير السوداء  
 والبياض متضادان بينهما غاية الخلاف ولزم كل واحد منهما كاسا سوادا بالنبذة  
 لا احد الطرفين بياض بالنبذة كآخر وحاصله يرجع الى العرب والبعث والطرف  
 الحقيقي او كونه حصول الاراء الطرف منه اكثر لا كونه حقيقة السوداء والبياض ذاتيا

بعض

للاوساط ولو كان السوداء جنسا السوداء الشديدة والضعيف على لغير كونه  
 كذا في لغير كونه لغير جنسان لا يكون واحد ما تحت كآخر وهو بطا بل لغير  
 يكون السوداء الذي هو الطرف واخر تحت جنس البياض والاسودا وهو علم ان  
 المحقق الطوسي صرح بان البياض ليس جنسا بالنبذة لا البياض حيث قال  
 في غير العلم لغير الواقع بالشك في كالبياض الواقع على بياض الشئ وبياض العاج  
 لا يمكن لغير كونه ذاتيا مقوما لما يقع عليه فان الايات يحيل بالسواد والنواطف  
 على ما هو ذاتيا لغيره فان الشبهة الواقعة بالشك في كالبياض جنسا لهما والافضل  
 ولا نزع انهما هو خاصة او عرض عام لثلاث اشياء يمكن لكل واحد من تلك الاشياء  
 نوعا مثلا بياض العاج نوعه اللون وبياض الشئ نوع آخر والبياض خاصة اللون  
 و عرض عام لهما وكذا العلم اعراض عامة لما يطلق عليه اسم العلم الا انواع  
 يشتملها جنس واحد ثم كلامه فقال الشيخ في الشفاء واما الذي يختلف  
 بالاشدة والضعف فذلك انما يكون من في السواد التي يقبل الشدة والضعف  
 مثل البياض فذلك بالبياض البياض على البياض في الشدة والضعف في العاج على  
 التواضع المطلق في مواضع من كلام الشيخ لغير البياض ذاتي لما تحت ولغيره  
 البياض الحقا في الطرف وكذا هو الوجه كالبياض المشترك من الشدة والضعف



كل واحد  
من بعض  
الشيء

والحق عند الناس كاختلاف الشيكات انما يمكنه على وجه منها لكنه يمكن حصول  
اكثر من حصولها في بعض كاختلاف في وجوده الطبيعة في الفرد اكثر من حصولها  
فذلك الفرد في كثير من غير عمره اذا كان في غير فضيلة العلم والشيء مثلا  
واقص عمر واحد منها لكنه يمكن العدد الحاصل في احد هما اكثر من العدد الحاصل  
في الآخر مثلا اذا كان جماعة عشرة وخرى تسعة فالعدد محقق بالشيكات بالنسبة  
اليها اذ يقع لغيره في الجماعة اكثر من العدد بطبيعة العدد الحاصل في هذه  
الجماعة موصوفة بالكثرة بالنسبة الى العدد الحاصل في تلك الجماعة ومعنى  
ذلك لغير الفرد الذي عرض لهذه الجماعة في العدد موصوف بالكثرة كضافته  
وما لتلك الجماعة موصوف بالكثرة كضافته وثبوت طبيعة العدد لهذه الجماعة  
باعتبار اتحاد مع الفرد الذي عرض لهم والعدد العارض لهذه الجماعة موصوف  
بالكثرة لا لكونه عددا فذلك الشيك كاختلاف في العدد ما فيه كاختلاف في النسبة  
الى المعدودين لا بالنسبة الى العددين ثم اذا كانت النسبة بين العشرة  
وكاشرين مثلا فهنا العدد ما فيه كاختلاف في النسبة الى العددين وانما عرض  
لاحد العددين الكثرة كضافته مقولة بالشيكات بالنسبة الى العددين وانما  
عرض لاحد العددين الكثرة كضافته لا لا اذ لم يعرض للاثنين كثره كضافته

واما اذا كانت

كل واحد  
من بعض  
الشيء

واما اذا كانت النسبة بين العشرة والتسعة مثلا فالكثرة الحقيقية لبعض العدد  
بالنسبة الى المعدودين دون العددين والكثرة كضافته ما فيه كاختلاف في النسبة  
الى العددين اذ كما ان للعشرة كثرة اضافية فكذلك للتسعة كثرة اضافية بالنسبة  
ما تحته فانه كاعدادهم الكثرة الاضافية في العشرة والتسعة يمكن اعتبارها على وجهين  
احدهما مطلقا والثاني بالنسبة الى عد معين كالثلثة مثلا وكذا دل كان كاختلاف  
العددين في الكثرة كضافته باعتبار ان خصص الطبيعة في العشرة اكثر من التسعة  
اذ للعشرة كثرة اضافية بالنسبة لما تحت التسعة وبالنسبة اليها اي التسعة  
كثرة اضافية بالنسبة لما تحته باعتبار ان كان كاختلاف العددين في الكثرة كضافته  
المخصوصة بالنسبة الى الثلثة باعتبار ان كثره العشرة بالقياس الى الثلثة اذ هي كثره  
التسعة بالقياس اليها ومنها لغيره المقدار الحاصل في احد العددين اكثر المقدار  
الحاصل في الفرد الاخر فاما المقدار مقول بالشيكات بالنسبة اليها وهو ما فيه كاختلاف  
اذا احدهما الجاهل موصوف بالمقدار الموصوف بكثرة كضافته بالنسبة الى المقدار  
سواء الموصوف بالصغر كضافته والجسمان موصوفان بالكثرة والصغر كضافته  
ايضا بالعرض فاحد المقدارين كثره بالنسبة الى المقدار الاخر لا لكونه مقدارا كثره  
سواء في بعض كاختلاف بالشيكات بالنسبة الى المقدارين اذا اعتبرتهما لا



ثالث على قياس قلناه في الكثرة كإضافة ومنها لئلا يكون الكيفية الحاصلة مثل  
 اصدما اشتد السواد كما في المثلثات السواد الحقيقي العظمى  
 المشهورة الغاية اذ لا يمكن له فردان مختلفان بالثبوت والضعف بحيث كل  
 واحد منهما بواحد من الجبين ولكل كل جزء من السواد لا ينقسم  
 الشدة والضعف ولكل مراتب السواد والبرودة والاشكالها  
 بل المقول بالتشكيك انما هو السواد بالنسبة لغير السواد كما في السواد في السواد  
 احد الجبين اشتد السواد النسبي الجسم كما في السواد النسبي مافيه  
 سره خلافا للسواد النسبي الحاصل في هذا الجسم من حيث الشدة كإضافة  
 بالنسبة لا صاحب لا فكونه سوادا نسبيا ثم يمكن له تغير في شدة كإضافة  
 التشكيك ايضا على قياس قلناه في الكثرة وكما في السواد كما في السواد  
 بالتشكيك بالنسبة للجبين ولكل مقول بالتشكيك بالنسبة الى السواد  
 غير كإضافة ويمكنه اعتبار النسبة مهناء كإطلاق وبالنسبة  
 معين على قياس قلناه في الكثرة في الكيفية كإضافة وغير ذلك  
 بتصوره على وجهين احدهما باعتبار القرب من البعد فان كونه هذا السواد  
 اشتد كما في انما يمكنه باعتبار القرب من السواد الحق قال الشيخ في الثغور

واعلم ان السواد اشتد من السواد اذا كان اقرب من السواد والذات السواد  
 اشتد السواد اذا كان اقرب من السواد الذي هو الطرف وقال في بعض ان  
 قد يصار من اصدما الآخر قليلا قليلا ويكون المصير متضاهين ويكون  
 ابن متوسط بينهما والآن اقرب من الطرف القوة في فرد القوة واليونان  
 سر اخر بالخطاب فيكون من طبيعة كإضافة لغير جهة جنبه بل في حيث  
 نوعيته واذا شئنا انما لم يقبل كإضافة ولا ضعف فان اثنين كليهما فوقان  
 واحد منهما اشتد فويته نفع هذه الجهة يمكنه لغيره فيها كإضافة ولا ضعف واما  
 الكثرة فوق مطلقا او تحت مطلقا والكثرة في اى جهة شئت مطلقا والكون  
 في المكان مطلقا فلا يقبل ذلك اشتد ووضعت في الكيفية ايضا فان  
 السواد الحق لا تقبل شد ووضعت في السواد النسبي هو سوادا بالقياس عند  
 شدة وهو باض بالقياس على كل جزء من سواد يفيض فلا يقبل الاشد  
 الاضعف في حق نفسه ثم لعل المراد بقوله كل جزء من السواد حدودا كإضافة  
 اذ عرفت ان كل مرتبة من مراتب اللون ليس كإضافة على وجهين مختلفين  
 حتى يمكنه مافيه كإضافة فيقع فيه التشكيك قال بهياد في التخصيص كإضافة  
 يقبل كإضافة ولا ضعف قد يكون اثنان وكلما هما فوقان واحد منهما



اشد فوقيه هذه الجهة يمكن ان يقع فيه كاشد ولا ضعف وان كان في القوة  
او التفت مطلقا والكلمة في اى حدثت مطلقا والكلمة في المكان مطلقا  
فلا يقبل كاشد ولا ضعف وبكذلك الحال في الكيفية بان السواد لا يقبل كاشد  
ولا ضعف ولشي الذي هو سواد بالقياس على شيء وهو باض بالقياس على كاشد  
وكل جزء من السواد يفيض فلا يقبل كاشد ولا ضعف في حق نفسه فان كل سواد  
يشتهر فانه نوع على وجه اذ كل سواد بل كل كيفية مثله فزاد فانه يتغير بغير  
يكنه مباينة لغيره مباينة نوعية وباجل هذا فهنا كاشد ولا ضعف في اقل كثر واكثر  
وابعد وكل ذلك بالقياس كاشد فاذ اعرضت هذه كاشد فزاد في الكرم كانت  
فله وكثرة واذا عرضت في الكيفية كانت شدة وضعفا واذا عرضت في كرمين  
والوضع كانت قريبا وبعدا فان لم يقترن كاشد لم يكن قلة ولا كثرة في الكرم ولا  
شدة ولا ضعف في الكيفية ولا قربا ولا بعدا في كرمين والوضع ثمر وثمراته  
الوجهين في الشدة لانه يمكن ان اثر الطراف في شدة اكثر منه في كثره فان قلت  
لا يشترط الزيادة والشدة الحاصلين في الفرد فما خوزة فطبيعة العارض  
فلم يكن العارض باقية في شدة ولا في نظيره باقية في الوضوح كثر في الذات في قلت ليس  
المراو يمكنه العارض باقية في شدة كثر من العارض اذا اخذ من حيث كونه

محمدا على هذا القول

محمدا على هذا القول في الحقيقة كان موصوفا بالشدة لا كونه الشدة ما خوزة  
هي وطبيعة العارض في حيث الحداد مع فردا الشدة محمولة على موضوعها بخلاف  
الذاتي فطبيعة كان ان في حيث امر محمولة على فردا وما خوزة في جانب الحمل لم يؤخذ  
فيه شدة ولا زيادة ولا بقاء بقاء وانما ولا بقاء بقاء الحداد مع فردا كان  
حملهما على الفرد يقضي اتحادا معهما مثل المحنة وما يميزه على ذلك  
اعلم ان مقدار اما اذا كان على جهة الكبريان يمكن ثمة ذراعتا فاذ انقص عنه  
مقدار على التاكيد ويشمل فرع مرة بعد مرة فلا بد ان ينفي المقدار كاول بان  
يصل الى الحد العاد او ينقص منه وكذا اذا انقص عنه مقدار ثم مقدار اخر على سبيل  
الترايد واما اذا انقص عنه المقادير على سبيل التناقص او على سبيل التقادير  
فلا يلزم ثمة المقدار كاول واذا انقص عنه المقدار على ثمة فلا يلزم ثمة ذلك  
المقدار سواء كان على سبيل ثمة النسبة مثل لانه يمكن ان ثمة نصف كاول و  
الثالث نصف الثمة وهكذا الاول لا يمكنه على سبيل ثمة النسبة سواء كانت  
النسبة على سبيل التناقص مثل لانه يمكن ان ثمة نصف كاول والثالث ثمة ثمة  
وهكذا او على سبيل التزايد مثل لانه يمكن ان ثمة نصف كاول والثالث ثمة ثمة  
الثمة وهكذا وكذا اذا كانت النسبة مشوشة واذا كان مقدارها على جهة الكبر

حيث



يكون

٢٢٩  
 بان يكون ثمة ذراع مثلا ثم رويت نسبة المقدار آخر اقل منه مثل ذراع  
 المقص كما شرهنا اليه بالنقص فاذا انقص عن المقدار كل واحد مقادير متساوية  
 او متساوية فلا بد ان يتركب من المقدار كل واحد انقص منه واذا انقص  
 مقادير متساوية فلا يلزم كما شرهنا لا الحد المذكور واذا انقص عنه مقادير  
 متفاوتة فلا يلزم كما شرهنا لا الحد المذكور واذا انقص عنه المقدار على نسبة  
 فان كان على سبيل تشابه النسبة مثل ان يكون الثلث نصف كاد اول الثلث  
 نصف الثاني وكذا فلا يلزم كما شرهنا لا حد المقدار كل واحد انقص منه ولا يمكن  
 على سبيل نسبة غير متساوية فان كانت النسبة على سبيل التفاضل مثل ان يكون  
 الثلث نصف كاد اول الثلث ليعاين الثاني فلا يلزم كما شرهنا لا حد المقدار كل واحد  
 او انقص منه ولا يمكن كانت النسبة على سبيل التزايد مثل ان يكون الثلث نصف  
 كاد اول الثلث ليعاين الثاني والربع خمس سدس الثلث كذا فلا يلزم  
 كما شرهنا ولا يمكن كانت النسبة متشعبة مختلفة فلا يلزم كما شرهنا كلية اذ عرفت  
 هذا فاعلم ان حجب الحاشية وكذا ساقا بقا لانه السواد جنس بالنسبة على السواد  
 الشديد والسواد الضعيف هو ان يقص لانه يكون السواد مراتب مختلفة  
 بالثبوت والضعف لا يصدق كما يشير منها البياض حقيقة وكذا البياض

فاذا انقضى

البياض

فاذا انقضى كاعتبار اخر جود مراتب السواد لم يكن الا مرتبة مخالفة لها بل ليس  
 فاذا اعتبرنا مرتبة شديدة من البياض ثم اخذنا مرتبة اقل منها فان كان  
 اعتبار المراتب على سبيل نقصان على سبيل التساوي او التزايد لا انقص  
 يلزم كما شرهنا لا الحد المذكور مراتب البياض كذا لا يتركب من السواد اشد  
 اذ النسبة لا آخر مراتب البياض نسبة ام مخالفة بل يتركب من البياض سائر  
 النسب المذكورة ولا يمكن اعتبار المراتب على سبيل النسب المحفوظة كما هو  
 مقتضى تقريره فلا يلزم فناء مراتب البياض وكما شرهنا لا حد هو آخر المراتب  
 هذا لانه نظرا لا مقتضى بل يلزم من كلامه سابقا ومع التراجع ذلك فلا يمكن  
 لانه السواد العرفي غير مندرج تحت جنس البياض عنده ولا يمكن ان يقال  
 مراتب السواد والبياض في الجنس مع يرجع الحد والساكن اليه فلو كانت قد  
 عرفت بما ذكرنا سابقا لانه السواد ليس جنس للسواد الشديد والضعيف  
 وكذا البياض سائر مراتب كوان في ان الحكم فيما يخصه فيه لانه يقول لو  
 مثل البياض غير اقص مراتبه لا مراتب اقل فيصدق عليه انه بياض فلو كان  
 هذا الحكم مستمرا لا مرتبة السواد العرفي حصر يصدق عليه انه بياض فلو كان  
 هذا الحكم مستمرا لا مرتبة السواد العرفي حصر يصدق عليه انه بياض لا يتركب



حكم ما نحن فيه حكم مراعاة نسبة المقدار الكبير المقدار الصغير واليهما بالمتساوي لما  
 ما نحن فيه من قبل اعتبار النسبة المتشابهة في النقصان فلا بد من انهاء البياض في  
 في النقصان من مرتبة السواد العرفي لكنه لا يمكن التحقق اليك بل الحق المعلوم  
 اذا ذكرت من مرتبة البياض العرفي من مرتبة السواد العرفي فلو كانت حادثة  
 الحركة وحدها هو متساوي وليس المراد من الحدين الجزء الاول من الحركة والجزء الثاني منها  
 اذ ليس الحركة جزءا اول ولا جزءا آخر بل المراد ما منه الحركة وما اليه الحركة فلو كان  
 بياض صرف لا يصدق عليه السواد ثم في الحد الثاني بياض صرف لا يصدق عليه السواد  
 ثم في كل حد من حدهما الحركة لو فرض حصل بياض وسواد بالنسبة وكل حد فرض  
 يفرض يمكنه ان يفرض قبله حد آخر بعده حد آخر لا يقطع الحركة وفي  
 الحد الآخر سواد صرف لا يحقق التناقض فيه اتم فاذ اخذ به كاعتبار  
 البياض الشديد ثم اعتبر مرتبه اذ في منه لا السواد العرفي واعتبر نسبة النقصان  
 على سبيل التشابه في حد النسبة مثل النصف والنصف كما هو متحقق  
 تقرره لا يلزم كما شهنا لا احد السواد العرفي وكان من قبل طلب فناء  
 المقدار باعتبار نسبة النقصان على سبيل التشابه في النسبة العرفي  
 لنرى ان اذ فرضنا بياضا ضعيفا ثم فرضنا بياضا اخر اشد منه بحيث

يمكن اعتبار

يمكن اعتبار كونه ضعيفا باعتبار ما مثله ثم اعتبر الثالث ضعف الثاني  
 انه يترتب على حد البياض العرفي ولا يترقب ما لا نهاية له ثم يأخذ البياض  
 الذي هو مبدأ السلسلة تلك تارة يصدق عليه السواد ثم يأخذ سوادا  
 يمكنه ضعفه وهكذا حتى يترتب على السواد العرفي بهذا البيان يحصل المقصود ولا  
 يتوجه عليه وجهناه على تقرره لكنه يتوجه عليه كاشهنا لا البياض العرفي  
 لنرى ان النسبة في البياض لا يقصر السواد من جميع الجهات حتى يتركز في مكان  
 النوع الذي لا يتركز الطرف مخالف للسواد وكونه سوادا بالنسبة والنسبة كما  
 في البياض اما اذ لا يقطع السواد فيقول ان النسبة في السواد  
 فمنه المتع في غاية السقوط والا كان عليه ان يصدق فيه والوجه في الطرف  
 مخالف للسواد في الجانب عنه فلا يلزم من اتحاد كوساطة نوعا اتحاد معها  
 ولن يفرض التشابه بالنسبة باعتبار ما وكذا الذي قلنا في البياض والسواد ليسا  
 بجنسين يمكنه التزاغ في النسبة السواد وفي نسبة البياض مثلا لا يقصر السواد  
 في جهات اخر فتدبر واما ثانيا انت خبير بحقيقة الحال بعد الاطالة  
 بما اسلفناه في كلامه لانه يمكنه على بعض ما ذكرنا من كبرياد وهذا  
 ايضا مما لا يقبله الحدس الصائب للتعامل فيه بحال فرع المشاهدة

نكت  
 وكذا







علاج سر

هذا الطويل في الطويل الثاني ازبر من الطويل كاول في الزيادة كاضافته في الطول  
 كاضافته في اعتبار هذا المعنى على وجهين احدهما يعتبر زيادة بسطح وزياده آ  
 علاج ثم يعتبر كونه زيادة علاج اكثر من زيادة ب علاج بمقدار الزيادة  
 الترتيب علاج اكثر من الزيادة الترتيب علاج لانها شاملة عليها وزياده  
 ثم يختار للتعبير في هذا المعنى في الفاظ التفصيل ما يناسب الوجهين معا وثانيها  
 لنم يعتبر زيادة ب مطلقا غير تعيين طرف النسبة ولكن يعتبر زيادة آ  
 فيق الزيادة الترتيب بالنسبة اكثر منها فرب لان لا زيادة علاج ب زيادة  
 علاج وليس بالزيادة علاج ثم يمكن اعتبار التشكيك في كل واحد  
 كازبر من المذكورين في علاج على اعتبار رابع اما كاول فبان بقي الزيادة  
 علاج زيادة علاج فكثر منها فآ واما الثاني فتقديره كاول وهكذا تبنى  
 سر مر اذا عرفت هذا عرفت ان قول المحقق كونه علاج هذا الحد او علاج آخر  
 ازبر طول اضافي محل نظر اذ كونه علاج هذا الحد لا يتضمن كاضافة لا يشترط  
 يمكن من قبيل كاضافة بل الطول كاضافة الزيادة بحسب كاستعداد الواحد  
 قال الشيخ في الشفاء وعلم له الطول والعرض العمق من حيث لا اضافته  
 فيها هي من الكمية والمضافات اعراض الكمية واعلم انه اكثر من الاضافة

الطويل

هو العدد والكثرة بالاضافة عرض العدد وكانت القول في سائر ما  
 والعرض والعيق المتضافات قد يتبعها عرض كاطلاق فلا يكون  
 ما يضاف طرف منها اليه لم يتغير اضافة لاثاث كما تقول الكثرة والكبر او  
 غير ذلك وقد يضاف اضافة يتغير ذلك فيق اكبر والاول اعنى فان لكل  
 واحد شئ له اضافة لاثاث كما تقول الكثرة والكبر او غير ذلك وقد يضاف  
 يتغير ذلك فيق اكبر والاول اعنى فان لكل واحد اضافة لا شئ له  
 اضافة لاثاث فان كالحول طول القياس بالقياس شئ هو عند شئ  
 ما حل الالته هذا الشئ الطول منه اشر وكذا عرفت بما ذكرنا في قول المحقق  
 فالعلاج كاضافة لثباته كاضافة لثباته كاضافة لثباته كاضافة لثباته  
 وهو ليس بمشتركت فيه بل المعنى في الطول كاضافة في انت جبر ما فيه  
 والحق انه الخط الزايد عرض الزيادة كاضافة بالنسبة لا خط آخر فخط  
 كونه مقولا بالتشكيك بالنسبة لا موصوفى الخطين ولهم ادرت اعتبار  
 الحمل مواطاة فاعتبر المشتق منه اوصف لفظ ذو مثل كج مضافا للثبات  
 ثم الطول كاضافة لثباته كاضافة لثباته كاضافة لثباته كاضافة لثباته  
 ازبر من زيادة كاضافة لثباته كاضافة لثباته كاضافة لثباته كاضافة لثباته



۲۲

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمه

فقلت فضعوا اي دية  
لنسيبهم اقتضا بالذات  
بالاولوية قلت لما كان موثقا  
للاولوية سموه به بالايك لم لا تدعي  
مثلا ايكم كذا اذ دية النسيب  
لا يضمن اطرافه على ان لا يبعد  
لنسيبكم لكم الاولوية فيه اظهر  
منها فقولوا كما لا يخفى



المفروضان ليسا مختلفين بالثبوت والضعف ولزم كان صفته للثبوتية فلا  
 احتلا فاشيا أو كان النظم لم يقبل بدله ولو ثبتا شيئا من اختلاف الثبوتين  
 بالثبوت والضعف واحصا صلاته والضعف بالكيف فهو لم يعل  
 والعرف كاحصا ص ما يبرهنه قد يطلق في غير الكيف فعلى سبيل المساحة  
 والتجوز ولذلك لا يمكن له أن يكون له استعماله لانه لا يكون له زيادة  
 لا يجب له لا يكون له كان يمتلئ بالثبوتية كانه لا يمكن له لا يكون له  
 مع لزم زوجهما معلنة ويدل على انه الذاتي معلل الذات كذا علم ان  
 كونه الذات والذاتي غير معللين على ما هو المشهور بينهما كعمل معينين احدهما  
 لانه ثبوت كان يمتلئ الحيوانية مثلا لان ان في الواقع بعينه كونه كان  
 انسانا او حيوانا في الواقع لم يعل شيئا وظل لانه ليس هو الشيء كان ان عالم  
 كونه موجودا لم يكن انسانا ولا حيوانا وموجوديته متوقفة على الجعل والشيء فمالم  
 يكونه جعل ولا يثبت لم يكن انسانا ولا حيوانا فثبتتاه لموقوف على الجعل وكذا  
 ما يتوقف عليه الجعل ليعلم لا يكونه متوقفا على الموجودية اذ لا يمكن لان يثبت ان  
 كان انسان وجد او لا فصار انسانا او حيوانا بل ثبوت كان يمتلئ الحيوانية  
 في مرتبة الموجودية ويتوقف على ما يتوقف عليه الموجودية فلهذا لا ينبغي حمل

كلامهم

كلامهم على هذا المعنى لظهور بطلان الالاف بوجودها منهم ارادوا لانه بعد الجعل لا يعل  
 والذاتي بشي كاجعل الموضوع لانه كان لازما لثبوت الذات او غير ثبوت  
 ابقه لانه ما ذكره هذا القائل من انه لم يعل شيئا بل على ان الذاتي معلل بالذات  
 غير معلل من خارج الذات غير مستدل اليها لانه كان المراد به ثبوت الذات  
 للذات في الواقع بطل اما اولها فاعرف من انه معلل بالجعل وما يتوقف عليه  
 واما ثانيا فلان استناد الذات او ما يشد اليها مما لا وجه له ثم اذ على  
 هذا التقدير لا يبرهن كونه الذات موجودة او لا ثم ثبت لها الكسوة وهو بطل  
 صرنا ان مرتبة الوجود الذات والذاتي ثابتان لهما قطعا وانه لا يمكن  
 كونه كان ان موجودا في مرتبة ولا يكونه كان يمتلئ الحيوانية ثابتين  
 والتمارة سخطه فان قلت نفي هذا كيف يصح قولهم بالصفات  
 السابقة على الوجود كالامكان وكونه مع انهم ليسندوها للذات  
 اذ على هذا نقول لانه الذات لو كانت متعقبة لكان لكان وجودها متعقبا  
 على انصافها بما عاينته مع انه متاخر عنه قلت لهذا وجه دفع محقق  
 لا يجوز فيها كونه في بعض موضع ذكره فان قلت قد تبين بما ذكرت  
 لانه ثبوت الذات والذاتي للذات متوقف على جعل الذات

هذا القول انما يصلح في  
 لو ان الذات مستندة الى الجعل  
 الذات بالموضوع الى الذات  
 ثبوتية كاجعل الجعل  
 ثبوتية

على تقدير استناد ثبوت  
 بعض الذاتيات الى ثبوت  
 ذاته او ليسند الذات  
 بلزم محذور آخر اي  
 يستند اليه







من الوجوه التي لا يطاق ولن لم نقل بنقلها فالظن لا تقدم وإنما في  
 المذكورة فلا صدق الجسم الحي لا مقدم على صدقه على كان وكذا البواقي  
 وثابتها التي ثبتت الذات والآتي للذات في مرتبة الذات لا يمكن شئ وهذا  
 كما يقولون في قولهم ليس المهيبة في حيث لم يثبت لاهل من رادهم بالهم غير الذات  
 والآتي لا يثبت في مرتبة الذات والحاصل للذات والآتي على طاعتان عند  
 ملاحظة اصل الذات فقط وانما فيهما فخرج عنها وبعبارة اخرى ليس كونها  
 مشددا على غير الجسم الحي انما هو لا يمكن شئ مثل ذلك في العبادات وكرهات  
 التبرك من آثارها هذا الماء والجملة المراد واضح ولما كان يمكنه في نفس العبادات  
 ليعنى محال للفظ وعدم كونه لان يقصر المفسر تمامه وانتهى خبره  
 هذا المفسر من صحة خبره كما لا يمكن في كل من كلمات الشيخ التي نقلها هذا  
 القابل على شئ من المراد من المفسر فان قلت ثبوتها بهذه المفسرات فلا بد  
 ليعمل في خارج فهل يعلى بالذات او بالذاتيات ام لا قلت الظن انه لا يعلى  
 كما يحكم به الوجه في الصحيح ما تراه في كلام الشيخ انه معلل بالذات حيث قال  
 فان المهيبة ان ان معنى في باب المسامحة في العبارة او المراد ان ليس على  
 الاثر على ما ذكره بقوله ولذلك لا يقدح في ان الله لا يوجه ولا غيره ثم لم يثبت

عن ذلك

عن ذلك وسلكنا انه معلل بالذات فتقول في ثبوت الذات والذاتيات  
 الذات بلا واسطة فاما تعليل بعض الذاتيات بذات اخرى مستقلة الذات  
 فلا معقولية له ايضا اذ جميع الذاتيات مسبوقة فذلك المفسر واعتبارها  
 في الذات دون بعض قد عرفت انه محال لا يثبت بكل ذلك بان كل انام  
 بشرط استقامة الفطرة وسلامة الغيرة وبما قرأنا في كلام القائل على  
 هذا التفسير ايضا قد برر سكاول في اولية ثبوت الجسم قد عرفت بآية  
 لغيره المفسر كاول المعينين الذين ذكرنا بها صدق الجسم الحي على حقيقة  
 لصدق على ان شئ على بعض الوجوه نعم صدق الجسم على ان شئ ليس على حقيقة  
 له عكس ما يغنيهم كلام القائل على المفسر الثاني لا عليه شئ منها وكان  
 يرجع كاولية كجاولية لانهم لا ينفرد كاولية كجاولية مفسر فيلزم  
 الآتي لا امر غير مستند بالذات قد عرفت ان ذلك وانه لا يجد ريبه  
 والجواب عنه انه قد ظهر رايه الظاهر المقام شئ في ان شئ  
 خبره ان كاولية كجاولية بحقيقة ليس عين عقلا ويميز نفسه عن انما بناه في  
 على كاعتبارات الوهيية العادية ولا شك في مثل هذه كاختلافات الحق  
 وكثرة المحتمل بصير منشاء لثباتها وكذا للمعنى في جواب البراءة على وثق وكذا

حسنا  
 للعلماء  
 على



في التعليق انه قد لا يختصا ولا كانت حاصلة في الدافق لكنها لا تخرج  
 خلاف المصطلح عليه كونه خلاف المصطلح عليه غير شرط كونه المادة  
 عين حقيقة الجنس الا انفس المراد ان الماد لا يكون مثله في فردان متباينان  
 موجودان في الخارج احدهما المادة الخارجة وهو البدن والثاني مجموع البدن  
 والنفس الذي هو كان ان والحيوان بالنسبة لا كان ان جنس لا يخلو لا بشرط  
 شئ جزاء الذي لا بشرط لا شئ وبالنسبة لا البدن نوع لا يخلو لا بشرط لا شئ  
 وجزء ان لا بشرط لا شئ ولا بشرط لا شئ في كل واحد بالقياس لا  
 الصور والفصل المأخوذة منها في ان لا بالقياس لا الشخصيات وبالجملة هو  
 تمام حقيقة البدن كالانسان بالنسبة لا زيد وجزء حقيقة كان ان يكونه نسبة  
 لا البدن كونه نسبة لا كان ان لانه تمام حقيقة البدن وجزء حقيقة  
 سران ان كنسبة كان ان لا زيد والحيوان الذي لا ان لا كنسبة سران ان  
 الذي لانه عينه اي تمام حقيقة او كنسبة الحيوان الذي لا ان جزءه وعلى هذا نظر ان  
 تأمل هذا القابل ليس موضع اذ لم يقبل احد للمادة الشئ من البدن عين الجنس  
 بل ان الجنس تمام حقيقة الكليته مع قطع النظر عن هويته الشخصية كما يقولون  
 ان النوع تمام حقيقة افراده وكنهه الجنس تمام حقيقة اعيان لا يعتبر به اعتبار

النسبة  
 الجنسية تمام حقيقة ان لا بشرط الجنس هو تمام حقيقة البدن الكليته اذا اخذ لا بشرط  
 لا الفصل المنوعه كان ان لم يكن جنسا بالنسبة لا كان ان وكونه اذا  
 اخذ لا بشرط بالنسبة اليها كذا لا بشرط بالنسبة لا الشخصيات الجنسية التي لا بشرط  
 يمكنه نوعا بالنسبة اليها واذا اخذ لا بشرط لا شئ في كل واحد كان عين كان ان في الشئ  
 كان عين لا بد ان واذا اخذ لا بشرط لا في كل واحد كان جزء حقيقة كان ان في الشئ  
 تمام حقيقة كان بدان وجزء هو ما بينهما وعند هذا انتمتع بالكلية وبين ان في قوله  
 نعم من جنس باعتبار اخلايا في ما ذكره الجنس في قوله ولو كانت تلك كانت  
 المادة محمولة على النوع غير صحيح كما لا يخفى ولو سلم يمكنه ان يكون لعل المراد  
 ان قد عرفت ان المراد بالفرد في المقامين فيما نحن فيه هو البدن الحاضر مثلا و  
 سران ان سواء اخذ خاصا او عاما والبدن لا يحل على كان ان باعتبار  
 نعم اذا جرح الشخصيات وافتقر تمام حقيقة الذي هو الحيوان ثم اخذ الحيوان  
 لا بشرط لا شئ بالنسبة لا الفصل المنوعه كان يحل على كان ان وطأ ان مجرد هذا  
 لا يخرج جان غير التباين كيف ولو كان كذا لكان زيد وكونه كان ان والفرس  
 غير متباينين اذ لو جرد زيد عن الشخصيات واخذ تمام حقيقة الذي هو كان ان  
 واخذ لا بشرط يحل على ووطأ وكذا الخارج في كان ان والفرس



خلاف التحقيق عند حاله يظهر عند الممار تحقيقه <sup>المادة</sup> وما نحن فيه من اعتبار  
 في الجنس ان لا يتغير انه لم يقل المحشر لغير امتياز المادة عن الجنس باعتبار العدد  
 بل كلامه صريح في خلافه وحيصل انه قد مر ما ذكرنا من مفصل السبب في ما يورث ظنا  
 بان كذا الظن ولعله لم يتأمل فيه فيه نظر فان كاد لونية آكد قد مر في غير مرة  
 بل يظهر من كلامه آكد عرفت حقيقة الحاشي ولعل مرادهم  
 لغير الذاتى آكد ظهر فيه من ذكر بل كلامه بالعكس قد ثبت  
 حال هذا العكس من جهة التحقيق الجسم الجليل من هنا آكد لا يظهر وجه  
 كونه الجسم الجليل من هنا بمحض المادة اذ لا محذور في كونها بمحض الجنس بل لا  
 بعد لغيره بل لفظ التحصيل استعملها في الجنس اكثر منه في المادة لا يتركها  
 بمحض الجنس بل سبق بين الازم والمزوم فرق اذ الفرق بين التحصيل والصدق  
 ظاهريه فيه فان قيل انى حاجه لما توسيط هذا المزوم في البين قبل ان العبارة  
 المشقولة كانت بلفظ الصيرورة وهو ليست حقيقة في الصدق والحمل  
 فسر بما فرغ واخذ الازم منه بغيره فان قلت الصيرورة انما يطلق في  
 المادة لا في الجنس فلما قال القائل لغير الجسم الجليل بمحض المادة قلت ان  
 كانت كذلك على هذا اى مؤاخذة على المحشر لاذابة في المقدرة الترتيبية في غير

العبارة المشقولة واخذ لادها من هنا محشر كونهما في المقام وهو ظن غلط  
 تقدير لغيره كونه القدرة ظاهرة حال المادة بغير المحشر لها بالتحصيل اما تأويل لها  
 وحمل لها على خلاف ظاهره ويكون مراده بالجسم الجليل الجنس ان يكون مراده  
 بالتحصيل البقاء الصيرورة واراد بالجسم الجليل المادة وعلى الوجهين لزوم جعله  
 لازما باق كجمله وعلى تقدير انه لا يكون الصيرورة ظاهرة فيها فالامر بالظهور  
 لغيره بغير المحشر الصيرورة بالتحصيل لغيره عناية المعاني التي استندت مما ذكرنا فانهم  
 تصحيح هذا الكلام يحتاج لا يختلف قد علمت سابقا انه لا ينشئ كونه  
 ثبوت بعض كذا جزاء الحاشية لكل مقدرة ثبوت بعضها سواء كان  
 جزءا قريبا او بعيدا والظاهر انه مراد الشيخ من تقدم ثبوت الجسم بمحض المادة  
 لان ان على ثبوت الجليل لغيره ليس له وجه في الجسم بهذا المنفع مقدم على  
 وجوده الجليل كما يشعر بعض كلماته الترتيبية ولم يخفى في كل ان هذه العبارة  
 التي نقلها المحشر في نظر فيها الوجه ان يبق بل هذا آكد ليس اذا  
 الشيخ على ما رأينا كلماته ولكن لم يخبر كل ان هذه العبارة منه لم يرد الا ان  
 سبب وجود الجسم بمحض الجنس لان ان بمحضه انما لم يصح الجسم جميعا انما يصح  
 اننا نأخذ الجليل من وسطه في ثبوت الجسم الانسان ولم نر انه يرد لغيره حمل



يستقيم

الحيوان على كائن ان يثبت لحمل الجسم عليه كيف وقد ذكرنا سابقا ان  
اخره واذا لم يكن هذا المعنى صحيحا ولم يقع في الشئ تصحيحه فلا وجه  
ينسب اليه وعنده العبارة الشريفة هي الصحيحة لا بد لها ان قلت  
قوله على ثبوت الحيوان لم يدل على ذلك لما ذكرنا من ان تقدم ثبوت الحيوان  
للاسان على ثبوت الجسم لا نفس الحيوان قلت لا دلالة له على ذلك اصر  
اذ على ما ذكرنا يصير حاصل الجواب ان ثبوت الجسم للمادة للاسان ان مقدم على  
ثبوت الجسم له وذلك لان في ثبوت نفس الحيوان سببا لوجود الجسم مع الجسم  
للاسان وهذا مما قد ذكرنا في غير موضع من كلام الشرح في آخر الاشارة  
العنونه بعينه وتوابعه ما ذكرنا اول كلامه حيث قال ان الحيوان كيف يمكن  
سببا لكونه كائن ان جسمه واما ان يقع في موضع آخر في بيان هذا المطلب  
بالجملة لو شئت ان وصل الجسم كائن ان قبل الحيوان لم يمكنه وذلك  
لان الموصول اليه لا يمكن ان كائنا لان ما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا  
وهذا ايضا مؤيد لما ذكرنا لا غير ذلك من كلامه وعباراته فتدبر  
ودخل في الشكك انفسه ان اذ حاصل الكلام ان الشكك بالاولوية  
بعض كونه الشكك مقتضى لذات بعض افراد جنس بعض مما لا يتصور في

الذاتيات

الذاتيات اذ الذات لا يمكنه مجعولا للذات فلا يتصور هذا المعنى في هذا كلام  
جيد لا يخار عليه غاية كما انه يمكنه ان يذكر وجه آخر ايضا لعدم جريان الشكك  
بهذا المعنى في الذات بان يتوكل على ان يجوز ان يكون مجعولا للذات كونه  
في جميع الاولويات اذ لا تفاوت بين ذات ذات في هذا المعنى بالظهور  
ايضا لا يمكنه الشكك بهذا المعنى ولا يصح سببا لان كونه الوجود لا  
ويجوز ان يقع موقعه هو لا يخفى كونه اختلاف المحصل او ان شئت  
لا يخفى ان ثبوت الذات لا يمكنه ان يكون ازيد من شئ كما في  
كلما ينظر في كلامه فيما بعد وسنذكر الزيادة والاشارة لا الحصة اما اعتبار  
لغيره انه الحصة ثم يدركه باعتبار انضمام الفصول والعوارض المتحققة  
ومثل هذه العبارة شائعة مثلا يقولون ان جنس السواك يشبه ويضعف  
بسبب الفصول لا يخطئه احد اذ ان في بناء على الزيادة والتراتبية التي  
لله حصة السواك مثله شديدة والمعاد بالحق فقولهم لكنها داخل في حصة السواك  
سواء هو الفرد وعلى ان كان طائفة فانهم حاصل التحقيق الذي ذكره  
اكر اعلم التحقيق في مقام الشكك ان الظاهر ان كونه الكلام في تحقيق  
كما خلاف بالاولوية بكونه كونه الكفاية لذات الفرد ولا فائدة ولا شدة



xxv

مصنفا افراد



كما هو كاربعة المذكورة او مطلقا في ذاتها تحققها في الوضع مطلقا اسواء كانت  
 انشائية من امور المذكورة لولا ان حصلها في كونها صدق الوضع على بعض افراد  
 اوله واخر منه على بعض اخر بسبب في ذلك البعض مقتضى ذاته فيكون كذا او  
 يكون صدقه عليه كونه صدقه على كذا اخر في حيث انه يمكن في مبدئه القاييم في ذلك  
 البعض انشاء او ان يميز في مبدئه القاييم في ذلك كذا او يكون كذا في الملاحظة  
 في هذا الوضع او من مبدئه في ذلك البعض او في مبدئه القاييم به اكثر منها  
 في البعض كذا او في الفرد القاييم به وكذا ذلك مما يطول الكلام بتفصيلها  
 في الفرق والفرق في انشائية وكفاية عنه فظ لانه العقل السليم لا يقبض على  
 جواز تحقق هذه كما هو الوضع والتفتيش بوجوبه اما الذاتي فالاولوية  
 الانشائية من كادولوية وكادولية فقط انه لا يوجب فيه بالنبذة على بعض افراد  
 هذه بعض بناء على انه لا يمكن انشاء بالذات في الخارج واما كادولوية  
 الانشائية من غيرهما فالجواز تحققها فيه بل وقوله اما الانشائية من كادولوية  
 وكادولوية فلان حاصله في كون صدق الذاتي على بعض افراد اوله منه  
 على بعض اخر باعتبار انه يمكن في ذلك الفرد انشاء او ان يميز في ذاته من كذا اخر  
 البين انه يجوز ان يميز في ذاته فردان مختلفان بالنبذة والضعف

والزيادة والقصا كالسواد والخط الذي لهما افراد مختلفة بالنبذة  
 مع انها ذاتيان لها ما يتوهم من عدم ذاتيةهما كسبح القول فيه وبين  
 لانه في المفهوم ما يميز سببا لاولوية صدق الذاتي عليهما اذ لا شك انه  
 اذا كان انشائية فردا السواد القاييم بحسب سبب لاولوية صدق كادولوية  
 كونه سببا لاولوية صدق السواد على هذا الفرد اولى وما يمكن في دفعه  
 في لانه انحاء الذاتي مع الذات بالذات واتحاد الوضع بالوضع ولا اتحاد  
 الذاتي مما لا مناط له سوا الذات ولا اتحاد الوضع منوط بقيام فرد من مبدئه  
 اشتقاقه مثلا في يجوز لانه يخلف صدق الوضع باعتبار اختلاف افراد  
 مبدئه اشتقاقه القاييم بافراده التي يمكن فيها بها مناط الصدق عليها  
 ولا يجوز لانه يخلف صدق الذاتي اذ لا مناط له الا الذات في ختم يخلف  
 الصدق باختلافه بل كغيره في الذات في اتحادها الذاتي مع انها لا تتحقق  
 ان يضع اليها ان تقول لا شك لانه صدق الذاتي على الذات باعتبار  
 لانه الجنب مثلا يحصل الفصل بغير النوع وحيث يصح للذاتي لانه النوع جنس  
 عند هذا القول لانه ما ذكره في لانه صدق الذاتي على الذات كغيره في كون  
 هذا الذات متحد بالذات مع لانه ارادوا لانه في المفهوم في اصل الصدق



في

فلا تنزع فيه كونه بذاته لا يحذف المرام اذا حصل صدق العرض ايضا في نفسه  
 كان من جهة اشتقاقه انما الكلام في انه يجوز ان يكون بعض الاحاد في الذاتية  
 مناطا لاولوية صدق الذات مثلا يحصل ان الفصل الذي يصير الجنب  
 شديدا يجوز ان يكون سببا لاولوية صدق الجنس اذ قد عرفت ان جهة اعتبار  
 محصله نوعا السبب الفصل فاذا حصل السبب فصل محصل اشتد بغير الوهم  
 يتوهم لغيره في هذا النوع محصلا فوق الواحد في يجوز ان يكون هذا المعنى سببا  
 لاولوية صدقه على هذا النوع باعتبار ان محصله فيه اشد كما ان شديدا في جهة  
 الاشتقاق يصير سببا لاولوية صدق المشتق سواء بسواء والنفقة حكم  
 البدنة حاكمه بخلافه ولا اقل من ان يجوز وايضا نقول قد عرفت ان الجنب  
 وكونه اذا كان قائما بالذات يصدق عليه انه ايضا جنبا بذاته سواء كان  
 الباطن عرضيا له او ذاتيا في نقول اذ فرض انه يكون جنبا قائم بذاته شديدا  
 فلا شك انه يكون صدق لا يفسد عليه اولى من صدقه على الباطن القائم بذاته  
 الضعيف او الجاهل القائم به الباطن الضعيف اولا معترض به لان يكون  
 صدقه على الجسم القائم به الباطن الشديدا اولى لا يكون صدقه على الباطن  
 القائم بذاته الشديدا اولى بل الظاهر اولى وهذه لاولوية لا يسلط لقيام

فرد الباطن

في

فرد الباطن اذ لا قيام بينهما بل مناط خصوص ذات هذا الفرد فاذا تحقق  
 العرض سبب ذات الفرد من دون قيام البعد فلم لا يجوز ان يكون تحقيق الذات  
 ايضا مثله نقول ان القوة المفروضة اذ فرض ان الباطن عرضي مثلا  
 فلا خفاء في ان كما يكون صدق كراي على ان يكون صدق الباطن ايضا  
 عليه اولى والنفقة بين عرضي وعرضي فيما يخصه فيه تماثل وانما اذا كان  
 الباطن على تقدير صدقه صدقه عليه اولى لا يكون له سبب الذات  
 فصلا تقدير كونه ذاتيا ايضا فيكون كونه كذا اولى بكونه كذا  
 لا يحذف وكذا انما يتجلى في جهة يكون على الفرق بين الذاتي والعرضي ان السواد  
 اذا كان قائما بجسمه فباعتبار ان الوهم شريع منه امثال لا ينفك عن الجسم  
 بسبب كل مثل صدق كسود عليه فكذلك كسود يصدق عليه جوارحه  
 صدقه عليه كسود وهذا بخلاف صدق السواد اذ صدق السواد كونه غائرا  
 السواد الشديدا لا عليه نفسه فلا يتكرر صدق السواد عليه حتى يكون اولى  
 فاما ليس شديدا اذ يجوز ان يكون كونه فردا السواد بحيث يتكرر صدق السواد  
 اجزاء سببا لكونه صدقه عليه اولى من صدقه على ما ليس كذا وان لم يكن  
 يتكرر الصدق على نفس الفرد وهو موقوف على ما يتطابقها مما يمكن ان يكون



فمنه الباب من اعتبارات الواجبة واما لاولوية الناسبة في غير كاشية  
 بل من كنه كاشية المطبوعة من الذي في فرد اكثر واظهر منها فرد آخر وهو فالظا  
 ايضاً جازماً وقوعها اذ الفرد الواحد باعتبار كثرة الاثر المطبوعة من ذراته  
 كانه اذ اكثر كثرة من هذا الذي فيمكن صدقه عليه لانه في ذلك من اعتبارات  
 اللاتيفة المناسبة لاولوية الصدق والعرف ايضاً ليشهد بذلك لا يرى  
 لمن احدا اذا كان كاشية المطبوعة من كاشان فيه اكثر منها في غيره فيكون  
 بالجمية مثلاً فلان آدم تراث فلان وتنت عليه سواء وبالجملة كاشية  
 مشبهة على من فليح عن رتبة رتبة العقيدة والتعبية عدم البلاء وكما عوجاج  
 وتركت المراء والتجارج ولنه حال واحد من كاشا لا يكون له السواد  
 والبياض اي باين الكفيتين المحسنتين سواء قلنا انها ذاتيان لا ذاتا  
 او عرضيان لا عرضيين لان بعد ما معاً كاشا اذ لا يثبت من يعرف  
 السواد والبياض لانه السواد الشدي في غاية الشدة الذي يرفع عن الطرف  
 الحقيقي بقدر راسخ مثلاً لا يقع لانه يطبق عليه البياض وكذا نحوه فمثلاً  
 الكلام منتهى لا بد من اولى ما يفهم من كلام هذا القائل لانه كنه الوسط  
 سواداً بالنسبة لاهد الطرفين بخاصة بالنسبة لا كاش مناه ان يرب

من الطرف الحقيقي للسواد من الطرف كاشا الذي هو الطرف الحقيقي للبياض  
 الحقيقي للبياض من الطرف الحقيقي للسواد اوله اثار الطرف فيه اكثر او  
 نحوه وان انت في غير بان هذا المعنى ليس من السواد والبياض وهو لا بل من  
 اضر اعتباراً ونحوه وليكن من ذلك على كاش منك لا كنه حقيقة السواد  
 والبياض ذاتاً لاولا واسطاً لانه اراد انهم لم يريدوا حقيقة البياض  
 والسواد معاً ذاتين للاواسط فهو صحيح كنه لا يلائمه ما بعده كما استطاع عليه  
 مع ما فيه من التخصيص الذاتية وايضاً لاجله اذ السواد والبياض معاً  
 لا يمكن ان يكونا عرضيين ايضاً للاواسط كما بنا ولنه اراد انهم لم يريدوا  
 كنه حقيقة شئ من هذا اذ ايتته للاواسط كاشا واليه كلامه فيما بعد ففقدوا  
 ظاً اذ لا ارتباط له مع ما سبقه كما لا يخفى ولو كان السواد جنباً اكر  
 فيه لانه هذه الملازمة التامة ان كان جنباً ما ذكره لانه البياض السواد  
 بعد ما ان عاكس واسطاً فقد عرفت انه ماول من الانظار هذه ظ الفاضل اوله  
 هذا القائل ايضاً وبعد ما ذكره بما ذكره لا يفرق لانه هذه الملازمة عليه  
 صحت وهو لا وان كان باعتبار آخر فيبقى لانه من تنظر في ثمان ثلث  
 لانه السواد اذ كان جنباً لحي كاشا واسطاً كان البياض ايضاً كاشاً قطعاً



قلت في يقول ابن السواد جنس لجميع كاد واساطيل الذر يقول مجتبه يقول  
مراتب مختلفه بالشد والضعف بمنزل حصر هو جنس لها ولا يصدق  
على غير منها البياض وكذا البياض وح لا يترجم محذوفا فان قلت  
يحد بعض كاد واساطيل النسبة الطرافين على السواد كاذوا الغيرة في لو كان  
احدهما جنسا للآخر كما في ابيهم كنت قطعاً فيلزم ما ذكره قلت قد خالفوا  
فرايد الغيرة فقال بعضهم انه يجوز للرجل جميع السواد والبياض في شيء وعند  
اجتماعها يحصل الغيرة وقال بعضهم لعدم جوازها وعلى الوجهين لا يلزم ما ذكر  
اما على الاول فلانه لم يصدق في السواد والبياض على فرد واحد في الغيرة حتى  
يكونه شيء واحد جنسا في مرتبة واحدة بل لكل منهما فرد على حدة واما على الثاني  
فلانه لم يقولوا ان هذا اللون ليس هو ولا بياض بل نوع او جنس آخر هو الغيرة  
فيلزم انه يكونه للشيء جنسان كما قد اوردت هذا كاياد المحقق  
حيث اترجم لذر السواد والبياض يصدقان معا على كاد واساطيل ما هو في  
كلامه بل صريحه في زيادات التعليقات وفي تعليقات فخرج كاشرات  
بل يلزم انه يكونه السواد نحو هذه الملازمة فرغاية الخفاء  
ونفسه لم يعلم للذات بالتحديد كذا لا يخفى ما فيه فان البياض السواد

لا يعلم معناها

لا يعلم منها الا الكيفية المحسوسة فقولهم ان المراد من صدق البياض على البياض مختلف  
والذاتي لا يكون صدقه مختلفا كما لو اقم اختلاف صدقه عليه ما لم يختلف التصديق  
هو كما يصح النسبة على الجسمين وثانياً النسبة وقول الدليل على انه الذاتي كما في  
صدقه بالادوية واليقين البياض اما اعتبار بعض الافراد اذ لا يعلم كيفية  
محسوسة بعض الافراد وكذا قولنا بل بربته اذ لا يعلم منه الا الكيفية المحسوسة  
وكما في خلاف الترتيب لطلب الذات في الكيفية وعلى الثاني فله افراد ذاتية اي  
يكنز هو ذاتيا لها وافراد نوعية ولا شك ان كل واحد من هذه الافراد نوعية  
الكيفيات المحسوسة الترتيبية افراد ذاتية له والافراد سفسطة وجمعي فاما يقولون  
في البياض النسبة على هذه الافراد فنقول ان صدقه عليها مختلف فقد اطلوا  
ما قاله من الذاتي لا يختلف صدقه او يقولون ان هذا كما في خلاف الترتيبية  
لا يجب كما في خلاف صدق الذات انما هو كما في خلاف الذات فهو لا يتم عين  
مرادنا وبالجملة لا يثبت حاجة الى افراد غير كينونة البياض عرضيا لها لمراد  
لن البياض يختلف بالشدة والضعف والذاتي لا يكون كذا في مجموع كونه  
بعيدا عن اللفظ فاصلا لانه اما ان المراد منه البياض يختلف بالشدة  
والضعف لذاته فمحمض انما هو اليه في مجموع بل الشدة والضعف في اعتبار

لا عسر

مجلس



لكن

الفصل في بيان ان لا يلزم من كون الشيء عرضيا ايقه اذ لا فرق في اشتراكه في الصفات  
 الشبه ذاتيا او عرضيا كما بينا سابقا او اذ انما يختلف بانضمام امر اخر فليس  
 لكنه لا يتم له الذائق لا يمكنه كذا كيف لو كان كذا لزم له لا يمكنه شيئا  
 بالشيء والضعف انه اذ كل ما يمكنه كذا فهو اما ذات او ذاتي لشيء  
 قطعا فان قلت لتعلل المراد ان اذا كان فردا ان لم يكن كذا في شرع العقل  
 احدهما هذا المفعول ضعف في شرع منه كذا مثلا فلهذا المفعول عرضيا او ذاتيا  
 هذا لا يلزم ما ذكرت قلت هذا ايضا غير محذور فيقول ايقه ان لا يبيض  
 اما امر اخر محذور او حقيقة عرض لا لازمة وقد علمت بطلان كلاهما  
 ان لا لا شك ان المراد ان الذاتية حكمها كذا كذا في شرع من بعض الجاهل  
 ضعف في شرع منه كذا مثلا فلهذا المفعول عرضيا او ذاتيا  
 اثر اعيان محذور لكن فيقول ان اذا اشترع غير شرع من فرد ضعف في شرع  
 منه من فرد فلا شك ان في شرع منها فردا ان اثر اعيان في هذا المفعول  
 تحتل العقل بمعية الى من احد ما غير مثل كذا وزيادة وط لا كذا في المفعول  
 بالنسبة الى غيره الفردين ذات او ذاتي فليس له كذا في فردا ان  
 واما ان في شرع العقل من احد ما هذا المفعول مثل في شرع منه كذا في زيادة

فتب ما ذكرنا

او

فتب ما ذكرنا والفرد الذي هو في الخارج في المفعول كما لا يشك  
 بل البديهة شاهدة بخلافه وايضا ان لا فرق بين البياض وبين الخط وكونه  
 المقادير في شرع كذا في شرع كذا كذا كذا كذا كان والظاهر ان المفعول قابل بذاتية  
 الخط وكونه فما ادرى بالبحث لشيء له قال في البياض وكونه بالعرضية فانهم  
 وقال الشيخ في الشفاء واما الذي يختلف كذا لانهم محذور  
 هذا الكلام ان الشيخ يزعم ان البياض ذاتي لما كذا فانهم ومنه  
 مراده البياض كذا الذي يمكنه في شرع كذا في شرع كذا البياض الحقيقي هو  
 الذي في الطرف هو يمكنه كذا في ذاتيا لما كذا اي البياضات الظرفية  
 واما الذي لا يشترط من الشدة والضعف فهو ليس بخاصة حقيقة  
 بل امر النسب وهو عرضي لما كذا في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 لما يفهم من كلامه ظاهر البعد ذلك من البياض الحقيقي موجود في كذا كذا  
 ايضا فانه لا ان ذلك كذا النسب العرضي المشترك بين كذا كذا  
 وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 المحسوسة في هذا المطلق النسبي عليه في المساحة بناء على لزوم النسبة في كذا  
 فيه اوله وجوده مع البياض الحقيقي في الطرف يستلزم كذا كذا كذا كذا كذا

ابر القول بان كذا  
 وكذا كذا كذا كذا  
 والضعف  
 رتبة







وثنيتها

لما كان زيد باعتبار اتحادها مع الفرد الكثير الذي فيه العلم والشيء  
 لعدم باعتبار اتحادها مع الفرد الواحد الذي هو العلم فقط فثبتت بالنسبة اليها  
 مختلف وهذا بخلاف وجه الفرق بين ان في المثالين المفروضين الاول مقبول  
 بينهما مثل ذلك قلت انما هو كلامه انه اعتبر التشكيك في هذا القسم باعتبار  
 نفس كثرة وجود محصل الطبيعة في بعض افراد بالنسبة لا بعض تحقق هذا  
 المعنى في المثالين المفروضين كما لو رجع الكلام على الثبوت وحمل على خلاف  
 ظاهره في اعتبار الثبوت تحتل وجهين احدهما الذي في الثبوت الفضيلة  
 لزيد اكثر من ثبوتها لغيره واذ هي غايته لزيد في ضمن العلم مرة وفي ضمن الشئ مرة  
 اخرى بخلاف غيره واذ ثبت له مرة واحدة وظل لزيد هذا الوجه جاز في المثالين  
 المفروضين ايضا اذ ثبتت للفرد الكثير ايضا مرتين احدهما في  
 ضمنه لغير الفرسين وكذا في ضمنه كما في اذا المراد بالثبوت ليس العلم بل  
 قد لزم الفضيلة لا يحمل على زيد وعمر وكذا بل مثل ثبوت الجدار للبيت كذا  
 لغير كلام الفرسين ثابت لكل من هذا المعنى وثبوت الفرسين ايضا متحقق  
 في ضمنه كل منهما في ثبوتها لزيد في ثبوتها لغيره في ثبوتها لغيره في ثبوتها لغيره  
 اذ ثبوتها له باعتبار اتحادها مع الفرد الكثير دون غيره وهذا الوجه على تقدير

عدم كونه

كما لو كانت

عدم تحققه في المثالين يقول ان لم يكن وجه اولوية الثبوت من جهة  
 باعتبار كماله الاول الذي ذكرنا الدليل على انفسه مع لزم جاز كمال اولوية قد عرضة  
 وايضا يرجع حقيقة ما ذكره المحقق وليس طريقا عليه على ما يفسر له كلامه وان  
 اراد لزم كفضل مقول بالتشكيك بالنسبة لا زيد وعمر وبناء على ان صدق  
 على زيد او على غيره صدق على غيره لان مناط صدق قيام مبدء اشتقاقه هو  
 في زيد باعتبار قيامه في غيره وفي غيره باعتبار فرد قليل فهو بعينه ما ذكره  
 المحقق وليس طريقه اخرى وقد عرفت ما فيه من الكلام فنذكر ومنها  
 كيمعنه العدد الحاصل في قدره ما فيه ولا بالشئ لغيره وزيده بياننا نقول  
 قد عرفت انه لزم كان المراد من العدد مقول بالتشكيك بالنسبة لا الجاهل  
 فهو ليس محمولا على ما في مع لزم المقول بالتشكيك في اصطلاحهم ما هو كذا بعد  
 كما غماض عنه نقول لزم كان بناء التشكيك على العدد الحاصل في الجماعة  
 التي هي عشرة اكثر من العدد الحاصل في الجماعة التي هي تسعة فالعشرة اقل  
 اكثر من تسعة فان قلت فرق بين القدرين اذ العشرة لغيرها اكثر من  
 تسعة بخلاف الجماعة اذ احدهما اكثر من العدد كغيره قلت كما يمكن  
 لغيره في لزم طبيعة العدد في الجماعة اذ اكثر باعتبار لغيره وضمها اليها باعتبار



كثرة

٢٤٥  
اتحاد مع الفرد الذي كثر باعتباره عرضها لها باعتبار اتحاد مع الفرد الذي  
يكثر له بنى له طبيعة العدد في احد الجانبين اكثر باعتبار عرضها لها باعتبار  
اتحاد مع الفرد الذي هو كثر يكثر له بنى ان طبيعة العدد العشرة الى اتم  
ايها كثره بمقدارها فكثر فيها باعتبار انضمام فعل فصل العشرة اليها  
وبعبارة اخر العدد المحل على العشرة المحصورة في ضمن النوع الكثرة الذي هو  
العشرة بخلاف المحل على التسعة فان قلت يصحق على الجماعة ان يكون عددها  
اكثر ولا يصدق على العشرة مثلاً قلت لا يريد بعدد العدد الى حاصل فيها  
سواء كان بعينه كثره موصوفية ما له اولاً فهو العشرة ايضاً حاصل على المحصول  
فيه أكد طوله عليها بالمواظاة دون الجماعة ولزم ان يريد بعدد العدد الى حاصل  
فيها بعينه كثره الوصفية والعروض فيصير حاصل الكلام في ان القول بالثبوت  
لن يكون حصول صفه شئ وعارضه اكثر في حصول تلك الصفه والعارض  
بشئ آخر وهو مرجع لا مجرد كما اصطلاح ولا يبع اذن جعل الفرق بين  
الذاتي والعرضي مسئلة ومحل للنسبة اذ الفرق على هذا يدعي حرف  
ولا حد لن يسطر على خلافه على معنى آخر كونه متحقق في الذاتي دون  
العرض وهو ملاحظ ولزم ان كان بناء على ان ثبوت نفس طبيعة العدد لا حد

الجماعين

الكثرة

الجماعين او بالنسبة لا كثرى اذ ثبوتها لها باعتبار اتحاد مع الفرد  
وكثرى باعتبار اتحاد مع الفرد القليل فقول ان يريد كونه الثبوت باعتبار  
اتحاد المذكور لزم ان يريد ثبوتها لها في ضمن هذا الفرد في تقدير كثره  
مثل هذا سبباً لا لولوية الثبوت مثل هذا ايضاً جاز في اصل العدد او ثبوت  
العدد للعشرة المحصورة في ضمن النوع الكثرة الذي هو العشرة ولزم ان  
ثبوتها لها بسبب ثبوت هذا الفرد في تسليم كثره قوة السبب سبباً  
لا لولوية السبب بقول اولاً لزم مثله جاز ايضاً في العدد عارضاً بهذا القابل انه  
قد ذكر سابقاً لثبوت الذات في محل الذات في ثبوت العدد للعشرة  
المحصورة معطل في ذاتها وهي اقوى من نفقات التسعة التي على  
ثبوت العدد ايضاً لها في كثره او في ثبوت التسعة وعلى ما هو الصواب  
من ثبوت ثبوت للعشرة المحصورة ليس معطلاً بذاتها لانه سبباً لولوية غيره  
ففي هذا المعنى لا يجوز ان يكون سبباً لثبوت العدد الى حاصل للعشرة المحصورة المحل  
عليها انما هو في ضمن النوع الكثرة منه العشرة ولزم ان كان المراد كثره  
مقول بالثبوت باعتبار كثره على الجماعة كما لو ادعى صدقه على  
الجماعة الثانية باعتبار مبدء اشتقاقه القايم بالجماعين فهو بعبارة



[illegible]

کراول حبیب



٢٤٧  
 سواد شمر من آخر منجلى للعقل بمعدته الوهم منجلى من ذلك زيادة كمال  
 الطول كما في كنه احد الطرفين بحيث يخرج منه مثل كآخر وزيادة  
 فان كان امر موجودا ويظهر في كلامه لزم السواد الحقيقي عنده موجود في الطرف  
 وكذا سواد ينل من لزم كنه في كل سواد كنهان محسوسان وهو عرشي  
 لزم النظر في كلامه بل صرح لزم السواد الحقيقي لحيث لا سواد في هذا المزمع  
 لزم كنه في سواد ثلث كنهات وهو عجيب فان قيل لزم السواد الحقيقي  
 ليس كنهات المحسوسة فتقول لا لزم السواد الا الكيفية المحسوسة فعد هذا  
 كنه في هذا كنه السواد لزم ذكره هو السواد الحقيقي وليس سواد اخر غيره فاما معنى  
 جعل السواد حقيقيا ونسبا فان قيل المراد لزم هذا الكلام محسوس النسي التسمية بالبر  
 النسب امر عارض لطبيعة افراد حقيقه افراد ليست بحسوسه بل الترتيبها  
 السواد الحقيقي والمنافعة فرستينها بالسواد منافعة لفطنته قبل لزم هذا  
 مع انه لا يمكن حمل كلامه عليه كما لا يخفى فاسد ايتم او على هذا صا محصل الكلام  
 لزم السواد كنهه ويمكن فهمه قبل الكنهات المحسوسة عارض لافراد كنهه  
 المحقق السواد هو النظا عما نقله عنه سابقا ويظهر ايتم في كلامه في  
 فرشرح كاشرات وقد اثر سابقا ما فيه في بعده ونزبه بما لا يظن

تثبیت لادام

تثبیت لادام كاشرات وحدا على النظا فتقول القول لزم عرضا ما بتباین  
 بالتشكيك او بتباین لزم كاسا ط بتهما لا السواد والباض واحدة  
 فلو كان السواد جنسا لكان الباض ايض جنسا وبها فرتبة واحدة  
 بالنسبة اليها قطعاً فيلزم لزم كنه جنسا لثبته فرتبة واحدة وهو يبط  
 فان كان هو كاول فالقول بالتشكيك اما بالنسبة لافراد او لا موصفا  
 ولا فساد في الشئ في اشياء تامنا ومنهم اذ هم ايتم قابلون بجوار التشكيك  
 في العرض وقوله بالتشكيك بالنسبة لافراد لزم كان باعتبار لزم افراد  
 مختلفه بالثبوت والقفف في هذا التشكيك ولو قيل ان التشكيك  
 فلا تم استثناء هذا التشكيك في الذات في لزم كان بتباین لزم ثبوت لافراد  
 او صدقه عليها مختلف بالاولوية وعددها فاللازم هذا كاشرات  
 ثانيا لثبته ومنع امتناع في الذات كاشرات مطلقا ولزم كان هو كاشرات  
 فمنع لزم كاسا ط بتهما لا الباض والسواد على السواد بل لكل منهما  
 افراد غير متناهية لا يصدق عليه كاشرات وكيف يقول عما قل لزم السواد  
 والباض معا يصدقان على شئ واحد سواء كان صدقه ذاتيا او عرضيا  
 سيما لزم كاشرات القوسية في الطرف والعبارة قد عرفت على ان لا تم اعتبار

متقول



وجوده من مرتبة واحدة ويرد اليه على الوجهين انما تعلم ان هذا الامر  
 الذاتية المحسوسة تختلف بالشدة والضعف فما الجدة فيها ولم كان  
 اضافيا في قطع النظر عن هذا لا يسمى في الوصف والصفة لشغل هذا  
 كما مر كما في ان الشدة فيه ولا ضعف الا بالوضوح باعتبار السواد الحقيقي  
 كما في الطول كما في الخط والشدة والضعف حقيقة وبالذات فيكون  
 هو العقول والتشكيك بالنسبة لا اجسام اما باعتبار ان في كل من هذه  
 القابل لظاهر او باعتبار اولوية ثبوت الاجسام او صدق المشق منه  
 عليه بل في قياسه في العدد والمقدار فما الوجه في الفرق بينهما وكيف  
 وبالجملة مثل هذه كما قيل في الجواب التي لم يقع سمع احد عرض  
 الشدة كما ضافه بالنسبة لا صاحب هذا اعتراف منه بان الشدة والضعف  
 يمكنه باعتبار القوتين لا في واحد كقولنا في التشكيك بالنسبة  
 لا السوادين هذا اعتراف منه بمحقق السواد الحقيقي في كلا على ما ذكرنا  
 واعلم ان اعتبار الشدة في الكيف والالين لا يخفى انما ينبغي  
 عن الشيء بعينه هذا لا يدل على انه كما ينبغي بالذات بعرض الشدة والضعف  
 بل باعتبار عرض كاضافة له لا كاضافة التي تعتبر في الشدة والضعف مطلقا

الاضافة  
 بل اضافة اخرى وهي الفوقية مثلا وقد اشار الشيخ في ذلك ان في موضع  
 كاضافة كالفوقية مثلا لا ينبغي ان يتحقق الشدة والضعف فيها بالذات  
 ولزم كان الظاهر ان الشدة لا يطلق عليها الشدة والضعف الا في  
 ويجوز ان كانا في مرتبة واحدة الرسالة يتصور على وجهين هذا في  
 المحرر لا وجه له بل يتصور له وجه آخر ظاهر وهو ما ذكره في محله احد ما بحيث  
 يخرج منه العقل مثل كافر وزيادة كانه لشيء واما ان يكون فوق  
 او مراده للمكانين ما لم يعتبر فيه الفوقية مثلا لا يمكن فيه شدة وضعف ولا  
 الفوقية ايتم مطلقا بل الفوقية المقيدة لآخر والمحصل لشيء في الشدة والضعف  
 امر بالقياس لا الغير لا يمكنه بشئ واحد في شدة ولا ضعف وهو  
 وفي الكيف ايضا مراده ان الكيف ايضا لا يمكن فيه شدة ولا ضعف بل في القياس  
 فردية لا كافر ويعتبر فيه ما اشرنا على كافر وزيادة منه او في غير الطرف  
 بالنسبة اليه او نحو ذلك وانما هذا في نفسه شدة ولا ضعف فان  
 السواد لا لا يخفى ان الظاهر هذا الكلام ولزم كان هو لزم السواد الحقيقي او  
 السواد الظاهر لا يقبل الشدة والضعف بل السواد الكلي هو سواد  
 بالقياس لشيء وبماض بالقياس لآخر ولا ينبغي ان يمتنع منه ان كان



الذي  
هو

وجود سوادين غير السواد الحقيقيين هما كونهن شيئا سوادا وبياضا سوادا  
صار نشاء لوقوع هذا التعايل في الوسطة التروقع فيها العقل بعينه كالمزج  
لكن قد عرفت لهن هذين كما مر من سادهاما ظهر من كنهه لا يتصور مثل  
الشيء العقل بهما وايضا على ما مر من لا يلحق المقاييس في الشدة والضعف  
بين الطرفين كالأوسط ولا يمكن السواد ان يوصل الى الطرف اذ  
ليس الطرف سوادا وبياضا معا وهذا اية فرغية الفاء اذ لا شك ان  
كاي المقاييس بين كاي واساطيل المقاييس بينهما وبين الطرفين اية  
والسواد ان يضاف تقدير معقولة نسبة اليها على السواء اي يتحقق  
فيها معا كالا كيف فالصواب ان يجعل كلامه على ما ذكرنا بان يتج مراده  
السواد الحقيقي مطلق السواد من دون اعتبار ضافته لا امر اخر السواد اذا  
اخذ مطلقا وبغير نسبة في حيث السوادية فلا يتصور في شدة وضعف  
اما باعتبار لهن الشدة والضعف لا يحصل بدون المقاييس واما باعتبار  
لهن في صدق السواد وحقيقة السوادية لا اختلاف بين الطرفين بل كاختلاف  
بينهما بالذات وقوله بل الشيء الذي هو سوادا او بياضا بل الشيء الذي  
هو سوادا بالقياس على شيء كونه ذلك الشيء ان يضاف بالقياس على

٢٤٩  
هذا هو السواد الحقيقي  
وهو الذي لا يتصور في  
الوسطة التروقع فيها  
العقل بعينه كالمزج  
لكن قد عرفت لهن هذين  
كما مر من سادهاما  
ظهر من كنهه لا يتصور  
مثل الشيء العقل بهما  
وايضا على ما مر من  
لا يلحق المقاييس في  
الشدة والضعف بين  
الطرفين كالأوسط  
ولا يمكن السواد ان  
يوصل الى الطرف اذ  
ليس الطرف سوادا  
وبياضا معا وهذا اية  
فرغية الفاء اذ لا شك  
ان كاي المقاييس بين  
كاي واساطيل المقاييس  
بينهما وبين الطرفين  
اية والسواد ان يضاف  
تقدير معقولة نسبة  
اليها على السواء اي  
يتحقق فيها معا كالا  
كيف فالصواب ان  
يجعل كلامه على ما  
ذكرنا بان يتج مراده  
السواد الحقيقي  
مطلق السواد من  
دون اعتبار ضافته  
لا امر اخر السواد  
اذا اخذ مطلقا  
وبغير نسبة في  
حيث السوادية  
فلا يتصور في  
شدة وضعف  
اما باعتبار  
لهن الشدة  
والضعف لا  
يحصل بدون  
المقاييس  
واما باعتبار  
لهن في  
صدق  
السواد  
وحقيقة  
السوادية  
لا اختلاف  
بين الطرفين  
بل كاختلاف  
بينهما  
بالذات  
وقوله  
بل الشيء  
الذي هو  
سوادا  
او بياضا  
بل الشيء  
الذي هو  
سوادا  
بالقياس  
على شيء  
كونه  
ذلك  
الشيء  
ان يضاف  
بالقياس  
على

سواء  
ضعف

سواء في ذلك الشيء كالأول والمراد بكونه بياضا عنه انه في كل البياض  
او نحو ذلك على هذا لا يلزم شيئا من كونه المذكورين ولا كونه المقاييس  
بالطرف فافهم ولعل المراد بقوله قد عرفت في هذا المقام ان  
العقل الشيكات لا يقتصر كنه كل واحد منهما بل المراد لهن كل من السواد  
اذا اظهر في نفسه لا يقبل الشدة والضعف انما بقوله لهما عند مقاييس لاختلاف  
كما مرنا ولا يخفى لهن هذه العبارة في الشيء مؤيد جدد الحكم كلامه السابق عليها  
على ما حملنا وكل ذلك بالقياس كاختلافه لا آخرنا فلهذا غير التحصيل  
خير بان هذا الكلام يؤيد لهن مراده ومراد الشيخ مما ذكره من كونه الذي  
توهم ما ذهب اليه القائل ليس هو ما توهم بل ان ذكرنا فافهم قلت للشيخ  
يكونه العارض ان لهن اراد لهن السواد مثلا اذا جعل محمولا على معروضه في الحقيقة  
بان يتج ريدا سوادا وزيدا السواد في يعتبر مع الشدة بخلاف ما اذا جعل  
على افراده الذاتية فصادف ان اذ حين يجعل محمولا على معروضه لا ينطبق فيه  
لا الشدة والضعف اصبر بل المعتبر منه الا مطلق السواد وطبيعته  
ولهن اراد لهن شيئا لموضع فضمنه الفرد الذي هو السواد والضعف في حصوله  
لغوه ايضا فضمنه النوع الشدة او الضعف ولهن اراد لهن شيئا لموضع

كما مر في ذلك الشيء



٢٥٠  
 مستند لا فزه الشدة والضعف فيكون سبب الاولوية فقد  
 لم ينعده ثبوت السواد لفرد ابيض مستند لا وانه الشدة او الضعف  
 ومع قطع النظر عنه اذا كان كاستناد لا الفرد الشدة لغير سبب  
 لا لاولوية الثبوت والصدق فلم لا يجوز لغير كونه المصالح في ضمن الفرد  
 الشدة او الضعف سببا لا لاولوية لهما لا بل اما لا نقول لغير الاستناد  
 كونه سببا لا لاولوية الثبوت والصدق وهذا الاعتبار يجعل تلك  
 حيزا فاما فانه لا نقول لغير هذا الاستناد وهو التشكيك وهذا لا يتصور في  
 الذاتي اذ نقول هذا يرجع لا مجرد اصطلاح ولا طائل تحته كما لا ينبغي  
 ان النسبة لا آخر مراتب البياض اذ لا يتسلم لغير البياض من  
 المدوح حاصل ولا يخرجه كاياد فان قلت بمجرد تسليم النسبة لا يحصل المدح  
 اذ المدح لا يخل برتبة مراتب الشدة والضعف بل هو مغاير للمراتب كاي  
 حينية البياض لا يستلزم ذلك اذ يجوز لغير كونه كل نوع منه شاملا عدة  
 مراتب قلت اذا كان البياض انواعا يكون كل نوع شاملا مراتب ثقل  
 لا سكت لغيره او اخر مراتب النوع كاول مثلا نسبتها لا اواخر النوع الثاني  
 اقرب نسبتها لا اواخر النوع كاول من نسبة اواخر النوع الثاني اواخر

فاذا كان مبرر مع اواخر النوع كاول نوعا واحدا وكذا اواخر النوع الثاني  
 فيجب كونه من اواخر النوع مع اواخر النوع الثاني نوعا واحدا هـ لا بل يجوز ان  
 لا يكون نسبتها لا اواخر النوع كاول كالنسبتين المذكورتين ونسبة  
 النوعين نظير ما ذكر في البياض السواد لا ناقصا لهما لا سببا في نظر  
 العقل اذ نجد بديهة الحسن المراتب الترتيبا على ما البياض يحق  
 فجميعها النسبة المفروضة والكاه سفسطة ولو قيل لغير النسبة  
 الترتيبا لا الحسن والبرام اذ يجوز لغير كونه فله امتور شابة في تلك النسبة  
 ومع ذلك كونه ثانيا منها نوعا واحدا دون كونه ثانيا في تقدير  
 صحة ايراد عليه ولا يدخل فيه لما ذكره على الكاه هذا ايضا هـ  
 قريب من المكافحة مع لزم ما ذكره المحقق في علة المدح البديهي كما صرح  
 وايراد مثل هذه المناقشات في التنبية مما لا وجه له وايضا نقول لغير كاياد  
 التذرا ورده على المحقق لا اختصاص لهما فالبالمحقق في السواد عين  
 بالنسبة لا السواد الشدة والضعف اذ في تقدير ما ذهب اليه العالي  
 من السواد عرضي يرد ما اوردته من يجوز لغير كونه السواد والبياسا شاملا  
 بالجنس فلا تتم النسبة ولو قيل لغير السواد مع كونه عرضيا له افراد ونسبة ايضا

حقه  
 سبب



والكلام فيها فاعلم انما يصح جميع ما قيل في جعل السواد عرضيا وبقيت علة  
 لا يخل من انه يرد عليه ايضا مثل ما اورد على المحقق وكان مراده ان علة المحقق  
 هي كونه السواد جنسا لا يصدق السواد والبياض معا على كونهما ساطعا في النسبة  
 واما علة انهم صدقها معا عليها فتم النسبة لكن عبارة مختصة ومع قطع  
 عن احتلالها بالانفراد صدقها معا على غير ما لا ينبغي ليقول ان علة بقول المحقق  
 ايتم مع قوله كونه السواد والبياض لعلة يقول بعدتها معا على الاصول ولم  
 يثبت عنده امتناع تحقق النسبة في مرتبة واحدة اذ ليس عليه دليل تام فمنه  
 اين علم ان النسبة على النسبة المذكورة امر محقق فالنسبة المذكورة  
 جميع المراتب اولافان وجد فلا كلام عليه سواء قلنا بعدتها معا على الاصول  
 اولاول لم يجد فيمكن ما ذكره بالطلا على وجه كان فلا يلزم بناء على ما  
 ما ذهب اليه من ان السواد والبياض وعدم صدقهما معا على كونهما ساطعا  
 كما يرد على المحقق ما ذكرنا في التعليقات في كونه البياض على تقدير تنزهه على السواد  
 ولا شك ان ما يغني اخرا اما ان يثبت على السواد فيفرم كما ذكرنا في التعليق اذ انشأت  
 متساوية فانه لا يغير لكن لا يثبت على الخط وهذا اذا كان انشأ على السواد  
 النسبة المحفوظة فانه ولزم ان يكون النسبة على تقدير عدم كونه كل مرتبة النسبة

والضعف فيهما فاعلم انما يصح جميع مراتب البياض لا كونه النسبة نوع واحد بل كونه  
 لكن لا يلزم كونه النسبة على السواد وخصه لم يثبت كونه البياض والسواد نوعا واحدا  
 وحق كونه النسبة كونه جميع مراتب البياض نوعا واحدا دون لزوم محذور المثال  
 له النسبة التشرية كونه مراتب البياض السواد ايضا فلو كان هذا مقبولا  
 فلا كلام معه ولزم ان كان فرض التشرية على سبيل النسبة المذكورة والافلا لا يرد قائم  
 وايضا يرد على المحقق انه لو لم يثبت كونه مراتب السواد ايضا داخل تحت  
 جنس البياض لم يثبت كونه النسبة على تقدير وجود ان النسبة المفروضة بين اواخر  
 مراتب البياض واواخر مراتب السواد اجزاء الكلام في مراتب السواد وان  
 يثبت على السواد العرف ليس على سبيل التشرية كما ذكره المحقق على سبيل التفرقة  
 لكن كما مر فيه سهل اذ يحل قول المحقق وهكذا اذ حفظنا هذه النسبة لا آخر  
 على حفظها ولزم ان كان على سبيل المقابلة وهذا ولزم ان كان خذ النسبة لكن  
 مثل هذا لا يصلح له جعل ليراد على مثل المحقق اذ مثل هذه المسامحة  
 غير عذرية وقد ذكرنا ايضا في التعليقات ان كونه النسبة كونه السواد  
 العرف ما يطلق عليه السواد لا مثل العبرة لا لزم يراى به السواد بالانواع العامة  
 ولا شك ان كونه اتحاد البياض والعرف في النسبة مع هذه النسبة ينقبض عنه

النفا



العقل السليم وظنه ان يكون التنبؤ في هذا لا حاجة لبيان الكلام على  
 المذكور فانهم فلا يلزم فناء مراتب البياض وانتهاء للاحد هو اخر  
 المراتب مطلقا ظاهر هذا الكلام والكلام السابق عليه قوله التنبؤ  
 لا آخر مراتب البياض بل انما لم يسم للمراتب البياض مرتبة اخيرة وعندها لا  
 لغير التتمل على سبيل النسبة المحفوظة ايضا في غير الية ولا يلزم لغيره التتمل  
 على سبيل التساو واليقول انما لغيره لغيره لغيره اولافان  
 كان فالامر كما علمت ولم يكن مشغول اذا تم التتمل على سبيل التساو فلا يمكن  
 لغيره النسبة من المرتبة كما اخيرة منه ومن مراتب التساو اذ ليس مرتبة اخر  
 كما هو المفروض بل لا يلزم اعتبار ما بين مرتبة من المراتب الترتيبية من مراتب  
 وبين مرتبة من مراتب التساو ولا شك ان هذا الاعتبار يمكن على تقدير  
 التتمل على النسبة المحفوظة ايضا فظن ان لا فرق بين اعتبارين لانهما  
 انما على تقدير فناء مراتب البياض يمكن لغيره ان ينتهي الى التساو وحي  
 يمكن اجراء الدليل فيه دون اعتبار النسبة من مرتبة من المراتب الترتيبية  
 من مراتب التساو حتى يمكن كالمشتركة بين الترتيبية واذا لم يقين فلا بد من  
 ذلك كاعتبار ولا بد من ثباته وهو في غاية كماله في هذا القابل ارادنا

شبه

اذا كان التتمل على نحو النسبة المحفوظة في ولا يلزم الفناء لكنه لا يلزم  
 التساو واذا كان على نحو النسبة المحفوظة فلا يلزم الفناء ايضا لكنه يقول  
 قد عرفت ان على تقدير فرض التتمل على سبيل النسبة المحفوظة ايضا يمكن  
 ثبت كغيره جميع مراتب البياض نوعا واحدا لانه لغيره اذ لا لغيره النسبة  
 البياض الطرف والقبيل من غير مرتبة فرض من او اخر مراتب البياض  
 ابعده النسبة تلك المرتبة كما ما دونها لا لغيره البياض وحي لا يتقي على  
 التنبؤ في سوا ما روي على تقدير كغيره التتمل على سبيل التساو ايضا وهو  
 في لا يلزم كانهما لا التساو هذا ويمكن ان يحل كلام القائل ان بيان  
 لواقع من ان على هذا التقدير لا يلزم الفناء كما يلزم على التقدير الاول  
 لا على انه اراد اخر على المحقق لكنه الظاهر ان لا يلزم ان لا يلزم عدم كونهما  
 لا آخر المراتب يوجب عدم تمامية التنبؤ في تساو ومع التعلل على ذلك  
 او فيه ما عرفت من انه يجوز لغيره من مراتب التساو الطرف مطلقا التساو  
 لا الطرف وحي لا ارادوا ايضا قد ذكرنا انه يمكن حل كلام المحقق على ما قيل  
 الرقي وحي يمكن لغيره يبلغ النسبة لا الطرف قطعا ولزم لم يصدق عليه  
 بل التساو قطعا اذ لا يوجد فيه وبين بعض اوساط التساو في النسبة



يوجد بين بعض واساطيل بعض من هذه القليل ابيض به فافهم  
 لا يلزم كانهما على حد السواد العرفي لا قد عرفت انه يلزم ذلك على مقتضى  
 تقرير المحقق ابيهم وليس من سوا اعتبار الترتيب في مراتب السواد بل النزل في  
 مراتب البياض ولا في مرتبة كما علمت بطلان وكان من قبيل طلب فناء  
 المقدار اذ فيه لم يرد كاشها المذکور بمسألة السواد العرفي ليس من  
 مراتب البياض لا بمسألة عدم فناء البياض كيف لو فرض النقص على  
 سبيل التساوي ولم يبق فناء البياض فلا يلزم ابيض كاشها على السواد العرفي  
 الا انه يبيح كاشها كاشها وقد عرفت دفعه ابيض وهذا الكلام منه يمنع من ان  
 يحكم كلامه السابق على انه بيان للواقع على ما اشتد اليه انفا كما لا يخفى  
 والقوابل لغيره ان قد ظهر ما قرنا له كلام المحقق ابيهم يمكن حمله  
 على التفرقة لا يقول بصدق البياض على جميع واساطيلها هو القوابل  
 وحيث لا يمكن له تتبع نسبة البياضات المشتركة لا السواد حتى يرتفع على  
 السواد العرفي بخلاف ما ذهب اليه القائل بصدق البياض على جميع واساطيل  
 اذ قد يمكن له تتبع النسبة لا السواد العرفي لكنه هذا المذهب قد عرفت  
 انه مخالف للضرورة قطعاً فافهم <sup>في فحج</sup> ولا يتوجه عليه ما وجهنا في تقريره

قد علمت انه لا فرق لعقد بين تقريره وبين النعم بجه كاشها بناء على ما ذهب اليه المحقق  
 اليه القائل كما قرنا انفا فافهم لكنه يتوجه عليه حين كاشها كاشها قد  
 عرفت انه قريب من الكفاية وليس مما يسع بما في مقابلة البنية ابيض  
 له في غاية تقدير صحة كاشها واساطيلها فلا اختصاص بالطرف كاشها  
 عليه كلامه الا ترى ان الطرف اذ قد عرفت انه فيه فذكر هذا  
 المنع في غاية التسقوط هذا من انفا فافهم قوله لكنه يتوجه عليه لا لا  
 ٢٢ خلاصته انه يبيح كاشها كاشها لا يبيح البياض على حد جانب الشدة  
 ولنه كان فحج الضعف في البنية انما يحتاج الى بيان اذ ليس بيبا  
 بل كاشها كاشها البداية على خلافه والوجه لغيره في الطرف مخالف  
 للواساط اذ على ما في السياق لغيره بالوجه البياض الذي في غاية  
 الشدة وبالكواساط المراتب الترتيبية وحيث لا يخفى هذا الكلام حتى  
 كما لا يخفى ولعلنا اراد بالطرف السواد وبالكواساط مراتب البياض هو ابيض  
 كما تكرر ولنه فرض التشابه في النسبة هذا يناقض ما ذكره من انه في المنع  
 في غاية التسقوط وحمله على الرجوع منه كاشها وكذا انه في غاية البياض  
 والسواد اذ قد ظهر ما فيه ابيض وفي كلامه اجمال يمكن حمله على بعض



فأما

ما ذكرنا من كبر قدره في حيز ما ذكره من كبره  
لما نزل فيه جبال الجبال  
عنده لم يطلع عليهم ولا اظنك في مرتبة انه اذا انقبض العقل من كبره اليها  
الواقع في الطرف على تقدير تحققه موافقا للواقع السواد الكاهين في تحقيق  
اليقين من كبره كبره الباطن ان نزل منه بقدره من كبره بل انزل به مراتب كثيرة  
معدا بالنوع مع السواد النازل من كبره كبره والتأمل في كلام الشيخ  
في الكلام مما اوردته على خمسة في التعليلات فراجع لانها لم يذكرها  
في الايقام مما اوردته في التعليلات ومن رابعية في انهار باقية في الايقام  
والمناصب في كبره في التعليلات في تغير كلام الشيخ فلا خطه بل الغرض انه لا يوافق  
في اوجه بعد في اللفظ كما لا يخفى في كبره الشيخ مع كبره كبره الخلفان في تحقيق  
صدق الخط عليها مطلقا كما هو معتقد في القابل اليقن لا مجرد كبره كبره كبره  
صدقه عليها بحسب الشبهة والزيادة اذ هذا اليقن في نفق التعليلات في الدلالة  
عنده هم وظان انه لا غرض يتعلق بعدم جريان الزيادة في الصدق خبرين  
لا يمكنه اعتبار الشك في زيادة فيه كما ان على مذاق هذا القابل في حيث علم  
كاهين وكبره يتصور في الشبهة والعنف يمكنه كبره كبره الشبهة في الصدق  
اذا لافرق بينه وبين كاهين في هذا الموضع كما يشهد به الطبع السليم وبالجملة بعد

على هذا الوجه

الزيادة

على هذا الوجه حمل الكلام لا على بيان انه لا يثبت الزيادة للخط ونحوه  
فكونه خطا بل على ما حمله عليه الحجة وفيه ايضاً كلام قد بناه في التعليلات واما  
الوجه الصحيح في النظر اليه ان كبره كبره الغرض الفرق ان كبره كبره  
كاهين في التعليلات ويظهر عند مراجعة كلام الشيخ وملاحظة سوابقه ولو اجمعه انه  
هو المراد لا غير كبره كبره طسامة الذهن وعدم اعوجاجه ودرابطه بأسلوب الكلام  
وفيه انه لو كان المقصود هذا ان كان المناقاة بمسبأ كبره كبره كبره  
خبر بان امره سهل اذ القرينة قايمة في كبره كبره كبره كبره كبره  
المستحق في كلام الشيخ ليس في كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره  
بمفعول كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره  
اذا لو كان المراد ذلك لقال في كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره  
الشيخ ولست اغتر بهذا كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره  
كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره  
اذا قد عرفت كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره كبره  
اختلافه بالشبهة والضعف والزيادة والقصان بل لا اولوية في الشبهة  
منهما ايضاً فلا ينافي في التخصيص كما دل فقط فلا ينافي في كبره كبره كبره







على موضاته لا يتصور فيه الشدة والضعف بل كاولية لكل مراده هذا  
 محل نظر اذ كونه اكد هذا النظر مما لا موقع له لولاه لم يكن الخلاق كما في عليه  
 باعتبار انه لا ضافة الى الزيادة والقصان ثم انه فانهم وكذا  
 بما ذكرنا لا اخر الحاشية هذا كله مذكور في التعليق مفصلا فراجع  
 انت خبير بما فيه انت خبير بانه ليس فيه بل بناء على التعليق انه محمل على الكلام  
 الشيخ لكن لا اعتبار عنده بالاولوية بحمل قدره بما سبق ان  
 بعض كلام هذا القائل يتم على انه احراز طريقة صاحب الحاشية وبعضها  
 على خلافه في كلامه ثم لو لم يكن ان لم يكن لم يرجع طريقة لا طريقة صاحب  
 الحاشية يمكن فساد الظاهر جدا فذكر المراد بالسود الموصوف  
 بالسواد وعلى هذا يمكن المراد من الفهم له سواد بالنسبة الى الهند والهند الى بنا  
 بالنسبة اليه وقد ظهر بما ذكره من سواد النسبي للمفعول اذ لو جعل في الدنيا  
 المحسوسة وقيل انه بسبب ما يعتبر له في النسبة له وجعل من غير السواد الحقيقي  
 ففيه انه لا مفسر له وجود كيفيتين محسوستين في السواد لا غير ذلك ولو قيل انه  
 اعتبار محض ومناه كونه السواد على حد خاص كونه منشاء كاشتداد  
 والضعف او نفس كاشتداد والضعف ففيه انه السواد لا يطلق في اللفظ

واللغة على هذا

واللغة على هذا اسم يحد في القول والوضع والشيء ونحوها ومع طرح النظر  
 قول هذا القائل سابقا له السواد الحقيقي ليس معناه بالاشكالك بالنسبة  
 معوضاته بل السواد النسبي ما هو عمدة القول بالاشكالك كما ظهر  
 مشروعا ويمكن حمل على افعال التفضيل لكنه لا ينافي كونه  
 افعال في اللون لا في غير التفضيل ومع التسامح فيه لا ادر ما وجه كونه  
 جعلهم السواد الحقيقي حسب السوادين غير مناسب لهذا الحمل والقول  
 في كونه على هذا الوجه ما ذكرنا في التعليقات من اطلاق افعال التفضيل بهذا الديل  
 على كونه السواد المعبر عنه اذا السواد الذي يكون صدقه مختلفا على افراده يمكن  
 اشتقاقه من السواد الحقيقي قطعاً والوجه في توجيه كلام المحقق كانه محمل على الغنى  
 سواد جعل السواد النسبي كانه لا اعتبار ان الذي هو كونه على الحد الخاص او ما  
 يميزه من النسبة ويحق له في السواد النسبي في سواد الهند وفيه في السواد  
 لا يخفى فيه انه لم ادعوا ذلك في الجسيم بل في المقدار انت خبير ان  
 ادعاء هذا المعنى لا تفاوت فيه في الجسيم بل في  
 وفي المقدار وهو ما ذكرنا  
 ابراه في هذه المقالة

مم مم مم



بسم الله الرحمن الرحيم  
 قال بعض الفضلاء المعاصرين في بيان بطلان كونه خبر الجبر  
 الواضح اصطلاحه وهو نفس تحقق العقاب على الترتيب وجوب العمل  
 منه بالنسبة لخبر المجتهد المقلد في الحكم اما محتمل الصدق او لا وعلى الثاني فظاهر  
 عدم جواز العمل به وعلى الاول اما اخبار مطلق وهو غير ممكن الصدق لانه  
 يستلزم صدقه شبه الدوران تحقق الحكم الواضح بالفعل في شأن المقلد  
 موقوف على خبر المجتهد وهو الغيور فلو كان الخبر خيرا عن الحكم الواضح بالفعل كان صدقه  
 نفس فرعية للحكم الواضح بالفعل او مستلزما لها واما مقلد بشرط الملاءمة على  
 ظن المجتهد وهو مشتمل على اجزاء غير الظن والالم يحصل فائدة القصور وقد  
 ابطالناه آنفاً اثنى اقول لا يخفى انه لو كان المراد من تبعية الخبر للمجتهد توقف  
 وجوده عليه بمعنى خبر الجبر عن قيام زيد ايجابا او سلبا مثلاً متوقف على وقوع  
 القيام او لا وقوعه فراحده لا يشبهه فهو لا يبطلان سواء كان المراد من الخبر  
 الخبر اللفظي او النفس او الاول عبارة عن كمال الفاظ المخصوصة الدالة على المحكوم  
 والمحكوم به بالنسبة لتمام الخبر او وقوع النسبة التقييدية او لا وقوعها ولا  
 خفاء في عدم توقف وجوده على وقوع النسبة او لا وقوعها فراحده لا يشبهه في الواقع

سواء كان صادقا

سواء كان صادقا او كاذبا نعم اذا كان النسبة واقعة او غير واقعة فاحده  
 صادقا والا فلا فتوقع النسبة ولا وقوعها سبب لصدقه لا لذاته وهو ظاهر  
 والثاني عبارة عن المفوضات المخصوصة التي هي المحكوم عليه والمحكوم به بالنسبة  
 الخبرية او وقوع النسبة التقييدية او لا وقوعها حيث وجوده في الخبر وقوف  
 ملك المفوضات على وقوع النسبة او لا وقوعها اما باعتبارها في النفس باقطع النظر  
 عن الوجود فذهبن الخبر او باعتبار وجوده في ذهنه بمعنى ادراكه لها ادراكا  
 تصوريا للاولين وتصوريا او تصديقا للآخر فلا وجه للاول ذلك لا من توقف  
 المهيئة مع قطع النظر عن الوجود على شيء آخر او على ما سوا خبرها بل على  
 واما الثاني فظاهر ان ادراك المحكوم عليه والمحكوم به وكذا ادراك النسبة  
 التامة الخبرية او وقوع النسبة التقييدية او لا وقوعها تصور لا يتوقف على وقوع  
 النسبة فراحده لا يشبهه او عدمه بل لا على اقتداد وقوعها او عدمه او لا شك  
 في ذلك ان وقوع النسبة فلا وقوعها يمكنه الادراكات التامة تصورا  
 بل العام بوقوع النسبة كما يجاب به يمكنه ادراك النسبة التامة التامة تصورا  
 والعالم فلا وقوعها يمكنه ادراك النسبة التامة كما يجاب به كذا نعم وقوع النسبة  
 او لا وقوعها يصير سببا لصدق الخبر دون ذاته كما ذكرنا في الخبر اللفظي والتبعية

وعلى النسبة التامة  
 لا حاجة بها لادراك النسبة



بمعنى المعنوية انما هو صنف الخبر لا ذاته فان دفع الدور اذا التابع الحكم انما  
 الخبر والعلة له ذاته وان كان المداوم المتبعه كونه حكايه وظلا فمجرد ذلك  
 ليس بنافع في المقام كما لا يخفى فان قلت المداوم لا يمكنه ان يكون الخبر  
 عليه للجهل عنه ولان خبره متوقفا عليه والمداوم التاليفه اما في ذلك  
 المعنى او ما يستلزمه ومجرد ذلك كاف في المقام وهو قد قلت هذا المعنى  
 ممنوع لا يستدل لال عليه كونه حكايه غير سديد اذ لا يتم استدلاله كونه  
 لعدم إمكان العلية اذ معناه الحكايه عظاما هو اللفظ كالبسائط حالها  
 اما حاصله وان كان صادقة او غير حاصله كانت كاذبة وكذلك  
 لانه العقل لا ينقبض عن الخبر بصير بيان حاشي سببا لان بصير ذلك  
 الشئ متصفا بتلك الحكم وكونه بل التفتيش حكم بجزاه اذ يجوز بديهته  
 لغير بصير الخبر سببا لوقوع المعجزة كما اذا اخبر الطبيب مثلا المريض بان  
 منه المرض فصار ذلك اما جزم المريض بقوله اذ طنه بسببا لا شفا  
 خاطره وصار ذلك كاشفا سببا للشفاء كما اذا اخبر منجم اورمال مثلا  
 احدا بان يجد الكنز في الموضع الفلاني فلو كان ناشيا في العلم والظن اظلا  
 فصار ذلك الخبر بسبب اعتقاد ذلك الشخص بصديق خبر ذلك المعجم والاركان

عاجزة

عاجزة ذلك الموضع فالقول له وجود الكنز ونظيره ذلك اكثر من الخبر  
 كثيرا لانه محيد ولا يمكن القول بان ما فرض في الصورتين وتطابقهما ان  
 لا اخبار كما يفهم ظاهر كلامه في حاشية الحاشية لظهور بطلانه بالضرورة  
 الوجوبية وحكمها بان كسنا والواقع في شأنا هذه كاقاويل اسناد خبر محتمل  
 للصدق والكذب كسائر اخبار بل اتفقت مع ذلك النوع كيفنا وما ذكره  
 في سابقه في حاشية الحاشية ليس حاصله الا اعادة الدكر كما لا يخفى على من  
 فيه فان قلت كانت يدعي كذا يدعي بعض اذ في حاشية الحاشية لانه هذه  
 كسنا وان كانت اسببا بالمعجزة كسنا اخبار كاذبة مع تحقق مطابقتها  
 في الواقع والحكم في الخبر الصادق اسنادا لانه لا يمكنه ان يكون عليه المعجزة  
 هو الخبر الصادق ووجه كونها كاذبة لانه من خبر كذا كذا في مثله لانه المعجزة  
 ومبتوع لهذا الخبر فمجرد الوقوع لا يكفي في الصدق بل لا بد من تحقق الجزم كذا  
 المتبعية قلت بطلان ذلك فلا جاز ان لا شك في كل واحد بعد كذا خبر المذكور  
 صادقة ويحكم عليها بالتمسك نعم يقولون في بعض الصور ان خبر صادق صريح  
 غير علم او جزا انما هو ذلك اما الكفا صدقها فلا يتم لانه لا يقول بان  
 صدق الخبر مطابقة للاعتقاد لا يقول في بعض الصور المذكورة اذ الحكم

بغيره انما هو كذا  
 كذا او الشئ كذا  
 كذا او الشئ كذا  
 كذا او الشئ كذا

قال الشيخ في الحاشية قال الشيخ  
 في المطالع فيقول ما ثبت في الخبر صدق  
 الخبر مطابقة للواقع كذا بعد ما اذا ثبت  
 ابع داوت اخبار كذا كذا في الواقع  
 ابع خارج حاصل بعد الاشارة الى ان  
 ذلك الخارج بخلاف ما ثبت في الخبر  
 لان الخارج لا يتحقق مطابقة اليه  
 الحاشية في اللفظ وهو اللفظ موجب له  
 في الخبر كذا كذا في الخبر



سراعتا دانه كاذب باعتبار عدم المطابقة للواقع كما اذناه بل باعتبار عدم  
 الاعتقاد ولم يقل احد بان مفهوم الجملة الجزئية شيئ سوى النسبة ونقطة  
 اوليت برافعة اوليت برافعة والوجه ان اليعلم يحكم بان مفهومها  
 ليس شيئا سوى ذلك بل مفهومها كذا خبر لا يخطر بغير المستوعبة والى بقية البال  
 اتم فذلك المدعى غير مسموعة وليس في ذكره فرعية الحاشية ما يصلح لولا  
 لاسمع انما في مقام المنع كما لا يخفى ولو فرض انه بعض مكنى كذا خبر طاهر كذا  
 المفسر يقر به بعض كذا سوا الحاشية فذلك الجرح يمكنه بالحقيقة فربما خبر  
 احدهما صادق وكذا خبر كاذب ان كان المراد من المستوعبة مجرد كونه حكما  
 عنه فالجرح كذا خبر اليعلم متحقق هذا وقد اجاب بعض الفضلاء المعاصرين  
 عن الاستدلال المذكور بوجهين احدهما مع العلم لا يمكنه ان يكون عليه  
 وفيه كذا لم يستدل في الخبر لان العلم لا يثبت الاظهر ان العلم يمكنه ان  
 يكون عليه فيظهر حال الحاشية القياس عليه وهو كما مر وثانيها ان النسبة  
 ليس برصيد المجتهد بل الخبر اللفظي منه مظهر المقلد او علمه يحصل  
 التصديق فنفسه اذا لا شك ان نفس يصدق المجتهد ليس يتوقف عليه  
 الحكم اذ يمكنه ان يكون المجتهد فاسقا كذا بالخبر لا يخفى اعتقاد وتوقف المقلد

عند الله دانه لا يخبر عن غير اعتقاد وعند ذلك يتحقق الحكم النسبة مع تصديق  
 في الواقع فعلمه انما هو تحقق الحكم مظهر المقلد يحصل التصديق فنفسه  
 مع الخبر اللفظي المجتهد مع لا يلزم منه شبه الدور اذ لم يكن تصديق المجتهد الحكم  
 عليه الحكم بل انما يقارنه في بعض الصور بدون توقف لافاد فيه وفيه ان  
 نظيره بوجه احدها ما مر انما في خبر كذا المستدل في الخبر دون العلم بانه  
 اذ لم يكن له كونه شيئا سببا وموجبا لا مظهر ان لا يجعل النظر بذلك شيئا  
 منا لا يتحقق ذلك كما مر انما اذ لم يكن له كونه سببا ليقول انما  
 فلا من جعل النظر بهما مظهر انما في خبر كذا مكنى في الواقع  
 صالحا بسببه شيئا واجبا اذ كان او خفيا لا يمكنه كذا طاهر عليه بكونه  
 الجزم غالبا بقية بقية المكنى انما في الخبر به قايما مقامه ليرتب عليه اعتقاد  
 فركزه الاحوال تحققة بوجه في بعضها ليس بخبر بخت اذ لم يغير النظر  
 مقامه فانه يغور مقتضاه فكثر احوال او جميعا وبذلك يغور المصلحة  
 الكثيرة ووجه المقدمة طاهرة جدا فنظر التأمل في كذا تصانف وحق تقول اذا  
 لم يمكنه ان يكون تصديق المجتهد عليه الحكم وسببها فلا من جعل النظر به  
 منا طاهر كما ذكرت انما انما في خبر كذا مكنى كذا مظهر العلم بالاشك ان

لن يتحقق  
 المجتهد



٢٥١  
 كونه مراد المستدل في العلم بالحكم الاصل باصطلاح لا يمكنه ان يكون  
 الاصل لان العلم بالحكم لا يمكنه ان يكون غير علمه بالحكم الاصل وهو  
 فرد هذا الفاضل المجتهد في المجتهد لان كان تصديقه بالحكم الاصل فهو  
 خارج عن البحث وليس الكلام فيه قطعاً ما تعرض له من غير قطعاً عنه  
 كان تصديقه بالحكم الاصل في قول المجتهد في المجتهد امر متعذر  
 استحالة المقلد فلا يمكنه تعلق نظره المقلد بوقوعه وكذا تصديق المقلد  
 بتصديق المجتهد ايضاً في نفسه مع قطع النظر عن استحالة متعلقه فلم  
 يتحقق في الواقع فلم يحقق الحكم ايضاً لانه شرط ما هو المفروض اما بيان استحالة  
 تصديق المجتهد فلان سبب الحكم على هذا التقدير الخبر اللفظي الصادق  
 مع نظره المقلد بظنه بالحكم فما لم يحصل له العلم او الظن بحصول نظره المقلد  
 بظنه بالحكم لم يحصل الظن بالحكم البتة اذ لا سبب له سواء بالظن ونظنه بظن  
 المقلد بظنه ايضاً لا يمكنه ان يحصل الا بالظن بسبب سبب المقلد  
 المجتهد بظنه بسبب المجتهد وهو نظره المجتهد بظن المقلد بظنه كما ذكرنا  
 فظنه بظن المقلد بظنه انما يحصل ظنه بظن المقلد بظنه بظنه  
 بظنه وبهذا الية الكلام لا غير النهاية وبهذا الكلام فرمان استحالة ظن

المقلد  
 المقلد بظنه المجتهد لان ظنه بظن المجتهد بالحكم انما يحصل بالظن بسبب سبب  
 بظنه بالحكم والظن بهذا الظن ايضاً لا يمكنه ان يحصل الا بالظن بسبب سبب  
 في الظن به في فان قلت سبب حصول ظن المجتهد بالحكم وان كان منحصراً  
 في ظنه بسبب الحكم وهو نظره المقلد بظنه بالحكم كما قوت لكنه لا يتم ان  
 بسبب الحكم منحصراً بظنه بسبب السبب على ما ذكرت بل يمكنه ان يحصل  
 باعتباره اذ اخبره بالحكم وهو واثق بعد الله اذ لا شك ان كل من يخبر احد  
 بشئ بعد الله يخبر بحصول الظن بان الخبر له طان بانه يعتقد بالخبر وان  
 هذا الخبر انما صدر من علم او ظن لا من غير اعتقاد ووجهه في العدالة النافعة  
 عن خبره خارج عن اعتقاد فمع اعتقاد العدالة لا بد ان يعتقد عدم كجبار  
 عن اعتقاد فيعتقد ان ما شئ من اعتقاد واذا كان الخبر معتقداً بان  
 الخاطب يعتقد عدالة يعتقد ايضاً انه قد حصل له اعتقاد بان خبره  
 صادر عن كاعتقاد وهو بطلان قلت ما ذكرت انما هو فيما اذا اخبر عدل  
 يجوز الخاطب المعتقد عدالة انه لم يحصل له العلم بمضمونه بسبب كجبار  
 لا يعلم بعينه او يعلمه ايضاً لكنه يجوز حصوله بتجوز ارجاء في الصورتين  
 واما فيما يخصه في غير كلام كذا اذا تعرض له المجتهد عند خبره المقلد



المقلد  
بظنه

بمضمون الخبر بل انما يحصل له الاعتقاد بعد سماع المقلد للخبر وحصل ظنه  
بظنه بالحكم كما عرفت به والمقلد ايضا عالم بهذه المغفرة فالمقلد عنه  
سماع الخبر المجتهد عالم بانه غير عالم بمضمون الخبر لم يعلم ظنه بظنه ويعلم  
ايضا انه ظنه امر باطن لا يمكن له ان يطلع عليه المجتهد الا باعتبار الظنه  
بسببه فلم يحصل له الظنه بخبر المجتهد وثوقه بعد ان علم ان  
الحكم والمجتهد ايضا عالم بهذه المغفرة فلم يحصل له الظنه بظنه المقلد بظنه  
فان قلت يمكن له خبر المقلد بظنه فيحصل له الظنه بظنه باعتبار  
وثوقه بعد ان المقلد يقطع الشرقة في ان اولي فلان العالمين  
بالاجتهاد لم يقولوا ان بعد اخبار المجتهد بالحكم لا يلزم خبر المقلد مع ذلك  
بظنه بظنه المجتهد حتى يحقق الحكم بل الموجب لتحقيق الحكم عندهم هو اخبار  
المجتهد بظنه بعد ان قطع سواه كان المقلد عادلا او لا وسواء  
بظنه بظنه المجتهد او لا واما ثانيا فلان هذا الخبر المقلد اما ان يكون  
كاذبا البتة او لا وعلى كل حال لا عبرة به وكيف المجتهد ايضا عالم بالمال البتة  
وعلى الثاني فاما ان يكون صدقه باعتبار ان المجتهد لما كان يظن ان  
صادق القول فعند سماعه هذا الخبر يظن ان صدق ان ظنه بظنه حاصل في

بظنه بالحكم

خبر

بظنه بالحكم فيظن بالحكم فيحصل المقلد ايضا بظنه بالحكم فيصدق الخبر  
القبيل المتقدم وهو بطلان هذا الخبر انما يمكن فيما اذا لم يكن الظاهر  
بحقيقة الحال كما في المثال المفروض اما مع علمه كما في المثال فانه لا وجه له  
عند التأمل واما ان لا يكون صدقه بهذا الاعتبار فيعود اليه المذكور فتدبر

اما بعد فقد رأينا فيما كتبتم لدفع  
شبه الدور في نفيات عجبية وتحقيقات بدعية نقل عن بعض اهل زمان  
اولى كاتبنا المميز للقضية الباب حتم حتم شكرت من علم الجليل  
وادعت افادكم النبيلة ونحيط بالبال انما عرض محمدا عليكم فترويج  
المطلب النكا واصلاح البيان الفاسد له مغفرة التابعية ثم من ان  
يخفى على الطلبة او يتغافل عنه من له في التدقيق والتحقيق الغلبة وهو  
المذكور في كتاب التجريد والبيان في شرح المشهور الجدير وهو غير ما ذكرتموه  
من كراهة ومباين لما قصدتم به ايضا فانه شبه الدور في المثال  
قال المحقق الطوسي وهو تابع بمغفرة اصله موازنة في التظاير في ازال الدور  
انهم وقد بين الشرح الجدير بمغفرة الفرية وكما صالة اوله فيكون الشيء حكما



ولا يلزم على التابعية وليس بنفس مفهومها وإنه لو كان علم ما علمه للعلوم لزعم  
 كل علم حكاية للعلوم ولا يفرق بين الحكاية الحقيقية من الخبر سواء كان  
 صادقا أو كاذبا ولنزكان كاعتقاد الغير المبنيء سواء كان علما أو تقليدا  
 أو جهلا وكذا أو لا يميز بين نفس الحكاية بل هو شبه الحكاية وحكمه حكمها  
 فيما يخص فيه بديته بل يقول الحكاية الحقيقية من الخبر فإن الحكم هو الحكم  
 بالخبر بقصد كنهه وأما الخبر ما كان به لكنه تعلم بديته وله حكم حكم خبر  
 فيما يخص فيه وليعلم لم يقوم من دفع شك شبهته علم الواجب تقدير كاشفة  
 إنما اعتسوا ببيان تابعية العلم فلا يثبت جرائهم الكلام على ما يخرج من العلم  
 مع كاشفة لا تلخيص من التابعية الحاصلة في غير العلم أيضا فان تلخيصها  
 يمكنه الشيء الذي يحجز فيه المطابقة للواقع والامطابقة يجب لئلا يكون له  
 موازن هو اصله لئلا يكون مطابقا للواقع وهذا المصنف متحقق في المخالف  
 للواقع أيضا لأن صدق الشبهة لا ينافي عدم وقوع المقدم ولا يستبعد  
 يحمل عبارة التوجيه على هذا بان يراد بقوله في التطابق في صورة التطابق  
 وبالجملة هذا معين معقول متحقق بديته وكل خبر واعتقاد غير مبتدأ قد  
 يطلق التابعية على أهم من ذلك فهو التوقف وهو مناط استحالة التابعية

دون کاظم

دون كادعم من ذلك وفي التأخر الزماني وتعرف الفرق بينهما بحكاية  
الظهور بما حواه انه لا يتصور للممكن خبر كاذب عليه لان خبره لا يقع مع استلزامه  
التناقض يستلزم لم لا يكون حكماية كالصادق والتابعية ما فودة  
فكل حكماية وبها يمتاز المركب الخبر عن المركبات كذا خبر ولو عده  
الخصوصية التبرها بما راسبه الخبرية غير غير الخبر النسب خبرا على حدة  
للخصيصة لكان للخصيصة الخبر ولكن جميعها جواب مفهوم لمسه  
النسبة واقعة اوليت بواقعة نعم قد يكون الخبر الكاذب عليه لا امر  
لا يشترت مع الخبر تمام الحقيقة النوعية ولا يبعد الخبر صادقا لا كاذبا  
لم يحصل حقيقة الخبر التخصيص ولو توهمنا لا عرض ما يخطب بالباطل المناقشة  
فرساق صيل انا داكم البدئية فراسمال قياسا تم على الشرط انكم <sup>نظمية</sup>  
لطال الكلام وفات المرام ثم كلامه رفع مقامه وانت خبير بان  
هذا الكلام العبر الشارح المنيع المنال لما فيه من طهر الفاضل ووضوح  
سراطلاه غير محتاج للتعرض بالقييل والقال فلهذه هذا المقال  
كل شيء لا يستلزم وجوده  
رفع عدمه السابق فهو قديم اذ لو كان حادثا كان وجوده مسبوقا بالعلم

يعود اسمها / انتم اهلها منكم اهلها



فكان مستلزما لرفع عدمه السابق نصف اذا تمهده ذلك نقول بغير قيام لان  
لا يستلزم رفع عدمه السابق اذ لو استلزمه لاستلزم ذلك الاستلزام  
التي مقدم ذلك الاستلزام يستلزم عدمه وقد ثبت فيما مره نال عدم  
الاستلزام مستلزما للقدم واجيب عنه بان المستلزم للقدم هو عدم الاستلزام  
النفسي كمر والمستلزم للعدم هو عدم الاستلزام الفرضي ولا يخفى ما في فائدة  
يصدق قولنا كل شئ لو وجد لم يكن مستلزما لرفع عدمه السابق فهو قديم  
والتي يصدق قولنا لو انقصف شئ لم يكن مستلزما ما هو مقدم  
فمحصل الشبهة انما تمهده مقدمه وهو ان كل شئ لو انقصف لكان مستلزما صدق  
الشرطية الترسدية وهو قولنا لو وجد كان وجوده رافعا لعدمه السابق  
فدوسب لم اذ لو كان حاد كان مستلزما كان مستلزما لصد الشرطية  
منصف ثم نقول بانه لا يستلزم صدق هذه الشرطية والاستلزام مستلزما  
فكان عدم الاستلزام صدق هذه الشرطية مستلزما لعدمه فيصدق قولنا  
لو انقصف لكان لا يستلزم صدق هذه الشرطية كان معدوما مع ان قد ثبت  
في المقدمة المهمة انه مستلزم لدوامه وقدمه ولا يخفى ان على هذا لا يرفع  
الشبهة بهذا الجواب امثاله وهذا هو مراد صاحب الشبهة من المقدمة المهمة

المهمة

لان كل شئ

لان الاول مستلزم  
رفع عدمه السابق  
بما لو وجد لم يكن مستلزما  
مع عدمه لان كل شئ لو انقصف  
الانقصف بغيره مع عدمه  
فهذه العبارة بخلاف  
والثانية

لان كل شئ لو وجد بالفعال انقصف برفع عدمه السابق او كان له وجوده  
وكان مستلزما لرفع عدمه السابق او كان متصفا بالفعل بانه لو وجد لم يكن  
مستلزما وكذا لو لم يقدّم فانه لو كان المراد امثال هذه كسور فرفع الشبهة  
فرغية الموضوع والظهور والجواب ان شرط سبالي لانه لا منافاة بين كون عدم  
الاستلزام مستلزما للقدم فان اشقاء الوجود الخاص الحدوث بغيره لم يكن  
باشقاء خصوصية الحدوث وانما تحقيق الشافي لو كان اشقاءه باشقاء  
الوجود فقط ولم يزد ذلك فان اشقاء اللازم انما يستلزم اشقاء الملازمة  
بوجه ما ولا يستلزم اشقاءه بوجه خاص ولا شك ان المستلزم للاستلزام  
ليس هو الوجود حيث هو وجود بل الوجود مع الخصوصية والخصوصية فقط  
بناء على ان الحادث حيث هو حادث مصداق للشرطية المذكورة وهي  
قولنا لو وجد لكان وجوده مستلزما لرفع عدمه السابق وعلى التقديرين  
لا يلزم اشقاء الوجود المطلق فقط اما على الثاني فقط واما على الاول فانه  
بجزءه لم يكن اشقاءه باشقاء الحدوث فكان عدم الاستلزام مستلزما  
لاشقاء الحدوث اعني القدم وهذا لا ينافي المقدمة المهمة بل يقتضيها فان  
تقبل حاصل المقدمة المهمة لانه كان وجود خاص لم يكن مستلزما لرفع عدمه

سواء كان وجودا اوليا  
وجودا اخر الحاشية

هـ



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الأنبياء والمرسلين  
آلِهِ الطيبين الطاهرين  
الطاهرين

٢٥٤

المرحلة فذلك الوجود الخاص بخصيصته قديم مع انه لو كان وجوده  
لاستلزام لازم صدق قولنا لو لم يتصف بخصيصته وجوده لكان له وجوده  
مستلزما كان تلك الخصوصية مشقة هي في المقدمة المهمة يقتضيه  
الوجود الخاص الحدوث لو لم يتصف بهذه الصفة واستلزام الوجود الخاص الحدوث  
لزيد لرفع عدمه السابق مستلزم لعدم هذا الوجود الخاص لو لم يتصف الصفة  
المذكورة هي في ذلك استلزام شرط صدق شرطية منافية لشرطية خفية  
اذا كان المفروض مقدم الشرطين اجتماع النقيضين او اجتماع احد  
النقيضين مع لزوم كآخر لا يستلزم محالية هذا الشيء فان الشرطين  
المتنافيين اذا فرض مقدميهما اجتماع النقيضين او اجتماع احد  
لزم كآخر صادق وان نفى كآخر صدق قولنا كما كان حادثا قديما  
فذلك مع صدق قولنا كما حادثا وقد يافى لم يكن شئ لانه قديم ومنا  
ولا شك انه استلزام شئ للمقدمة الحق لا يورث المحالية والشرطية  
اللازمة لاستلزام وجوده لرفع عدمه وهو قولنا لو لم يتصف عدمه استلزام  
وجوده لرفع عدمه السابق فهو معدوم قد اخذ مقدمه هذا النقيضين  
الاستلزام بتقديم كآخر هو قولنا لو لم يتصف عدمه استلزام وجوده لرفع عدمه السابق  
فما من الكمال في الشرطين المتنافيين وجها قولنا لو لم يتصف  
المهمة القافية بالشرطية  
الاستلزام بتقديم كآخر هو قولنا لو لم يتصف عدمه استلزام وجوده لرفع عدمه السابق  
فما من الكمال في الشرطين المتنافيين وجها قولنا لو لم يتصف عدمه استلزام وجوده لرفع عدمه السابق

المرحلة فذلك الوجود الخاص بخصيصته قديم مع انه لو كان وجوده  
لاستلزام لازم صدق قولنا لو لم يتصف بخصيصته وجوده لكان له وجوده  
مستلزما كان تلك الخصوصية مشقة هي في المقدمة المهمة يقتضيه  
الوجود الخاص الحدوث لو لم يتصف بهذه الصفة واستلزام الوجود الخاص الحدوث  
لزيد لرفع عدمه السابق مستلزم لعدم هذا الوجود الخاص لو لم يتصف الصفة  
المذكورة هي في ذلك استلزام شرط صدق شرطية منافية لشرطية خفية  
اذا كان المفروض مقدم الشرطين اجتماع النقيضين او اجتماع احد  
النقيضين مع لزوم كآخر لا يستلزم محالية هذا الشيء فان الشرطين  
المتنافيين اذا فرض مقدميهما اجتماع النقيضين او اجتماع احد  
لزم كآخر صادق وان نفى كآخر صدق قولنا كما كان حادثا قديما  
فذلك مع صدق قولنا كما حادثا وقد يافى لم يكن شئ لانه قديم ومنا  
ولا شك انه استلزام شئ للمقدمة الحق لا يورث المحالية والشرطية  
اللازمة لاستلزام وجوده لرفع عدمه وهو قولنا لو لم يتصف عدمه استلزام  
وجوده لرفع عدمه السابق فهو معدوم قد اخذ مقدمه هذا النقيضين  
الاستلزام بتقديم كآخر هو قولنا لو لم يتصف عدمه استلزام وجوده لرفع عدمه السابق  
فما من الكمال في الشرطين المتنافيين وجها قولنا لو لم يتصف عدمه استلزام وجوده لرفع عدمه السابق

فذلك الوجود الخاص بخصيصته قديم مع انه لو كان وجوده  
لاستلزام لازم صدق قولنا لو لم يتصف بخصيصته وجوده لكان له وجوده  
مستلزما كان تلك الخصوصية مشقة هي في المقدمة المهمة يقتضيه  
الوجود الخاص الحدوث لو لم يتصف بهذه الصفة واستلزام الوجود الخاص الحدوث  
لزيد لرفع عدمه السابق مستلزم لعدم هذا الوجود الخاص لو لم يتصف الصفة  
المذكورة هي في ذلك استلزام شرط صدق شرطية منافية لشرطية خفية  
اذا كان المفروض مقدم الشرطين اجتماع النقيضين او اجتماع احد  
النقيضين مع لزوم كآخر لا يستلزم محالية هذا الشيء فان الشرطين  
المتنافيين اذا فرض مقدميهما اجتماع النقيضين او اجتماع احد  
لزم كآخر صادق وان نفى كآخر صدق قولنا كما كان حادثا قديما  
فذلك مع صدق قولنا كما حادثا وقد يافى لم يكن شئ لانه قديم ومنا  
ولا شك انه استلزام شئ للمقدمة الحق لا يورث المحالية والشرطية  
اللازمة لاستلزام وجوده لرفع عدمه وهو قولنا لو لم يتصف عدمه استلزام  
وجوده لرفع عدمه السابق فهو معدوم قد اخذ مقدمه هذا النقيضين  
الاستلزام بتقديم كآخر هو قولنا لو لم يتصف عدمه استلزام وجوده لرفع عدمه السابق  
فما من الكمال في الشرطين المتنافيين وجها قولنا لو لم يتصف عدمه استلزام وجوده لرفع عدمه السابق

وهو الوجود

وهو الوجود الحدوثي لزيد مع لزوم النقيض كآخر وهو معدوم استلزام  
حاصل الكلام انه استلزام الوجود الخاص لزيد وهو الوجود الحدوثي لرفع  
عدمه السابق مستلزام لاستلزام ذلك الوجود الخاص الحدوثي لذلك  
الرفع فكان عدم استلزام الوجود الحدوثي لرفع عدمه السابق مستلزما لا شفا  
الوجود الحدوثي وهذه المقدمة حقة وتقتضيه المقدمة المهمة وهو عدم استلزام  
الوجود الحدوثي لرفع عدمه السابق مستلزام لعدم ذلك الوجود الخاص  
ايتم حقه لانها بمنزلة قولنا لو لم يتصف الوجود الحدوثي بالقديم فالوجود  
الحدوثي منفرد ولو لم يتصف الوجود الحدوثي بالقديم فالوجود الحدوثي قديم  
وكلاهما صادقان ولو نفى شئ صدق الشرطين المتنافيين اذا  
اخذ مقدميهما اجتماع النقيضين ونحوه بان يبق لما جاز استلزام الحج  
فذلك يجوز له لا يمكنه القديم الحادث مما شفر عنه الحدوث او ثبت له القديم  
فان الكل لما كان محالا لا يمكنه عدم تحقق الجزء فرضه منعا عن المقدمة  
المهمة وهو قولنا كل ما ليس وجوده مستلزما لرفع عدمه السابق فهو قديم  
بحيث يشمل الوجود الحدوثي المتصف بهذه الصفة فمثل اشياء  
كلها لرفع مقامه وفيه نظر في وجه احد انه قولنا فانه يصدق قولنا

فما



أخذ

قوله واليه مما لا حاجة اليه وكلامه سهل وثانيها انه ما ذكره في محصل  
استلزام صدق الشرطية مستدركا بذكر اخذ صدق الشرطية فقط كما  
لا يخفى وثالثها انه قد لا يخفى انه على هذا لا يندفع الشبهة بهذا الجواب  
امثاله غير مسلم بل يمكنه ان يجعل هذا الجواب جوابا عن هذا التقرير ايضا كما  
يظهر من نفا عياف كلامنا في اجوبة الشبهة في مقامات العمدة لذلك  
والعجب ان لم ينقطع بان هذا الجواب يمكنه ان جاء بما ذكره اخره منع  
المقدمة المهمة باء في الشكات فيجوز جميع التقريرات كما لا يخفى واربعا  
لانه ما ذكره الجواب ان شرطه بانه لا يمكنه ان لا يشبهه الشرطية في الجواب  
وهو لا نعم يمكنه توجيه بوجه يمكنه مقابلا لما ذكرناه في المقالة لكنه الظن  
انه غافل عنه اذ لو فطن به لما احتاج في جواب التقرير المذكور آخر  
على تغير الجواب في هذا الجواب على الوجه الذي وجهناه وجعلناه مقابلا  
للشبهة يصلح جوابا لهذا التقرير كما يظهر من نظرية كالذي  
انه لضعف هذا الجواب وان كان دفعه بما دفعناه به في الرسالة غير لا جوابا  
آخر وفيه بعد وقامها لانه ما ذكره في الحاشية في بيان فائدة المرتبة كما  
من الجواب لا يحصل له اذ لا يندفع في الشرطية ولا وجه له لان هذه المقدمة

قد اثبتنا صاحب الشبهة

لعل

قد اثبتنا صاحب الشبهة وبناء الكلام عليه فاذا كان باطلا لم يضر الجواب  
تقرير الشبهة بخلافه بان يبيح الاستلزام في دفع العدم السابق لكان عدم  
الاستلزام مستلزما لعدم مع ان العلم قطعنا له لا علاقة بين عدم الاستلزام  
والقدم بهذا ثم لا يخفى انه يصلح تقرير الشبهة بالتمسك كاول خبر دون رتبة الجواب  
كاول من دفع عنه وهذا الجواب كما في مثل على الحاشية بزعم هذا الفاضل  
فثبتت الشبهة بجهلنا على زعمه سادسها انه في الحدس مع قطع النظر عما  
ذكرنا لا يحصل له ايضا اذ اى علامته استند يمكنه احدهما عدم اللازم ولا في  
عدم اللازم وهو لا مع لزوم الجواب كغيره ايضا ليس كلامه الا لاكت الا في قولنا  
لو لم يكن الوجود الحدوث مستلزما لدفع العدم السابق متفاد ليلت العدة  
اذا اذ وهو لا وسابعها انه الظاهر قوله فان الشرطين المشافيتين  
اذا فرض ان صدق الشرطين المشافيتين منحصرا فيما في حدس  
اذا المقدم اذا كان محال اى محال كان يمكنه صدق الشرطين المشافيتين  
بل من البين انه لا مكان كاذم هذا التمسك ليس لا محالة المقدم وله الخصوصية التي  
ذكرنا لا يدخلها في كذا لا يخفى مع انه جعل القضية كاذمة جعل ما ذكر  
لا يحسن شيئا كما اثرنا عليه ما يظهر بان كل من فاضل وثانيها انه المنقشة

لعل



التي ذكرها آخر اسما وادها بالثبوت الزم في اثنين الشطين وبنى الشطين عليه  
 لا استحالة في صدق اثنين الشطين لان مقدمهما في كمالها متساوية  
 بحوزة لا يصدق خارجة عن كادها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 من فرض يقضي الصغر ليس في الشطين في الشطين استدل عليها بنحو كمالها متساوية  
 بصدق دفع الشطين في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 من دون الشطين في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 انه قد وقع من كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 وكذا في العبارة التالية له فتدبر  
 اذا كان ميزان معتدل الكفتين وضع في احد الكفتين شي ثقل فلا  
 يتخفف كمال الكفة ويرتفع كمالها في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 وتكثفت كمالها في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 ولا تكثف من كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 اذا اختلفت شطين طرفيه في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 اشد ميلها الى المركز في النصف المتخفف منه في كمالها متساوية في كمالها متساوية

والسبب في

سراج  
على  
دايرة

والسبب في ميل المرتفع الى كل نقطة يفرض فيه ميل لا نقطة في كمالها متساوية  
 كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 المنخفض من محيط كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 مساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 خارج الدائرة في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 المركز في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 مختلفتين في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 آه آه الخط الاصل بين الخطين في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 تقاطع الخط المتصف مع الخط الاصل بين الخطين في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 خطه في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 فلتساو قوسه كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 روي متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية  
 مثلثي راجح في كمالها متساوية في كمالها متساوية في كمالها متساوية





يترك تساوي خطي  $\alpha\beta$  ولتساوي المثلثين كل نظيره ومثل هذا البيان يترك  
 اضلاع مثلث  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  وزواياها كل نظيره ولما ذكرنا وتساوي الزاويتين  
 المتقاطعتين في الخطين المتقاطعتين يترك تساوي  $\alpha\beta$  و  $\alpha\delta$  و  $\alpha\gamma$  و  $\alpha\epsilon$   
 كما مضى في ادبته  $\alpha\beta$  و  $\alpha\delta$  انهما زاوية  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  في الاساق فيجب ان زاوية  
 $\alpha\beta\gamma$  اذا انفك لزاوية  $\alpha\delta\epsilon$  كانت اصغر فاجتنب في زاوية  $\alpha\beta\gamma$  من  
 من زاوية  $\alpha\delta\epsilon$  كما في زاوية  $\alpha\beta\gamma$  يساوي مجموع زاويتي  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  غير مجموع زاويتي  
 $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  فيكون مجموع زاويتي  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  فيكون مجموع زاويتي  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$   
 $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  فيكون مجموع زاويتي  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  فيكون مجموع زاويتي  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$   
 اعني  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  اردناه وبوجه آخر زاوية  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  الخارجة من مثلث  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$   
 مجموع زاويتي  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  من مثلث  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  الخارجة من زاوية  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$   
 من مثلث  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  فيكون مجموع زاويتي  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$  فيكون مجموع زاويتي  $\alpha\beta\gamma$  و  $\alpha\delta\epsilon$   
 منه وبمثل هذا البيان يمكن اثبات هذه المقدمة اذا وصلنا الى  $\alpha\beta\gamma$  ثم نقول  
 اذا انصف خط  $\alpha\beta$  ونقطه  $\gamma$  واخرجنا على تلك النقطة خطا لا مركزه  $\alpha\beta$   
 الدائرة كان قاطعا للقرس  $\alpha\beta$  على نقطتي  $\alpha\gamma$  و  $\beta\gamma$  ونفرض ان نقطتي  $\alpha\gamma$  و  $\beta\gamma$   
 يفرض على خط  $\alpha\beta$  وكان الخط الخارج منه لا مركز الدائرة ما را على الخط

الصغير انفسه  $\alpha\beta$  ونقطه  $\gamma$  على الخط  $\alpha\beta$  ونقطه  $\gamma$  على الخط  $\alpha\beta$  ونقطه  $\gamma$  على الخط  $\alpha\beta$   
 حكم نصف الشاهين و  $\alpha\beta$  في مثلها لا مركزه  $\alpha\beta$  في مثلها لا مركزه  $\alpha\beta$  في مثلها لا مركزه  $\alpha\beta$   
 انه لا يجر فيها اذا وقع احد  $\alpha\beta$  في الشاهين بحيث صاعده او اطلق فانه يميل  
 هذا المخرج كما سفل في مثل  $\alpha\beta$  كآخر ويرد كما في المثال المذكور ولا يتجه  
 هذا الجواب يظهر منه ان الزاوية ليست في  $\alpha\beta$  اذا نقول ان الزاوية  $\alpha\beta\gamma$  اذا  
 غلب احد نصف الشاهين على النصف كآخر فيمجد ذلك تخفض ويرفع النصف  
 كآخر وتنبه الكفة فيكون الزاوية  $\alpha\beta\gamma$  الكفتين كما هو في كلامه في  $\alpha\beta\gamma$  لا في  $\alpha\delta\epsilon$   
 فيانه خلاف الواقع اذ لو وضع في احد الكفتين شئ ثقيل ولم يضع في  $\alpha\beta\gamma$   
 شئ فترفع الكفة الى الية ويكون نصف الشاهين الذي عليها مرتفعا عما  
 على النصف كآخر في الميل على  $\alpha\beta$  هذا الفاضل مع انه لم تخفض ولم تنبع  
 الكفة واما ان يرد انه اذا غلب على النصف كآخر وكان الكفة الترتيبية  $\alpha\beta\gamma$   
 مساوية للكفة كآخر وما فيها  $\alpha\beta\gamma$  تخفض وتنبه الكفة في  $\alpha\beta\gamma$  اذا وضع  
 في احد الكفتين شئ ثقيل بقدر من مثله فتخفض تلك الكفة وترفع  
 كآخر بمقدار خاص ثم اذا وضع في تلك الكفة المرتفعة بقدر  $\alpha\beta\gamma$   
 مثله تخفض تلك الكفة وتساوي كآخر في  $\alpha\beta\gamma$  كما في المثال المذكور



نقلها

واروح الهم بطريق كراو اذ صورة المساواة اذا قيل ان كان كجبتا  
 عليه من كارتفاع وكانخفاض ففصورة غلبته المنخفضة يكون البقاء اوله  
 فاذا كان المراد كما ذكر في الجواب في الدرس كراهه فلا بد ان يكون من كارتفاع الشغل الذي  
 يحصل للنصف المرتفع من الشا بين بسبب ارتفاعه بالنسبة الى النصف كآخر  
 يعادل ثلثه اربع من كارتفاعه عليه باكثر من كارتفاعه المنخفض المرتفع وترفع  
 كآخر وهذا شيء عجيب فكيف من كارتفاعه كل الشا بين قد يكون بقدر  
 متفرقا مثلا فكيف صار ثقل واحد نصفه على كآخر باكثر من المذكر  
 اذ يعرف ثلثه اربع من كارتفاعه وعجيب من كارتفاعه الحاصل كارتفاع المذكر يعادل  
 ثقل الميزان ثلثه اربع من كارتفاعه ولا يعادل في موضع آخر وعشرون مثلا يانه  
 انه اذا اخرجنا الشا بين من الميزان وضربنا احد اثنى عشر بجزء بقدر عشر  
 من مثلا وعلقناه في الهواء فلا شك اننا نحقق نصفه الذي هو ثقل ويرفع  
 كآخر وقد يصل ارتفاعه الى الحد الذي كان في الميزان يعادل ثلثه اربع من كارتفاعه  
 ولا يعادل في ثقل النصف كآخر الذي بقدر عشر من كارتفاعه ويرفعه ونحقق ذلك  
 النصف كآخر الميزان والهم اذا غلبت هذه الكفة المنخفضة على الكفة اخرى  
 فكان يجب ان ينخفض حشر تبارك الكفتان فلم ينخفض بقدر ما توقع الا ان

فر

يقا ان كان

نقلها  
نصفه

يقا ان كان ينخفض فينقص ارتفاع النصف الثاني الذي عليه النصف كآخر  
 يصل الى حد يقا ومن ثلثه اربع من كارتفاعه ولا يزيد عليها فيقف لتعادل الكفتين في هذا  
 ثم اتوا من ارسات شغل في هذا الفاضل اذا تخيل فيهم بسبب كارتفاع النصف المرتفع  
 من الشا بين بحيث يكون كل نقطة من باطل نقطة من قوس محيط دائرة على كآخر  
 كمثل القوس من قوس قوس في كل نقطة من النصف المنخفض نقطة منها  
 سببا لزيادة ثقله وثقله بميل بالنسبة الى النصف كآخر كان تخيل ان اذا كان  
 كمثل ثقله لا يكون ثقله على القوس الصغير ولو زرع ثقل النصف كآخر على القوس  
 الكبير على ما قلنا عنه بعض فذلك كمثل كارتفاعه في كراول مجتمعا في الشا بين متفرقا  
 او كان كارتفاعه اشخاص متقاربة وكجذب النصف كآخر اشخاص متباعدة وكل  
 هذا ان محض كارتفاعه او تخيل من المعادق في كراول اقل منه في الشا بين لان قطعة  
 الهواء الذي منه وبين كراول من قوس قطعة الهواء الذي منه وبين كراول  
 باعتبار التفاوت بين القوسين وهذا مع انه خلاف ظاهر عبارة بيرد عليه  
 المعادق هو الهواء الذي اذا اصبحت كان ذلك الهواء في الطريق وظن ان تفاوت  
 بين النصفين في المعادق بهذه المغة وليس تفاوت القوسين المذكورتين لا  
 يدخل في تفاوت المعادقين وهو لو لمع انه من اجل البديهي ان كان



شعير

تفاوت بهذا الاعتبار فلا يكون في الشا بين الذي مقدار ذراعين مثلاً  
 بل شعيرة أو نحو ذلك فجعل مثل هذا التفاوت مقابلاً بل غالباً على نحو ذراعين  
 ثقيل لا يزيد من ان طبع سليم على انه لا يبعد له في قوم هذا التفاوت بل  
 ينبغي الزيادة التفرقة للهواء المجاور للنصف المرتفع باعتبار طول مسافتها  
 وله في قوامه ايقرب النصف المنخفض من المركز بناء على ما قروه من ذلك القريب  
 من المكان الطبيعي المستقيم المائل وهذا لا بد منه كان على سبيل كاهل والجانب  
 كيفية كاهل ولا يضره لكنه الفرض التنبه على عدم الجرم والقطعة البقية كجمل  
 التفاوت المذكور ليحتمل الظاهر لا بد من وقوع كاهلين في بعض الاحوال مع ان يجد  
 انه لا يتواءم في شيء من الاحوال هذا واول ايقار اذا اخذ من طرف النصف من  
 الشا بين اقل من النصف بحيث يكون القوس المماثلة له في الدائرة المذكورة  
 اصغر من القوس المماثلة له في النصف كاهل في النصف ان ينعني له يمكن  
 نقلة ازيد من الثاني على ما راعى هذا الفاضل فلم لا يكتف بزيادة الشا بل وقيل انه  
 وله كان القوس المماثلة له اصغر من القوس كاهل في النصف لما كان الباقي ازيد من  
 النصف وهو اقل منه فلهذا التفاوت وجه ذلك التفاوت وغلب عليه نقول ماخذ  
 من هذا الطرف ازيد من النصف بحيث يزيد ثقلاً باعتبار زيادته على النصف

الشغل الذي

المقدار

الشغل الذي يحصل للطرف كاهل باعتبار تفاوت القوسين ونقول ان لم يكن  
 كاهل فلا بد بالآخر من القول ان الشغل ينقص بطبيعته اذا كان احد النصفين  
 النصف كاهل بميل لا ذلك النصف والحاصل ان طبع الشغل ينقص من ازيد  
 النصف بالنصف كاهل لا يزيد ولا يقل من كاهل في الشا بين فذلك معلوم بالواقع نقول اذا  
 اشر الكاهل كاهل مثل هذا القول فلم لا بد من القول ان الشغل ينقص بطبيعته اذا كان  
 طرفاه متساويين لانه يقيف متدياً اذا لم يكن مانع كان هذا السهم الحافض  
 الرئيس النصل اذا مر من الهواء فانه يرجع معترضاً ونحو ذلك فاذا ان الشا بين  
 لما كان طرفاه متساويين فعند تخليته بطبيعة الفرض المذكور في الشا بين كاهل  
 الاستواء من دون حاجته لا تخشع هذا الوجه الثقيل الذي لا معقولية له ولا محمل  
 له قطعاً ثم اقول الصواب في جواب كاهل الشا بين قد عرفت ان الشغل اذا كان  
 طرفاه متساويين يقوم متدياً فالميزان كانه ثقيل طرفاه الكاهلان فعند استواء  
 بميل لا استواء لانه لم يكن مانع وعند زيادة احداهما بميل اليها بقدر الزيادة  
 كيفما كانت فاقنع بهذا ولا تطلب ما يزيد عليه فان الفهم من الاصل اليه  
 فافهم اذا بسط حجج كاهل كارض فلا يكتفي ان لا بد من مراعاة  
 الهواء الذي في الطريق حتر بمكة البسيط واللا بد من التداخل المحي وزيادته الهواء

المقدار



بطريقين اما بطريق الطريق ولما بالكشاف وكلاهما لان طرفيها  
 الجوانب الطرفين جميعا بان تحركت بعضه لا طرف من الجوانب بعضه كما خرج  
 الطرف الآخر فان كان على طرف فلا يمكنه ان يتحرك جزءا من الطرف  
 ذلك الطرف حتى يمكنه جزءا آخر لئلا يلزم الحلقاء وهكذا فيلزم لا تتحرك الا في  
 مكان اتم حركته فيكون الجوانب البسط في مكان ما ليسا دائما وقس عليه حال الطرف  
 الطرفين ايتم والاصل ان يلزم في القوتين اما الحلقاء او بقاها الملاء دائما وكل  
 حلقا والاشارة كما غماض عن ان يتبعه فيجعل الهواء الذي ليس في موضع الكشاف  
 مقدار زرع او في سجين بل بعد معتقد ذلك القول وجه كارض بقول الكشاف  
 كاهوية المكشاف لا ما يؤول حالها آخر كما لا يعدم بالمره وهو مخالف لقولهم  
 او يخرج وتعرفت حال الطرف فيلزم له لا يمكنه وصول الجوانب كارض وهو  
 والجواب ان المكشاف يتحرك ويتحرك ايتم بحيث يمكنه الحركة ان معا ولا يتم  
 استعماله لان الكشاف في جهة العمق والتخلل في جانب العين باليسار  
 وبالكشاف يراى الجوانب من طريق الجوانب البسط والتخلل يخرج من  
 الجانبين ويتحقق عمقه شيئا فشيئا حتى يفيض من دون لزوم محدود ولو  
 فرض انه يستبعد احد وقوع الكشاف والتخلل مع زمان واحد او جملتنا

لنقول

لنقول انه يخفى حجمه جهة العمق ويبرز جهة العين واليسار دون  
 وتخلل وذلك بان يخرج شيئا فشيئا حتى يفيض من دون لزوم محدود ولو  
 الهواء وفتحة العين حتى يمكنه وصول الجوانب كارض وهو حلقا  
 لان الحركة ليس لها لئلا يخرج كالحركة ليس لها اول بل ليس لها الا ان هو ابتداء  
 زمانه وان هو انما له ولي في شيئا منها جزءا جزءا الحركة بل الحركة متعقبة  
 فيها ولا تسمى كاشياء هو ان الوصول في حلقا بين ولا هو آخر حركته بل يخرج  
 ويمكنه محال وكل ان يفيض قبل هذا الا ان يمكنه من الجوانب كارض مسافة ويجري  
 الجوانب بالتدريج ويخرج الهواء الكاشف بالتدريج صور ما في الوجهين فان قلت  
 هذا يمكنه لئلا يبقى كذا الكشاف ايضا فيكون في دفع الكاشف اذ كل الكاشف  
 يتحقق شيئا ويجعل المكشاف ويمكنه هو الجوانب وكذا لا يمكنه كارض ليس  
 هو آخر اتم الحركة كما قدرت حتى يبقى لئلا يفيض كاشف لا بد لئلا يفيض  
 الهواء المكشاف او يخرج دفعه وكلاهما حلقا قلت فرق بين الحالين  
 بمرية اذ بعد ما سلت لئلا الهواء لا يخرج حلقا بل يتحرك لئلا لا  
 المسافة كان الهواء موجودا كثيرا فاما تغلغل ذلك الهواء اعدم ام خرج  
 بغير تكشاف وكل هذا كالموردج وشفا شيئا فشيئا لا لئلا لا يتحقق شيئا

لنقول



آن الوصول ليس بمسحوق بجلت اذا قيل بالخروج لانه يتصور في الترتيب  
 وينقص شيئا فشيئا حتى لا يبقى شي من دون لزوم محذور كما عرفت وقد  
 علم ان كماله يوجد في كل واحد من هذه الارض لا ينطبق تماما عليها  
 حتى لا يزداد المحذور بل يتبعه مورا وفساده ط كذا في هذا بديهة الفطنان  
 الجرح على كل ارض حين الوصول من دون ترتيب آخر ونضع ايدنا او حمارنا  
 آخر على كل ارض من دون اعوجاج قطع مع انه كيف في اجزاء الشبه وصول  
 ان يزداد نقطة لا ارض ولا اجتماع وصول قدر كثير كما لا يخفى ووجه الابدان  
 في كل ارض لا يصل الى ارض يصل بنقطة منه وخط ثم ينطبق تدريجيا  
 فحذا حتى ينطبق كل على كل ارض حتى لا تعود الشبه وبطلانها اظهر من ان  
 يخفى بل انما لا ينفع في رفع الشبه بل لا بد من الترام انه يصل نقطة  
 او خط منه لا ارض ويقتصر على ذلك الوضع او يخفى شيئا لكنه لا يصل الى  
 ارض ولا يقول الا اوجهه فخط فثبت ولا تحفظ اذا كان  
 اكثر اهل بلد مسلم وبعضه كافرا علمنا بذلك ولكن لم نعلمها باعيانها في كل  
 مناهل اهل تلك البلدة نظرية انهم مسلم بناء على الظاهر تابع للاسم لا على  
 اما نعلم قطعا ان بعضه كافر وهذا الظاهر وروشته من المعلوم قطعاً

لنظره السلام مفاد يقين الكفر فلا يجوز ان يجمع في محل واحد الكفر والعق  
 يتركب اجتماعهما بانه الكفر في كل واحد من اهل البلد قد تعلق به ظن الاسلام بانه  
 ونعلم قطعا ان بعض اهل البلد كافر وذلك البعض لا يخرج في الواقع  
 ملك كافر او قتل في تعلق به ذلك اليقين في الواقع قد اجمع فيه ظن  
 سلام ويقين الكفر معك والجواب بان اليقين يتعلق بكفر احدكم  
 لا على اليقين والظن يتعلق بسلام المعين غير صحيح اذا المتيقن ان  
 معين او لا مع كفر الغير المعين وهو خطأ والصواب في الجواب  
 لنزول لا شك لنظره ملاحظة شيء واحد بعنوان مختلف قد يصير  
 لا خلاف الحكم عليه في كل تصور شيئا بعنوان واحد وحكم عليه بالكفر شيئا  
 مثلاً وتصوره بعنوان آخر وحكم عليه بالاسلام فلناظر الصورة المفردة  
 اذا تصورنا الفرد الذي هو كافر في الواقع بعنوان بعض اهل البلد حكم عليه بالكفر  
 يقينا واذا تصورناه بعنوان زيد مثلاً او هذا الشخص المعين حكم عليه بالاسلام  
 فلناظره ولا محذور فيه ونظائر هذا كثيرة كما يظهر عند التفحص الحاصل لنظره  
 سلام باحد العينين بكفره ليسا متضادين مطلقا بل شرط لا يحصل  
 فيما يخص فيه ثم انه يمكن لنظره ان يشكك بعد ذلك وبقا لا شك في كل واحد



القصتين

من اهل البلد من طعن في اسلام وبعضه يمتنع الكفر فيقول ان الحكم بان  
الكلمة والجزئية التي فرقة نقيضها مع الجزئية موضوعها معقول على ما يعقل  
سائر القصتين المشافيتين كما لا يخفى ولا يحرج فيه الجواب السابق  
والجواب ان الظاهر المراد بمطعن في اسلام في القضية الاولى الكلية ما اذا  
تصور بخصوصه حكم عليه بالاسلام فلما وعدها فان كان المراد بمتيقن الكفر  
ايضا نظير ذلك فمنع القضية الثانية اذ قد علمت ان لا شيء من اهل البلد  
بحيث اذا تصور بخصوصه حكم عليه بالكفر يقينا بل اذا تصور بعنوان  
بعض اهل البلد ولما اراد به ما اذا تصور بعنوان الحكم عليه بالكفر  
يقينا فهذا ليس مستلزما لنقيض من طعن في اسلام بالمعنى المذكور ولا يرد  
بمضنه في اسلام في القضية الاولى ما اذا تصور بعنوان الحكم عليه بالاسلام  
فلما علمت ان كل اهل البلد حكى بل بعضه فان استشكل في ذلك انه اذا كان  
كل واحد من اهل البلد من طعن في اسلام بالمعنى الاول وتعلق الظن بالاسلام فيمنع  
لن يتي الظن ان كل اهل البلد سلم وظاهره ان بعضه ايضا يمتنع لن بعض اهل  
البلد كاف ولا يخفى ان في القضية من قوة النقيضين فلا يجوز تعلق الظن  
باجداهما واليقين بالآخر فيجيب في منع صحة القضية الاولى ولزومها

عما ذكره

نحو

عما ذكر سابقا لكونه كل واحد من طعن في اسلام ومغناه كونه كل واحد من حيث اذا  
كان قد تعلق الظن بالاسلام ومعنى كل اهل البلد كونه كل واحد منهم مسلما  
في الواقع ولا شك ان اليقين بالاول لا يستلزم الظن بالثانية فان  
علمت لا شك ان من طعن في كل اهل البلد لم يمتنع من هذا مسلم وهذا مسلم وهذا مسلم  
لا آخر الا فردوظ انا اذا حكمنا على هذا بان مسلم يتعلق الظن بذلك  
الحكم وقد عرفت به ايضا غير مرة فعلى هذا القول اذ حكمنا على هذا بان مسلم  
يتعلق الظن به وكذا هذا وهذا وهذا وقد قرنا انه ليس من كل اهل البلد  
الاجمل هذا التفصيل فيكون من يتعلق الظن به البته ويتم الخلف قلت ان  
جعل مغنى قولنا ان كل اهل البلد سلم اني ظن ان هذا مسلم وانظر ان  
هذا مسلم وانظر ان كل هذا مسلم لا آخر كما وانك قد صدقته اذ هو  
معنى الظن بالتفصيل والفرق بالاجمال والتفصيل ولا محذور فيه ولا من اجل  
مغناه اني انظر ان كل من حكى صا دقة مغاير الواقع فلا يتم ان  
الظن بالتفصيل مستلزم لذلك اذا الظن بالتفصيل ظنون يتعلق بكل  
واحد منها بواحد من حكى صا دقة لذلك لا يستلزم الظن بان  
جميع حكى صا دقة متحققة في الواقع اذ يجوز ان يتعلق ظننا بمسألة



بالتفصيل  
المتعلقة

ومع ذلك تعلم تعينا انه بعض تلك الظن خطأ والحاصل انه الظن  
بمنزلة ظن متعلق بكل منها بجزء من الشيء والظن المتعلق بالقضية المجردة  
ظن متعلق بوقوع ذلك الشيء ولا يتم انه اذا تعلق بالظن بجزء من الشيء  
يلزم انه متعلق بالظن بذلك الشيء ايضا وهو خطأ فهذا آخر ما جعل الشبهة  
وقد غير بعض هذه الشبهة بادي تغيير بان ياتي اذا كان اهل البلدة  
مثلا زيدا وكبر وعرفه فقال سلام زيد يستلزم عدم خروج الكفر عنه كبر وعرفه  
سلام كبر يستلزم عدم خروج الكفر المفروض عنه زيد وعرفه وعدم خروج  
الكفر عنه كبر وعرفه زيد وعرفه يستلزم عدم خروج عنه كبر وعرفه ولا يثبت  
بين القوتين وهو خطأ والظن بالملزم يستلزم الظن باللامم فيلزم  
من النطق بسلام زيد و سلام كبر كما هو المفروض الظن بكفره ومخرج  
منظونه لسلام وكبره افر كاشين كاشين وبعبارة اخرى ثمان  
القضيتان المتضمنتان لحديث عدم الخروج مشققتان لكفره ولا  
شك في المقدمتين في القياس اذ كاشا ظنتين يلزم الظن بالثبوت  
والجواب يلزم الملزم اذا كان امره بغيره فلا بد من استلزامه ظنه الظن باللامم  
لنم نظرية بان كلامهما متحقق لانه نظرية بكل واحد واحد بانفرد وكذا

مقدمة القياس

سواء قبل  
اللامم

مقدمة القياس وقد درست في المطالب عن التغيير كاشير لاصل الشبهة ان الظن  
يخرج نقول فيما يخصه بالملزم وقد مر القياس على النحو الذي لا اكاد ان لا يكون  
فلا محذور ولا كيف غاف في هذا التغيير في القعود واستدراك لانه يكون له في سلام  
زيد و سلام كبر يستلزم عدم خروج الكفر عنه كبر فاخذ ما في المقدمات لغو  
مستدرك هذا ثم لا يخفى انه اصل الشبهة لا يتوقف على اتمام الظن وبناء  
على انه الظن تابع للامم كغالب بل يمكن ان يراد الشبهة باعتبار انك ايضا  
بان ياتي اذا ثبت ان بعض اهل البلدة كافرو لم يعلم بعضهم فكل واحد من اهل البلدة  
مشكوك لسلام او الكفر من غير بعض متيقن الكفر او لسلام آخر ما ذكرنا  
من القبول والقال نعم تقرير الشبهة بالعموم لا يدر ثقلنا على بعض الاربعة  
اخذ الظن وبناء على المقدمة المذكورة فمقدرة  
بشكل عام ما ذهب اليه الحكماء من ان الجسم قابل للقسمة لا غير النهاية  
بانه اذا كان متحركا سيرا في ابتداء مسافة مثلا وتحرك آخر بطيء وسطها  
يلزم عدم انقضاء القول باللامم لا يفي السطح ابراء بانه ان طرق السطح  
موتور على صوابه لا يدر في السطح ضرورة واذا وصل لذلك الحد لا بد  
لنم كبر السطح خارجا عنه اذا بطيء ليس يتخلل الكسرات ولا بد ان

مقدمة القياس



يمكن قطع مسافة لها مقدار بناء على نفى الجزاء الذي لا يتجزأ في حصولها  
 وننقل الكلام اليها اذ حالها اليق مثل الحالة سواء بعينها وبكذلك لا غير اليق  
 وقد يجب بان هذه الشبهة ترجع الى الشبهة المشهورة في العلم المتحرك لا اليق  
 فذهبهم لانه يقطع مسافة متناهية في زمان متناه لان قطعهما سوفوت على  
 قطع قصورها وبكذلك لا غير النهاية والحجاب لانه كمالا من غير المتناهية  
 بالقوة لا بالفعل ولا محذور قطعها جميعا في زمان متناه قابل للقسمة  
 في غير النهاية مثل المسافة سواء لو ساء ان الرجوع الى الا فرض ان  
 البطل في وسط المسافة مثلا والسير في اتجاهها وفرض ان حركة ضعف  
 حركة البطل في فرض وصوله الى الحد الذي فيه البطل فبذلك قطع نصف  
 المسافة ثم بعد ذلك فرض وصوله الى الحد الذي فيه البطل فبذلك قطع نصف  
 قطعها وبكذلك انظر الى حال هذه الشبهة في الشبهة المشهورة وفي نظر ان يكون  
 كمالا فيكون في هذه الشبهة امر لا يخلو في الشبهة المشهورة وعندنا خطه ذلك  
 كمالا لا يمكن له ان يجاب كجوابها وهو ان ياتي اما من اول المقدمة هي ان الاول  
 بالنسبة الى شيء اذ كمالا ارتفع منه فرد حصل آخر فلا يمكن له ان يرتفع ذلك الشيء  
 بالكلية لا عند ارتفاعه بالكلية يصدق انه ارتفع فرد منه ولم يحصل في فرد آخر

وهو مناف للفضل المذكور مع نقل فيما يخصه في هذه الكيفية  
 بين البرهان والبطر اذ نظر ما قرنا انه كلما ارتفع فضل بحيث فضل آخر يجب  
 فيجب لانه لا يرتفع الفضل الكيفية مع الا فضل الكيفية بحد ما ذكرنا بالبرهان  
 امر آخر وهو قيل ان هذا الامر لا يخلو في الشبهة المشهورة اليق فلا ترتفع الفضل  
 انه يمكن له ان يكون كمالا في المقام وهو جوهري ولا يرتفع جوابها وعلى هذا الجواب  
 لنرى ان لم يصدق الكيفية المذكورة بالنسبة الى شيء الاستسلام له لا يرتفع ذلك  
 الشيء اصر على ان الاستسلام له لا يمكن له فرد هو آخر افراد اذ لو كان له فرد  
 هو آخر افراد فلا يمكن بعده فرد وقد فرض له بعد كل فرد ذلك اذ ارتفع  
 بالكلية فلا محذور فيه اذ يكون له كمالا بحيث يمكن له ان يرتفع افراد  
 غير متناهية بحيث كمالا يفرض ارتفاع فرد يفرض فردا بعده كمالا  
 كمنه زمان لا يوجد فيه شيء من افرادهم ومع انحلت الشبهة لا تفعل ان  
 الفضل منها كمالا غير ليس له فردا على كمالا يفرض فردا يمكنه يفرض بعده  
 فردا اخر كمنه يكون له وجود زمان لا يوجد فيه شيء من افرادهم  
 اعلم انه قد استدل في شرح المطالع في بحث اللام  
 على انه لا لازم يتقاسم ما هو بوسطه وما هو غير وسطه بان لو كان الوسط



لما جعلنا لزوم اللازم للضرورة وليس كذلك لو كان الجرح بوسط يلزم التمسك  
 لا يخرج له ما خرج من خروج الوسط في الهيئة للضرورة او خروج اللازم عن الوسط اذا  
 تقدر عينيه كل منهما لا حصل ولا لزوم حقيقة في شي من المقدماتين وعلى تقدير  
 جزميتهما يلزم دخول اللازم في الملزوم وهو خلاف الفرض اذا الكلام في النقص  
 الخارج فان كان الخارج هو الوسط كونه الحكم بضرورة للهيئة تحتها بالوسط  
 آخر وكذا لا غير النهاية وكذا ان كان الخارج هو اللازم ثم تعرض عليه ضرورة  
 المحنة العلامة باللائم ان كان الخارج هو الوسط كونه الحكم بضرورة للهيئة تحتها  
 بالوسط آخر انما يكون كذا لو كان اللازمان للهيئة لم لا يكون له ضرورة عرضا معارفا  
 جزميا ضرورة للهيئة وجرح يجوز له كونه اللازم ذاتيا للوسط فينتظم قياسه على  
 مطلقه وكبر ضرورة فينتج ضرورة وقد اجاب عن كذا عرض بعض فضلا  
 المعاصرين بان الشئ والحتم خلفا المشروط بالضرورة لان اللازم  
 لا يمكن له كونه ذاتيا لذات الوسط ولا يلزم خلاف الفرض بل المفهوم  
 وجرح يعبر الكبر في ضرورة ملائمة الضرورية اقول كانه زعم في الفرض  
 من فرض كونه اللازم ذاتيا للوسط في كونه له دخل في كونه الكبر ضرورة و  
 وهذا اجاب به لا يجوز له كونه ذاتيا لذات الوسط ولا يلزم خلاف الفرض

وكونه ذاتيا

وكونه ذاتيا المفهوم بالوسط غير مفيد او غاية ما يلزم منه لزومه للمفهوم ولا يلزم  
 للافراد او المفهوم ليس باللازم للافراد على ما هو المفروض نعم يلزم منه كونه كذا  
 مستغنى باللازم بشرط اتصافها باللازم في تقدير الكبر في ضرورة فلا يخرج الفرض  
 كما هو المطلب وليس كذلك بل ضرورة الكبر انما هي بالفرض اذا المفروض له الكبر اللازم  
 لا صفة والفرض من فرض الذاتية لو كان عينيا يطل الجرح كاستدلال لو كان  
 عرضا معارفا في كونه ضرورة الكبر ولو كان عرضا لازما لا يلزم خلاف الفرض اذ  
 فان قلت كان مراده من اللازم كونه ذاتيا للافراد يلزم خلاف الفرض لان  
 عرضيا فالحكم في الكبر ليس كان بربطه بالضرورة اية خلاف الفرض اذ قد حكم على لازم  
 بجزائه الخارج بربطه بغيره في وسط ولا يمكن ان نظير يحتاج الى دليل آخر وهذا قلت  
 مع انه لا يصح توجيه الجواب المذكور اذ هذا البصر حديث المشروط لغوا محضا  
 فاسد ايضا لاننا نحذف الشئ كاول في الثاني ولا نتم كزوم خلاف الفرض لان  
 معضلة اللازم بغير وسط لا في شي كان انه اذا تصور ذلك الشئ بنفسه او  
 افراد به حكم العقل باللازم بالوسط ولا يكفي حكم العقل باللازم بالوسط باعتبار  
 تصور بعضه لغيره وهو لا كيف لو كان كذا في جميع اللوازم بغير وسط ولزم  
 احتياج الحكم باللازم في بعضها لا ترتيب قياسا عديدة لان الحكم في الكبر ضرورة



مشق

بدليل القبح مع العلم بالضرورة داخل في الموضوع وبطلان غير مشبهة على الدوام في حصول  
 لزوم حكم العقل بالضرورة غير بسيط ان كان بالنظر لا مبنية كالأوسط فالأكبر لا  
 له بالعقل لزم كلامنا فيه وليس خارجا عنه وان كان بالنظر لا مبنية كالأوسط فالحكم  
 اذ يجوز تصوره لا يحكم عليها بالأكبر بل لا جبر اذ داخل تحت كالأوسط ثم الحكم عليها  
 والحكم عليها بدرجة في الأكبر فمنه افراد كالأوسط وحكمها مقصورة بذلك  
 العقل لزم لا جبر نفعا كما عرفت فان قلت المفروض لزم كالأوسط عرض مخارج  
 فكيف يصير سببا لثبوت كأكبر الآدمي قلت هو علمه التصديق لا علمه البتة  
 في الواقع كما ذكره الخ في العلية ولا بعد لزم كمن العلم بانصاف شئ انما هو بالفعل  
 سببا لا فعال الزم منه بالضرورة القسامة هو صنف آخر ما دام ذاته موجودة فان  
 قلت لا بد له من حصول كالأوسط بالفعل مستلزما لثبوت كأكبر بالظن في الواقع  
 والالام كيد الحكم العقلي مطابق ولا شك لزم جرح كمن الآدمي ذاتيا لا لاوسط  
 لا يستلزم ذلك بل غاية ما لزم منه حصول كأكبر بالظن كاستلزام حصول كالأوسط  
 فوجبت الحقيقة المشروطة كما ذكره المحقق في تحقق لزوم في الواقع بين  
 شيئين لا يمكن معياره الذاتية المفروض انه وجد العقل بدرجة بلاوسط  
 فيلزم خلاف الفرض قلت المفروض لزم اللزوم من الشئ وخارجا لا يمكن ان

چکر العسل

ولم يزل

بجوه العقل بلا واسطه وهذا بنا في انهم يجد العقل اللازم من غير الشئ وذاتية بلا

يكونه اللزوم باعتبار الذاتية فكتب

ولا تحيط

۴۴۴

44

2

بسم الله الرحمن الرحيم

الآن بعد حمد الله المتعظم الوصف والتمجيد بالصف المتبحر على القلوب النيرة  
الركية بطايف كثره وجلال كبريائه والصلوة على خير البرية سيد المسلمين

الطبيين الطاهر بنريح و احوال الفايدين بالقصور على معارج الحق  
واليقين فيقول اقل الخليفة واجههم الى فضل ربهم الوالد الغفر محمد  
بريق الدين المني وفيه الله لما يحب برضاه و زرقة الوصول لما غاية  
متمناه له جبار كملته و كراوان ادا م الله تأييد انهم و زاد توفيقهم  
شالوني مقترحين له انهم تحقيق مشقة الشكك على وجه الاستقلال



لوجه التشكيك فاجبت مقسمه مراعيالاختصار ولا يجاز معجمه  
 مشوكا على الله مستغنياه وثبت الكلام على خمس مقامات المقام الاول  
 تحقيق حقيقة الاختلاف التشكيكي اعلم انه لا اختلاف التشكيكي اختلاف قول  
 المشكك على ما بين عليه وهذا الاختلاف اقسام اربعة الاول لا اختلاف  
 بالاولية بغير القول على البعض اولى ما تقدم بالنسبة على القول على البعض كآخر  
 ومرجعه لا يكونا احد القولين سببا للقول كآخر الثاني لا اختلاف بالاولية  
 بين كون القول على البعض اخر من القول على البعض كآخر ومرجعه لا يكونا احدا  
 والاوليه فراجعهما بالنسبة كآخر الثالث لا اختلاف بالاشدية ولا ضعفية  
 بين كون القولين مختلفين اختلافا يتبع اختلاف القولين بالاشدية والضعف  
 الرابع لا اختلاف بالارعية ولا تفضية بين كون القولين مختلفين اختلافا  
 يتبع اختلاف القولين بالزيادة والنقصان ومرجعهما الى الاختلاف في المكين  
 على وفق الاختلاف بين مصداقهما تبعالاختلاف المبدايين او المكين  
 المقام الثاني في حمل الذاتيات والعرضيات ومصادرها اعلم انه لا اختلاف  
 الطرفين في الوجود والذاتي متحد بما هو ذاتي له حقيقة ومصادق المحل في  
 الذات في ذلك كاتحاد الحقيقة ومطابقه كاتحاد الواحد حقيقة والعرض غير متحد

بما هو ثابت له حقيقة الحقيقة الموضوع موضوع لما هو منه ذلك الموضوع  
 ومطابقه الموضوع مع العارض لما هو منه عرف ذلك فاعلم انه لا اختلاف في الذات  
 بل ما هو ذاتي له بان يكون غير متغير فان المصادق والمطابق غير مختلفين مع عدم  
 سر اختلافهما في اختلاف المحل غير متصور وكيف يختلفان كغير ما سئل في ضرورة  
 لا يشترط كما يمكن وكذا لا اختلاف بالاولية حيث لا يتصور فيها لا يشترط الغير  
 وكذا لا اختلاف في الكليات والنقصان وكيف يختلف المحل هذا الاختلاف مع عدم  
 سر اختلاف في المصادق والمطابق المقام الثالث في الذات في كتمان  
 سر اختلاف التشكيكي بوجه من الوجوه اما كاولية وكلاولية فلي في المقام الثاني  
 وفيه كفاية واما كاشدية وكلاشدية فليان لا اختلاف بالاشدية والضعف  
 والزيادة والنقصان اما في المحل كما حققناه او في المحل على جملة كما يتوهم  
 وكلاولان على ما ذكره في المقام الثاني والثاني بطرما يبرهن عليه في كتمان وكلا  
 اما كاشدية وكلاشدية في كتمان كاشدية وكلاشدية لا يكون فرق بين مشيئة  
 لم يشتمل مشيئة كاشدية وكلاشدية على كاشدية كاشدية كاشدية كاشدية كاشدية  
 وكلاشدية مشيئة كاشدية كاشدية كاشدية كاشدية كاشدية كاشدية كاشدية كاشدية  
 من كانت المشيئة ضرورة اشتغال المشيئة باختلاف آخرتها وعلى ان لا يكون اختلاف







كتاب  
مختصر  
الشيخ  
ابن  
الشيخ

ببره او بطلان البرهان السني على اليقينيات انما لا يوجب القول بعدم تحقق الحركة فيها بل انما لا  
 يشا فيه غير مضبوط يومهم التدرج فان تم الدليل على تحقق الحركة فيها فلا حكم للاسبوع ولا يتم  
 فينبغي بعد تحقق الحركة فيها لا غير واما لا يبروك لا يفيض اللذان من خواص الكفر فانما يتصرف بها الطول  
 والقصر لا ضا فينا والعلة والكثرة لا ضا فينا ان فان سئل عن مهنية الموصوف بها حقيقة فلا محذور  
 في اختلافها حقيقة ويومية تبار المتقابلين فيها ولا سئل عن ملحق لا ضا فينا فماتت كعادتهم  
 النوع مختلفة واما المقادير فليس يمكن فواتها متحدة نوعا ولا يلزم القول باختلافها في القول  
 المختلفين بالزيادة والنقصان اليم فانما المقول بالكيك بالزيادة والنقصان الطول القصر  
 واما الكيم فليس المقول بالكيك في شئ ولا يلزم من وتمك على الطول كرا في هو الكثرة على الحد  
 فانه ما يتبع لحوته عرض الحد لا نفس الحد او كونه على الحد هذا ما قصدنا ايراد في تحقيق المقام الرابع  
 وعليك القطاة ثم ان اعل في الكلام فان فيه كفاية للمنهية قلبه والقول السبع وهو شبهة والبيان  
 لا يتبع بالاصح ولا يخلص عن رقة الجمل التعليل عاذا الله واما كيم على الجداء والجدال والقناع  
 عن تحقيق الحقائق باليقين والقال وكان الفراغ من خشية يوم الثلث ان سفع ثم شر  
 في القعدة هو اسم سنة ثلث وخمسين  
 بعد الف قد وقع الفراغ من سنة  
 من يوم الاثنين في شهر جمادى الاخر  
 في شهر ربيع الاول سنة ثمان وخمسين  
 على يد العبد المذنب محمد بن محمد  
 سيد المولى محمد  
 خوان







